



مجلة جامعة القدس المفتوحة

للبحوث الإدارية والاقتصادية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
المجلد الرابع ع (11). حزيران 2019 م

مجلة
للبحوث الإدارية والاقتصادية
جامعة القدس المفتوحة

المجلد الرابع ع (11)



Journal of Al-Quds Open University

for Administrative & Economic Research

Semi-Annual Scientific Refereed Journal
Vol. 4 - No. 11 - June 2019



E - ISSN 2410 - 3349
P - ISSN 2313 - 7592



Journal of
Al-Quds Open University
for Administrative & Economic Research



E - ISSN 2410 - 3349
P - ISSN 2313 - 7592

مجلة جامعة القدس المفتوحة
للبحوث الإدارية والاقتصادية

المشرف العام

أ.د. يونس مرشد عمرو
رئيس الجامعة

رئيس هيئة التحرير

أ.د. ذياب علي جرار

مشرف التحرير

أ.د. حسني محمد عوض
عميد الدراسات العليا والبحث العلمي

هيئة التحرير

أ.د. نادر أحمد أبو شيخة	أ.د. فتح الله أحمد غانم
أ.د. عبد الرحمن عبد الحميد أبو نصر	أ.د. نور الدين أبو الرب
أ.د. جميل حسن النجار	أ.د. رفعت الشناق
أ.د. مروان جمعة درويش	أ.د. عمر محمود أبو عيدة
د. يوسف أحمد أبو فارة	د. رسلان أحمد محمد

المدقق اللغوي لأبحاث اللغة العربية

د. زاهر حنني

المدقق اللغوي لأبحاث اللغة الإنجليزية

مركز عادل زعيتر للترجمة واللغات

رؤية الجامعة

الريادة والتميز والإبداع في مجالات التعليم الجامعي المفتوح، وخدمة المجتمع، والبحث العلمي، وترسيخ مكانتها القيادية في بناء مجتمع فلسطيني قائم على العلم والمعرفة.

رسالة الجامعة

إعداد خريجين مؤهلين لتلبية حاجات المجتمع، قادرين على المنافسة في سوق العمل المحلي والإقليمي، والإسهام الفاعل والتميز في مجال البحث العلمي، وبناء القدرات التقنية والبشرية، من خلال تقديم برامج تعليمية وتدريبية على وفق أفضل ممارسات التعليم المفتوح وأساليب التعليم المدمج، وتعزيز بيئة البحث العلمي في إطار من التفاعل المجتمعي والتعاون والشراكة وتبادل الخبرات مع الأطراف المعنية كافة، مع مراعاة أحدث معايير الجودة والتميز.

القيم التي تؤمن بها الجامعة

لتحقيق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها، تعمل الجامعة على تطبيق وترسيخ الإيمان بالقيم الآتية:

- ◆ الريادة والتميز.
- ◆ الانتماء الوطني والقومي.
- ◆ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص.
- ◆ الحرية الأكاديمية والفكرية.
- ◆ احترام الأنظمة والقوانين.
- ◆ الشراكة المجتمعية.
- ◆ الإدارة بالمشاركة.
- ◆ الإيمان بدور المرأة الريادي.
- ◆ النزاهة والشفافية.
- ◆ التنافسية.

المجلة

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي. وقد صدر العدد الأول منها في اليوم الأول من شهر كانون الأول / ديسمبر / 2014. وتنتشر المجلة للبحوث والدراسات الأصلية المرتبطة بالتحخصصات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين في جامعة القدس المفتوحة وغيرها من الجامعات المحلية والعربية والدولية، والمراجعات والتقارير العلمية وترجمات البحوث شريطة أن لا تكون الورقة منشورة في مجلد المؤتمر أو أية مجلة أخرى.

وقد حصلت على معامل التأثير العربي، وتحمل الرقم المعياري الدولي للنسخة الإلكترونية (E-ISSN: 2410 - 3349)، وللنسخة المطبوعة (P-ISSN: 2313 - 7592).

قواعد النشر والتوثيق

أولاً. متطلبات إعداد البحث:

يجب أن تتضمن مسودة البحث الآتي:

1. صفحة منفصلة عليها: اسم الباحث / الباحثين وعنوانه / هم بعد عنوان البحث مباشرة باللغتين العربية والإنجليزية، ويذكر بريده / هم الإلكتروني.
2. ملخصين أحدهما باللغة العربية والآخر بالإنجليزية في حدود (150 - 200) كلمة لكل منهما، يتضمنان كلمات مفتاحية لا يزيد عددها عن ست كلمات.
3. تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في النص، وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤها وعناوينها والملحوظات التوضيحية تحته.
4. تدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب عناوينها فوقها. أما الملحوظات التوضيحية فتكتب تحت الجداول.

ثانياً. شروط تسليم البحث:

1. رسالة موجهة من الباحث إلى رئيس هيئة التحرير تتضمن رغبته في نشر بحثه في المجلة ويحدد فيها التخصص الدقيق للبحث.
2. تعهد خطي من الباحث بأن بحثه لم ينشر، أو لم يقدم للنشر في دورية أخرى، وأنه ليس فصلاً أو جزءاً من كتاب منشور.
3. سيرة ذاتية مقتضبة للباحث تتضمن: اسمه الرباعي، ومكان عمله، والدرجة العلمية، ورتبته الأكاديمية، وتخصصه الدقيق، إضافة إلى بريده الإلكتروني ورقمي هاتفه الثابت والنقال.
4. نسخة كاملة من أداة جمع البيانات (الاستبانة أو غيرها)، إذا لم تكن قد وردت في صلب البحث أو في ملاحقه.
5. أن يتجنب الباحث أية إشارة قد تدل على شخصيته في أي موقع من صفحات البحث، وذلك لضمان السرية التامة في عملية التحكيم.

ثالثاً. شروط النشر:

تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بشروط النشر بشكل كامل، إذ إن البحوث التي لا تلتزم بشروط النشر سوف لن ينظر فيها، وتعاد الملاحظات بشأنها لأصحابها مباشرة حتى يتم التقيد بشروط النشر.

1. تقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون مكتوبة بلغة سليمة خالية من الأخطاء النحوية واللغوية.

2. تقدم طلبات نشر الأبحاث من خلال الموقع الإلكتروني للمجلة على الرابط الآتي: <http://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia> بصيغة (Word)، مع مراعاة الآتي:

◆ الأبحاث المكتوبة باللغة العربية يستخدم الخط *Simplified Arabic* بحجم (16) غامق للعنوان الرئيس، و (14) غامق للعناوين الفرعية، و (12) عادي لباقي النصوص، و (11) عادي للجداول والأشكال.

◆ الأبحاث المكتوبة باللغة الإنجليزية يستخدم الخط *Times New Roman* بحجم (14) غامق للعنوان الرئيس، و (13) غامق للعناوين الفرعية، و (12) عادي لباقي النصوص، و (11) عادي للجداول والأشكال.

◆ المسافة بين الأسطر: مفردة.

◆ الهوامش للأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية:

- (2) سم للأعلى و (2.5) للأسفل، و (1.5) سم للجانبين الأيمن والأيسر.

3. ألا يزيد عدد كلمات البحث عن (7000) كلمة، وبما لا يزيد عن (25) صفحة حجم (A4)، بما في ذلك الأشكال والرسوم والجداول والهوامش والمراجع. علماً بأن الملاحق لا تنشر، إنما توضع لغايات التحكيم فحسب.

4. أن يتسم البحث بالجدة والأصالة والموضوعية، ويمثل إضافة جديدة إلى المعرفة في ميدانه.

5. أن لا يكون منشوراً أو قدم للنشر في مجلة أخرى، وأن يتعهد الباحث خطياً، وعدم تقديم بحثه للنشر إلى أية جهة أخرى إلى حين الانتهاء من إجراءات التحكيم واتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن، ويتعهد الباحث الرئيس بأنه أطلع على شروط النشر في المجلة والتزم بها.

6. أن لا يكون البحث فصلاً أو جزءاً من كتاب منشور.

7. لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر، بعد إقرار نشره في المجلة، إلا بعد الحصول على كتاب خطي من عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة.

8. تحتفظ المجلة بحقها في أن تطلب من الباحث أن يعيد صياغة بحثه، أو أي جزء منه بما يتناسب وسياستها في النشر، وللمجلة إجراء أية تعديلات شكلية تناسب وطبيعة المجلة.
9. يجب أن يرفق مع البحث ملخصان أحدهما باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، في حدود (150 - 200) كلمة لكل منهما، ويراعى أن يتضمن الملخص أهداف البحث ومشكلته ومنهجه وأبرز النتائج التي توصل إليها، ويثبت الباحث في نهاية الملخص ست كلمات مفتاحية (Key Words) كحد أقصى ليتمكن الآخرون من الوصول إلى البحث من قواعد البيانات.
10. أن يشير الباحث إلى أنه استل بحثه من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه إذا فعل ذلك، في هامش صفحة العنوان.
11. لا تعاد البحوث التي ترد إلى المجلة إلى أصحابها سواء قبلت للنشر أم لم تقبل.
12. تعتذر المجلة عن عدم النظر في البحوث المخالفة للتعليمات وقواعد النشر.
13. يلتزم الباحث بدفع النفقات المترتبة على إجراءات التحكيم حال طلبه سحب البحث ورغبته في عدم المضي في إجراءات التقييم.
14. يبلغ الباحث بالقرار النهائي لهيئة التحرير بقبول بحثه أو رفضه في غضون ثلاثة إلى ستة أشهر من تاريخ استلام البحث.

رابعاً- التوثيق:

1. تدون الإحالات المرجعية في نهاية البحث وفق النمط الآتي: إذا كان المصدر أو المرجع كتاباً فيثبت: اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، اسم المترجم أو المحقق (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر)، الجزء أو المجلد، رقم الصفحة، أما إذا كان المرجع مجلة، فيثبت: المؤلف، عنوان البحث، اسم المجلة، المجلد، عدد المجلة وتاريخها، رقم الصفحة. وفي حال تكرار المصدر أو المرجع مرة ثانية يشار إليه كآلاتي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب/ البحث، رقم الصفحة.
 2. ترتب قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث وفق الترتيب الألف بائي (الأبثي) لكثية/ لقب المؤلف، ثم يليها اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر)، الجزء أو المجلد، ويجب أن لا تحتوي القائمة على أي مصدر أو مرجع لم يذكر في متن البحث.
- في حالة عدم وجود طبعة يضع الباحث (د.ط).
 - في حالة عدم وجود دار النشر يضع الباحث (د.د).
 - في حالة عدم وجود مؤلف يضع الباحث (د.م).
 - في حالة عدم وجود سنة أو تاريخ نشر يضع الباحث (د.ت).

3. في حال استخدام نمط "Style APA" في توثيق الأبحاث العلمية والتطبيقية، يشار إلى المرجع في المتن بعد فقرة الاقتباس مباشرة وفق الترتيب الآتي: "اسم عائلة المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة".
 4. يستطيع الباحث تفسير ما يراه غامضاً من كلمات أو مصطلحات باستخدام طريقة الحواشي في المتن، حيث يشار إلى المصطلح المراد توضيحه برقم في أعلى المصطلح، ثم يشار لهذه الهوامش في قائمة منفصلة قبل قائمة المصادر والمراجع.
- ملاحظة: لمزيد من المعلومات حول آلية التوثيق بنظام APA، يمكنك الاطلاع على المعلومات المتوفرة على الصفحة الإلكترونية لعماة الدراسات العليا والبحث العلمي:

<http://journals.qou.edu/resources/pdf/apa.pdf>

خامساً- إجراءات التحكيم والنشر:

ترسل البحوث المقدمة للنشر إلى متخصصين لتحكيمها حسب الأصول العلمية، ويلقى البحث القبول النهائي بعد أن يجري الباحث التعديلات التي يطلبها المحكمون، والباحثون مسؤولون عن محتويات أبحاثهم، فالبحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر معديها وليس عن وجهة نظر المجلة. كما أن البحوث المرسله إلى المجلة تخضع لفحص أولي تقوم به هيئة التحرير، لتقرير أهليتها للتحكيم والتزامها بقواعد النشر، ويحق لهيئة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث دون إبداء الأسباب.

وتتم إجراءات التحكيم والنشر وفق الآتي:

1. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحوث المرسله إلى المجلة للتأكد من استيفائها لمعايير النشر في المجلة، ولتقرير أهليتها للتحكيم.
2. ترسل البحوث المستوفية لمعايير النشر إلى اثنين من المحكمين من ذوي الاختصاص، تختارهم هيئة التحرير بسرية تامة، من بين أساتذة متخصصين في الجامعات ومراكز البحوث داخل فلسطين وخارجها، على ألا تقل رتبة المحكم عن رتبة صاحب البحث.
3. يقدم كل محكم تقريراً عن مدى صلاحية البحث للنشر.
4. إذا اختلفت نتيجة المحكمين (أحدهما مقبول والآخر مرفوض)، يرسل البحث لمحكم ثالث لترجيح الحكم، ويعد حكمه نهائياً.
5. يبلغ الباحثون بقرار هيئة التحرير بقبول بحثه أو رفضه في غضون ثلاثة إلى ستة أشهر من تاريخ استلام البحث، وبعد إجراء التعديلات عليه إن وجدت.
6. يزود الباحث بنسخة من العدد الذي نشر فيه بحثه، ويتم إرسال نسخة من العدد إلى مكتب الجامعة في الأردن للباحثين من خارج فلسطين، ويتحمل الباحث تكلفة النقل من الأردن إلى مكان إقامته.

سادساً. أخلاقيات البحث العلمي:

1. الالتزام بمستوى أكاديمي ومهني عالٍ في جميع مراحل البحث، ابتداءً من مرحلة تقديم مقترح البحث، ومروراً بإجراء البحث، وجمع البيانات، وحفظها، وتحليلها، ومناقشة النتائج، وانتهاءً بنشرها بكل أمانة ودون تحريف أو انتقائية أو إغفال للمنهج العلمي الصحيح.
2. الالتزام بالاعتراف الكامل بجهود كل الذين شاركوا في البحث من زملاء وطلبة بإدراجهم ضمن قائمة المؤلفين، وكذلك الاعتراف بمصادر الدعم المادي والمعنوي الذي استخدم لإجراءات البحث.
3. الالتزام بإسناد أية معلومات مستعملة في البحث لمصدرها الأصلي، وكذلك الالتزام بعدم النقل الحرفي لأية نصوص من مصادر أخرى دون إسنادها للمصدر أو المرجع الذي أخذت منه.
4. الالتزام بعدم إجراء أية أبحاث قد تضر بالإنسان أو البيئة، والالتزام بأخذ موافقة مسبقة من الجامعة (أو من لجنة أخلاقيات البحث إن وجدت) حين إجراء أية أبحاث على الإنسان أو البيئة، والالتزام بأخذ موافقة مسبقة من الجامعة أو المركز البحثي أو المؤسسة التي يعمل فيها الباحث أو من لجنة أخلاقيات البحث العلمي إن وجدت.
5. الالتزام بأخذ موافقة خطية من كل فرد من الأفراد الذين يستخدمون كموضوع للبحث بعد إعلامهم بكل ما يترتب على اشتراكهم من عواقب، وكذلك الالتزام بعدم نشر نتائج البحث في مثل هذه الحالات إلا بشكل تحليل إحصائي يضمن سرية المعلومات الفردية التي جمعت حول هؤلاء الأفراد.

سابعاً. حقوق الملكية الفكرية:

1. تلتزم المجلة باحترام حقوق الملكية الفكرية.
2. على الباحثين احترام حقوق الملكية الفكرية.
3. تؤول حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول بحثه للنشر، وإذا رغب الباحث/ الباحثين في إعادة نشر البحث فإنه يتوجب الحصول على موافقة خطية من عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة.
4. لا يجوز نشر أو إعادة نشر البحوث إلا بعد أخذ موافقة خطية من عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي.
5. حق المؤلف في أن ينسب البحث إليه، وذكر اسمه على كل النسخ التي تنتج للجمهور بأي شكل كانت، وفي كل نسخة أو طبعة من المصنف.
6. حق المؤلف في طلب أن تنسب مؤلفاته إليه باسمه الشخصي.

المحتويات

الأبحاث:

الترقيم	الباحث/ الباحثون	عنوان البحث	الصفحة
1	د. علاء جبر المطارنة	أثر الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة في الأداء المالي لشركات التعدين والصناعات الاستخراجية المساهمة العامة الأردنية	1
2	أ. مروة عبود عبد الله أ.د. علاء الدين معاذ جبل	تحديد المخاطر المستمدة من القوائم المالية من خلال التكامل بين عمليّة التحليل الهرميّ والأوزان المضافة البسيطة: (دراسة حالة)	19
3	د. الطاهر عيسى ميمون	متطلبات تحسين ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية من وجهة نظر الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة	34
4	د. سامي أحمد عيدة	حملات مقاطعة المنتجات الاسرائيلية وانعكاسها على اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات الفلسطينية: (مدينة بيتونيا حالة دراسية)	47
5	أ. زعيش محمد د. خياري زهية	واقع تطبيق مبادئ ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة إدوغ بعنابة، الجزائر	66
6	م. مايا يوسف العبد الله د. صفوان معذى أبو عساف م. سمر حسام الدين العشعوش م. رمال سلمان صعب	الملامح الاقتصادية لمشاريع تربية الماعز المحلي في محافظة السويداء السورية	76

مجلة جامعة القدس المفتوحة

للبحوث الإدارية والاقتصادية

المجلد (4) – العدد (11)

الترقيم	الباحث/ الباحثون	عنوان البحث	الصفحة
7	د. الطاهر حسام الدين شلالى د. أمال قراع أ. رشيد فغران	تبني أخلاقيات التسويق وتأثيرها في فاعلية الإعلانات التجارية عبر الانترنت	87
8	أ.د. إبراهيم عبد الواحد نائب أ. ميس عبد الله عرب	استخدام أشجار القرار لتقييم المشاريع الإنشائية في المنظمات الحكومية: (دراسة تطبيقية على مديرية الخدمات الفنية بحلب)	99
9	د. محمود عبد الرحمن الشنطي أ. عماد محمد حمدونة	دور التمكين الإداري في تحسين الأداء المؤسسي في الخدمات الطبية العسكرية بالمحافظات الجنوبية	108
10	أ. زياد محمد صافي د. خولة عبد الله سبيتان	أثر تطور الاقتصاد الصحي على النمو الاقتصادي لعدد من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا: خلال الفترة (2000-2015)	124

أثر الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة في الأداء المالي لشركات التعدين والصناعات الاستخراجية المساهمة العامة الأردنية

The Impact of Disclosure of Sustainability Indicators on the Financial Performance of Jordanian Public Shareholding Companies for Mining and Extractive Industries

Dr. Ala jabber Almatarneh

Associate Professor/Jerash University/Jordan

alaamatarneh@yahoo.com

د. علاء جبر المطارنة

أستاذ مشارك/ جامعة جرش/ الأردن.

Received: 13/ 1/ 2018, Accepted: 23/ 10/ 2018

DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.3339083>

<http://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia>

تاريخ الاستلام: 2018 /1 /13، تاريخ القبول: 2018 /10 /23 م.

E - ISSN: 2410 - 3349

P - ISSN: 2313 - 7592

1. المقدمة

ملخص

بسبب ما شهدته العقود الماضية من الفضائح المالية (على سبيل المثال شركة انرون و وورلدكوم) والعديد من الفضائح البيئية (على سبيل المثال شركة شيل و بريتش بيتروليوم) أدرك أصحاب المصلحة وخصوصا المجتمع أنهم بحاجة إلى تثقيف الشركات حول البيئة والإجراءات المناسبة لمعالجة القضايا البيئية بشكل جيد. حيث أشار (Clifton, D.&Amran, A.2011) إلى أن ازدياد الوعي بين أصحاب المصلحة يؤدي إلى زيادة إدراك المدراء والمحاسبين في الشركات للقيام بعملية التحليل الدقيق لتأثير قراراتهم على البيئة والمجتمع، مما أدى إلى البحث عن أساليب ريادية للإفصاح عن أعمالها الريادية في خدمة المجتمع.

إن ازدياد الوعي المجتمعي والحكومي أدى إلى الضغط على الشركات لتحسين أدائها في مجال الاستدامة وخصوصا في مجال الإفصاح عن عمليات الاستدامة التي تقوم بها الشركات (Macin- 2012, A. & Wilkinson, D. 2012). حيث أصبحت المجتمعات أكثر إدراكا ولا سيما في الدول المتقدمة بأن الوقت قد حان للتغيير وأصبحت تطالب منظمات الأعمال بأن تكون أكثر شفافية. بالإضافة إلى ذلك فقد أصبحت هذه المجتمعات مهتمة أيضا بمعرفة الدور الذي تؤديه هذه المنظمات في ضمان بيئة صحية وأفضل بالإضافة إلى اهتمامهم بالمعلومات المالية، ويظهر ذلك بوضوح من خلال الطلب للحصول على معلومات أكثر شمولية عن كيفية تأثير منظمات الأعمال على البيئة والمجتمع (Krzus, M.P.2011).

إن التطور الصناعي وعملية العولمة إلى جانب تحرير الأسواق قد جلب تقدما تكنولوجيا واجتماعيا إلى أجزاء واسعة من العالم. ومع ذلك فقد أسهمت هذه العمليات بشكل كبير في التدهور البيئي، والظروف غير المستقرة لأجزاء من المجتمعات. كما أن التطورات المترابطة للأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (الأثار السلبية للتصنيع، النمو الاقتصادي، تغير أنماط الاستهلاك، زيادة متوسط الأعمار) تهدد فرص الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها مما يؤثر في نوعية الحياة على المدى الطويل (Nummert, B.2014).

في وقتنا الحاضر أصبحت تقارير الاستدامة أكثر انتشارا، حيث أصبحت الشركات تستجيب لتوقعات أصحاب المصلحة حول المزيد من الشفافية فيما يتعلق بكيفية تأثير التدابير البيئية والاجتماعية والحوكمة وغيرها من التدابير غير المالية على استراتيجياتها، وعملياتها وأفاقها على المدى الطويل، ذلك أن المقاييس المالية في كثير من الحالات لا تخبر سوى الجزء اليسير من قيم الشركة (DeSmith, S. & Paul, B.2016). كما وتعد الاستدامة مزيجا من الأهداف المالية وغير المالية والتي تشمل المسؤولية الاجتماعية، حماية البيئة، التخفيف من الفقر، والتزام أصحاب المصلحة (Schiehlé, T. & Wallin, J.2014). وقد أشار (عبدالرحيم، 2015) إلى أن هناك ارتباطا قويا بين المجالات الأساسية للتنمية المستدامة. كما أنه لا بد وأن يكون هناك توازن بين الأنظمة المتضمنة للعلاقات بين المجتمعات والطبيعية (المحيط الحيوي، المحيط التقني، المحيط الاجتماعي) حيث إن تلك العلاقة علاقة شرطية.

لذلك تهدف عملية الإفصاح عن الاستدامة إلى تقييم الجوانب

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح عن عمليات الاستدامة على الأداء المالي لشركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي و البالغ عددها 13 شركة. حيث تم جمع البيانات من خلال التقارير السنوية لهذه الشركات عن الفترة 2012 - 2015. واستخدمت منهجية البحث المنهج الوصفي التحليلي وتحليل المحتوى للتقارير السنوية، اختبار الارتباط الخطي المتعدد، بالإضافة إلى الإحصاء الوصفي. حيث أظهرت الدراسة وجود نتائج متباينة بين عملية الإفصاح عن الاستدامة والأداء المالي لشركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية. بالإضافة إلى ذلك كشفت الدراسة عن نقص وندرة في متطلبات الإفصاح الإلزامي والمبادئ التوجيهية وغياب الطلب أو الضغط للإفصاح عن هذا النوع من المعلومات خاصة في البعدين البيئي والاجتماعي. وقد أوصت الدراسة بأن تقوم الشركات بالإفصاح عن مؤشرات الاستدامة وإدراجها ضمن أهدافها وسياساتها حيث إنها تؤدي إلى زيادة الأداء المالي، وأن تقوم بالإفصاح على نطاق أوسع لا يقتصر فقط على مجموعة محددة من أصحاب المصلحة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة، الأداء المالي، العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية

Abstract

purpose of this paper is to investigate the impact of the sustainability disclosure on financial performance of 13 Jordanian mining and extractive industries companies, listed in Amman Stock Exchange. The data were collected through the annual reports of these companies for the period 2012- 2015. The research methodology included content analysis of the annual reports, multiple linear correlation test and descriptive statistics. The results of the study showed variant results in regard to performing sustainability disclosure at Jordanian mining and extractive companies and financial performance. The study revealed that there is a lack or scarcity of mandatory disclosure requirements and guidelines at the companies, and absence of demand or pressure to disclose this kind of information especially in terms of environmental and social dimensions. The study recommends that companies should practice sustainability disclosure and include it within their objectives and policies since it leads to an enhanced financial performance. The companies should also conduct the disclosure on a wide scale that is not limited to a small number of stakeholders.

Keywords: Sustainability Disclosure, Financial Performance, ROE, ROI

جاءت هذه الدراسة لتقييم مدى التزام شركات التعدين والصناعات الاستخراجية المدرجة في سوق عمان المالي بالإفصاح عن عمليات الاستدامة.

5. فرضية الدراسة:

بناء على تساؤلات مشكلة الدراسة فإن فرضيات الدراسة تتبلور بما يلي:

● الفرضية الرئيسية الأولى h01: لا يوجد أثر للإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على العائد على حقوق الملكية في الشركات الأردنية

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات تمكين الموظفين على العائد على حقوق الملكية.

- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات التقارير الشفافة على العائد على حقوق الملكية.

- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات حول الوصول إلى نظام أمثل على العائد على حقوق الملكية.

- الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات حول الشراكة المجتمعية على العائد على حقوق الملكية.

- الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات حول التكاليف البيئية على العائد على حقوق الملكية.

● الفرضية الثانية الرئيسية h02: لا يوجد أثر للإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على العائد على الاستثمار في الشركات الأردنية.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات تمكين الموظفين على العائد على الاستثمار.

- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات التقارير الشفافة على العائد على الاستثمار.

- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات حول الوصول إلى نظام أمثل على العائد على الاستثمار.

- الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات حول الشراكة المجتمعية على العائد على الاستثمار.

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشركة، بالإضافة إلى إيصال الجهود والتقدم الذي يتم إحرازه في إجراءات الاستدامة للشركة إلى أصحاب المصلحة (Lozano, R.2013). كما أنها تعد خطوة حيوية لتحقيق نمو ذكي ومستدام وشامل يجمع بين الربحية طويلة الأجل العدالة الاجتماعية والرعاية البيئية (-EUROPEAN COMMIS- SION.2013) لذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهمية ودور الإفصاح عن بنود تقارير الاستدامة على الأداء المالي لشركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية.

2. مشكلة الدراسة

في الأردن لا تزال تقارير الاستدامة غير إلزامية، ومع ذلك تترزايد مبادرات الشركات في تقديم تقاريرها عن الاستدامة و الإفصاح عن عملياتها عبر وسائل الاتصال المختلفة. وتشير بعض الدراسات إلى أن القطاع الذي تنتمي له الشركة له تأثير على الإفصاح واستخدام تقارير الاستدامة وعلى نوعية وكمية المعلومات التي تكشف عنها، كما أن مستوى الإفصاح وطبيعة التقارير البيئية ترتبط بثقافة الأعمال في الدول، والتي تشمل الثقافة، التنمية الاقتصادية، النظام القانوني، الضرائب، النظم السياسية والمدنية (Joshi, P.L.& Gao, S.S.2009). إن السؤالين الرئيسيين واللذين تحاول هذه الدراسة الإجابة عنهما هما:

السؤال الرئيسي الأول: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات الاستدامة بمكوناتها (تمكين الموظفين، التقارير الشفافة، الوصول إلى النظام الأمثل، الشراكة المجتمعية، والتكاليف البيئية) على العائد على حقوق الملكية في الشركات الأردنية؟

السؤال الرئيسي الثاني: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات الاستدامة بمكوناتها (تمكين الموظفين، التقارير الشفافة، الوصول إلى النظام الأمثل، الشراكة المجتمعية، التكاليف البيئية) على العائد على الاستثمار في الشركات الأردنية؟

3. أهداف الدراسة

تتمثل المساهمة الرئيسية لهذه الدراسة في أنها تهدف إلى لفت نظر شركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية لمفهوم الاستدامة لاتخاذ خطوات ملائمة لإنقاذ البيئة وتعزيز الروابط المجتمعية مع تنوع القوى العاملة مع التركيز على الممارسات الاخلاقية للأعمال للشركات. وفي ذات الوقت، تهدف الدراسة إلى زيادة فهم وإدراك الشركات الأردنية للمتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة وأثرها على أداء الشركة.

4. أهمية الدراسة

إن مجال البحث في تقارير الاستدامة له أهمية كبيرة سواء في المجال الأكاديمي أو الممارسة المهنية، إلا أنه لا تزال المواضيع المتعلقة بتقارير الاستدامة قيد البحث إلى حد ما (Larrinaga-Gonzalez, C.2007). حيث يوجد هناك دراسات محدودة تناولت مواضيع تقارير الاستدامة في الشركات الأردنية بأنواعها المختلفة. لذلك ولسد الفجوة في الأدبيات السابقة حول الموضوع في الأردن،

نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة. وقد عرفت الحكومة البريطانية على أنها عملية الإيفاء بأربعة أهداف في الوقت نفسه وهي التقدم الاجتماعي والذي يعترف باحتياجات الجميع، الحماية الفعالة للبيئة، الاستخدام الحثيث للبيئة، والحفاظ على مستويات عالية ومستقرة من النمو الاقتصادي والعمالة (The Secretary of State for Environment, Food and Rural Affairs, 2005). يشير (عبدالله، 2017) إلى أن التنمية المستدامة هي إطار شامل يشمل جميع القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية وأنها تشكل في مجموعها الإطار العام لبرامج التنمية المستدامة. وأن تقييم الشركات يرتبط بالأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي مما يؤدي بالضرورة إلى الحكم على مساهمة تلك الشركة في تحقيق التنمية المستدامة. ويرى الباحث أن التنمية المستدامة تعني أن نكون منصفين لجيل المستقبل. فهي تهدف إلى أن يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيذاً من الموارد مماثلاً للرصيد الذي ورثه أو أفضل منه.

6.2 الإفصاح عن الاستدامة

تعرف المبادرة العالمية للتقارير (GRI) عملية الإفصاح عن الاستدامة على أنها ممارسات القياس والإفصاح والمساءلة أمام أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين عن أداء المنظمة نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة. مما يجعل من القضايا النظرية قضايا ملموسة ومحددة مما يساعد في فهم وإدارة تأثيرات تطورات الاستدامة على أنشطة المنظمة واستراتيجيته (GRI, 2013). بينما يعرف (Javani, P.& Ching, S.2013) الإفصاح عن الاستدامة على أنه نشر للمعلومات التي تعكس أداء الشركات تجاه المعايير البيئية والاجتماعية والحاكمية. وتنطوي هذه العملية على التخطيط للإفصاح، تحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم، إعداد الإفصاح والرصد المستمر للأداء. كما عرفت (KPMG, 2013) الإفصاح عن الاستدامة على أنه تقييم ونشر المعلومات النوعية والكمية عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للشركة بطريقة متوازنة بالنسبة للبيئة والمجتمع الذي تشكل جزءاً منه. في حين يرى (Macintosh, A.& Wilkinson, D.2012) أن الإفصاح عن الاستدامة يهدف إلى تقديم تحليل لأداء الشركات في وقت معين للتأثير على تصورات للشركات وإضفاء الشرعية على أنشطتها. وقد أشار (Alonso-Almeida et al, 2014) إلى أن الإفصاح عن الاستدامة عملية طوعية لتقييم الحالة الراهنة للأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للشركة في الفترة المشمولة بالتقرير (المعلومات المالية وغير المالية) لإيصال جهود الشركة وعمليات الاستدامة إلى أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

ويشير (عبدالمعظم والعجلوني، 2013) إلى أن عملية الإفصاح عن الاستدامة تعد طوعية للشركات، ولكن البحوث تقترح نظريتين واضحتين مميزتين هما النظرة الأخلاقية مقابل النظرة الاجتماعية. فمن الناحية الأخلاقية فإن الشركات تتحمل الالتزامات الاجتماعية والأخلاقية للمشاركة في النشاطات بمسؤولية اجتماعية وبالتالي تشير تقاريرها إلى مثل هذه النشاطات، لأن ذلك يعتبر العمل الصحيح الذي يجب عمله. ومن ناحية أخرى وبالنسبة للنظرية الاقتصادية فإن التأكيد على الإفصاح عن الاستدامة يبني لوجود

- الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات حول التكاليف البيئية على العائد على الاستثمار.

6. الإطار النظري

6.1 مفهوم الاستدامة:

لم توفر الأدبيات والدراسات السابقة تعريفات واضحة ومتفق عليها تماماً حول مفهوم الاستدامة. إلا أن الباحثين اتفقوا على وجود حالة من الإرباك حول تعريف التقارير الاجتماعية والبيئية. حيث إن استخدام مصطلح الاستدامة أخذ بالانتشار وعلى نحو متزايد بحيث أصبحت الشركات تستبدل مصطلح تقارير المسؤولية الاجتماعية بمصطلح تقارير الاستدامة (Guthrie, J.&Abeysekera, I.2006). و لا بد من الإشارة إلى أن المؤشرات المستخدمة للإبلاغ عن التنمية المستدامة قد تغيرت مع مرور الزمن، ففي بداية الثمانينيات اقتصر الاهتمام على الإفصاح الاجتماعي، حيث كانت الدراسات تستند إلى النظريات السوقية تماماً في محاولة للبحث في الفوائد المتوخاه من عملية الإفصاح الاجتماعي. وفي أوائل التسعينيات تحول التركيز إلى القضايا البيئية. ويشير (Atkinson, A.1996) إلى أنه يوجد هناك ثلاثة أسباب لهذا التحول (1) استمرار ارتفاع القلق البيئي منذ السبعينيات (ولا سيما في التسعينيات) ويدعو إلى تنفيذ التنمية من خلال المجتمع، (2) الاعتراف المتزايد بحقوق العامة بالحصول على المعلومات من الحكومة والشركات على حد سواء، (3) التحول من الاعتماد الأعمى على القوانين إلى تفضيل أدوات الرقابة البديلة التي تشجع المنظمات على تحسين أدائها البيئي عوضاً عن الطلب منها القيام بذلك.

وتم إطلاق مفهوم التنمية المستدامة في أواخر الثمانينيات حيث حدد تقرير برونتلاند (Brundtland report) التابع للأمم المتحدة التنمية المستدامة على أنها تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة (UN Document, 1987) و يعد هذا التعريف واسعاً وشاملاً ويترك كثيراً من التفاصيل مفتوحة للنقاش، ومع ذلك فإنه يوفر إطاراً واسعاً لمفهوم الاستدامة. ويشير هذا التعريف إلى أن الاستدامة هي محور البشرية لأن البشر الحاليين والمستقبليين هم أساس الاستدامة، كما أن الاستدامة هي تلبية للحاجات وليس للرغبات، بالإضافة إلى أن الاستدامة بين الأجيال فالبشر الحاليون والمستقبليون متساوون في الأهمية، وأخيراً فإنه لا يوجد أي تمييز بين ما يسمى بدول العالم النامي والمتقدم فالاحتياجات متساوية (Bebbington, J.&Gray, R.2001). ومنذ ذلك الوقت برزت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة و لا تزال هذه المحاولات متواصلة، إلا أنه يكاد يكون هناك إجماع حول فكرة مفادها أنه ما دام أن التنمية المستدامة مفتقدة لأساس نظري فكل التعاريف تبقى محاولات (عبدالرحمن، 2011). في العام 1992 وفي مؤتمر الأرض المنعقد في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية اتفقت الدول المشاركة على المبدأ الثالث الذي أقره المؤتمر على تعريف التنمية المستدامة على أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل (UNCED, 1992). وعرفها (Church, D.1991) على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق

نحو عملية الإفصاح عن عمليات الاستدامة يشترك من عاملين أساسيين هما، زيادة إدراك أصحاب المصلحة المختلفين للقضايا المرتبطة بالاستدامة وتأثيرها على الأداء الاقتصادي للمنشأة، وحاجة ودوافع الشركات ذاتها للاستجابة بصورة ملائمة لقضايا الاستدامة والإفصاح عنها.

و من شأن الإفصاح عن الاستدامة إعطاء ميزة للمنظمة من أجل المواءمة واستباق إجراءات أصحاب المصلحة والنقاط العملية بفاعلية. حيث أشارت المبادرة العالمية للتقارير (GRI) إلى أن عملية الإفصاح عن الاستدامة تعد خطوة حيوية نحو تحقيق اقتصاد عالمي مستدام من خلال ما تقدمه من تعزيز لمساءلة الشركات عن الآثار المترتبة على أنشطتها، بالإضافة إلى تعزيز الثقة وسهولة تقاسم القيم التي يبني عليها المجتمع لجعله أكثر تماسكا. بالإضافة إلى ذلك فإنها تتيح للحكومات عملية تقييم مساهمة الشركات في التنمية الاقتصادية وفهم أكثر شمولاً للقضايا التي يتم التعامل معها من قبل الأطراف الفاعلة (GRI.2013).

6.3 القيمة المضافة للإفصاح عن الاستدامة:

إن كل قطاع من قطاعات الأعمال يحتاج إلى خلق قيمة اقتصادية متزايدة مع استخدام البيئة والموارد الطبيعية على نحو مستدام، وفي الوقت نفسه العمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية لتكون قادرة على المساهمة في عملية التنمية المستدامة. وهذا يؤكد بأن هناك حاجة ماسة للشركات بأن تقوم باستخدام أدواتها للرصد والإدارة والإفصاح عن الأداء في مجال الاستدامة (Ekins, P.&Vanner, R.2007). تشجع عملية الإفصاح عن الاستدامة على الإدارة الجيدة كما وتشكل حافزا لإرساء ثقافة الشفافية المؤسسية التي تسهم في خلق أعمال مسؤولة، مساعدة الشركات على العمل بمزيد من الكفاءة، بيان مدى صحة الاقتصاد، المساعدة على دفع التقدم نحو نمو ذكي ومستدام للشركات، بالإضافة إلى استخدامها للإفصاح عن استراتيجيات تحليل المخاطر وتعزيز الأعمال. وقد أشار (Kwaghfan, A.2015) إلى أن عملية الإفصاح عن الاستدامة تعزز كفاءة إدارة الشركات من حيث أولاً: تساعد عملية الإفصاح على جمع المعلومات عن الجهود المبذولة في عملية الاستدامة والانجازات التي تحققت. ثانياً: تساعد الشركات في عملية الابتكار. ثالثاً: تعمل على زيادة التواصل مع أصحاب المصلحة باعتبار أن عملية الإفصاح أكثر فعالية من أية وسيلة أخرى لتعزيز الحوار. وفي السياق ذاته يرى (Adams, C.A., & McNicholas, P.2007) أن عملية الإفصاح عن الاستدامة أدت إلى تحسين أداء عمليات الاستدامة بسبب تطبيق أدوات تقييم الاستدامة وزيادة عمليات الاتصال الداخلي والتعلم. ويمكن تلخيص القيمة المضافة للإفصاح عن الاستدامة كما يلي:

1. بناء الثقة: الشفافية حول الأداء غير المالي يساعد في الحد من مخاطر السمعة، فتح الحوار مع أصحاب المصلحة والعملاء والمجتمعات المحلية والمستثمرين (الشركات التي تميل إلى الشفافية تميل إلى أن تكون أكثر نجاحاً). حيث يعزز من آلية الانفتاح والمساءلة (GRI.2013)، بالإضافة إلى ذلك فإن الإفصاح عن الاستدامة يساعد في تعزيز الشفافية وتحسين العلاقة مع أصحاب المصلحة (Alonso- Almeida et al, 2014).

السمعة الأفضل للشركة ويعمل على زيادة فوائد أصحاب المصلحة بشكل مباشر وغير مباشر.

تتخذ عملية الإفصاح عن الاستدامة أشكالاً عديدة، ولكن الأكثر شيوعاً هو إما إنتاج المعلومات في التقارير السنوية أو إعداد تقارير مستقلة (تقارير منفصلة، مواقع شبكة الانترنت). حيث تفصح الشركات عن المعلومات المالية وغير المالية على حد سواء. حيث تطورت أهداف شركات الأعمال من فكرة التركيز على الربحية فقط إلى تقديم الخدمات للمجتمع جنباً إلى جنب مع الربحية، مما سمح للشركات أن تصبح أكثر انخراطاً مع المجتمع، وكما أنه كثيراً ما تعتمد عملية اتخاذ القرارات في الشركات على المعلومات المالية، على الرغم من أن هذه المعلومات قد لا تعطي صورة كاملة عن الشركة والبيئة التي تعمل بها. كما أن نجاح الشركات لا يتوقف على نتائجها المالية فحسب، بل أيضاً على قضايا البيئة والاستدامة. وتشمل معلومات الاستدامة المعلومات المالية وغير المالية على حد سواء. فالمعلومات المالية تكون ذات صلة مباشرة بالنظام المحاسبي والمالي ويعبر عنها بالوحدات النقدية أما المعلومات غير المالية فلا تستند إلى المعايير المحاسبية ويمكن أن تكون كمية (طن، وحدات) من الغازات الدفيئة أو نوعية (الحوكمة، سمعة المنظمة) (INTOSAI.2013). لذلك يجب على الشركات أن تأخذ بعين الاعتبار التركيز على جودة البيانات والعمليات والضوابط لإنتاج مجموعة ذات مغزى من الإفصاحات لأصحاب المصلحة. كما ينبغي عليها أن تبقى على علم بالتطورات والاتجاهات السائدة والمقترحات ذات الصلة وذلك لضمان إدراجها في تقاريرها السنوية (DeSmith, S.& Paul, B.2016). ويرى الباحث أن تقارير الاستدامة تشير إلى إفصاح موحد يوفر عرضاً معقولاً ومتوازناً للأداء خلال فترة زمنية محددة (معلومات مالية وغير مالية). وتتأثر قيمة المنظمة بنوعية وطبيعة علاقتها مع مختلف مستويات أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

ويرى (Kwaghfan, A.2015) أن هدف أية شركة هو أن تنمو باستمرار وأن تبقى على المدى الطويل. كما يدرك معظم المديرين أن شركاتهم جزء لا يتجزأ من نظام كبير له تأثير عميق وغير مباشر على عملياتهم. ومن هنا فإنه إذا ما أريد لهذه الشركات أن تلبى أهدافها بفعالية فينبغي لها أن تكيف نفسها مع بيئتها على نحو سليم. ففي بيئة الأعمال الحالية والاتجاهات العالمية المختلفة (التحضر، عدم الاستقرار الجيوسياسي، ندرة الموارد) والمتغيرة باستمرار فإن قدرة الشركات على الحفاظ على قيمة طويلة الأجل أصبحت على المحك. كما أن احتياجات أصحاب المصلحة تغيرت فأصبحوا يتوقعون مزيداً من الشفافية حول كيفية تعامل الشركات مع مخاطر الاستدامة وفرصها (DeSmith, S.& Paul, B.2016). كما تسببت العوامل السلبية لأنشطة الشركات في الطلب الشديد على عمليات تشغيل وإنتاج أكثر استدامة. بالإضافة إلى ذلك فإن التدهور البيئي والآثار التي يحتمل أن تكون ضارة بالمجتمعات أدت إلى زيادة الطلب من الشركات على ضرورة القيام بتبرير إجراءاتها وذلك لضمان استمراريتها (Nummert, B.2014).

إن قدرة الشركة على التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة الرئيسيين تعتبر حاسمة لنموها ونجاحها على المدى الطويل. وفي ذات السياق يبين (عبدالرحيم، 2015) أن الاتجاه المتزايد

6.4 العلاقة الفكرية ما بين الأداء المالي ومؤشرات الإفصاح عن أبعاد تقارير الاستدامة في الشركات:

إن أداء الشركات هو مقياس لكيفية قدرة الشركة على إرضاء مالكيها عن طريق تعظيم الأرباح أو ثروة المساهمين، كما انه يمكن النظر إليها على أنها مقياس للأداء المالي و غير المالي على حد سواء من خلال إرضاء جميع أصحاب المصلحة في الشركة (Hyršlová, J et.al, 2015). و من المسائل الأساسية التي لم يتم البت فيها بعد و ما زالت نقطة خلاف و نقاش بين الباحثين ما إذا كانت الشركات التي تفصح عن الاستدامة بشكل كبير تؤدي أداء أفضل من تلك التي تفصح بقدر ضئيل. حيث أشار كل من (Mitchell, R.K et.al, 1997) إن الشركات التي تقوم بعملية الاستدامة يكون أداؤها ضعيفا حيث إنها عرضة لارتفاع النفقات نتيجة ارتفاع تكاليف العمالة، بالإضافة إلى أنها تتخلى عن العديد من الفرص التي من شأنها أن توفر تدفقات نقدية جيدة (تتعارض هذه الفرص مع معايير الاستدامة و لها عواقب بيئية سلبية) ، بعبارة أخرى تواجه الشركات ذات الاستدامة العالية قيودا أشد على كيفية تنفيذ أعمالها و بالتالي انخفاض الإنتاجية من قبلها. من جهة أخرى لوحظ أن الشركات ذات الاستدامة العالية قادرة على الأداء بشكل أفضل، ذلك أنها تكتسب عمالة جيدة و تؤسس سلسلة توريد جيدة و الأهم من ذلك انها تحافظ على علاقة جيدة مع المجتمع الذي تعمل فيه، و هذا بدوره يؤدي إلى تقليل الصراع بين الشركة و المجتمع. إن التناقض في نتائج الدراسات قد يكون مرتببا بعدة أمور تتعلق بكل من المتغيرات، التعاريف المستخدمة لقياس الاستدامة و الأداء المالي، خصائص العينة، و الطريقة المطبقة (Charlo, M.J et.al, 2015).

ويرى الباحث أن اتجاه العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة و الأداء المالي يتخذ أحد الاتجاهات التالية:

1. الاتجاه السلبي: حيث يشير هذا الاتجاه إلى وجود علاقة سلبية بين الإفصاح عن الاستدامة و الأداء المالي، حيث إن عملية الإفصاح تؤدي إلى تكبد تكاليف إضافية تؤدي إلى التقليل من الأرباح و ثروة المساهمين. وهذا الاتجاه يتفق مع دراسة Oberndorfer et al.(2013)

2. الاتجاه المحايد: و يشير هذا الاتجاه إلى أن البيئة التي تعمل فيها الشركات معقدة و غير مباشرة، كما ان تكلفة الأنشطة الخاصة بالاستدامة يمكن أن تتم موازنتها من خلال تخفيض التكاليف الأخرى الجارية. وهذا الاتجاه يتفق مع الدراسات التالية (Cunha and Samanez (2014) , Cunha and Samanez (2013) , Ortas and Moneva (2011) , Ortas et al.(2013) .

3. الاتجاه الايجابي: و يشير هذا الاتجاه إلى أن الشركات قد تحقق إرباحا من خلال أنشطة الاستدامة من خلال إنتاجية الموظفين و تخفيض التكاليف بالإضافة إلى تجنب الضرائب الحكومية و تخفيض المخاطر. وهذا الاتجاه يتفق مع الدراسات التالية:

Charlo et al.(2015) , Collison et al.(2008) , Lourenço and Branco (2013) , Marti et al.(2015) , Pătări, S et al.(2012) , Perez- Calderon et al.(2011) , Perez- Calderon et al.(2012)

2. تحسين العمليات والنظم: تساعد في عملية صنع القرارات و تحسين الإدارة الداخلية مما يؤدي إلى خفض التكاليف و رصد مسائل استهلاك الطاقة و استخدام المواد و النفايات (GRI.2013) .

3. الامتثال للوائح القانونية: تساعد تقارير الاستدامة الشركات على تلبية المتطلبات التنظيمية و تجنب تكاليف عدم الامتثال المكلفة، كما تساعد في عملية جمع البيانات الإلزامية بطريقة أكثر كفاءة و فاعلية من حيث التكلفة، كما أن المخاوف من سن تشريعات مستقبلية يشكل حافزا للشركات على القيام بأعمال الاستدامة (Cowana, D.M, et.al, 2010) .

4. بناء الرؤية و الاستراتيجية: إن عملية التحليل الشامل لنقاط الضعف و القوة و المشاركة مع أصحاب المصلحة قد يؤدي إلى رؤى و استراتيجيات تنظيمية واسعة النطاق و أكثر قوة. و الأهم من ذلك جعل الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجياتها (GRI.2013) .

5. الميزة التنافسية: إن الشركات التي ينظر إليها كرائدة و مبتكرة في مجالها يجعلها في وضع أقوى عندما يتعلق الأمر بجذب الاستثمار و الشروع في أنشطة جديدة و دخول أسواق جديدة و التفاوض بشأن العقود (GRI.2013) .

6. إرضاء المساهمين و تحسين السمعة: بالإشارة إلى نظريات حوكمة الشركات و نظرية الوكالة فإن هناك ارتباطا وثيقا بين الشركات و أصحاب المصلحة حيث يهدف كلا الطرفين إلى تحقيق أقصى قدر من المنفعة مع الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات و مسؤوليات الشركات على البيئة المحيطة بها. من وجهة نظر بعض المستثمرين فإن مشاركة الشركات في الاستدامة يعد دليلا على الإدارة المنضبطة و عاملا رئيسيا في نجاحها، كما انه وسيلة لإدارة مخاطر السمعة للشركات (Hespenheide, H, et.al , 2010) من جهة أخرى فإن عدم تقديم أي معلومات عن الاستدامة قد يفسر من قبل أصحاب المصلحة على أنه دليل على سوء حالة الشركة، في حين ان الإفصاح عنها يؤدي إلى تحسين صورة الشركة (Joshi, P.L.& Gao, S.S.2009) .

7. الفوائد التشغيلية: إن ممارسات الاستدامة تعمل على خلق قيمة للشركات من خلال زيادة الإيرادات، خفض كلف التشغيل، زيادة الأرباح بشكل أكثر فاعلية. بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى تحسين العمليات، الحد من الطاقة، و الحد من النفايات و بالتالي تؤدي إلى تحسن الوضع الاقتصادي للشركة (Cowana, D.M, et.al, 2010) .

ويرى الباحث أن الإفصاح عن الاستدامة يرتبط ارتباطا مباشرا بمفهوم التنمية المستدامة و أهدافها، فالهدف من عملية الإفصاح هو توفير معلومات تقييم بشكل شامل أداء الشركة في بيئة متعددة أصحاب المصالح. و يشير هنا (Kwaghfan, A.2015) إلى أن عملية الإفصاح عن الاستدامة مهمة للمستثمرين من خلال جانبين، الأول وهو أن الأداء البيئي و الاجتماعي يعدان عاملين أساسيين للتحليل الاجتماعي و البيئي، حيث إن الإفصاح المالي لا يمكن ان يكشف بشكل مباشر عن مخاطر و ديون و عائدات الشركات، وثانيا تزايد اهتمام المستثمرين بالمخاطر البيئية و الاجتماعية كمؤشرات هامة لجهود الشركات الرامية إلى تحسين حوكمة الشركات و زيادة الشفافية.

هامة بين تقارير الاستدامة وأداء الشركات حيث إن الشركات المشاركة في أنشطة الاستدامة كانت قادرة على تحسين أدائها.

ولبيان ممارسات الإبلاغ عن الاستدامة في مؤسسات القطاع العام قام (Farneti, F.&Rammal, H.G.2013). بإجراء مقابلات مع معدي تقارير الاستدامة في 9 شركات إيطالية في القطاع العام. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ضغط على الشركات للافصاح وإعداد تقارير الاستدامة بالإضافة إلى وجوب تقييم هذه التقارير من قبل طرف ثالث لإضفاء الشرعية على أنشطتها. كذلك فإن الدافع الداخلي للافصاح هو من قبل الأفراد في المناصب العليا وذلك كوسيلة لتسليط الضوء على إنجازاتهم في إحداث تغيير في المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك أشارت الدراسة إلى أن الضغط الخارجي يأتي من أصحاب المصلحة الخارجيين الذين هم على معرفة بالقضايا نتيجة تغطيتها من قبل الإعلام. كما ان الخبرة والتعلم ساهمت في عملية اعداد تقارير الاستدامة.

وللتعرف على أهم مؤشرات المبادرة العالمية GRI والتي تفضل الشركات الصناعية السويدية الافصاح والتقرير عنها قام (Schiehlé, T.&Wallin, J.2014) بدراسة عينة من 30 شركة من كبرى الشركات الصناعية. وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة يؤثر إيجاباً على عملية الإبلاغ عن الاستدامة، بالإضافة إلى ذلك فإن أعداد الموظفين ومعدل دورانهم يؤثر بالإيجاب على عملية الإفصاح عن الاستدامة.

و تطرقت دراسة (Nummert, B.2014) إلى عملية تطور تقارير الاستدامة في الشركات وفيما إذا كانت تعزز عملية التغيير التنظيمي. وقد أظهرت الدراسة أن قرار الإفصاح عن الاستدامة يرجع بالدرجة الأولى إلى الدوافع الداخلية للشركة بما في ذلك زيادة الشفافية وتقييم جهود الاستدامة. وأنه يمكن التغلب على التحديات المتعلقة بالتنظيم التقني لعملية الإبلاغ عن الاستدامة من خلال تحسين الاتصالات الداخلية والتعديلات في استراتيجيات الإبلاغ. كما أن عملية الإبلاغ عن الاستدامة تؤدي إلى تحفيز عمليات التعلم وبالتالي التأثير إيجاباً على عمليات التغيير التنظيمي وتقييم أداء الاستدامة مما يؤدي إلى تحسين أوجه القصور التي تم تحديدها بدلاً من إمكانية الحصول على منافع و سمعة تنافسية فقط من مجرد الإفصاح عن الاستدامة.

وقامت (Vinke, J.2014) بدراسة لبيان ما هي العوامل الاجتماعية والمؤسسية التي تؤثر على الحالة الراهنة المتعلقة بالإفصاح عن التقارير الاجتماعية والبيئية للشركات المدرجة في دولة الامارات العربية وكيفية تأثيرها على امكانية التغيير. وقد توصلت الدراسة إلى أن 26 شركة من أصل 148 قدمت تقارير عن الاستدامة، كما أن مستوى الإفصاح عن الاستدامة في دولة الامارات منخفض بشكل عام، بالإضافة الى وجود عدد من القضايا التي تعرقل عملية إضفاء الطابع المؤسسي.

و للتعرف على طبيعة التقارير الاجتماعية والبيئية في التقارير السنوية للشركات الفلسطينية قام (Alkababji, M.W.2014) بدراسة 48 شركة مدرجة في سوق فلسطين المالي. حيث أشارت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية منخفض نسبياً في الشركات الفلسطينية، بالإضافة إلى وجود علاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

, Pletsch et al.(2015) , Robinson et al.(2011) , Skare and Golja (2012) , (ISA, A.B.2012) , (Alkababji, M.W.2014) .

7. الدراسات السابقة:

قام (Roberts, D.H.&Koeplin, J.P.2007) بدراسة حالة تقارير الاستدامة في البرتغال، وقد تم استخدام تحليل المحتوى لتسليط الضوء على ما إذا كانت الشركات تقوم بالافصاح عن الاستدامة بناء على توجيهات اللجنة العالمية لاعداد التقارير GRI. وقد أظهرت الدراسة أن 40% من معدي التقارير يظهرون اهتماماً قوياً بعملية إعداد التقارير، كما بينت الدراسة أن تقارير الاستدامة المعدة وفقاً لتوجيهات اللجنة العالمية لإعداد التقارير GRI لا تزال في مراحلها الأولى.

و بهدف التعرف على مدى الإفصاح الاجتماعي والبيئي في التقارير السنوية للشركات الاردنية وبيان ما اذا كان مستوى الإفصاح يتأثر بحجم الملكية الحكومية والقطاع الصناعي قام (Ismail, K.N.I.K. & Ibrahim, A.H, 2009) بدراسة 60 شركة من القطاع الصناعي والخدمات. وقد توصلت الدراسة إلى أن 85% من الشركات تفصح بطريقة أو بأخرى عن المعلومات الاجتماعية والبيئية. كما أن أكثر المواضيع التي تم الإفصاح عنها هي الموارد البشرية في حين ان القضايا البيئية كانت في المستوى الأدنى. بالإضافة إلى ذلك أشارت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي كبير بين حجم الشركة والإفصاح الاجتماعي والبيئي. كما أشارت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين نوع الصناعة ومستوى الإفصاح الاجتماعي والبيئي.

حاولت دراسة (Yi, T.F. & Yu, C.K, 2010) تقييم تقارير الاستدامة وبيان العلاقة بين الأداء الاقتصادي والإفصاح الاجتماعي والبيئي في هونغ كونج من خلال دراسة التقارير السنوية ل 180 شركة. وقد توصلت الدراسة إلى أن 60% من الشركات تقدم إفصاحات حول المسؤولية والاجتماعية في تقاريرها السنوية، إن حجم الشركة ومستوى الرافعة المالية يؤدي دوراً هاماً في مستوى الإفصاح عن الاستدامة، بالإضافة إلى أن طبيعة الصناعة ترتبط مع مدى الإفصاح عن الاستدامة.

وهدفت دراسة (Selvanathan, P.J.2012). إلى بيان فيما إذا كانت الشركات المرتبطة بالحكومة لديها استراتيجيات ومعرفة وموارد وأطر تنظيمية للإبلاغ عن الاستدامة بفعالية، وما إذا كانت الحكومة تحفزها على القيام بذلك. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة جعل الإفصاح عن عمليات الاستدامة يستند إلى المعايير الدولية وبشكل الزامي، إنشاء هيكل للحاكمة التنظيمية، تثبيت نظام لإدارة الاستدامة، التركيز على إشراك أصحاب المصلحة في عملية المدخلات والتوجيهات.

وبغرض التعرف على مستوى الإفصاح عن الاستدامة وممارساته في الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا بالإضافة إلى العلاقة بين ممارسات الاستدامة وأداء الشركات، قام (ISA, A.B.2012) بإجراء دراسة على 100 شركة مدرجة في البورصة الماليزية. حيث تم استخدام التقارير السنوية لعام 2010 لهذه الشركات لدراسة العلاقة بين ممارسات الاستدامة وأداء الشركات. واستناداً إلى تحليل النتائج فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة

الصناعية الكيميائية في المملكة الأردنية الهاشمية و ممارسات الإفصاح. وقد قامت الدراسة بمقارنة التقارير السنوية لشركة البوتاس الأردنية (شركة محلية) و شركة DOW للصناعات الكيميائية (شركة أمريكية). و قد أظهرت الدراسة وجود اختلافات فيما يتعلق بالجودة و المحتوى و الإفصاح عن المعلومات. و قد أشارت الدراسة إلى أن ذلك يعزى إلى الطابع الطوعي للإفصاح البيئي وعدم وجود تشريعات تتعلق بهذا النوع من الإفصاحات.

و تطرقت دراسة (Zahid, M.et.Al, 2016) إلى البحث في جودة التقارير المتعلقة بأبعاد الاستدامة المختلفة (الاقتصادية و البيئية والاجتماعية) في الشركات الماليزية. وقد تكونت عينة الدراسة من 113 شركة مدرجة في صناديق الاستثمار العقاري و قطاع العقارات عن الفترة بين 2010 – 2013. و توصلت الدراسة إلى وجود تباين في نوعية الكشف عن أبعاد الاستدامة، حيث إن التركيز على البعد البيئي كان الأقل فيما كان التركيز على البعد الاجتماعي الأعلى. علاوة على ذلك فإن معظم الشركات تفصح عن الاستدامة من أجل مجرد الامتثال للوائح والتعليمات ذات الصلة.

هدفت دراسة (عبدالله، 2017) إلى التعرف على آراء العاملين في المنشآت الصناعية في ولاية الخرطوم وذلك بغرض التعرف على نظام محاسبة التنمية المستدامة من حيث المفهوم والهدف والطرق، والتعرف على التحديات التي تواجه قياس الأنشطة البيئية والاجتماعية لمحاسبة التنمية المستدامة. و قد توصلت الدراسة إلى أن التزام الشركات بقياس تكاليف أنشطتها البيئية والاجتماعية يجنبها دفع الغرامات والجزاءات للطرف الخارجي المتضررة مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة مقارنة بالمنافسين. بالإضافة إلى ذلك، عندما تعطي المنشأة اهتمام بقياس التكاليف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بصورة دقيقة هذا يرفع من مستوى الأداء ويدعم الميزة التنافسية لهذه الشركات.

قام (Bani- Khalid, T.et.al, 2017) بفحص كيفية تأثير خصائص الشركة (حجم الشركة، الربحية، شركة التدقيق، القطاع الصناعي، ومستوى السوق) على كمية الإفصاح الاجتماعي و البيئي للشركات الصناعية الأردنية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية فيما بين حجم الشركة وشركة التدقيق و الأداء المالي من جهة و مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية و البيئية من جهة أخرى. وعلى العكس من ذلك لم يكن هناك أي علاقة بين الربحية و العمر و قطاع الصناعة و ممارسات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية و البيئية.

تناولت دراسة (عثمان، 2017) دور محاسبة التنمية المستدامة في زيادة موثوقية التقارير المالية، حيث قام بدراسة آراء 64 فردا من العاملين في شركة الصناعات الوطنية وشركة البحر الحمر للبلاستيك وشركة فوز للمياه الغازية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق سياسات محاسبية لقياس التكاليف البيئية يساعد على زيادة موثوقية التقارير المالية، استعانة المستخدمين بأبعاد التنمية المستدامة تساعدهم في فهم التقارير وبالتالي زيادة ثقتهم بالتقارير المالية واتخاذهم قرارات سليمة، عدم بذل العناية في توفير الطاقة والتخلص من المخلفات المؤدية إلى الأضرار البيئية يقود إلي عدم الثقة بالتقارير المالية وبالتالي اتخاذ قرارات خاطئة. تباينت الدراسات السابقة في أهدافها فمنها ما هدف إلى

والبيئية وحجم الشركة، وجود بعض الفروق في مستوى الإفصاح يعزى إلى نوع القطاع الاقتصادي، كما بينت الدراسة وجود ارتباط كبير بين مستوى الإفصاح و ربحية الشركة.

ولبيان تأثير الإفصاح عن الاستدامة على الأداء المؤسسي و المالي للشركات المدرجة في سوق نيجيريا المالي من حيث العائد على الأسهم، العائد على الأصول، ربحية السهم و هامش صافي الربح. قام (Kwaghfan, A.2015) بدراسة 64 شركة نيجيرية. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الإفصاح عن الاستدامة يؤثر وبشكل إيجابي على الأداء المؤسسي والمالي للشركات، وأكدت الدراسة أهمية تشجيع الشركات على اعتماد نظام الإفصاح عن الاستدامة.

وللتعرف على ممارسات الإفصاح البيئي للشركات الصناعية التعدينية في الأردن عن الفترة بين 2010 – 2013 قامت (Alta- rawneh, G.A.2015) بدراسة 18 شركة أردنية. و قد توصلت هذه الدراسة إلى وجود قصور في الإفصاح البيئي للشركات سواء كانت في شكل تقارير منفصلة أو متضمنة ضمن التقارير السنوية.

وقد قام كل من (Aman, Z., Ismail.et.al, 2015) بدراسة العوامل (هيكل الملكية، قطاع الصناعة) التي تؤثر على عملية الإفصاح عن الاستدامة في الشركات الماليزية المدرجة في بورصة ماليزيا. وقد أظهرت النتائج وجود ارتباط كبير بين هيكل الملكية الحكومية و مستوى الإبلاغ عن الاستدامة بين الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا. بالإضافة إلى أن قطاع الصناعة يؤدي دورا مهما في تفسير عملية التباين في تبني مفهوم الاستدامة.

ولدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية وبين الأداء المالي للشركات وقيمتها السوقية، قام (عبدالرحيم، 2015) بدراسة 60 شركة مصرية (30 شركة من داخل المؤشر 30، ESG30 شركة من خارج المؤشر EGX70). وقد كان اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الاحصاء وصفي، اختبار كلومجروف سميرونوف، مصفوفة ارتباط بيرسون، الانحدار الخطي المتعدد. و قد توصلت الدراسة إلى انه يوجد ارتباط بنسبة 43% بين المؤشر الفرعي للمسؤولية البيئية و الاداء المالي للشركات، ثم قواعد الحوكمة بنسبة 40% ثم المسؤولية الاجتماعية بنسبة 30%.

وقام كذلك كل من (Nor, N.M., et.al , 2016) بدراسة 100 شركة مدرجة في بورصة ماليزيا بهدف الكشف عن وجود علاقة بين الإفصاح البيئي و الاستدامة و الاداء المالي من خلال محتوى التقارير السنوية، حيث أظهرت النتائج وجود تباين في ممارسات الإفصاح بالإضافة إلى وجود علاقة بين الإفصاح البيئي الكلي و هامش الربح.

في حين قام كل من (Santis, P, et.al, 2016) بعمل مقارنة للاداء الاقتصادي (نسب الربحية و السيولة) بين الشركات البرازيلية المدرجة في مؤشر الاستدامة للشركات و الشركات المدرجة في مؤشر سوق سان باولو للاوراق المالية. و قد اظهرت النتائج عدم وجود أي اختلافات في الاداء الاقتصادي و المالي بين الشركات. إلا أن بعض الخصائص الأخرى كالتصنيف القطاعي كان لها تأثير أكبر على الاداء الاقتصادي و المالي للشركات.

وقام ايضا كل من (Mazahrih, B.J, et.Al , 2016) بدراسة جودة المعلومات الخاصة بالإفصاح البيئي من قبل الشركات

استثمارهم لاموالهم.والذي يتم احتسابه من خلال المعادلة التالية:

$$ROI = (\text{Net Operating Profit}) / (\text{Net Sales}) \times (\text{Net Sales}) / (\text{Total Assets})$$

- العائد على حقوق الملكية (ROE) يظهر العائد على حقوق الملكية مدى كفاءة الشركة في استثمار أموال مساهميها و توليد الأرباح.حيث أنه بناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستثمار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً. والذي يتم احتسابه من خلال المعادلة التالية:

$$ROE = \text{Net Income} / \text{Average Stockholders' Equity}$$

9. عينة الدراسة

يتكون مجتمع و عينة الدراسة من شركات التعدين و الصناعات الاستخراجية المدرجة في سوق عمان المالي و البالغ عددها 13 شركة حسب إحصائية سوق عمان المالي لعام 2016. ويعود اختيار شركات التعدين و الصناعات الاستخراجية الى عدة أسباب، أهمها أن قطاع التعدين و الصناعات الاستخراجية من القطاعات الهامة الحيوية التي تؤدي دورا فعالا في دفع عجلة النمو والتطور في الاقتصاد الاردني، حيث بلغت مساهمة قطاع التعدين و الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ مجموع عائدات قطاع التعدين الاردني (1930) مليون دينار أردني عام 2013، شكلت ما نسبته 8% من الناتج المحلي الاجمالي، وقد توزعت هذه العائدات بين الصناعات التعدينية الاستخراجية بنسبة %7.67 والصناعات التحويلية بنسبة %3.32 من قطاع التعدين، كما بلغت صادرات قطاع التعدين بشقيه الاستخراجي والتحويلي (1428) مليون دينار وبما نسبته %7.29 من مجمل الصادرات الأردنية.بالإضافة إلى أنها تضطلع بالمزيد من الأنشطة و للمعلومات التي لها تأثير أكبر على المجتمع مما يتيح لها الانخراط بشكل أكبر بعمليات الحوكمة و المسؤولية الاجتماعية والبيئية والاستدامة.

10. الجانب العملي من الدراسة:

10.1 أولا النتائج المتعلقة بالإفصاح

1. الإفصاح المتعلق بتمكين الموظفين

جدول (10.1)

نسب الإفصاح لمؤشرات الاستدامة الفرعية المتعلقة بتمكين الموظفين لشركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية خلال الفترة (2012 - 2015).

الرقم	مؤشرات الإفصاح	عدد الإفصاحات ×	النسبة المئوية
1	إجمالي عدد الموظفين	50	96.15
2	إجمالي معدل دوران الموظفين	4	7.69
3	البرامج التدريبية/ الساعات التدريبية	49	94.23
4	نسبة الموظفين الذين يتلقون تقاييم منتظمة للأداء	0	0.00
5	نسبة شكاوى الموظفين التي تم حلها	0	0.00

بيان العلاقة بين الأداء الاقتصادي و الإفصاح الاجتماعي و البيئي في الشركات الصناعية و الخدمية. بيان استراتيجيات الشركات المرتبطة بالحكومة فيما يتعلق بالاستدامة، بيان ممارسات الإبلاغ عن الاستدامة في مؤسسات القطاع العام، دراسة عملية تطور تقارير الاستدامة في الشركات و فيما إذا كانت تعزز عملية التغيير التنظيمي، بيان ما هي العوامل الاجتماعية و المؤسسية التي تؤثر على الحالة الراهنة المتعلقة بالإفصاح عن التقارير الاجتماعية و البيئية. و من خلال الدراسات السابقة استفاد الباحث من عملية بناء فكرة الدراسة بما يتناسب مع البيئة الأردنية المتغيرة، تحديد الأساليب الاحصائية، اختيار منهج و أداة الدراسة المناسبين و كذلك تحديد الاساليب الاحصائية المناسبة.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكونها واحدة من أولى الدراسات القائمة في الأردن- على حد علم الباحث- والتي تتناول أثر الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على الأداء المالي لشركات التعدين، والصناعات الاستخراجية المساهمة العامة الأردنية و البالغ عددها 13 شركة حسب إحصائيات سوق عمان المالي لعام 2016. كما و تتميز الدراسة الحالية بتسليطها الضوء على موضوع الإفصاح عن الاستدامة في شركات التعدين و الصناعات الاستخراجية، حيث إن معظم الدراسات تناولت مواضيع تقارير الاستدامة في الشركات الصناعية و الخدمية الأردنية.

8. منهجية الدراسة

كثيرا ما استخدمت التقارير السنوية للشركات المدرجة في الأسواق المالية كمصدر أولي للدراسات التي تجرى على أساس تحليل المحتوى، و من ثم أصبحت تستخدم لرصد الإبلاغ و الإفصاح الطوعي. وتستخدم التقارير السنوية كونها تشير عادة إلى ما تعتبره الشركات مهما من خلال آلية الإبلاغ و الإفصاح، حيث إن القضايا الهامة تتم الإشارة إليها و مناقشتها في حين أن البنود الأقل أهمية يتم الإشارة إليها بمستوى أقل. علاوة على ذلك فإن ما تختاره الشركات لإدراجه أو حذفه في تقاريرها السنوية يعتبر رسالة هامة إلى أصحاب المصلحة (Guthrie, J.&Abeysekera, I.2006)

لقد تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لقياس الإفصاح عن الاستدامة و ذلك من خلال قائمة مكونة من 21 عنصرا مقسمة إلى خمسة أجزاء رئيسية يتم من خلالها قياس مستوى الإفصاح عن الاستدامة لشركات التعدين و الصناعات الاستخراجية المدرجة في سوق عمان المالي. تم تصميم و تجميع البيانات المتعلقة بمؤشر الإفصاح عن الاستدامة من خلال فحص التقارير السنوية لشركات التعدين و الصناعات الاستخراجية المدرجة في سوق عمان المالي عن الفترة ما بين 2012 - 2015. و في حال وجود المعلومات الموجودة في القائمة المصممة يتم وضع قيمة (1) و في حال عدم وجود هذه المعلومات يتم وضع (0) (Guthrie, J.&Abeysekera, I.2006). لقد استخدمت الدراسات السابقة العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، هامش الربح، نسبة الرافعة المالية كمقاييس للأداء المالي. وللتعرف على الأداء المالي للشركات موضع الدراسة سوف يتم استخدام كل من:

- معدل العائد على الاستثمار (ROI) حيث تقيس هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في الشركات من

عن مؤشرين هما المؤشر (1) وهو "نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة" والمؤشر (2) وهو "عدد الأعضاء الإناث في مجلس الإدارة" خلال الفترة (2012 - 2015). ويلاحظ أن النسبة العامة للإفصاح عن مؤشرات الاستدامة فيما يتعلق بالتقارير الشفافة قد بلغت (58.46%)

3. الإفصاح حول الوصول إلى نظام أمثل.

جدول (10.3)

نسب الإفصاح لمؤشرات الاستدامة الفرعية المتعلقة بالوصول إلى نظام أمثل لشركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية خلال الفترة (2012 - 2015)

الرقم	مؤشرات الإفصاح	عدد الإفصاحات ×	النسبة المئوية
1	إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة	11	21.15
2	إجمالي استهلاك الكهرباء	52	100.00
	المجموع	63	60.58

* (تمثل مجموع إفصاحات 13 شركة خلال 4 سنوات والذي يساوي 52 إفصاحاً)

تشير بيانات الجدول (10.3) إلى أن الإفصاح لمؤشرات الاستدامة الفرعية المتعلقة بالوصول إلى نظام أمثل لشركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية خلال الفترة (2012 - 2015). وباستعراض قيم النسب المئوية للإفصاح عن هذه المؤشرات يتبين أن الإفصاح عن المؤشر (2) وهو «إجمالي استهلاك الكهرباء» قد تم الإفصاح عنه بنسبة مئوية بلغت (100.0%) هذا يدل على محاولة الشركات إعطاء صورة عن استهلاك الكهرباء لغرض البحث عن مصادر أخرى للطاقة لأغراض التوفير بينما كان الإفصاح عن المؤشر (1) وهو «إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة» خلال الفترة (2012 - 2015) هو أقل نسب الإفصاح إذ بلغت نسبة الإفصاح عنه (21.15%). ويلاحظ أن النسبة العامة للإفصاح عن مؤشرات الاستدامة المتعلقة بالوصول إلى نظام أمثل قد بلغت (60.58%).

4. الإفصاح حول الشراكة المجتمعية

جدول (10.4)

نسب الإفصاح لمؤشرات الاستدامة الفرعية المتعلقة بالشراكة المجتمعية لشركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية خلال الفترة (2012 - 2015).

الرقم	مؤشرات الإفصاح	عدد الإفصاحات ×	النسبة المئوية
1	نسبة الأرباح المستثمرة في المجتمع قبل إقتراط الضريبة	0	0.00
2	عدد الساعات التطوعية من جانب الموظفين	0	0.00
3	المبادرات المجتمعية	47	90.38
4	التبرعات عبر القنوات الرئيسية	48	92.31
5	المنح الدراسية	23	44.23
6	الشكاوي المقدمة من الزبائن	5	9.62
	المجموع	123	39.42

* (تمثل مجموع إفصاحات 13 شركة خلال 4 سنوات والذي يساوي 52 إفصاحاً)

الرقم	مؤشرات الإفصاح	عدد الإفصاحات ×	النسبة المئوية
6	المؤهل العلمي للموظفين	50	96.15
7	الاصابات العمالية	12	23.08
	المجموع	165	45.33

* (تمثل مجموع إفصاحات 13 شركة خلال 4 سنوات والذي يساوي 52 إفصاحاً)

تشير بيانات الجدول (10.1) إلى أن شركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية قد أفصحت عن بعض مؤشرات الاستدامة الفرعية المتعلقة بتمكين الموظفين للشركات الأردنية العامة خلال الفترة (2012 - 2015). وباستعراض قيم النسب المئوية للإفصاح عن هذه المؤشرات يتبين أن الإفصاح عن المؤشرين (1) وهو "إجمالي عدد الموظفين" و (6) وهو "المؤهل العلمي للموظفين" قد تم الإفصاح عنهما بنسبة مئوية مرتفعة بلغت (96.15%) وهذا يدل على التوجه الريادي للشركات لإفصاح عن ما تمتلكه من مواهب فكرية لديها. بينما كانت أقل نسب الإفصاح في المؤشرين (4) "نسبة الموظفين الذين يتلقون تقييمات منتظمة للأداء" و (5) "نسبة شكاوى الموظفين التي تم حلها" حيث لم يتم الإفصاح عن أي من هذين المؤشرين من أي من الشركات الثلاث عشرة خلال الفترة (2012 - 2015). ويلاحظ أن النسبة العامة للإفصاح عن مؤشرات الاستدامة فيما يتعلق بتمكين الموظفين قد بلغت (45.33%) وهي نسبة متدنية

2. الإفصاح المتعلق بالتقارير الشفافة

جدول (10.2)

نسب الإفصاح لمؤشرات الاستدامة الفرعية المتعلقة بالتقارير الشفافة لشركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية خلال الفترة (2012 - 2015).

الرقم	مؤشرات الإفصاح	عدد الإفصاحات ×	النسبة المئوية
1	نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة	0	0.00
2	عدد الأعضاء الإناث في مجلس الإدارة	0	0.00
3	الأرباح لكل سهم (دينار أردني)	52	100.00
4	% العائد على حقوق الملكية	50	96.15
5	نسبة توزيع الأرباح	50	96.15
	المجموع	152	58.46

* (تمثل مجموع إفصاحات 13 شركة خلال 4 سنوات والذي يساوي 52 إفصاحاً)

تشير بيانات الجدول (10.2) إلى أن شركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية قد أفصحت عن بعض مؤشرات الاستدامة الفرعية المتعلقة بالتقارير الشفافة للشركات الأردنية العامة خلال الفترة (2012 - 2015). وباستعراض قيم النسب المئوية للإفصاح عن هذه المؤشرات يتبين أن الإفصاح عن المؤشر (3) وهو "الأرباح لكل سهم (دينار أردني)" قد تم الإفصاح عنه بنسبة مئوية بلغت (100.0%) وهذا يدل على محاولة الشركات إعطاء الصورة التوضيحية لسعر أسهمها لمن يريد البحث عن استثمارات ريادية، كما لم تقم الشركات الثلاث عشرة بالإفصاح

جدول (10.6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اكبر قيمة	اقل قيمة	المتغير التابع
12.045	1.678	22.90	31.00 -	العائد على حقوق الملكية
16.359	3.967	106.00	18.10 -	العائد على الاستثمار

يبين الجدول (10.6) قيم المتغير التابع لشركات التعدين و الصناعات الاستخراجية الاردنية قيد الدراسة خلال النافذة الزمنية (2012 - 2015) حيث يلاحظ أن متوسط العائد على حقوق الملكية قد بلغ (12.045) وأن هذا المتوسط قد انحصر بين أدنى قيمة له في الشركات الأردنية قيد البحث حيث بلغت هذه القيمة (-31.00) بينما كانت أعلى قيمة للشركات لهذا المتغير خلال هذه الفترة (22.90) ويلاحظ صغر قيمة الانحراف المعياري البالغة (1.678) التي تدل على أداء متجانس ومتقارب للشركات لهذا المتغير خلال هذه الفترة.

أما بالنسبة لمتغير العائد على الاستثمار فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.967)، ويلاحظ أن هذا المتوسط قد انحصر بين أدنى قيمة له خلال هذه الفترة وهي (-18.10) بينما كانت أكبر قيمة (106.00) ويلاحظ أن قيمة الانحراف لهذا المتوسط قد بلغت (3.967) وهي قيمة شبه منخفضة إذ إنها تمثل ربع المتوسط الحسابي تقريبا تشير إلى تباين معقول يشير إلى اختلاف طبيعي ومنطقي في أداء الشركات قيد البحث من حيث العوائد على الاستثمار خلال هذه الفترة.

10.2 اختبار الفرضيات

الجدول (10.7)

اختبار الارتباط الخطي المتعدد (multi colinearity) للانحراف عن مؤشرات الاستدامة باستخدام معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح به (Tolerance).

التباين المسموح به (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)	الانحراف عن مؤشرات الاستدامة
0.318	3.144	الانحراف عن تمكين الموظفين
0.447	2.237	الانحراف عن التقارير الشفافة
0.770	1.299	الانحراف حول الوصول إلى نظام أمثل
0.595	1.680	الانحراف حول الشراكة المجتمعية
0.652	1.535	الانحراف حول التكاليف البيئية

من خلال بيانات الجدول (10.7) يتبين أن قيم معامل تضخم التباين قد تراوحت بين (1.299 - 3.144) وتعتبر هذه القيم مناسبة وتشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي، وذلك لأن جميع هذه القيم كانت أقل من (5) كذلك يلاحظ أن قيم التباين المسموح به قد تراوحت بين (0.318 - 0.770) وجميع هذه القيم تعتبر أكبر من (0.20) مما يساعد في الاستنتاج بعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة وهو شرط أساسي لتطبيق تحليل الانحدار، حيث يجب عدم تجاوز هذه المشكلة بهدف التحقق من استقلالية المتغيرات المستقلة فيما بينها كما تجدر

تشير بيانات الجدول (10.4) إلى أن الإفصاح لمؤشرات الاستدامة الفرعية المتعلقة بالشراكة المجتمعية لشركات التعدين و الصناعات الاستخراجية الأردنية خلال الفترة (2012 - 2015) وباستعراض قيم النسب المئوية للإفصاح عن هذه المؤشرات يتبين أن الإفصاح عن المؤشر (4) وهو «التبرعات عبر القنوات الرئيسية» قد تم الإفصاح عنه بنسبة مئوية بلغت (92.310%) هي الأكبر بين المؤشرات الأخرى وهذا يدل على حرص الشركات على تقديم الدعم للجهات المحتاجة لذلك، بينما لم تقم أي من الشركات بالإفصاح عن المؤشرين (1) وهو «نسبة الأرباح المستثمرة في المجتمع قبل إقطاع الضريبة» والمؤشر (2) وهو «عدد الساعات التطوعية من جانب الموظفين» إذ بلغت نسبة الإفصاح عنهما (0.0%) خلال الفترة (2012 - 2015). ويلاحظ أن النسبة العامة للإفصاح عن مؤشرات الاستدامة المتعلقة بالشراكة المجتمعية قد بلغت (39.42%).

5. الإفصاح حول التكاليف البيئية

جدول (10.5)

نسب الإفصاح لمؤشرات الاستدامة الفرعية المتعلقة بالتكاليف البيئية لشركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية خلال الفترة (2012 - 2015).

الرقم	مؤشرات الإفصاح	عدد الإفصاحات × النسبة المئوية
1	التعويضات البيئية المرفوعة على الشركة	2 3.85
2	مخصصات إعادة تأهيل و حماية البيئة / الدراسات الفنية و البيئية	37 71.15
	المجموع	39 37.50

* (تمثل مجموع إفصاحات 13 شركة خلال 4 سنوات والذي يساوي 52 إفصاحا)

تشير بيانات الجدول (10.5) إلى أن الإفصاح لمؤشرات الاستدامة الفرعية المتعلقة بالتكاليف البيئية لشركات التعدين و الصناعات الاستخراجية الأردنية خلال الفترة (2012 - 2015) وباستعراض قيم النسب المئوية للإفصاح عن هذه المؤشرات يتبين أن الإفصاح عن المؤشر (2) وهو «مخصصات إعادة تأهيل و حماية البيئة / الدراسات الفنية و البيئية» قد تم الإفصاح عنه بنسبة مئوية بلغت (71.15%) وهي النسبة الأكبر وهذا يدل على حرص الشركات بالبحث عن إعادة تأهيل المشاريع المتضررة مع البحث عن إجراءات صارمة لحماية البيئة وخدمة للمجتمع العاملة فيه، بينما كان الإفصاح عن المؤشر (1) وهو «التعويضات البيئية المرفوعة على الشركة» خلال الفترة (2012 - 2015) (هو أقل نسب الإفصاح إذ بلغت نسبة الإفصاح عنه (3.85%) ويلاحظ أن النسبة العامة للإفصاح عن مؤشرات الاستدامة المتعلقة بالتكاليف البيئية قد بلغت (37.50%).

قام الباحث بعرض قيم الإحصاء الوصفي للمتغير التابع وهو العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار ويبين الجدول التالي هذه النتيجة

تشير نتائج الجدول (10.9) إلى قيم تأثير مؤشرات الإفصاح عن الاستدامة على العائد على حقوق الملكية حيث تشير قيم β إلى هذا التأثير وتشير قيمة مستوى دلالة اختبار t إلى أهمية هذه القيمة من الناحية الإحصائية، بحيث إذا كانت هذه القيمة أقل من 0.05 فهذا يدل على أهميتها إحصائياً (بغض النظر عن قوتها أو ضعفها أو طبيعة تأثيرها إيجاباً أو سلباً).

اختبار الفرضيات الفرعية

اعتمد الباحث على نتائج جدول (10.9) الخاص بقيم معاملات الانحدار واختبار t لدلالة ومعنوية معاملات الانحدار التي تم التوصل إليها بهدف اختبار أثر فرضيات الدراسة الفرعية، وفيما يلي نتائج اختبار هذه الفرضيات.

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات تمكين الموظفين على العائد على حقوق الملكية.

تبين قيمة المعامل β مدى تأثير المتغير المستقل بالتابع وقد بلغت قيمة التأثير للإفصاح عن مؤشرات تمكين الموظفين على العائد على حقوق الملكية (8.560) وهي قيمة دالة إحصائياً ذات اتجاه إيجابي لأن قيمة مستوى دلالتها (0.008) كان أقل من 0.05 ما يعني وجود أهمية خطية لهذا المتغير. وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة (العدمية) أي يتم قبول الفرضية البديلة وهي فرضية وجود التأثير.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات التقارير الشفافة على العائد على حقوق الملكية.

تبين قيمة المعامل β مدى تأثير المتغير المستقل بالتابع، وقد بلغت قيمة تأثير الإفصاح عن مؤشرات التقارير الشفافة على العائد على حقوق الملكية (-15.021) وهي قيمة دالة إحصائياً ذات اتجاه سلبي لأن قيمة مستوى دلالتها (0.016) كان أقل من 0.05 ما يعني وجود أهمية خطية لهذا المتغير.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة (العدمية) أي يتم قبول الفرضية البديلة وهي فرضية وجود التأثير.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات الوصول إلى نظام أمثل على العائد على حقوق الملكية.

تبين قيمة المعامل β مدى تأثير المتغير المستقل بالتابع وقد بلغت قيمة تأثير الإفصاح عن مؤشرات الوصول إلى نظام أمثل على العائد على حقوق الملكية (4.826) وهي قيمة غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى دلالتها (0.271) كان أكبر من 0.05 ما يعني عدم وجود أهمية خطية لهذا المتغير.

وبهذه النتيجة يتم قبول فرضية الدراسة (العدمية) أي يتم رفض الفرضية البديلة وهي فرضية وجود التأثير.

الإشارة إلى أن طبيعة هذه المتغيرات كانت ثنائية وبالتالي لم يتم التطرق إلى شرط الالتواء والتوزيع الطبيعي لبيانات هذه المتغيرات.

10.2.1 اختبار الفرضية الأولى

H_0 : لا يوجد أثر للإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على العائد على حقوق الملكية في شركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتوضيح الجداول التالية نتائج هذا التحليل.

جدول (10.8)

مؤشرات جودة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لأثر الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على العائد على حقوق الملكية في شركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية.

Sig (f)	f	R ² المعدلة	R ²	r
×0.036	2.63	0.138	0.222	0.472

يبين الجدول (10.8) أن قيمة معامل الارتباط لنموذج أثر الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على العائد على حقوق الملكية في شركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية قد بلغت (0.472) ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R^2) معبراً عنه بنسبة مئوية قد بلغت (22.2%) وهي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة والممثلة بـ (مؤشرات الإفصاح) تفسر من التغير أو التباين الحاصل في المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) بقيمة النسبة المبينة، وتعتبر القيمة المتبقية (46.8%) مرتبطة بعوامل أخرى كما تشير قيمة (R^2) المعدلة والبالغة (13.8%) إلى نسبة التباين الحاصل في المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) وهي القيمة الأكثر وصفاً للقيمة التي يمكن الحصول عليها من خلال بيانات المجتمع كاملاً ويشير الجدول (10.8) إلى نتائج تحليل التباين الأحادي الذي يبين أثر الدلالة الإحصائية للإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على العائد على حقوق الملكية في الشركات الأردنية، وتستخدم نتائج تحليل التباين الأحادي في الانحدار المتعدد للحكم على قبول أو رفض فرضية الدراسة المرتبطة، ويلاحظ أن قيمة مستوى دلالة f قد بلغ (0.036) وهي قيمة دالة إحصائياً لأنها أقل من 0.05 ما يعني رفض فرضية الدراسة الصفيرية أي قبول فرضية التأثير. كما يبين الجدول التالي قيم المعاملات الناتجة لنموذج الانحدار الخاص بالفرضية.

جدول (10.9)

معاملات الانحدار الخطي لنموذج أثر الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على العائد على حقوق الملكية في شركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية

الإفصاح/ المعاملات	β	Std error	t	Sig (t)
الإفصاح عن تمكين الموظفين	8.560	3.081	2.779	0.008
الإفصاح عن التقارير الشفافة	-15.021	6.031	-2.491	0.016
الإفصاح حول الوصول إلى نظام أمثل	4.826	4.329	1.115	0.271
الإفصاح حول الشراكة المجتمعية	-5.494	2.414	-2.276	0.028
الإفصاح حول التكاليف البيئية	-1.578	3.736	-0.422	0.675

التي يمكن الحصول عليها من خلال بيانات المجتمع كاملاً، ويشير الجدول (10.10) إلى نتائج تحليل التباين الأحادي الذي يبين أثر الدلالة الإحصائية للإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على العائد على الاستثمار في شركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية، وتستخدم نتائج تحليل التباين الأحادي في الانحدار المتعدد للحكم على قبول أو رفض فرضية الدراسة المرتبطة ويلاحظ أن قيمة مستوى دلالة f قد بلغ (0.012) وهي قيمة دالة إحصائياً لأنها أقل من 0.05 ما يعني رفض فرضية الدراسة الصفرية أي قبول فرضية التأثير.

كما يبين الجدول التالي قيم المعاملات الناتجة لنموذج الانحدار الخاص بالفرضية.

جدول (10.11)

معاملات الانحدار الخطي لنموذج أثر الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على العائد على الاستثمار في شركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية.

الإفصاح/ المعاملات	β	Stderror	T	Sig (t)
الإفصاح عن تمكين الموظفين	15.947	4.063	3.924	0.000
الإفصاح عن التقارير الشفافة	- 22.356	7.956	- 2.810	0.007
الإفصاح حول الوصول إلى نظام أمثل	2.859	5.710	0.501	0.619
الإفصاح حول الشراكة المجتمعية	- 5.255	3.185	- 1.650	0.106
الإفصاح حول التكاليف البيئية	- 2.977	4.928	- 0.604	0.549

تشير نتائج الجدول (10.11) إلى قيم تأثير مؤشرات الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على العائد على الاستثمار، حيث تشير قيم β إلى هذا التأثير وتشير قيمة مستوى دلالة اختبار t إلى أهمية هذه القيمة من الناحية الإحصائية بحيث إذا كانت هذه القيمة أقل من 0.05 فهذا يدل على أهميتها إحصائياً (بغض النظر عن قوتها أو ضعفها أو طبيعة تأثيرها إيجاباً أو سلباً).

اختبار الفرضيات الفرعية

اعتمد الباحث على نتائج جدول (10.11) الخاص بقيم معاملات الانحدار واختبار t لدلالة ومعنوية معاملات الانحدار التي تم التوصل إليها بهدف اختبار أثر فرضيات الدراسة الفرعية وفيما يلي نتائج اختبار هذه الفرضيات.

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات تمكين الموظفين على العائد على الاستثمار.

تبين قيمة المعامل β مدى تأثير المتغير المستقل بالتابع وقد بلغت قيمة التأثير للإفصاح عن مؤشرات تمكين الموظفين على العائد على الاستثمار (15.947) وهي قيمة دالة إحصائياً ذات اتجاه إيجابي لأن قيمة مستوى دلالتها (0.000) كان أقل من 0.05 ما يعني وجود أهمية خطية لهذا المتغير.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة (العدمية) أي يتم قبول الفرضية البديلة وهي فرضية وجود التأثير.

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات حول الشراكة المجتمعية على العائد على حقوق الملكية.

تبين قيمة المعامل β مدى تأثير المتغير المستقل بالتابع وقد بلغت قيمة تأثير الإفصاح عن مؤشرات حول الشراكة المجتمعية على العائد على حقوق الملكية (- 5.494) وهي قيمة دالة إحصائياً ذات اتجاه سلبي لأن قيمة مستوى دلالتها (0.024) كان أقل من 0.05 ما يعني وجود أهمية خطية لهذا المتغير.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة (العدمية) أي يتم قبول الفرضية البديلة وهي فرضية وجود التأثير.

الفرضية الفرعية الخامسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات حول التكاليف البيئية على حقوق الملكية.

تبين قيمة المعامل β مدى تأثير المتغير المستقل بالتابع وقد بلغت قيمة تأثير الإفصاح عن مؤشرات حول التكاليف البيئية على العائد على حقوق الملكية (- 1.578) وهي قيمة غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى دلالتها (0.675) كان أكبر من 0.05 ما يعني عدم وجود أهمية خطية لهذا المتغير.

وبهذه النتيجة يتم قبول فرضية الدراسة (العدمية) أي يتم رفض الفرضية البديلة وهي فرضية وجود التأثير.

10.2.2 اختبار الفرضية الثانية

h_{02} : لا يوجد أثر للإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على العائد على الاستثمار في شركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتوضح الجداول التالية نتائج هذا التحليل

جدول (10.10)

مؤشرات جودة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لأثر الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على العائد على الاستثمار في شركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية

Sig (f)	F	R ² المعدلة	R ²	R
×0.012	3.34	0.187	0.266	0.516

يبين الجدول (10.10) أن قيمة معامل الارتباط لنموذج أثر الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على العائد على الاستثمار في شركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية قد بلغت (0.516) ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R^2) معبراً عنه بنسبة مئوية قد بلغت (26.6%) وهي تشير إلى أن المتغيرات المستقلة والممثلة بـ (مؤشرات الإفصاح) تفسر من التغير أو التباين الحاصل في المتغير التابع (العائد على الاستثمار) بقيمة النسبة المبينة وتعتبر القيمة المتبقية مرتبطة بعوامل أخرى كما تشير قيمة (R^2) المعدلة والبالغة (18.7%) إلى نسبة التباين الحاصل في المتغير التابع (العائد على الاستثمار) وهي القيمة الأكثر وصفاً للقيمة

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات التقارير الشفافة على العائد على الاستثمار. تبين قيمة المعامل β مدى تأثير المتغير المستقل بالتابع وقد بلغت قيمة تأثير الإفصاح عن مؤشرات التقارير الشفافة على العائد على الاستثمار (-22.356) وهي قيمة دالة إحصائياً ذات اتجاه سلبي لأن قيمة مستوى دلالتها (0.007) كان أقل من 0.05 ما يعني وجود أهمية خطية لهذا المتغير.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة (العدمية) أي يتم قبول الفرضية البديلة وهي فرضية وجود التأثير.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن المؤشرات حول الوصول إلى نظام أمثل على العائد على الاستثمار.

تبين قيمة المعامل β مدى تأثير المتغير المستقل بالتابع وقد بلغت قيمة تأثير الإفصاح عن مؤشرات حول الوصول إلى نظام أمثل على العائد على الاستثمار (2.859) وهي قيمة غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى دلالتها (0.619) كان أكبر من 0.05 ما يعني عدم وجود أهمية خطية لهذا المتغير.

وبهذه النتيجة يتم قبول فرضية الدراسة (العدمية) أي يتم رفض الفرضية البديلة وهي فرضية وجود التأثير.

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن المؤشرات حول الشراكة المجتمعية على العائد على الاستثمار.

تبين قيمة المعامل β مدى تأثير المتغير المستقل بالتابع وقد بلغت قيمة تأثير الإفصاح عن مؤشرات حول الشراكة المجتمعية على العائد على الاستثمار (-5.255) وهي قيمة غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى دلالتها (0.106) كان أكبر من 0.05 ما يعني عدم وجود أهمية خطية لهذا المتغير.

وبهذه النتيجة يتم قبول فرضية الدراسة (العدمية) أي يتم رفض الفرضية البديلة وهي فرضية وجود التأثير.

الفرضية الفرعية الخامسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن المؤشرات حول التكاليف البيئية على العائد على الاستثمار.

تبين قيمة المعامل β مدى تأثير المتغير المستقل بالتابع وقد بلغت قيمة التأثير للإفصاح عن مؤشرات حول التكاليف البيئية على العائد على الاستثمار (-2.977) وهي قيمة غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى دلالتها (0.549) كان أكبر من 0.05 ما يعني عدم وجود أهمية خطية لهذا المتغير.

وبهذه النتيجة يتم قبول فرضية الدراسة (العدمية) أي يتم

رفض الفرضية البديلة وهي فرضية وجود التأثير.

10.2.3 تفسير نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح عن عمليات الاستدامة (تمكين الموظفين، التقارير الشفافة، الشراكة المجتمعية، الوصول إلى نظام أمثل، التكاليف البيئية) على الأداء المالي لشركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. وقد تم التوصل إلى:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات تمكين الموظفين على الأداء المالي. يمكن تفسير وجود أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بتمكين الموظفين على الأداء المالي، إلى أن شركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي يوجد لديها الوعي بتتقيف كادرها الوظيفي بشأن عمليات الاستدامة وتلبية احتياجاتهم من الدورات التدريبية والتعليمية، مما يؤدي إلى زيادة كفاءتهم وإتقان المهارات اللازمة لعملهم، وفهم الأدوار الوظيفية لهم مما يؤدي إلى خلق بيئة عمل تتيج للموظفين الحصول على فرصة النمو الشخصي والمهني وتحقيق طموحاتهم وأهدافهم وتوفير العدالة لهم، وخلق تنوع في الأفكار وزيادة جودة الانتاج مما يمنح قيمة إضافية لسائر الجهات ذات العلاقة، وبالتالي ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للشركة. وهذه النتائج جاءت مطابقة لما جاءت به الدراسات (عمر وآخرون، 2015; Inoue & Lee, 2011)

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات التقارير الشفافة على الأداء المالي. ذلك أن عمليات الاستدامة لها القدرة على تعزيز الشفافية والمصادقية لأهداف الشركة، والحصول على دعم، وموافقة أصحاب المصلحة، حيث إن عملية الإفصاح الشفاف تؤدي إلى تقارب وجهات النظر، وبالتالي التقليل من تضارب المصالح وزيادة ممارسة المسؤولية. كما أن عملية إصدار التقارير المنتظمة حول الأداء في مجالات التنمية المستدامة وشفافية عالية يؤدي إلى تعزيز التواصل مع جميع الجهات ذات العلاقة، وتعزيز الثقة ومبادئ المساءلة. إن وجود أثر سلبي على الأداء المالي للشركات قد يكون سببه تضارب مصالح الملاك والإدارة والموظفين، وهذا سببه عدم وجود وعي لدى هؤلاء بمفهوم التنمية المستدامة. وهذه النتائج جاءت مطابقة لما جاءت به الدراسات (عبدالرحيم، 2015; Bakarai, 2008)

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات الوصول إلى النظام الأمثل على الأداء المالي. يمكن تفسير عدم وجود أثر للإفصاح عن المؤشرات الخاصة بالوصول إلى النظام الأمثل على الأداء المالي، بأن هذه الأنشطة لا تؤثر مباشرة في الأداء المالي، حيث إن التكاليف المتوقعة من هذه الأنشطة قد تكون أكبر من المنافع المتوقعة منها. إضافة إلى ذلك، وجود قيود اجتماعية معقدة في البيئة التي تعمل بها الشركات مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الخاصة بعملية تلبية هذه القيود، مما قد يؤثر في الأداء المالي لها ولا ينعكس على الأداء المالي لها. وهذه النتائج جاءت مطابقة لما جاءت به الدراسات (عمر وآخرون، 2015; Inoue & Lee, 2011)

المختلفة. مما يعتبر مؤشرا واضحا على أن الشركات تعتبر قارئتي التقارير السنوية على مستوى عال من المعرفة والفكر المعرفي. وهذا يتفق مع ما جاء في الدراسات التالية، (Farneti, F.&Rammal, (Nor, H.G.2013), (Vinke, J.2014), (Alkababji, M.W.2014), (Zahid, M.et.Al, 2016), (N.M., et.al, 2016), (عثمان، 2017).

التوصيات

1. توجيه الشركات الأردنية نحو العمل على رفع قيمة الأموال المستثمرة في الأصول لتوليد الأرباح والإيفاء بما عليها من التزامات، وذلك لتحسين الأداء المالي وزيادة قدرتها على المنافسة.

2. استغلال الشركات الأردنية لجميع الوسائل والإمكانات المتاحة والتي تمتلكها في التوسع بالخدمات التي تقوم بها والتنوع في استثماراتها وذلك لزيادة كفاءة الشركة وتحقيق العوائد وتحقيق الربحية.

3. ضرورة توجه الشركات الأردنية نحو الإفصاح عن أبعاد الاستدامة والتزاماتها بتحقيق بنود الاستدامة للوصول إلى أعلى مستوى من الإفصاح وإدراج ذلك ضمن أهدافها وسياساتها بهدف الوصول للتميز المعرفي لقارئها.

4. توفير كادر مؤهل علميا وعمليا ومدرب للإفصاح عن أبعاد الاستدامة، وزيادة الوعي لديهم بأهمية أبعاد الاستدامة والإفصاح عنها.

5. إجراء دراسات مستقبلية ذات علاقة بالإفصاح عن أبعاد الاستدامة في قطاعات متعددة، واعتماد مؤشرات مالية أخرى فضلا عن إمكانية استخدام مؤشرات أخرى لقياس الأداء المالي لإعطاء نتائج أكثر ملاءمة للدراسة المستقبلية.

المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. حسن، عبدالرزاق خضر. (2014). علاقة و اثر الاداء البيئي بالاداء المالي بالتطبيق على عينة من شركات انتاج المشروبات الغازية في مدينة كركوك، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، 6 (11) : 210 – 234
2. عبدالرحمن، العايب. (2011). التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة (اطروحة دكتوراة غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر
3. عبدالرحيم، جمال كامل محمد. (2015). قياس اثر المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة في ضبط الاداء المالي مع دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة (اطروحة دكتوراة غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، السويس، جمهورية مصر العربية.

4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات الشراكة المجتمعية على العائد على حقوق الملكية، بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات الشراكة المجتمعية على العائد على الاستثمار. يرى الباحث في هذا الخصوص أنه يمكن تفسير العلاقة بين الشراكة المجتمعية والعائد على حقوق الملكية يعود إلى أن أكبر مؤشر ضمن الشراكة المجتمعية يعود لقيمة الأرباح المستثمرة والتي تنعكس قيمتها أصلا في عملية احتساب متوسط حقوق الملكية. وعلى العكس من ذلك، فإنه عند احتساب مؤشر العائد على الاستثمار، فإنه لا يتأثر ببند الأرباح المستثمرة والمقطعة من الأرباح المحتجزة، وبالتالي عدم وجود العلاقة. وهذه النتائج جاءت مطابقة لما جاءت به الدراسات (عمر وآخرون، 2015، عبداللوي، 2015)

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن مؤشرات التكاليف البيئية على الأداء المالي. يرى الباحث في هذا الخصوص أنه يمكن تفسير عدم وجود أثر للإفصاح عن مؤشرات التكاليف البيئية على الأداء أن الإستثمار المتوقع بالأنشطة الخاصة بالإفصاح عن التكاليف البيئية قد يحقق عوائد منخفضة لأن الإنفاق في هذا المجال يزيد من التكاليف التشغيلية التي لا يكون لها أثر أو قد تؤثر سلبا في الأداء المالي. حيث تشير نظرية التكاليف الخاصة إلى أن الإستثمار في الأنشطة البيئية ينشئ تكاليف فقط دون تحقيق أرباح. وهذه النتائج جاءت مطابقة لما جاءت به الدراسات (عمر و اخرون، 2015؛ حسين، 2014؛ Inoue & Lee, 2011)

الاستنتاجات:

- تتباين شركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية فيما بينها من حيث قيمة الأموال المستثمرة ومستوى الأداء، وهذا قد يعزى لعدم قيام الشركات الأردنية باستغلال جميع الوسائل والإمكانات المتاحة في تطوير عملياتها، وذلك لما ظهر من اختلاف بين الشركات في قدرتها على تحقيق العوائد وزيادة القيمة السوقية من خلال نسب الأداء المبحوثة. وهذا يتفق مع ما جاء في الدراسات التالية (ISA, A.B.2012), (Yi, T.F.& Yu, C.K, 2010), (Nor, N.M., (Alkababji, M.W.2014), (Kwaghfan, A.2015), (Santis, P, et.al, 2016), (عبدالرحيم، 2015)، (عبدالله، 2017).

- لا تضع شركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية عملية الإفصاح ضمن أهدافها الحقيقية وسياساتها المعلنة، بل تتبع أثر مستوى الإفصاح لدى الشركات الأخرى بهدف المنافسة، حيث تبين وجود ضعف في مستوى الإفصاح عند بعض الشركات في المجالات الثلاث، وخاصة المجال البيئي والمجال للاجتماعي. وهذا يتفق مع ما جاء في الدراسات التالية (Alta-rawneh, G.A.2015), (Zahid, (Mazahrih, B.J, et.Al, 2016), (Zahid, M.et.Al, 2016)

- يتأثر الأداء المالي في شركات التعدين والصناعات الاستخراجية الأردنية بمستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة

- http://frcu-s7mslp3.eun.edu/eulc_v5/Libraries/The-sis/BrowseThesisPages.aspx?fn=PublicDrawThesis&BibID=12262801
4. عبداللاوي، يحيى. (2015). اثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية على تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة و علوم التيسير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر
5. عبدالله، عباس عبدالرحمن ادم. (2017). محاسبة التنمية المستدامة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة ميدانية على عينة من للمنشآت الصناعية ولاية الخرطوم (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
6. عبدالمنعم، اسامة و العجلوني، احمد طه. (2013). تقارير الاستدامة: التجسيد الحقيقي للحاكمية المؤسسية في الشركات (دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققى الحسابات الخارجيين الاردنيين) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، 5 (10): 153 – 180
<https://www.iasj.net/iasj?func=article&ald=76466>.
7. عثمان، عثمان خوجلي. (2017). دور محاسبة التنمية المستدامة في زيادة موثوقية التقارير المالية: دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية السودانية (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
8. عمر، بلال فايز و الشعار، اسحق محمود و زلوم، نضال عمر. (2014). اثر الافصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الاداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية. دراسات، العلوم الادارية، 41 (2) : 240 – 258
- المراجع باللغة الاجنبية:**
1. Adams, C. A. & McNicholas, P. 2007. Making a difference: Sustainability reporting, accountability and organisational change. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, Vol. 20 (No. 3) : pp. 382- 402. Available: <http://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/09513570710748553>
2. Alkababji, M. W. 2014. Voluntary Disclosure on Corporate Social Responsibility: A Study On The Annual Reports Of Palestinian Corporations. *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research*, Vol. 2 (No. 4) : pp. 59-82. Available: <http://www.eajournals.org/wp-content/uploads/Voluntary-Disclosure-on-Corporate-Social-Responsibility-A-Study-on-the-Annual-Reports-of-Palestinian-Corporations..pdf>
3. Alonso- Almeida, M. d. M. , Llach, J. , & Marimon, F. 2014. A Closer Look at the 'Global Reporting Initiative' Sustainability Reporting as a Tool to Implement Environmental and Social Policies: A Worldwide Sector Analysis. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, Vol. 21 (No. 6) : pp. 318–335. Available: <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/csr.1318/abstract>
4. Altarawneh, G. A. 2015. Current Trends in the Reporting of Environmental Information in the Annual Report of Major Industrial and Mineral Companies in Jordan. *European Journal of Business and Management*, Vol. 7 (No. 8) . Available: https://www.researchgate.net/profile/Ghada_Altarawneh/publication/278679401_Current_Trends_in_the_Reporting_of_Environmental_Information_in_the_Annual_Report_of_Major_Industrial_and_Mineral_Companies_in_Jordan
- Trends in the Reporting of Environmental Information in the Annual Report of Major Industrial and Mineral Companies in Jordan/ links/ 5583592e08ae8bf4ba6f8dfc/Current-Trends-in-the-Reporting-of-Environmental-Information-in-the-Annual-Report-of-Major-Industrial-and-Mineral-Companies-in-Jordan.pdf*
5. Aman, Z. , Ismail, S. , & Bakar, N. S. 2015. *Corporate Sustainability Reporting: Malaysian Evidence, the 2nd International Conference on Management and Muamalah 2015. MALAYSIA: KolejUniversiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS) . Available: <http://www.kuis.edu.my/icomm/2nd/download/IC%20025.pdf>*
6. Atkinson, A. (1996) *The Role of Green Accounting in Securing Sustainable Development. Environment* September, pp. 40- 44
7. Bakari, T. H. 2008. *Relationship Between Employee Empowerment And Performance Of The City Council Of Nairobi University Of Nairobi. Available at: http://erepository.uonbi.ac.ke/bitstream/handle/11295/22863/Tsala_Relationship%20Between%20Employee%20Empowerment.pdf?sequence=3&isAllowed=y*
8. Bani- Khalid, T. , Kouhy, R. , & Hassan, A. 2017. *The Impact of Corporate Characteristics on Social and Environmental Disclosure (CSED) : The Case of Jordan. Journal of Accounting and Auditing: Research & Practice, Vol. 2017. Available: <http://ibimapublishing.com/articles/JAARP/2017/369352/369352.pdf>*
9. Bebbington, J. & Gray, R. 2001. *An account of sustainability: Failure, success and a reconceptualization. Critical Perspectives on Accounting, Vol. 12 (No. 5) : pp. 557- 588. Available: <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1045235400904507>*
10. Charlo, M. J. , Moya, I. , & Muñoz, A. M. 2015. *Sustainable development and corporate financial performance: a study based on the FTSE4Good IBEX index. Business Strategy and the Environment. Vol. 24 (No. 4) : pp. 277- 288. Available: <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/bse.1824/abstract>*
11. Church, D. 1991. *Building Sustainable Communities: An Opportunity And A Vision For A Future That Works, New Environmental Strategies For Urban Prosperity Conference. Mill Valley. Available: http://www.ecoiq.com/dc-products/prod_futurethatworks.html*
12. Clifton, D. & Amran, A. 2011. *The Stakeholder Approach: A Sustainability Perspective. Journal of Business Ethics, Vol. 98 (No. 1) : pp. 121–136. Available: <https://link.springer.com/article/10.1007/s10551-010-0538-6>*
13. Collison, D. J. , Cobb, G. , Power, D. M. , & Steven, L. A. 2008. *The financial performance of the FTSE4Good indices. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, Vol. 15 (No. 1) : pp. 14- 28. Available: <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/csr.144/abstract>*
14. Cowana, D. M. , Dopartb, P. , Ferracina, T. , Sahlmela, J. , Merrymana, K. , Gaffneyb, S. , & Paustenbachb, D. J. 2010. *A cross-sectional analysis of reported corporate environmental sustainability practices Regulatory. Toxicology and Pharmacology, Vol. 58 (pp. 524–538) . Available: <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/20850490>*
15. Cunha, F. A. F. d. S. & SAMANEZ, C. P. 2014. *Análise de desempenho dos investimento sustentáveis no Mercado acionário brasileiro. The Production journal, Vol. 24 (No. 2) : pp. 420- 434. Available: http://www.scielo.br/pdf/prod/2013nahead/aop_0370-12.pdf*
16. Cunha, F. A. F. d. S. & Samanez, C. P. 2013. *Performance Analysis of Sustainable Investments in the Brazilian Stock*

- Disclosure_in_the_Annual_Reports_of_Jordanian_Companies*
29. Javani, P. & Ching, S. 2013. *The Business Benefits of Sustainability Reporting in Singapore*. Singapore: The Association of Chartered Certified Accountants (ACCA) . Available: <http://www.accaglobal.com/content/dam/acca/global/PDF-technical/other-PDFs/sustainability-roundtable.pdf>
 30. Joshi, P. L. & Gao, S. S. 2009. *Multinational corporation's corporate social and environmental disclosures (CSED) on web sites*. *International Journal of Commerce and Management*, Vol. 19 (No. 1) : pp. 27- 44. Available: <http://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/10569210910939654>
 31. KPMG. 2013. *The KPMG Survey of Corporate Responsibility Reporting*. Available: <https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2015/08/kpmg-survey-of-corporate-responsibility-reporting-2013.pdf>
 32. Krzus, M. P. 2011. *Integrated reporting: if not now, when?* *IRZ-Zeitschrift für International Rechnungslegung*. No. 6: pp. 271- 276. Available: <https://www.mikekrzus.com/downloads/files/IRZ-Integrated-reporting.pdf>
 33. Kwaghfan, A. 2015. *Impact Of Sustainability Reporting On Corporate Performance Of Selected Quoted Companies In Nigeria*. University Of Nigeria, Enugu. Available: <http://www.unn.edu.ng/internals/repository/view/MTc1MzI->
 34. Larrinaga-Gonzalez, C. 2007. "Sustainability Reporting: Insights from Neoinstitutional Theory," in *Sustainability Accounting and Accountability*, ed. Unerman, J. , J. Bebbington, and B. O'Dwyer. (London and New York: Routledge: 2007) , 150-167.
 35. Lourenço, I. C. & Branco, M. C. 2013. *Determinants of corporate sustainability performance in emerging markets: The Brazilian case*. *Journal of Cleaner Production*, Vol. 57: pp. 134- 141. Available: <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0959652613003946>
 36. Lozano, R. 2013. *Sustainability inter- linkages in reporting vindicated: a study of European companies*. *Journal of Cleaner Production*, Vol. 51: pp. 57- 65. Available: <http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0959652613000449>
 37. Macintosh, A. & Wilkinson, D. 2012. *Are we progressing? Comprehensive Monitoring and Reporting in Australia: The Australian Collaboration*. Available: <http://www.australiancollaboration.com.au/essays-books-and-reports/reports-are-we-progressing-comprehensive-monitoring-and-reporting-in-australia/>
 38. Marti, C. P. , Rovira- Val, M. R. , & Drescher, L. G. J. 2015. *Are Firms that Contribute to Sustainable Development Better Financially?* *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, Vol. 22 (No. 5) : pp. 305- 319. Available: <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/csr.1347/abstract>
 39. Mazahrih, B. J. , Katrib, D. I. , & Rfaah, T. M. 2016. *Environmental Disclosure: The Case of Jordanian Chemical Industry*. *Journal of Accounting, Finance and Economics*, Vol. 6 (No. 1) : pp. 88 – 100. Available: http://jafepapers.com/uploads/2016/March/1462775074_6.%20Basman.pdf
 40. Mitchell, R. K. , Agle, B. R. , & Wood, D. J. 1997. *Toward a Theory of Stakeholder Identification and Salience: Defining the Principle of Who and What Really Counts*. *The Academy of Management Review*, Vol. 22 (No. 4) : pp. 853- 886. Available: https://www.jstor.org/stable/259247?seq=1#page_scan_tab_contents
 - Market: *A Study about the Corporate Sustainability Index (ISE) . Journal of Business Ethics*, Vol. 117 (No. 1) : pp. 19-36. Available: <https://www.springerprofessional.de/en/performance-analysis-of-sustainable-investments-in-the-brazilian/5404906>
 17. DeSmith, S. & Paul, B. 2016. *Point of View on Sustainability Reporting, What Does the Future Look Like?: PricewaterhouseCoopers (PWC) . Available: https://www.pwc.com/us/en/cfodirect/assets/pdf/sustainability-reporting-disclosure-transparency-future.pdf*
 18. Ekins, P. & Vanner, R. 2007. *Sectoral sustainability and sustainability assessment methodologies: A review of methodology in light of collaboration with the UK oil and gas sector*. *Journal of Environmental Planning and Management*, Vol. 50 (No. 1) : pp. 87- 111. Available: <http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09640560601048440>
 19. European Commission. 2013. *Proposal for a Directive of the European Parliament and of the Council amending Council Directives 78/ 660/ EEC and 83/ 349/ EEC as regards disclosure of non- financial and diversity information by certain large companies and groups*. COM (2013) 207 final Strasbourg. Available: https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/company-reporting-and-auditing/company-reporting_en
 20. Farneti, F. & Rammal, H. G. 2013. *Sustainability Reporting in the Italian Public Sector: Motives and Influences*, Apira Conference. Kobe: Kobe University. Available: <http://www.apira2013.org/proceedings/pdfs/K137.pdf>
 21. GRI. 2013. *A smart EU policy approach to non- financial information disclosure*. Netherlands. Available: <https://www.globalreporting.org/resourcelibrary/GRI-non-paper-Report-or-Explain.pdf>
 22. Guthrie, J. & Abeysekera, I. 2006. *Content analysis of social, environmental reporting: What is new?* *Journal of Human Resource Costing & Accounting*, Vol. 10 (No. 2) : pp. 114- 126. Available: <http://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/14013380610703120>
 23. Hespeneide, H. , Pavlovsky, K. , & McElroy, M. 2010. *Accounting for sustainability performance*. *Financial Executive*, Vol. 26 (No. 2) : pp. 52- 58.
 24. Hyršlová, J. , Becková, H. , & Kubáňková, M. 2015. *SUSTAINABILITY ACCOUNTING: BRIEF HISTORY AND PERSPECTIVES*, *The 9th International Days of Statistics and Economics*. Prague. Available: https://msed.vse.cz/msed_2015/article/74-Hyrslova-Jaroslava-paper.pdf
 25. Inoue, Y. and Lee, S. 2011. *Effects of different dimensions of corporate social responsibility on corporate financial performance in tourism- related industries*. *Tourism Management*. 32, pp. 790- 804.
 26. INTOSAI. 2013. *Sustainability Reporting: Concepts, Frameworks and the Role of Supreme Audit Institutions*. Vienna. Available: <http://www.digar.ee/arhiiv/en/books/21952>
 27. ISA, A. B. 2012. *Sustainability Practices and Corporate Performance: A Case Of Malaysia Companies*. Universiti Sains Malaysia, Penang. Available: http://eprints.usm.my/26726/1/SUSTAINABILITY_PRACTICES_AND_CORPORATE_PERFORMANCE.pdf
 28. Ismail, K. N. I. K. & Ibrahim, A. H. 2009. *Social and Environmental Disclosure in the Annual Reports of Jordanian Companies*. *Issues in Social and Environmental Accounting*, Vol. 2 (No. 2) . Available: https://www.researchgate.net/publication/264048085_Social_and_Environmental

52. Santis, P. , Albuquerque, A. , & Lizarelli, F. 2016. Do sustainable companies have a better financial performance? A study on Brazilian public companies. *Journal of Cleaner Production*, Vol. 133: pp. 735- 745. Available: [http:// www. sciencedirect. com/ science/ article/ pii/ S095965261630659X](http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S095965261630659X)
53. Schiehlé, T. & Wallin, J. 2014. The reporting on sustainability performance indicators. Umeå University, Umeå Available: [https:// www. diva- portal. org/ smash/ get/ diva2: 732792/ FULLTEXT01. pdf](https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:732792/FULLTEXT01.pdf)
54. Selvanathan, P. J. 2012. Identifying the key determinants of effective corporate sustainability reporting by Malaysian government- linked companies. SOUTHERN CROSS UNIVERSITY. Available: [https:// epubs. scu. edu. au/ cgi/ viewcontent. cgi?referer=https:// www. google. jo/ &httpsredir=1&article=1251&context=theses](https://epubs.scu.edu.au/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.jo/&httpsredir=1&article=1251&context=theses)
55. Skare, M. & Golja, T. 2012. Corporate Social Responsibility and Corporate Financial Performance – Is There A Link? *Economic Research- Ekonomska Istraživanja* Vol. 25 (No. 1) : pp. 215- 242. Available: [http:// www. tandfonline. com/ doi/ abs/ 10. 1080/ 1331677X. 2012. 11517563](http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/1331677X.2012.11517563)
56. The Secretary of State for Environment, F. a. R. A. 2005. The UK Government Sustainable Development Strategy: TSO (The Stationery Office) . Available: [https:// www. gov. uk/ government/ publications/ securing- the- future- delivering- uk- sustainable- development- strategy](https://www.gov.uk/government/publications/securing-the-future-delivering-uk-sustainable-development-strategy)
57. UN Document. 1987. Development and International Co-operation: Environment. Report of the World Commission on Environment and Development: UN. Available: [http:// www. un- documents. net/ a42- 427. htm](http://www.un-documents.net/a42-427.htm)
58. UNCED. 1992. United Nations Conference on Environment and Development (UNCED) , The Earth Summit. Rio de Janeiro. Available: [https:// sustainabledevelopment. un. org/ milestones/ unced](https://sustainabledevelopment.un.org/milestones/unced)
59. Vinke, J. 2014. Sustainability Reporting in the United Arab Emirates. Institutional Insights. Heriot- Watt University, Edinburgh. Available: [http:// www. ros. hw. ac. uk/ handle/ 10399/ 2737?show=full](http://www.ros.hw.ac.uk/handle/10399/2737?show=full)
60. Yi, T. F. & Yu, C. K. 2010. Research on Sustainability Reporting in Hong Kong. Hong Kong Baptist University. Available: [http:// libproject. hkbu. edu. hk/ trsimage/ hp/ 07009496. pdf](http://libproject.hkbu.edu.hk/trsimage/hp/07009496.pdf)
61. Zahid, M. , Ghazali, Z. , & Rahman3, H. U. 2016. Corporate Sustainability Practices and Reporting: A Case of Malaysian Real Estate Investment Trusts and Property Listed Companies. *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol. 6 (No. 2) : pp. 688- 693. Available: [https:// www. econjournals. com/ index. php/ ijefi/ article/ viewFile/ 1531/ pdf](https://www.econjournals.com/index.php/ijefi/article/viewFile/1531/pdf)
41. Nor, N. M. , Bahari, N. A. S. , NorAmiera Adnan, S. , Kamal, M. Q. A. S. , & Alia, I. M. 2016. The Effects of Environmental Disclosure on Financial Performance in Malaysia, 7th International Economics & Business Management Conference. Kuantan: *Procedia Economics and Finance*. Available: [http:// www. sciencedirect. com/ science/ article/ pii/ S2212567116000162](http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2212567116000162)
42. Nummert, B. 2014. Sustainability Reporting and Organizational Change Management in Companies A survey-based Analysis of the Relationship between Sustainability Reporting and Organizational Change. Utrecht University. Available: [https:// dspace. library. uu. nl/ handle/ 1874/ 297364](https://dspace.library.uu.nl/handle/1874/297364)
43. Oberndorfer, U. , Schmidt, P. , Wagner, M. , & Ziegler, A. 2013. Does the stock market value the inclusion in a sustainability stock index? an event study analysis for German firms. . *Journal of Environmental Economics and Management*, Vol. 66 (No. 6) : pp. 497- 509. Available: [https:// www. sciencedirect. com/ science/ article/ pii/ S0095069613000272](https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0095069613000272)
44. Ortas, E. & Moneva, J. M. 2011. Sustainability stock exchange indexes and investor expectations: Multivariate evidence from DJSI- Stoxx. *REVISTA ESPAÑOLA DE FINANCIACIÓN Y CONTABILIDA*, Vol. 40 (No. 151) : pp. 395- 416. Available: [http:// www. aeca. es/ old/ refc_ 1972- 2013/ 2011/ 151- 1. pdf](http://www.aeca.es/old/refc_1972-2013/2011/151-1.pdf)
45. Ortas, E. , M. Moneva, J. , & Salvador, M. 2012. Does socially responsible investment equity indexes in emerging markets pay off? Evidence from Brazil. *Emerging Markets Review*, Vol. 13 (No. 4) : pp. 581- 597. Available: [http:// www. sciencedirect. com/ science/ article/ pii/ S1566014112000556](http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1566014112000556)
46. Pätäri, S. , Jantunen, A. , Kyläheiko, K. , & Sandström, J. 2011. Does Sustainable Development Foster Value Creation? Empirical Evidence from the Global Energy Industry. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, Vol. 19 (No. 6) : pp. 317- 326. Available: [http:// onlinelibrary. wiley. com/ doi/ 10. 1002/ csr. 280/ abstract](http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/csr.280/abstract)
47. Pérez- Calderon, E. , F. J. P. M. - M. , & Ortega- Rossell. 2012. Environmental Performance and Firm Value: Evidence from Dow Jones Sustainability Index Europe. *International Journal of Environmental Research*, Vol. 6 (No. 4) : pp. 1007- 1014. Available: [https:// ijer. ut. ac. ir/ article_ 571_ 0. html](https://ijer.ut.ac.ir/article_571_0.html)
48. Pérez- Calderon, E. , Milanés- Montero, P. , Meseguer- Santamaría, M. - L. , & Mondéjar- Jiménez, J. 2011. ECO-Efficiency: Effects on Economic and Financial Performance. Evidences From Dow Jones Sustainability Europe Index. Vol. 10. *Environmental Engineering and Management Journal* (No. 12) : pp. 1801- 1808. Available: [http:// www. eemj. icpm. tuiasi. ro/ pdfs/ vol10/ no12/ 1_ 511_ Perez- Calderon_ 11. pdf](http://www.eemj.icpm.tuiasi.ro/pdfs/vol10/no12/1_511_Perez-Calderon_11.pdf)
49. Pletsch, C. S. , Silva, A. d. , & Hein, N. 2015. Responsabilidade Social e Desempenho Econômico- Financeiro das Empresas Listadas no Índice de Sustentabilidade Empresarial – ISE. *Revista de Gestão Social e Ambiental*, Vol. 9 (No. 2) : pp. 53- 69. Available: [http:// www. spell. org. br/ documentos/ ver/ 38644](http://www.spell.org.br/documentos/ver/38644)
50. Roberts, D. H. & Koeplin, J. P. 2007. Sustainability Reporting Practices in Portugal: Greenwashing Or Triple Bottom Line? *International Business & Economics Research Journal*, Vol. 6 (No. 9) : pp. 29- 40. Available: [https:// repository. usfca. edu/ cgi/ viewcontent. cgi?referer=https:// www. google. jo/ &httpsredir=1&article=1002&context=acct](https://repository.usfca.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.jo/&httpsredir=1&article=1002&context=acct)
51. Robinson, M. , Kleffner, A. , & Bertels, S. 2011. Signaling Sustainability Leadership: Empirical Evidence of the Value of DJSI Membership. *Journal of Business Ethics*, Vol. 101 (No. 3) : pp. 493–505. Available: [https:// link. springer. com/ article/ 10. 1007/ s10551- 011- 0735- y](https://link.springer.com/article/10.1007/s10551-011-0735-y)

تحديد المخاطر المستمدة من القوائم المالية من خلال التكامل بين عملية التحليل الهرمي والأوزان المضافة البسيطة: (دراسة حالة)

Determining the Risks Derived from the Financial Statements Through the Integration of Analytical Hierarchy Process with Simple Additive Weighting:

A Case Study

Mrs. Marwa Abdo Abdullah
Teaching Assistant/ Aleppo University/ Syria
White.Stone.m.87@Gmail. com

Prof. Alaeddin Jabal
Professor/ Aleppo University/ Syria
Jabal@scs- net. org

أ. مروة عبدو عبد الله
معيدة/ جامعة حلب/ سوريا

أ. د. علاء الدين معاذ جبل
أستاذ دكتور/ جامعة حلب/ سوريا

Received: 9/ 6/ 2018, Accepted: 1/ 12/ 2018

DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.3339092>

http: //journals.qou.edu/index.php/eqtsadia

تاريخ الاستلام: 9/ 6/ 2018م، تاريخ القبول: 1/ 12/ 2018م.

E - ISSN: 2410 - 3349

P - ISSN: 2313 - 7592

financial ratios for the period 2008- 2017 to determine the year with the highest level of financial risk.

The results indicated that the greatest risk is derived from the Cash Flow statement by 45.9%. Moreover, capital structure risk noted to have the lowest level of risk by 14.5%. Furthermore, within the examined period, in 2016 the company faced the greatest financial risks, while the year 2009 had the lowest levels of risks.

The researcher concluded a number of recommendations such as the need for the company to use multi- criteria decision- making techniques to solve financial problems, because they help simplify these problems and facilitate their solution.

Keywords: Financial Risk, Financial Statements risks, Analytical Hierarchy Process, Simple Additive Weighting, Capital Structure Risk, Liquidity Risk, Income Risk, Cash Flow Risk, Income Statement Risk, AHP, SAW.

ملخص:

يهدف البحث إلى تحديد المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة الصناعية للوصول إلى درجة الأهمية النسبية لكل خطر، والتي تنعكس في القوائم المالية، وبالتالي معرفة أكثرها خطورة على الشركة، ثم تحديد السنة المالية الأكثر تعرضاً للمخاطر المالية، تم تطبيق البحث على الشركة الأهلية للزيوت النباتية، التي تمثل القطاع الصناعي في سوق دمشق المالي، وذلك باستخدام طرائق اتخاذ قرار كمية حديثة متعددة المعايير، حيث استخدمت عملية التحليل الهرمي لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل خطر، بعد أن تم ملء استبيان خبرة من قبل (5) خبراء ماليين في الشركة، ثم إجراء التكامل بين عملية التحليل الهرمي وطريقة الأوزان المضافة البسيطة بعد أن تم تحليل القوائم المالية للشركة باستخدام النسب المالية للأعوام (2008 - 2017) وذلك لتحديد السنة المالية الأكثر تعرضاً للمخاطر المالية.

توصل البحث إلى أن المخاطر المستمدة من قائمة التدفقات النقدية هي الأكثر خطورة على الشركة، حيث بلغت نسبتها 45.9%، وأن مخاطر هيكل رأس المال هي الأقل خطورة فقد بلغت نسبتها 14.5%، وأن عام 2016 هو العام الذي تعرضت فيه الشركة لأعلى مستوى من الخطر المالي خلال الفترة المدروسة، في حين أن عام 2009 هو العام الأقل خطورة.

كما نوصي الشركة باستخدام تقنيات اتخاذ القرارات متعددة المعايير في حل المشكلات ذات الطابع المالي كونها تساعد على تبسيط تلك المشكلات مما يسهل حلها.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المالية، عملية التحليل الهرمي، طريقة الأوزان المضافة البسيطة، مخاطر السيولة، مخاطر هيكل رأس المال، مخاطر مستمدة من قائمة الدخل، مخاطر مستمدة من قائمة التدفقات النقدية.

Abstract:

This research aims at identifying the financial risks that face industrial companies to explore the materiality level of each risk, which reflects in the financial statements, in order to determine the greatest risk and identify the financial year with the highest level of financial risk. The research was applied on al-Ahliyah Vegetable Oil Company, which represents the industrial sector in Damascus Securities Exchange, through using modern multi- criteria decision-making processes. . Thus, the Analytical Hierarchy Process was used to determine the materiality level of each financial risk, through a questionnaire that was distributed to five financial experts at al- Ahliyah Vegetable Oil Company. These experts are in charge of decision- making process at the company. The Integration between Analytical Hierarchy Process and Simple Additive Weighting was made after analyzing the financial statements of the company using the

1. مقدمة البحث:

تمثل عملية تحديد المخاطر المالية جزءاً مهماً من عملية تقييم الأداء في الشركات، وحتى تتمكن الشركات من تكوين صورة واضحة عن المخاطر المالية التي قد تعيق نجاحها، ولكي تعمل على الحد من تلك المخاطر باتخاذ القرارات الإدارية المناسبة لمواجهةها، تطلب الأمر تسليط الضوء على عملية تحديد المخاطر المالية، والتركيبي في ذلك على القوائم المالية التي تمثل نتاج العمل المحاسبي.

وبما أن إدارة الشركات تواجه مشكلات كثيرة معقدة، تحتاج لطرائق سريعة ودقيقة تساعد في حل تلك المشكلات، وأبرز تلك الطرائق هي طرائق اتخاذ القرارات متعددة المعايير، والتي تعتبر من الطرائق الحديثة والبسيطة، وتمكن الشركة من تقسيم المشكلة إلى أجزاء أبسط تسهل حلها.

إن استخدام طرائق اتخاذ القرارات متعددة المعايير في تحديد المخاطر المالية المستمدة من القوائم المالية يمكن من تحديد الأهمية النسبية لتلك المخاطر، وتحديد الأعلى خطورة منها، مما يساعد متخذي القرار في الشركات على معالجتها في الوقت المناسب نظراً لتأثير المخاطر المالية على استمرارية الشركة وقدرتها على تحقيق أهدافها.

2. مشكلة البحث:

نظراً لحاجة الشركة الأهلية للزيوت النباتية لمعرفة المخاطر المالية التي قد تواجهها، وما ينتج عن تلك المخاطر من تحديات مستقبلية، وبسبب زيادة أهمية المخاطر المالية بالنسبة لصناع القرار في الشركة، الأمر الذي يضمن حماية واستمرارية الشركة، برزت مشكلة تحديد المخاطر المالية التي قد تتعرض لها الشركة، والتي يمكن التعبير عنها من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ماهي المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة والتي

يمكن الاستدلال عليها من القوائم المالية؟

2. ما مدى مساهمة AHP بتحديد الأهمية النسبية للخطر المالي؟

3. هل يمكن إجراء التكامل بين عملية التحليل الهرمي AHP وطريقة الأوزان المضافة البسيطة SAW في تحديد المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة؟

4. أي السنوات المالية أكثر تعرضاً للمخاطر المالية؟ ولماذا؟

3. أهمية البحث:

تكمّن أهمية البحث في الجوانب الآتية:

1. تسلط الضوء على موضوع هام وهو المخاطر المالية المستمدة من القوائم المالية، كونه موضوعاً يشغل اهتمام الأوساط العلمية والعملية بسبب ارتفاع المخاطر المالية في المؤسسات والشركات على اختلاف أنواعها.

2. الكشف عن المخاطر المالية التي تؤثر في مستقبل الشركة المدروسة من خلال قوائمها المالية.

3. تحديد درجة الأهمية النسبية للمخاطر المالية أي تحويل تلك المخاطر إلى قيم رقمية الأمر الذي يمكن من إجراء المقارنة بينها.

4. مساعدة الشركة على تحديد المخاطر المالية الأكثر خطورة باستخدام طرائق حديثة، تمكّن متخذي القرار في الشركة من الاستعداد لمواجهة تلك المخاطر.

4. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

1. تحديد المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة المدروسة والتي تُستمد من القوائم المالية.

2. استخدام عملية التحليل الهرمي Analysis Hierarchy Process واختصاراً يُرمز لها (AHP) لتحديد درجة الأهمية النسبية للمخاطر المالية.

3. توضيح كيفية إجراء التكامل بين AHP وطريقة الأوزان المضافة البسيطة Simple Additive Weighting واختصاراً يُرمز لها (SAW) لتحديد المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة المدروسة.

4. تحديد السنة المالية الأكثر تعرضاً للمخاطر المالية وأسبابها؟

5. الإطار النظري للبحث:

5.1 المخاطر المالية (تعريفها، وتصنيفاتها) :

عُرِّفت المخاطر المالية: بأنها الخسارة التي يمكن التعرّض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة. وعُرِّفت أيضاً بأنها عدم قدرة الشركة على تسديد إلتزاماتها المالية، حيث تنتج تلك المخاطر عند اعتماد الشركة على الاقتراض لتمويل عملياتها، وتزداد كلما زادت ديون الشركة وكلما زاد اعتمادها على القروض (غنية، ص 130، 2012). تعرّف في الفكر المحاسبي «بأنها درجة من عدم التأكد

من التدفقات النقدية المستقبلية» (السليمان، ص 19، 2014).

صنّفت بعض الدراسات المخاطر المالية إلى:

- فئات متعددة منها مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر التمويل والسيولة والتدفقات النقدية (Woods, p14, 2008).

- مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر تشغيلية، ومخاطر أخرى تضم كلاً من مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية (Böblingen, p35, 2008).

- بناءً على نموذج تقييم الأصول الماليّة الذي يُظهر العلاقة بين مفهوم تلك المخاطر وبين مدى إمكانية التخلص منها حيث تمّ تصنيفها إلى مخاطر منتظمة ومخاطر غير منتظمة (زهرة، ص 33، 2012).

- تم تقسيمها لثلاثة أقسام شملت بشكل رئيسي مخاطر هيكل رأس المال، ومخاطر السيولة، ومخاطر الاستقرار الطويل الأجل، على اعتبار أنّ المخاطر الماليّة هي التي تتعلق بقرارات التمويل في الشركة (Btach, p2, 2010). وهناك تصنيفات أخرى.

5.2 المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات:

تعدّ دراسة القوائم المالية للشركة أمراً في غاية الأهمية، فهو يعكس صورة شاملة عن نشاط الشركة، ومدى استغلالها لمواردها، ونجاحها في تحقيق أهدافها (نمو مبيعاتها وربحيتها) ، وقدرتها على الاستمرار (بتوليد التدفقات النقدية) ، ومدى تطورها (بنمو حصتها السوقية والعائد على حقوق ملكيتها) ، كما يساعد على تحليل سيولة الشركة وربحيتها وهيكلها التمويلي (بلجبلية، ص 123 - 125، 2010).

لاحظ الباحث أن التصنيفات السابقة للمخاطر المالية لم تتضمن تصنيفاً يعتمد على القوائم المالية، لذا تمّ إعداد نموذج للمخاطر المالية مستمد من القوائم المالية، الأمر الذي يساعد على دراسة المركز المالي للشركة، وربحيّتها والمخاطر التي تنطوي عليها تلك الربحية وسيولتها، للوصول إلى تقييم الوضع المالي الشركة بصورة جيدة (سمية، ص 65، 2010).

يوجد عدّة طرائق لدراسة المخاطر المستمدة من القوائم المالية، ويعدّ التحليل المالي من أهم الأدوات المالية الإدارية التي تعتمد على القوائم المالية والتي يزودنا بها النظام المحاسبي كمصدر أساس لتقديم المعلومات، والتي تترجم أنشطة الشركة المتنوعة إلى مجموعة من الأرقام الموضوعية، وتخبّرنا عن أداء الشركة ومشاكلها ومستقبلها ولاسيما المعلومات التي تساعد في الكشف عن المخاطر الماليّة وتحليلها (أحمد توفيق، ص 75، 1987).

يقصد بالمخاطر المالية هنا المخاطر التي يمكن أن تُستمد من دراسة وتحليل مخاطر المركز المالي للشركة، ودراسة وتحليل مخاطر ربحيتها وتدفقاتها النقدية أي أنها تشمل كلاً من المخاطر المالية التالية: مخاطر مستمدة من قائمة المركز المالي، مخاطر مستمدة من قائمة الدخل، مخاطر مستمدة من قائمة التدفقات النقدية).

وبما أن النسب المالية تعدّ أداة هامة من أدوات التحليل المالي سيتمّ استخدامها للتعبير عن المخاطر المالية، كونها أداة

1-3 المخاطر المستمدة من قائمة الدخل

Income Risk [IR]:

تعكس قائمة الدخل ملخص عن نتائج عمليات الشركة خلال الفترة المالية المعدّة عنها، ويمكن من خلالها دراسة مخاطر ربحية الشركة سواءً من مبيعاتها أو أموالها الخاصة وذلك من خلال مجموعة النسب المالية الآتية:

الجدول رقم (3)

النسب المالية المعبرة عن المخاطر المستمدة من قائمة الدخل

صافي الربح قبل الفائدة/ صافي الربح بعد الفائدة
مجمّل الربح/ المبيعات
صافي الربح/ المبيعات
الربح قبل الفائدة والضريبة/ المبيعات
صافي الربح+ الفوائد/ إجمالي الأصول
صافي الربح/ حقوق الملكية

(المصدر: إعداد الباحثة)

1-4 المخاطر المستمدة من قائمة التدفقات النقدية

Cash Flow Risk [CFR]:

لقائمة التدفقات أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المالية، وتعدّ من أهم القوائم المالية التي تساعد بالتعرف على الأوضاع المالية للشركة، ودورها في تقديم معلومات لا تقدمها كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل. وتظهر الأثر النقدي لجميع أنشطة الشركة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية مما يساعد على بيان نقاط القوة والضعف في أداء الشركة (محمد، ص347، 2013). وتقدم معلومات يمكن اعتمادها للحكم على سيولة واستمرارية الشركة (الخموسي وآخرون، ص181، 2015)، فتحليلها يكشف عن مخاطر متمثلة في النسب الآتية:

الجدول رقم (4)

النسب المالية المعبرة عن المخاطر المستمدة من قائمة التدفقات النقدية

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ المبيعات
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ النفقات الرأسمالية (تدفقات خارجة من الأنشطة الاستثمارية)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ الالتزامات المتداولة
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ صافي الربح
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ إجمالي الأصول
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ حقوق الملكية
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ الديون طويلة الأجل
التدفقات النقدية الداخلة التشغيلية/ متطلبات النقدية الأولية
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ أصول ثابتة
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ إجمالي الديون
صافي التدفقات النقدية التشغيلية/ التوزيعات النقدية

تسهل عملية المقارنة بين الشركات والسنوات المالية، وتؤدي دوراً مساعداً في اتخاذ القرارات. فكل نسبة مالية تعكس نقطة ضعف أو قوة في وضع الشركة (جبل، ص238، 2016). وتتمثل هذه المخاطر في الآتي:

1. المخاطر المستمدة من قائمة المركز المالي: تشمل:

1-1 مخاطر هيكل رأس المال

[CSR]Capital structure Risk:

يركّز على المزج بين حقوق الملكية والديون من أجل تمويل الشركة (Alipour, p54, 2015) فهو يعبر عن مصادر التمويل الداخلية وجزء من مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها الشركة في المدى الطويل (أحمد توفيق، ص302، 1987). تتمثل المخاطرة في هيكل رأس المال بنسبة الديون من هذا الهيكل وفي حال عدم قدرة الشركة على تسديد تكلفة تلك الديون، وتسديد أصل الدين في مواعيد استحقاقه يشكل خطراً على الشركة.

تمّ الاعتماد على عدّة نسب مالية للتعبير عن مخاطر هيكل رأس المال وهي:

الجدول رقم (1)

النسب المالية المعبرة عن مخاطر هيكل رأس المال

إجمالي الديون/ حقوق الملكية
الديون القصيرة الأجل/ حقوق الملكية
حقوق الملكية/ الديون طويلة الأجل
الأرباح المحتجزة/ الأصول
الأصول/ الديون طويلة الأجل
إجمالي الديون/ الأصول
إجمالي الديون/ الديون طويلة الأجل
حقوق الملكية/ صافي الموجودات الثابتة
الأموال المستثمرة/ صافي الموجودات الثابتة
إجمالي الأصول/ حقوق الملكية
صافي رأس المال العامل/ حقوق الملكية

(المصدر: إعداد الباحثة)

1-2 مخاطر السيولة: Liquidity Risk [LR]

تعني السيولة إمكانية تحويل الأصل لنقد في أي وقت دون تحمّل أية خسارة، فعدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها عند استحقاقها بسبب غياب النقدية يحتملها خسارة ما (الغافود، ص32، 2016)، مما يستدعي دراسة المخاطر الناجمة عنها لأهميتها البالغة بتقييم الوضع المالي، ويمكن التعبير عنها بالنسب الآتية:

الجدول رقم (2)

النسب المالية المعبرة عن مخاطر السيولة

نسبة التداول
نسبة السيولة السريعة
نسبة الجاهزية النقدية

(المصدر: إعداد الباحثة)

فمثلاً نطرح السؤال التالي على الخبير: حدد درجة أهمية المعايير الرئيسية كمخاطر قد تتعرض لها الشركة؟

الشكل رقم (1)

جزء من استبيان الخبرة المعد يخص المعايير الرئيسية

المعيار الرئيسية	أهمية نسبية																	
	أهمية إيجابية									أهمية سلبية								
	9	8	7	6	5	4	3	2	1	1	2	3	4	5	6	7	8	9
مخاطر السيولة (المعيار 2)																		
مخاطر تغير رأس المال (المعيار 1)																		
مخاطر التغيرات النقدية (المعيار 4)																		
مخاطر تغير (المعيار 3)																		
مخاطر التغيرات النقدية (المعيار 4)																		
مخاطر التغيرات النقدية (المعيار 4)																		

(المصدر: إعداد الباحثة)

7. خطوات عملية التحليل الهرمي:

1. بعد بناء النموذج الهرمي الخاص بالمشكلة، ثم إجراء المقارنات الزوجية وتحديد درجة أهميتها من قبل الخبراء نقوم بتطبيق الخطوات التالية (Turan, p51, 2016):

2. بناء مصفوفة المقارنات الزوجية لكل معيار: وهي مصفوفة يكون قطرها الرئيسي واحدياً على اعتبار مقارنة العنصر بذاته، والعناصر الواقعة فوق القطر الرئيسي يتم تحديدها بناء على تقديرات الخبير في استبيان الخبرة، أما العناصر الواقعة تحت القطر الرئيسي فتحسب بالصيغة التالية:

3. $A_{ij} = \frac{1}{a_{ji}}$ تمثل A عنصر في الصف i والعمود j في المصفوفة.

4. حساب مجموع كل عمود في مصفوفة المقارنة الزوجية.

5. اشتقاق مصفوفة المعايير لمصفوفة المقارنة الزوجية: بقسمة عناصر كل عمود في المصفوفة على مجموع العمود الذي ينتمي إليه.

6. حساب الأوزان النسبية لكل صف في المصفوفة السابقة: بجمع قيم كل صف وقسمتها على عددها، ويمثل الناتج المتجه الذاتي الذي يحدد الأهمية النسبية للمعيار.

7. حساب معامل تجانس أو ثبات مصفوفة المقارنات الزوجية (تعتاق، ص80، 2014): لفحص مدى التوافق بين تقديرات الخبير، ويُسمح بدرجة تناقض في تقديراته بما لا يتجاوز نسبة (10%)، وإلا يجب إعادة النظر في تقديرات الخبير. ويُحسب وفق الخطوات التالية:

- حساب المتوسط الحسابي الأعظمي (معامل التحول الخطي) λ_{max} : بجاء متوسط الأوزان النسبية لكل صف من مصفوفة المعايير (الخطوة 3) بمجموع كل عمود في مصفوفة المقارنة الزوجية (الخطوة 2) وذلك بالعلاقة التالية:

$$\lambda_{max} = \sum_{i=1}^m EV_i * S_i$$

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

(المصدر: إعداد الباحثة)

6. عملية التحليل الهرمي

Analytical Hierarchy process [AHP]:

نظراً لأهمية عملية اتخاذ القرارات والتي تمثل محور عمل الإدارة في شركة، وُضعت العديد من الأساليب التي تساعد في حل المشاكل الإدارية. يعتمد بعضها على الحكم الشخصي لمتخذ القرار، والآخر على الأسلوب الكمي الذي يبسط المشكلات المعقدة، وأفضلها التي تجمع بينهما معاً للوصول للقرار السليم (سلطان، ص64، 2015). تعدّ عملية التحليل الهرمي أسلوباً رياضياً لحل المشكلات المعقدة التي تنطوي على معايير متعددة، والتي صُممت وطوّرت من قبل العالم Saaty عام 1980. كما أنها أسلوب كمي استخدم في مجالات كثيرة ومتنوعة، وفي العديد من البلدان، حيث ثبتت فاعليته في حل المشكلات المعقدة (Sumbung, p181, 2014).

عُرّفت لدى smojever بأنها طريقة لتحديد الأهمية النسبية للمعايير، وتحديد التفضيلات لكل بديل وفق سلم قياس، من خلال مجموعة من المقارنات الزوجية، مع إمكانية تجزئة المعيار لمجموعة من المعايير الفرعية (Smojver, p120, 2011).

تقوم هذه العملية على تجزئة المشكلة إلى الأجزاء المكونة لها بشكل هرمي يتكوّن من عدّة مستويات، نحدد في قمة الهرم الهدف الذي يمثل المشكلة، نحدد في المستوى الثاني المعايير التي تمثل الأجزاء الثانوية للمشكلة، وتسمى معايير رئيسية، وقد يتفرّع عنها معايير أخرى أكثر دقة تسمى معايير ثانوية، والتي قد يتفرّع عنها أيضاً معايير فرعية أخرى، أما قاع الهرم فهو يمثل مجموعة البدائل المدروسة. اعتماداً على النموذج الذي تم بناؤه، يتم إعداد ما يسمى استبيان الخبرة الذي يتم ملؤه من قبل خبراء في مجال المشكلة المطلوب حلها، وذلك من خلال المقارنة الزوجية للمعايير، وتحديد درجة أهمية كل معيار نسبة إلى المعيار الأعلى منه في المستوى استناداً إلى المقياس الآتي الذي وضعه Saaty:

الجدول رقم (5)

مقياس عملية التحليل الهرمي

درجة الأهمية	التعريف	التفسير
1	أهمية متساوية	كلا المعيارين يساهمان بدرجة متساوية في تحقيق الهدف
3	أهمية ضعيفة	أحد المعيارين مفضل قليلاً عن الآخر
5	أهمية قوية	أحد المعيارين تفوق أهميته أهمية المعيار الآخر بدرجة كبيرة
7	أهمية قوية جداً	أحد المعيارين تفوق أهميته أهمية المعيار الآخر بدرجة كبيرة جداً
9	أهمية مطلقة	أحد المعيارين تفوق أهميته أهمية المعيار الآخر بشكل مطلق
2.4.6.8	أهمية وسطية بين القيم المذكورة أعلاه	

(المصدر: (zbek, p179, , 2015Ö

1. بناء مصفوفة القرار الأولية: تتكون مصفوفة القرار $D=[X_{ij}]$ من m سطر و n عمود وتمثل عناصرها قيمة المعيار عند كل بديل، أما أبعادها هي $m \times n$.

$$D = \begin{matrix} & C_1 & C_2 & \dots & C_n \\ A_1 & x_{11} & x_{12} & \dots & x_{1m} \\ A_2 & x_{21} & x_{22} & \dots & x_{2m} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ A_m & x_{m1} & x_{m2} & \dots & x_{nm} \end{matrix} \quad n \times m$$

حيث: C_i ; $i = 1, 2, \dots, n$ المعايير

A_j ; $j = 1, 2, \dots, m$ البدائل

X_{ij} قيمة المعيار i عند البديل j .

2. تطبيع مصفوفة القرار الأولية باستخدام طريقة التطبيع Max Min الآتية:

حيث يتم تحويل جميع قيم عناصر المصفوفة إلى قيم موجبة تقع ضمن المجال $[0:1]$ مما يساعد في تسهيل عملية تقييم البدائل.

$$r_{ij} = \begin{cases} \frac{x_{ij} - x_j^-}{x_j^+ - x_j^-} & ; j \in \Omega_{\max} \\ \frac{x_j^+ - x_{ij}}{x_j^+ - x_j^-} & ; j \in \Omega_{\min} \end{cases}$$

حيث: X_j^+ أكبر قيمة.

X_j^- أصغر قيمة لكل معيار في مصفوفة القرار الأولية.

Ω_{\max} معيار منفعة، Ω_{\min} معيار تكلفة.

3. بناء مصفوفة القرار المثقلة بأوزان المعايير: تُحسب قيم هذه المصفوفة بتطبيق العلاقة الآتية:

$$V_{ij} = W_j \times r_{ij}$$

حيث: W_j تمثل أوزان المعايير، وتأخذ المصفوفة الشكل الآتي:

$$V = [v_{ij}]_{n \times m} = \begin{bmatrix} w_1 r_{11} & w_2 r_{12} & \dots & w_n r_{1m} \\ w_1 r_{21} & w_2 r_{22} & \dots & w_n r_{2m} \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ w_1 r_{n1} & w_2 r_{n2} & \dots & w_n r_{nm} \end{bmatrix}$$

4. حساب مجموع كل بديل في مصفوفة القرار المثقلة بأوزان المعايير بتطبيق العلاقة:

$$V = \sum_{j=1}^m w_j \times r_{ij}$$

حيث EVI الأوزان النسبية لكل صف في مصفوفة المعايير، S_i مجموع كل عمود في مصفوفة المقارنة الزوجية، n مرتبة المصفوفة ويجب $\lambda_{\max} \geq n$.

- حساب مؤشر الثبات Consistency Index [CI]: يُحسب اعتماداً على المتوسط الحسابي الأعظمي (λ_{\max}) وعلى قيمة مرتبة المصفوفة (n) بالعلاقة:

$$CI = \frac{\lambda_{\max} - n}{n - 1}$$

- اختيار القيمة المناسبة لمؤشر الثبات العشوائي

Random Consistency Index [RI]:

يتم اختيار قيمته من الجدول الذي تم وضعه من قبل Saaty

الجدول رقم (6)

مؤشر الثبات العشوائي

N	1	2	3	4	5	6	7	8
RI	0.00	0.00	0.58	0.90	1.12	1.24	1.32	1.41
N	9	10	11	12	13	14	15	
RI	1.45	1.49	1.151	1.48	1.56	1.57	1.59	

(المصدر: Donegan, p136, 1991)

- حساب قيمة معامل التجانس Consistency Ratio [CR]:

يُحسب بقسمة مؤشر الثبات على مؤشر الثبات العشوائي بالعلاقة التالية:

$$CR = \frac{CI}{RI} < 0.10$$

مع العلم بأن عملية التحليل الهرمي بالإضافة إلى أنها تساعدنا في تحديد المعيار الأكثر خطورة، تساعدنا في تقييم تقديرات الخبراء المتمثلة بتحديد درجات الأهمية والمستمدة من خبرته، فإذا كانت قيمتها أصغر من 0.10 فإننا نقبل تقديراته.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية التحليل الهرمي تعدّ إحدى

تقنيات اتخاذ القرارات متعددة المعايير، وهناك العديد من

الأبحاث التي تُجرى لتطويرها وتحسين دقة نتائجها، وإن استخدام

تقنية أخرى لتحديد درجة الأهمية النسبية قد يعطي نتائج مختلفة

عن نتائج تطبيق عملية التحليل الهرمي.

8. طريقة الأوزان المضافة البسيطة

Simple Additive Weighting [SAW]:

هي إحدى طرائق اتخاذ القرارات متعددة المعايير واسعة

الانتشار، والأكثر استخداماً في تقييم البدائل، تعتمد هذه الطريقة

على التجميع المرجح، حيث يتم حساب درجة التقييم لكل بديل

بضرب القيمة المقاسة لكل بديل بالأوزان النسبية للمعايير التي

يتم تحديدها بناءً على خبرة صناع القرار (Shin, p363, 2013).

9. خطوات طريقة الأوزان المضافة البسيطة (سلطان،

ص 69، 2015):

5. إيجاد أوزان البدائل بالعلاقة:

$$A_j = v_{ij} / \sum v_{ij}$$

6. تحديد البديل الأفضل.

9. الدراسات السابقة:

دراسة (Btach, 2010): بعنوان "تحديد المخاطر المالية بناءً على معلومات الميزانية العمومية" تهدف هذه الدراسة للتعريف بالمخاطر المالية ومكوناتها وعواملها المستخلصة من المعلومات المقدمة في الميزانية العمومية. حيث تم استخدام النسب المالية لمئة شركة بولندية لمدة (10) سنوات من عام (2000 - 2009)، خلصت الدراسة إلى وجود ثلاثة مكونات للمخاطر المالية تقدمها معلومات الميزانية وهي "مخاطر هيكل رأس المال، مخاطر السيولة، ومخاطر الاقتراض الطويل الأجل" والتي يمكن اعتبارها أساساً تستخدمه الشركات في التخطيط المالي والتنبؤ بالمخاطر المالية.

دراسة (AbdelHamid R., Zain E., 2012): بعنوان "تقييم الأداء باستخدام نظم دعم القرار" قدمت الدراسة نموذجاً لتقييم الأداء يعتمد على نظم دعم القرار وذلك باستخدام النسب المالية، وثلاث طرائق اتخاذ قرار متعددة المعايير (AHP, SAW, TOPSIS) في (8) شركات أدوية مصرية عامة وخاصة، استخدمت (7) نسب المالية كمعايير لتقييم أداء الشركات للفترة بين 2004 - 2011، حيث تمت المقارنة بين الطرائق الثلاث لتحديد الشركة ذات الأداء الأفضل، خلصت الدراسة إلى أنّ (SAW, TOPSIS) أعطت نفس الترتيب للشركات في حال اعتمادها على (AHP)، في حين أنها أعطت ترتيباً مختلفاً عندما اعتمدت على آراء الخبراء.

دراسة (تعتاع، سماقية، 2014): بعنوان "إدارة المخاطر في شركات الصناعات النسيجية بحلب باستخدام تقنية التدرج الهرمي التحليلي AHP" تهدف هذه الدراسة للتعرف على ماهية المخاطر التي تواجه المشروعات، وتحديد أهم المخاطر المحتملة وأفضل الاستراتيجيات لمواجهتها باستخدام أسلوب التدرج الهرمي التحليلي. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم ملء استبيان خبرة من قبل (5) خبراء وصناع قرار في شركة هاي تكس للصناعات النسيجية بمدينة حلب، خلصت الدراسة إلى أن المخاطر التقنية هي العامل الأكثر خطورة على شركة هاي تكس وأفضل استراتيجية لمواجهتها هي استراتيجية التجنب.

دراسة (Krivka, Stonkute, 2015): عنوان "تحليل مقارن للوضع والأداء المالي في شركات البناء" هدفت الدراسة إلى إجراء تحليل مقارن للوضع والأداء المالي لشركتي بناء اعتماداً على معايير مالية، حيث طبقت طريقة الأوزان المضافة البسيطة باستخدام أربع مجموعات من النسب المالية هي نسب (الربحية، السيولة، الملاءة المالية، دوران الأصول) كمعايير للتقييم، تم تقدير أوزان هذه النسب من قبل (7) خبراء مختصين لفترة ثلاث سنوات

(2011 - 2013) لشركتين باعتبارها بدائل التقييم. خلصت الدراسة إلى أن شركة Merko Ehitus تفوقت في وضعها وأدائها المالي على شركة Nordicon كونها البديل الأفضل.

دراسة (ghazani, Alishah, 2017): بعنوان: "ترتيب الشركات حسب المؤشرات المالية وتقنيات اتخاذ القرارات متعددة المعايير- دراسة حالة في الشركات التابعة للشركة الوطنية للصناعات البتروكيمياوية في إيران- " هدفت الدراسة إلى ترتيب الشركات التابعة بناءً على المؤشرات المالية وتقنيات اتخاذ القرارات متعددة المعايير الأمر الذي يساعد على تكوين أساس معقول لتقييم الأداء المالي لتلك الشركات، حيث تمت المقارنة بين AHP و SAW و TOPSIS و Borda ولتحقيق ذلك الهدف استخدمت المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، تم تصميم استبيان بالمؤشرات المالية الهامة وعددها (19) مؤشراً، تم تحديد أهميتها النسبية من قبل عدد من المحاضرين وطلاب الدكتوراه والماجستير في اختصاص المحاسبة والإدارة المالية للفترة بين (2003 - 3008)، توصلت الدراسة إلى أن التقنيات المستخدمة أعطت أوزاناً مختلفة للمؤشرات المالية للشركات وجميعها ساهم في صنع القرار وهذه الأوزان تعتبر قريبة من واقع تلك الشركات.

دراسة (Saarman, 2017): بعنوان: "التحليل المالي للأداء والمخاطرة- حالة Svenka Handelsbanken AB" هدفت هذه الدراسة لدراسة تطور وتحديد الارتباط بين الأداء والمخاطر، وتحديد أثر الأزمة المالية لعام 2007 على تطور الأداء المالي، استخدم منهج البحث المختلط (mixed method) في جمع وتحليل البيانات، تم تحليل الميزانية العمومية والقائمة الدخل للشركة المدروسة للفترة بين 2000 - 2016 وذلك باستخدام النسب المالية للأداء (نسب السيولة، نسب المديونية، نسب الاقتراض) والمخاطر (نموذج بيتا، القيمة المعرضة للخطر، نموذج تسعير الأصول)، خلصت الدراسة إلى أنّ أداء الشركة كان جيداً خلال الفترة المدروسة حيث كانت سيولتها مستقرة وباستثناء ارتفاعات مفاجئة في القيم لسنوات قليلة، وأن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير والطويل الأجل، ترافق ذلك مع ارتفاع نسبة إجمالي الديون لاسيما لعام 2006، والتمويل كان جيداً ومتنوعاً، وربحيته كانت بوضع جيد مع انخفاضها بشكل كبير خلال الأزمة المالية بين عام 2008 - 2009، كما أظهرت الدراسة أنّ لدى الشركة إدارة قوية للمخاطر خلال الأزمة المالية وبعدها، كما أنه لم يكن للأزمة المالية أي تأثير معنوي على الأداء وزيادة المخاطر.

ما يميز البحث عن الدراسات السابقة:

- وضع تصنيفاً جديداً للمخاطر المالية معتمداً على القوائم المالية الثلاث: قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.
- إغناء الدراسات العربية بدراسة تعتمد على أساليب كمية

2. منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي من خلال دراسة القوائم المالية سعياً لتحديد المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة الصناعية المدروسة، ثم بناء نموذج لتقييم المخاطر المالية للشركة يساعد على تحديد درجة الأهمية النسبية للخطر، ثم تقييم السنوات المالية للشركة من عام 2008 – 2017 وذلك من خلال التكامل بين عملية التحليل الهرمي وطريقة الأوزان المضافة البسيطة.

3. أسلوب جمع البيانات:

قامت الباحثة بإعداد استبيان الخبرة وذلك بعد جمع معلومات عن المخاطر المالية التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة الصناعية، ثم تم إرساله للخبراء الماليين في الشركة الأهلية للزيوت النباتية، كما تم الاعتماد على القوائم المالية للشركة المدروسة والتي تم نشرها في موقع سوق دمشق المالي.⁽²⁾

4. أسلوب تحليل البيانات:

تم تحليل استبيان الخبرة للخبراء الماليين باستخدام برنامج Microsoft Excel من خلال عكسه على شكل مجموعة من المصفوفات الرياضية والتي تتطلبها عملية التحليل الهرمي (AHP)، وكذلك قامت الباحثة بتحليل القوائم المالية للشركة المدروسة لمدة عشر سنوات (2008 – 2017) باستخدام النسب المالية والتي استخدمت لإجراء التكامل بين عملية التحليل الهرمي (AHP) والأوزان المضافة البسيطة (SAW).

5. تحديد المخاطر المستمدة من القوائم المالية من خلال التكامل بين عملية التحليل الهرمي والأوزان المضافة البسيطة:

سنقوم باستخدام AHP لتقييم المعايير، ثم استخدام SAW لتقييم البدائل حيث يتم إجراء التكامل بينهما.

لنبين مدى أهمية AHP في تحديد الأهمية النسبية للمعايير تم تطبيق خطواتها سابقة الذكر على استبيانات الخبرة التي تم ملؤها من قبل الخبراء الماليين في الشركة الأهلية للزيوت النباتية المدرجة في سوق دمشق المالي، والذين تتراوح خبرتهم بين 6 – 14 عاماً في مجال الإدارة المالية.

– تم في البداية بناء النموذج الهرمي بما يناسب مشكلة البحث وفق الشكل الآتي:

حديثاً في ظل المعايير المتعددة والتي تجاوز عدد المعايير فيها عشرين معياراً.

● استخدام قيم فعلية تاريخية مستمدة من القوائم المالية للشركة المدروسة لحساب النسب المالية بدلاً من تقديرات الخبراء لهذه النسب.

● إجراء التكامل بين AHP و SAW لتحديد المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة.

● أن البدائل المدروسة هي سنوات مالية وليست شركات.

10. دراسة الحالة:

لمحة عن الشركة الأهلية للزيوت النباتية:

الشركة الأهلية للزيوت النباتية شركة مساهمة مغلقة تأسست عام 1995 تعد من كبريات شركات الزيوت في سوريا، يبلغ رأس مالها 1500 مليون ل.س أي ما يعادل 30 مليون دولار أمريكي ممولة تمويلًا ذاتيًا، وعدد المساهمين فيها 3282 مساهماً، تتميز منتجاتها بالجودة العالية وتحقيق المواصفات القياسية العالمية، تنتج كلاً من السمن والزيت النباتي وقشرة بزور القطن وكسبة دوار الشمس وسوبستوك لصناعة الصابون وغيرها،⁽¹⁾

تمثل شركة الأهلية لصناعة لزيوت النباتية كامل القطاع الصناعي المدرج في سوق دمشق المالي، فهي بذلك تحتل مكانة هامة في سوق دمشق المالي، ونظراً لحاجة الشركة لمعرفة المخاطر المالية التي قد تواجهها والعمل على تجنبها مما يساعدها على ضمان استمراريتها، والإفصاح عن تلك المخاطر في قوائمها المالية، تم ملء استبيان خبرة من قبل الخبراء الماليين الخمسة الموجودين في الشركة والذين يقومون بالدور الأساسي في صناعة القرار في الشركة وهم:

الجدول رقم (7)

الخبراء الماليين في شركة الأهلية للزيوت النباتية

الاسم	المنصب في الشركة	الخبرة	الشهادة الأكاديمية
الخبير الأول	مدير مالي	14 سنة	إجازة في الاقتصاد/ محاسبة
الخبير الثاني	رئيس قسم المشتريات	6 سنة	دبلوم في الاقتصاد/ محاسبة تكاليف
الخبير الثالث	رئيس قسم المواد والتكاليف	6 سنة	إجازة في الاقتصاد/ محاسبة
الخبير الرابع	رئيس قسم الحسابات العامة	8 سنة	ماجستير في الاقتصاد/ محاسبة
الخبير الخامس	معاون مدير مالي	9 سنة	إجازة في الاقتصاد/ محاسبة

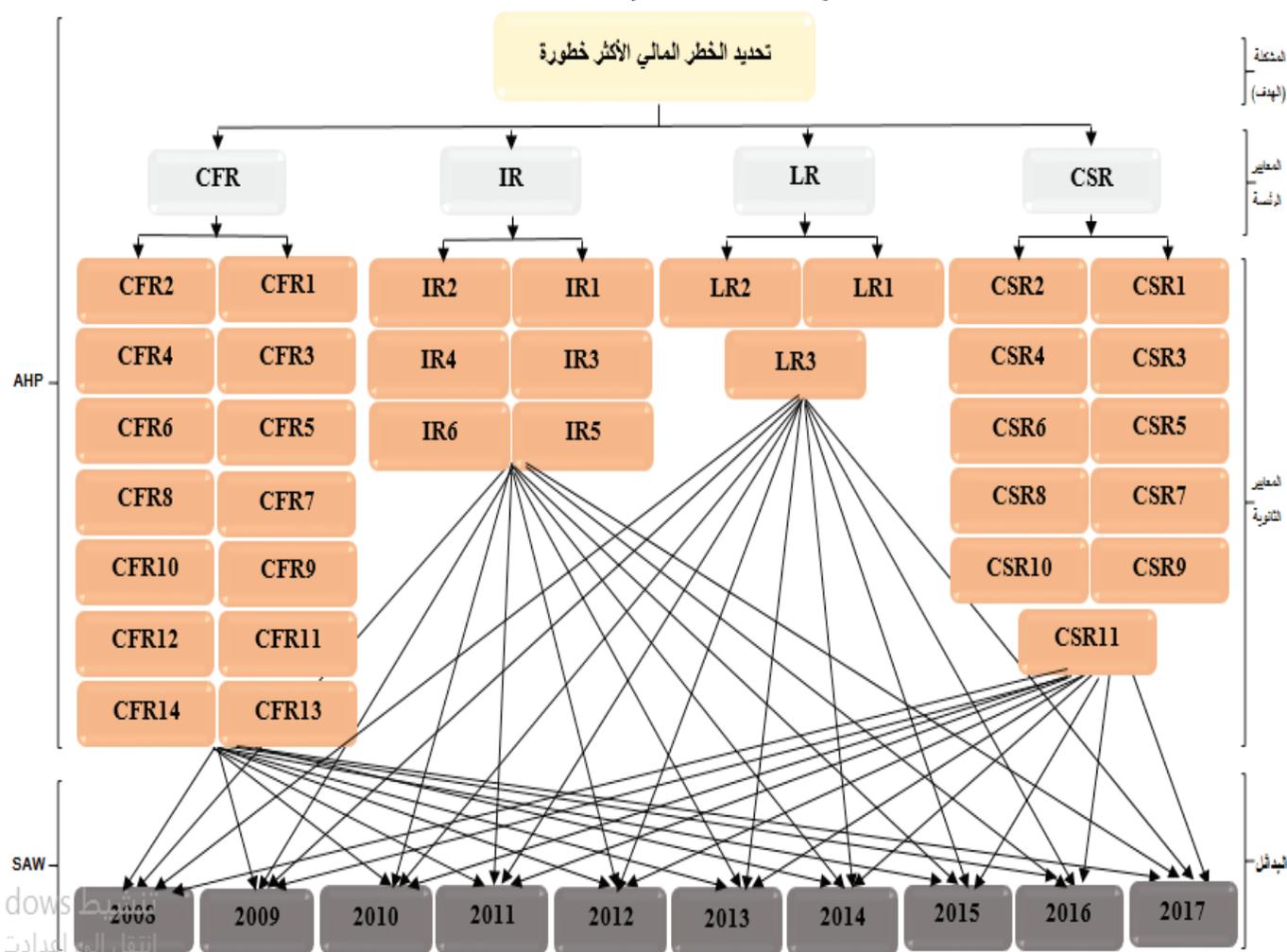
كما تم تحليل القوائم المالية للشركة المدروسة باستخدام النسب المالية للأعوام 2008 – 2017.

(2) الموقع الإلكتروني لشركة الأهلية للزيوت النباتية
<http://avoco-sy.com>

(1) الموقع الإلكتروني لسوق دمشق المالي
<http://www.dse.sy>

الشكل رقم (2)

نموذج لتكامل عملية التحليل الهرمي والأوزان المضافة البسيطة



(المصدر: إعداد الباحثة)

يوضح الجدول التالي الرموز المستخدمة في النموذج:

الجدول رقم (8)

المعايير ورموزها

الرمز	المعايير الثانوية	الرمز	الرمز	المعايير الرئيسية
LR1	نسبة التداول	LR	مخاطر السيولة Liquidity Risk	
LR2	نسبة السيولة السريعة			
LR3	نسبة الجاهزية النقدية			
IR1	صافي الربح قبل الفائدة / صافي الربح بعد الفائدة	IR	مخاطر مستمدة من قائمة الدخل Income Risk	
IR2	مجمول الربح / المبيعات			
IR3	صافي الربح / المبيعات			
IR4	صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / المبيعات			
IR5	صافي الربح + الفوائد / إجمالي الأصول			
IR6	صافي الربح / حقوق الملكية			
CSR1	إجمالي الديون / حقوق الملكية	CSR	مخاطر هيكل رأس المال Capital structure Risk	
CSR2	ديون قصيرة الأجل / حقوق الملكية			
CSR3	ديون طويلة الأجل / حقوق الملكية			
CSR4	الأرباح المحتجزة / الأصول			
CSR5	ديون طويلة الأجل / الأصول			
CSR6	إجمالي الديون / الأصول			
CSR7	ديون طويلة الأجل / إجمالي الديون			
CSR8	حقوق الملكية / صافي الموجودات الثابتة			
CSR9	الأموال المستثمرة / صافي الموجودات الثابتة			
CSR10	إجمالي الأصول / حقوق الملكية			
CSR11	صافي رأس المال العامل / حقوق الملكية			

المعايير الرئيسية	متوسط أوزان المعايير الرئيسية بالنسبة للهدف (1)	المعايير الثانوية	متوسط أوزان المعايير الثانوية (2)	Sub Rank	متوسط أوزان المعايير الثانوية بالنسبة للهدف (1) × (2)	Rank	
LR	0.24362	CSR5	0.074968651	8	0.0109	31	
		CSR6	0.069051707	10	0.0101	33	
		CSR7	0.07789214	7	0.0113	30	
		CSR8	0.112913395	2	0.0164	23	
		CSR9	0.086057521	3	0.0125	26	
		CSR10	0.081255025	6	0.0118	29	
		CSR11	0.194589852	1	0.0283	17	
		SUM	1		0.1456		
		LR1	0.066884438	3	0.0163	24	
		LR2	0.387641292	2	0.0944	2	
		LR3	0.54547427	1	0.1329	1	
SUM	1		0.2436				
IR	0.15155	IR1	0.129457616	5	0.0196	22	
		IR2	0.102811315	6	0.0156	25	
		IR3	0.152794825	3	0.0232	20	
		IR4	0.165883471	2	0.0251	19	
		IR5	0.15242835	4	0.0231	21	
		IR6	0.296624623	1	0.0450	3	
		SUM	1		0.1516		
CFR	0.45918	CFR1	0.068239078	9	0.0313	12	
		CFR2	0.058013941	14	0.0266	18	
		CFR3	0.074674756	4	0.0343	7	
		CFR4	0.065822012	12	0.0302	15	
		CFR5	0.092697016	1	0.0426	4	
		CFR6	0.061719932	13	0.0283	16	
		CFR7	0.072842428	5	0.0334	8	
		CFR8	0.069263673	8	0.0318	11	
		CFR9	0.080643288	3	0.0370	6	
		CFR10	0.066784395	10	0.0307	13	
		CFR11	0.082128067	2	0.0377	5	
		CFR12	0.066516603	11	0.0305	14	
		CFR13	0.070802932	6	0.0325	9	
		CFR14	0.069852078	7	0.0321	10	
SUM	1		0.4592				
SUM	1						
		Sum		1			

(المصدر: إعداد الباحثة)

يبين الجدول السابق متوسط أوزان المعايير الأساسية والثانوية وفقاً لآراء الخبراء الخمسة، حيث لوحظ أن المخاطر المستمدة من قائمة التدفقات النقدية هي الأكثر خطورة من حيث درجة الأهمية نسبةً إلى آراء الخبراء، تليها مخاطر السيولة، ثم المخاطر المستمدة من قائمة الدخل، وأقلها خطورة هي مخاطر

الرمز	المعايير الثانوية	الرمز	المعايير الرئيسية
CFR1	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية	CFR	مخاطر مستمدة من قائمة التدفقات النقدية
CFR2	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ الإيرادات (المبيعات)	Cash	التدفقات النقدية
CFR3	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ النفقات الرأسمالية (تدفقات خارجة من الأنشطة الاستثمارية)	Flow	التدفقات النقدية
CFR4	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ الالتزامات المتداولة	Risk	التدفقات النقدية
CFR5	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ صافي الربح		
CFR6	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ إجمالي الأصول		
CFR7	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ حقوق الملكية		
CFR8	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ ديون طويلة الأجل		
CFR9	التدفقات النقدية الداخلة التشغيلية/ متطلبات النقدية الأولية		
CFR10	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ الأصول الثابتة		
CFR11	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ إجمالي الديون		
CFR12	صافي التدفقات النقدية التشغيلية/ التوزيعات النقدية		
CFR13	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ صافي التدفق من الأنشطة الاستثمارية		
CFR14	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ صافي التدفقات لنقدية من الأنشطة التمويلية		

- ثم تم تفرغ بيانات الخبراء باستخدام برنامج Microsoft Excel وفقاً لخطوات عملية التحليل الهرمي، وأظهر تطبيقها على استبيانات الخبراء الخمسة الآتي:

الجدول رقم (9)

متوسط أوزان المعايير الرئيسية والثانوية للخبراء الخمسة

المعايير الرئيسية	متوسط أوزان المعايير الرئيسية بالنسبة للهدف (1)	متوسط أوزان المعايير الثانوية (2)	Sub Rank	متوسط أوزان المعايير الثانوية بالنسبة للهدف (1) × (2)	Rank	
CSR	0.14564	CSR1	0.071225674	9	0.0104	32
		CSR2	0.081739877	5	0.0119	28
		CSR3	0.082536235	4	0.0120	27
		CSR4	0.067770123	11	0.0099	34

العمود	معيّار المنفعة/ التكلفة
CFR9	Max
CFR10	Max
CFR11	Max
CFR12	Max
CFR13	Max
CFR14	Max

العمود	معيّار المنفعة/ التكلفة
CSR7	Min
CSR8	Max
CSR9	Max
CSR10	Max
CSR11	Max
LR1	Max
LR2	Max
LR3	Max
IR1	Min
IR2	Max
IR3	Max
IR4	Max
IR5	Min
IR6	Min
CFR1	Max
CFR2	Max
CFR3	Max
CFR4	Max
CFR5	Max
CFR6	Max
CFR7	Max
CFR8	Max

ثم نطبّق طريقة التطبيق السابقة الذكر (الخطوة رقم 2 من خطوات SAW) على كامل مصفوفة القرار الأولية فتتحول قيم عناصر هذه المصفوفة إلى قيم موجبة تقع ضمن المجال [0:1].

3. بناء مصفوفة القرار المثقّلة بأوزان المعايير:

تحسب قيم هذه المصفوفة بتطبيق العلاقة التالية على عناصر المصفوفة المطبّعة:

$$v_{ij} = w_j \times r_{ij}$$

حيث: w_j : تمثّل أوزان المعايير المستخرجة من AHP وهي متوسط آراء الخبراء الخمسة في الشركة الأهلية للزيوت النباتية المبيّنة في الجدول رقم (9).

r_{ij} : تمثّل قيم عناصر المصفوفة المطبّعة.

فنحصل بعد ذلك على مصفوفة القرار المثقّلة بأوزان المعايير

التي تتكون من (10) أسطر (السنوات المالية) و (34) عموداً (النسب المالية) الآتي:

الجدول رقم (11)

مصفوفة القرار المثقّلة بأوزان المعايير

	CSR1	CSR2	CSR3	CSR4	CSR5	CSR6	CSR7	CSR8	CSR9	CSR10
2008	0	0.011618	0.011538	0.000323	0.010413	0	0.009664	0	0.0003	0.011834
2009	0.0057433	0.007244	0.006102	0	0.005172	0.0055680	0	0.000195	0	0.005282
2010	0.0103733	0.011905	0	0.000629	0	0.0100567	0.003473	0.000475	0.000197	0
2011	0.0059623	0.006533	0.012021	0.002116	0.010919	0.0057803	0.011344	0.001014	0.000592	0.005032
2012	0.0074227	0.008156	0.012021	0.006647	0.010919	0.0071961	0.011344	0.002218	0.001523	0.003366
2013	0.0037084	0.004028	0.012021	0.00987	0.010919	0.0035952	0.011344	0.003787	0.002738	0.007603
2014	0.0009759	0.000992	0.012021	0.003155	0.010919	0.0009462	0.011344	0.005189	0.003823	0.010721
2015	0.0006741	0.000657	0.012021	0.001869	0.010919	0.0006535	0.011344	0.006192	0.006609	0.011065
2016	0.0057265	0.006271	0.012021	0.003737	0.010919	0.0055517	0.011344	0.016319	0.012436	0.005301
2017	0.0000832	0	0.012021	0.003066	0.010919	0.0000806	0.011344	0.016445	0.012534	0.011739

	CSR11	LR1	LR2	LR3	IR1	IR2	IR3	IR4	IR5	IR6
2008	0.007802	0.016295	0.053361	0.0237	0.014338	0	0.002375	0.003128	0.019686	0.036792
2009	0	0.000848	0.067017	0	0.017351	0.000299	0.001948	0.002288	0.019509	0.037756

	CSR11	LR1	LR2	LR3	IR1	IR2	IR3	IR4	IR5	IR6
2010	0.001883	0.015239	0.094438	0.089729	0.018714	0.002686	0.002778	0.003248	0.01828	0.036064
2011	0.005212	0.001258	0.064656	0.013633	0.019545	0.0041	0.003916	0.004575	0.016158	0.031718
2012	0.011197	0.004515	0.08144	0.095478	0.019123	0.009588	0.007096	0.008137	0.009737	0.019172
2013	0.016193	0.001185	0.069723	0.051551	0.019114	0.015581	0.013744	0.015813	0.008973	0.016329
2014	0.019201	0	0.068099	0.044844	0.018431	0.009212	0.010004	0.01146	0.009456	0.015606
2015	0.023885	0.000369	0.072524	0.063616	0.018809	0.005995	0.013528	0.014968	0.004364	0.004911
2016	0.028294	0.005288	0.089033	0.13289	0.01962	0.013289	0.023157	0.02514	0	0
2017	0.007802	0.000558	0.058713	0.002747	0	0.002068	0	0	0.023101	0.044955

	CFR1	CFR2	CFR3	CFR4	CFR5	CFR6	CFR7	CFR8	CFR9	CFR10
2008	0.019367	0.016741	0.020813	0.013716	0.001568	0.016813	0.020708	0.000255	0.034313	0.023289
2009	0.018719	0.017762	0.020355	0.013034	0.002815	0.018178	0.022177	0.006967	0.034059	0.024037
2010	0.015798	0.021209	0.019742	0.030224	0.004235	0.021455	0.025507	0.031805	0.029426	0.02561
2011	0.031334	0.013811	0.022439	0.007964	0	0.013843	0.017235	0	0.034568	0.021667
2012	0	0.026639	0	0.027406	0.003144	0.028341	0.033448	0	0	0.030666
2013	0.017983	0.01995	0.014707	0.012358	0.001253	0.018391	0.022503	0	0.031205	0.024736
2014	0.017496	0.021703	0.016594	0.01358	0.001691	0.02083	0.025583	0	0.028039	0.027063
2015	0.016514	0.020155	0.019816	0.012663	0.001282	0.019566	0.024063	0	0.029753	0.026922
2016	0.016564	0.023707	0.017515	0.015175	0.0013	0.020506	0.024837	0	0.026924	0.029753
2017	0.025853	0	0.034289	0	0.042565	0	0	0	0.03703	0

$$V = \sum_{j=1}^m w_j \times r_{ij}$$

5. إيجاد أوزان البدائل بالعلاقة:

$$A_j = v_{ij} / \sum v_{ij}$$

6. تحديد البديل الأكثر خطورة الموضح بالجدول الآتي:

الجدول رقم (21)

أوزان وترتيب البدائل

البدائل	$\sum_{j=1}^m w_j \times r_{ij}$	$v_{ij} / \sum v_{ij}$	Rank
2008	0.47081576	0.097	6
2009	0.388439103	0.080	10
2010	0.632756443	0.130	2
2011	0.408729192	0.084	8
2012	0.502288945	0.103	3
2013	0.479082381	0.098	5

	CFR11	CFR12	CFR13	CFR14
2008	0.014853	0.018144	0.030027	0.007045
2009	0.017454	0.019039	0.029174	0.007413
2010	0.036731	0.019039	0.028513	0.003293
2011	0.010958	0.019039	0.032511	0.006224
2012	0.037712	0	0	0
2013	0.017005	0.015868	0.021218	0.004702
2014	0.018686	0.015014	0.023941	0.004639
2015	0.017425	0.010714	0.02859	0.002946
2016	0.020881	0.002218	0.025269	0.004992
2017	0	0.030543	0.026177	0.032075

(المصدر: إعداد الباحثة)

4. حساب مجموع كل بديل (سنة مالية) في مصفوفة القرار المثقلة بأوزان المعايير بتطبيق العلاقة الآتية:

الثانية فقد بلغت نسبة 14.5%، مما يعكس قدرة تحليل قائمة الدخل على تقديم معلومات عن المخاطر المالية أعلى أهمية من المعلومات التي يقدمها تحليل هيكلها التمويلي.

2. أظهر تكامل AHP و SAW الآتي:

أن عام 2016 هو العام الذي تعرضت فيه الشركة لأعلى مستوى من الخطر المالي خلال الفترة المدروسة حيث بلغت أهميته النسبية (الجدول رقم 12) نسبة 13.3%، في حين أن عام 2009 هو العام الأقل خطورة حيث بلغت أهميته النسبية 8% وأن النسب المالية الأربعة الأعلى خطورة هي CFR5، IR6، LR2، LR3 (الجدول رقم 9) وبمقارنة القيم الفعلية لهذه النسب والتي تم حسابها اعتماداً على القوائم المالية للشركة للعامين 2016، 2009 نجد:

النسبة	2016	2009
نسبة الجاهزية النقدية LR3	729%	45.2%
نسبة السيولة السريعة LR2	759%	268%
نسبة صافي الربح/ حقوق الملكية IR6	37%	4.6%
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح CFR5	44%	181%

نلاحظ أن الشركة قادرة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل من خلال تحقيق سيولة عالية في عام 2016 بينما تنخفض تلك القدرة كثيراً في عام 2009. وأنها تحقق عائداً من استثمار أموالها الخاصة في عام 2016، أعلى مما تحققه في عام 2009 أي أن مخاطرتها في عام 2016 أعلى من المخاطرة في 2009 نظراً للعلاقة الوثيقة والمعروفة بين المخاطرة والعائد فكلما ارتفع العائد ارتفعت المخاطرة، كما أن نشاط الشركة يظهر أنه مولداً للنقد بنسبة أعلى بكثير في عام 2009 منه في عام 2016 مما عرض الشركة لأعلى مستوى من المخاطر المالية خلال الفترة المدروسة.

3. إن التكامل بين AHP و SAW ساعد على تحديد الأهمية النسبية للمخاطر التي تتعرض لها الشركة وبالتالي تستطيع الشركة تحديد ثم تقييم مخاطرها لكي تتجنبها في المستقبل.

12. التوصيات:

1. أن تهتم الشركة بإدارة المخاطر المالية وخاصة مخاطر السيولة لمعرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها واستمراريتها.
2. أن تقوم الشركة بدراسة وتحليل تدفقاتها النقدية بشكل أكثر دقة لكي لا تتعرض لاحتمالات العسر أو الفشل المالي.
3. أن تعمل الشركة على قياس المخاطر المالية مما يمكنها من الإفصاح عنها.
4. ضرورة تحديد الشركة لمصادر التمويل بعناية تامة وفي الوقت المناسب.
5. أن تستخدم الشركة تقنيات اتخاذ القرارات متعددة المعايير في حل المشكلات ذات الطابع المالي كونها تساعد على تبسيط تلك المشكلات مما يسهل حلها.

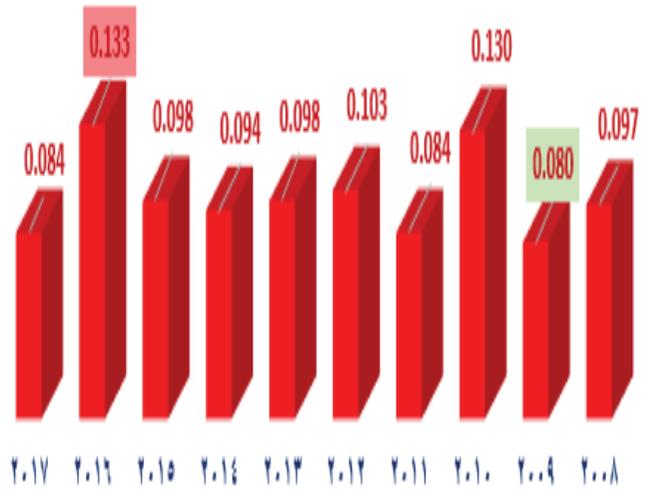
البدائل	$\sum_{j=1}^m w_j \times r_{ij}$	$V_{ij} / \sum V_{ij}$	Rank
2014	0.45797066	0.094	7
2015	0.4793678	0.098	4
2016	0.647092667	0.133	1
2017	0.408532659	0.084	9
SUM	4.87507561	1.000	

(المصدر: إعداد الباحثة)

وبالتمثيل البياني للجدول السابق نجد:

الشكل رقم (5)

أوزان السنوات المالية (البدائل)



(المصدر: إعداد الباحثة)

نلاحظ من الشكل السابق أن السنة المالية الأخطر هي عام 2016.

11. نتائج البحث:

1. نتيجة تطبيق AHP تبين الآتي:

- إن المخاطر المستمدة من قائمة التدفقات النقدية هي الأكثر خطورة على الشركة، حيث بلغت نسبته 45.9% مما يعكس دورها الهام في بيان المخاطر المالية التي تواجهها الشركة، ومن أهم نسبها هي نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافي الربح، وهي من النسب المالية الهامة التي تساعد الشركة في التنبؤ بمخاطر الإفلاس والفشل المالي.
- لقد بلغت الأهمية النسبية لمخاطر السيولة نسبة 24.3% مقارنة بالمخاطر الأخرى، وإن أعلى نسبها أهمية هي نسبة الجاهزية النقدية، الأمر الذي يعكس قدرة الشركة المدروسة على مواجهة مخاطر تسديد إلتزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها دون الحاجة إلى الاقتراض أو تسييل أحد أصولها الثابتة.
- تتمتع المخاطر المستمدة من قائمة الدخل بأهمية أعلى من مخاطر هيكل رأس المال حيث بلغت الأولى نسبة 15.1%، أما

المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية وتحسين التنبؤ بالربح. رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 146 ص.

13. ياسمين كافي، 2016 - دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء للمؤسسات الاقتصادية - دراسة جالة مؤسسات مطاحن الواحات - تقرت - (2011 - 2015). رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 65 ص.

2) المراجع الأجنبية:

1. Abdelhamid R. , Zain E. ,2012- A Decision Support System for Performance Evaluation, IJCA Special Issue on Computational Intelligence & Information Security, P8.
2. Alipour M. , etc. , 2015- Determinants of capital structure: anempirical study of firms in Iran. Emerald Insight, Vol. 57, No. 1, p 35- 83.
3. Btach j. ,2010- Financial Risk Identification based on the Balance Sheet Information. Ostrava, 8. - 9. , Poland, P. 10.
4. Böblingen J. G. a. , 2008 -The Risks of financial risk management. Master Thesis, Department Corporate Management & Economics, Zeppelin University, P. 117.
5. Donegan H. A. , Dodd F. J. , 1991- A Note On Saaty's Random Indexes. Mathl. Comput. Modelling, Vol 15, No 10, P135- 137.
6. Krivka A. ,Stonkute E. ,2015- COMPLEX ANALYSES OF FINANCIAL STSTE AND PERFORMANCE OF CONSTRUCTURE ENTERPRISES. BUSINESS, MANAGEMENT AND EDUCATION, 13 (2) , Lithuania, p220- 233.
7. Ghazani M. Z. , Alishah A. Y. ,2017- Ranking Companies by Financial Indices and MADM Technique (Case study in companies affiliated to national company of petrochemical industries of Iran) . Scinzer Journal of Accounting and Management, vol 3, Issue 1, p34- 41.
8. Özbek Aşir, 2015- Performance Analysis of Public Banks in Turkey. International Journal of Business Management and Economic Research, VOL. 6, No. 3, P 178- 186.
9. Saarman E. , 2017- Financial Analysis of Performance and Risk: case Svenska Handelsbanken AB. School of business, JAMK University of Applied Sciences, P51.
10. Saaty T. L. , 2008- Decision making with the analytic hierarchy process. Int. J. Services Sciences, Vol. 1, No. 1, University of Pittsburgh, USA, P 83- 98.
11. Shin Y. B., et al, 2013- A CRITICAL REVIEW OF POPULAR MULTI- CRITERIAN DECISION MAKING METHODOLOGIES. Issues In Information Systems, vol14, Iss1, pp358- 365.
12. Smojver Slaven, 2011- Selection of Information Security Risk Management Method Using Analytic Hierarchy Process. Croatian National Bank, p. 21- 23.

13. المراجع:

1) المراجع العربية:

1. أحمد توفيق جميل، 1987 - أساسيات الإدارة المالية. دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 492 ص.
2. تعتاع بتول، سماقية بشرى، 2014 - إدارة المخاطر في شركات الصناعات النسيجية بطلب باستخدام تقنية التدرج الهرمي التحلي AHP، مجلة بحوث جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الرابع والثلاثون (1)، ص 341 - 368.
3. جبل علاء الدين، خياطة كندة، أبو رشيد هائل، 2016 - تحليل القوائم المالية. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 343 ص.
4. الحليوي الخموسي أحمد، وآخرون، 2015 - مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، ص 177 - 188.
5. زهرة حمداني، 2012 - إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة وهران، 283 ص.
6. سلطان نسرين، 2015 - استخدام المنطق الضبابي والشبكة العصبية في اختيار المحفظة الاستثمارية المثلى. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 153 ص.
7. السليمان مالك، 2014 - فعالية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في إدارة مخاطر السيولة في منظمات الخدمات المالية. رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 157 ص.
8. الغافود مختار، وآخرون، 2016 - محددات مخاطر السيولة في المصارف التجارية - دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زليتن. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السابع/ يونيو، ص 24 - 57.
9. غنية بوربيعة، 2012 - محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة -الأشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغار. رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 225 ص.
10. سمية بلجبلية، 2010 - أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية على أسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996 - 2006. رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 228 ص.
11. محمد أمال، 2013 - مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والثلاثون، ص 327 - 357.
12. النوباني محمد بسام رفيق، 2011، العلاقة بين المؤشرات المالية

متطلبات تحسين ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية من وجهة نظر الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة

The Requirements for Improving the International Academic Ranking of Algerian Universities from the Point of View of the Professors Who Occupy Admin- istrative Posts at M'Sila University

Dr. Tahar Aissa Mimoune

Senior Lecturer "A" / Mohammed Boudiaf University/ Algeria

tahar.mimoune@gmail.com

د. الطاهر عيسى ميمون

أستاذ محاضر "أ" / جامعة محمد بوضياف المسيلة/ الجزائر

Received: 5/ 7/ 2018, Accepted: 28/ 10/ 2018

DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.3370226>

<http://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia>

تاريخ الاستلام: 5 / 7 / 2018م، تاريخ القبول: 28 / 10 / 2018م.

E - ISSN: 2410 - 3349

P - ISSN: 2313 - 7592

ملخص

تطورها)، في ظل الازدياد الملحوظ في أعداد الجامعات حول العالم وتنوعها. وظهرت المؤسسات المعنية بالتصنيف، وتعددت طرق التصنيف ومعاييرها، وابتدت تصنيفات الجامعات والمعاهد العليا في الوقت الراهن من الأمور المؤثرة في تحديد أولويات الحكومات، والمستثمرين والطلاب والإدارة العليا بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي؛ إذ يعتبر هؤلاء جميعا التصنيفات ضرورة استراتيجية.

وتبذل مؤسسات التعليم العالي والجامعات في مختلف دول العالم جهودا كبيرة، للحصول على مراكز متقدمة ضمن هذه التصنيفات، فهي تسعى إلى تحسين صورتها وسمعتها من خلال الأخذ بالمعايير التي تضعها أشهر هذه التصنيفات ضمن ممارساتها، وعليه فهذه التصنيفات تعكس جانبا كبيرا من جودة التعليم العالي، وعدم ورود اسم الجامعة ضمن قائمة التصنيف يمكن أن يدل على ضعف أدائها في جوانب معينة.

إشكالية البحث

على المستوى المحلي، تسعى الجامعات الجزائرية كمثلاتها على المستوى العالمي للتميز والارتقاء بخدماتها التعليمية والعلمية، وإيجاد مكانة رائدة بين الجامعات العربية والإقليمية والعالمية، وهذا بالنظر إلى واقعها الصعب، فهي تعاني من ضعف كبير في مستوى تنافسيتها مقارنة بالجامعات العالمية؛ ويؤكد ذلك ترتيبها المتأخر دائما ضمن التصنيفات الأكاديمية للجامعات.

ونظرا لأنه ليس هناك وصفة سحرية جاهزة لإنشاء جامعة تكون في مصاف جامعات النخبة العالمية، كان لا بد من تضافر مجموعة من العوامل المختلفة في تحقيق هذا الحلم العلمي، وعلى رأسها وجود استراتيجية طموحة، وتمويل وافر وقيادة أكاديمية ملهمة، ودعم حكومي مادي ومعنوي.

في ضوء ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي: ما هي المتطلبات اللازمة لتحسين ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية من وجهة نظر الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هي المتطلبات المتعلقة بالموارد البشرية اللازمة لتحسين ترتيب الجامعات الجزائرية، ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية من وجهة نظر الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة؟
2. ما هي المتطلبات المتعلقة بالنواحي المادية اللازمة لتحسين ترتيب الجامعات الجزائرية، ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية من وجهة نظر الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة؟
3. ما هي المتطلبات المتعلقة بالنواحي الإدارية والأكاديمية اللازمة لتحسين ترتيب الجامعات الجزائرية، ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية من وجهة نظر الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على المتطلبات المتعلقة بالموارد البشرية اللازمة لتحسين ترتيب الجامعات الجزائرية، ضمن التصنيفات الأكاديمية

هدفت الدراسة استطلاع آراء عينة من الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة حول متطلبات تحسين ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية. وتكونت هذه العينة من 46 مفردة، وزعت عليهم استبانة مكونة من 37 فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي: المتطلبات المتعلقة بالموارد البشرية (10 فقرات)، والمتطلبات المتعلقة بالنواحي المادية (10 فقرات)، والمتطلبات المتعلقة بالنواحي الإدارية والأكاديمية (17 فقرة).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تقديرات أفراد عينة الدراسة للمتطلبات المختلفة في المجالات الثلاثة كانت في غالبيتها العظمى بالمهمة جدا، وهذا دليل واضح على أن هذه المتطلبات تعتبر مؤشرات ضرورية وملحة، وعلى الجامعات الجزائرية الاهتمام بها، والتأسيس لها وتأسيسها في خططها الاستراتيجية، من أجل تحسين ترتيبها ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية. وفي ضوء هذه النتائج اقترحت عدة توصيات، لعل من أهمها تطوير موقع الجامعة على شبكة الإنترنت.

الكلمات المفتاحية: متطلبات تحسين الترتيب، تصنيفات أكاديمية عالمية، جامعات جزائرية.

Abstract

The present study aimed at examining the perspective of a sample of professors, who occupy administrative posts at the University of M'Sila, towards the requirements for improving the international academic ranking of Algerian universities. The sample consisted of 46 professors who received a questionnaire composed of 37 indicators, distributed over three dimensions. These dimensions are, human resources requirements (10 indicators), physical requirements (10 indicators) and academic and administrative requirements (17 indicators).

The results of this study showed that the sample's evaluation of the requirements under the three dimensions indicated their great importance. This clearly shows that these requirements are fundamental indicators that should be addressed and embedded by the Algerian universities in their strategic plans, in order to improve their international academic rankings. In light of these findings, several recommendations were proposed, the most important of which is the upgrade of the University's official website.

Keywords: Requirements for Improving Rankings, International Academic Rankings, Algerian Universities.

المقدمة

ظهر مفهوم تصنيف الجامعات (الذي صار يُعد من أبرز المؤشرات، التي يمكن الاستدلال بها على جودة الجامعات ومدى

العالمية من وجهة نظر الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة:

2. التعرف على المتطلبات المتعلقة بالنواحي المادية اللازمة لتحسين ترتيب الجامعات الجزائرية، ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية من وجهة نظر الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة:

3. التعرف على المتطلبات المتعلقة بالنواحي الإدارية والأكاديمية اللازمة لتحسين ترتيب الجامعات الجزائرية، ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية من وجهة نظر الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، وهو التصنيفات الأكاديمية العالمية للجامعات والمعايير التي تعتمد عليها؛ فقد صارت هذه التصنيفات مع بداية القرن الحادي والعشرين، إحدى أهم وسائل تقويم التعليم العالي، ولاسيما في مجال البحث العلمي أو التدريس أو التعليم الذي تقدمه؛ لذلك باتت كثير من الدول - خاصة النامية منها- يحدوها أمل وصول جامعاتها إلى مصاف جامعات النخبة العالمية.

حدود البحث

يركز البحث الحالي على أربع أكبر وأهم التصنيفات العالمية حاليا، وهي:

- تصنيف جامعة شنغهاي لأحسن 500 جامعة في العالم؛
- تصنيف المؤسسة البريطانية (QS)؛
- تصنيف ملحق مجلة التايمز للتعليم العالي (THE)؛
- تصنيف (Webometrics) لجامعات العالم، بناء على معايير الحضور العلمي الافتراضي.

كما يقتصر تطبيق أداة البحث على عينة من الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة، خلال عام 2017.

منهج البحث

نظرا لطبيعة هذا البحث، استخدم الباحث المنهج الوصفي، بهدف وصف ظاهرة التصنيفات الأكاديمية للجامعات، وتحليل وتفسير سبب تأخر الجامعات الجزائرية عن هذه التصنيفات، وإبراز أهم الأسباب التي أدت بالجامعات الجزائرية إلى الاعتماد على تصنيف (Webometrics)، ومدى تطور ترتيب الجامعات الجزائرية على مستوى هذا الترتيب. كما سيتم تصميم استبانة، وهذا لاستطلاع وجهة نظر الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة، حول أهم المتطلبات اللازمة لتحسين ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية. وتكونت هذه الأداة في صورتها النهائية من 37 فقرة، موزعة على ثلاثة مجالات هي: المتطلبات المتعلقة بالموارد البشرية (10 فقرات)، والمتطلبات المتعلقة بالنواحي المادية (10 فقرات)، والمتطلبات المتعلقة بالنواحي الإدارية والأكاديمية (17 فقرة).

الدراسات السابقة

دراسة (بركات، 2016) بعنوان: مقترحات لتهيئة الجامعات

الفلسطينية للتصنيف العالمي للجامعات: هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع رأي عينة من العاملين الإداريين والأكاديميين في بعض الجامعات الفلسطينية حول أبعاد الإستراتيجية المقترحة لتهيئة هذه الجامعات للتصنيف العالمي للجامعات؛ تكونت هذه العينة من 192 فردا، وزعت عليهم استبانة مكونة من ثلاثة محاور: الأول متعلق بالموارد البشرية، والثاني متعلق بالناحية المادية، والثالث متعلق بالناحية الإدارية والأكاديمية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تقديرات أفراد عينة الدراسة للعناصر المختلفة في المجالات الثلاثة كانت بمستوى مهم جدا. وفي ضوء هذه النتائج، اقترحت عدة توصيات كان أهمها دعوة الجامعات الفلسطينية لتعزيز المعايير ومؤشرات الأداء الكمية ذات العلاقة بنتائج هذه الدراسة، والتمسك بها والعمل على أساسها لتمكين الجامعات من الارتقاء والتطور، وأن تعمل هذه الجامعات على تكثيف الجهود لمواصلة التطور والارتقاء بها إلى مصاف الجامعات العالمية.

دراسة (حوالة والمتولي، 2014) بعنوان: معايير التصنيفات العالمية للجامعات: دراسة تحليلية نقدية: هدفت هذه الدراسة إلى بيان المؤشرات المعتمدة في أهم التصنيفات العالمية للجامعات، مع التركيز على مكانة الجامعات المصرية ضمن هذه التصنيفات، وقد كشفت هذه الدراسة غياب معظمها أو تأخر مستواها في هذه التصنيفات. وفي ضوء ذلك، اقترحت الدراسة عمل تصنيف للجامعات المصرية من أجل حثها على التنافس والتسابق فيما بينها، من أجل رفع مستواها، ووضع عدد من المعايير التي على أساسها يتم تصنيف الجامعات المصرية.

دراسة (بوطبة، أوثن وبن زيان، 2013) بعنوان: موقع الجامعات العربية من التصنيفات العالمية: هدفت هذه الدراسة إلى تبين المؤشرات المعتمدة في أهم التصنيفات العالمية للجامعات، وكذا نتائجها، مع التركيز على مكانة الدول العربية ضمن هذه التصنيفات. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة غياب معظم الجامعات العربية عن هذه التصنيفات، وذلك لأسباب عديدة، جزء منها يتعلق بطبيعة التصنيف ومؤشراته التي لا تصلح لجميع الجامعات، والجزء الآخر يتعلق بمشاكل على مستوى الجامعات العربية في حد ذاتها.

دراسة (حورية واللهبي، 2013) بعنوان: واقع التخطيط لتهيئة جامعة طيبة لتحقيق سياسات التصنيف العالمي للجامعات: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التخطيط لتهيئة جامعة طيبة لتحقيق سياسات التصنيف العالمي للجامعات، والتوصل إلى تصور مقترح لتهيئتها. وقد اعتمدت الدراسة المنهج النوعي؛ إذ أجريت مقابلات نوعية مع عينة قصدية تمثلت في 14 مستجيبا، جميعهم من أصحاب القرار وأعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة بالمدينة المنورة، من مختلف كليات الجامعة. وتوصلت الدراسة إلى وجود إجماع على سياسات التصنيف بين مؤسسات التصنيف العالمي للجامعات من ناحية الأهداف وأساليب جمع البيانات، والمعايير والمؤشرات المستخدمة في التصنيف؛ كما توصلت إلى أن هناك توجها عاما في الجامعة للمنافسة في التصنيف العالمي للجامعات. وكشفت الدراسة أيضا عن وجود عدة معوقات، قد تحول دون مشاركة الجامعة في التصنيف العالمي للجامعات، تتعلق بالموارد البشرية، والنواحي الإدارية والنواحي المادية. وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بزيادة الوعي بمفاهيم التصنيف العالمي

- تسهم بشكل كبير في خلق بيئة تعليمية جاذبة ومتعددة الثقافات، والاتجاه نحو التعاون والتنافس بين الجامعات.
- تعد محطة لتحسين وتعزيز نقاط القوة، والقضاء على مواطن الضعف في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
- تكشف عن مستوى الإسهام في البحث العلمي.

- تزيد من تنافسية الجامعات في نشر المزيد من البحوث العلمية والاهتمام بجودتها، مما ينعكس على الارتقاء بالأدوار المنوطة بها.

- تؤثر في اختيار الطلبة لمؤسسات التعليم العالي، وتفتح الأبواب للوصول إلى أفضل الفرص في الحصول على الجامعات والمؤسسات التعليمية الأفضل والمناسبة (محمد، 2015: 153).

3. نشأة التصنيفات الأكاديمية للجامعات

كانت بدايات ظهور أول تصنيف أكاديمي للجامعات في أواخر القرن التاسع عشر، عندما نشر الإنجليزي (Alick Maclean) دراسة بعنوان "من أين نحصل على أفضل رجالنا؟" (Where We Get Our Best Men?)، والتي ركزت على خصائص الشخصيات البارزة في ذلك الزمان، من ضمنها العائلة ومكان الولادة والجامعة التي ارتادوها، ونشر على ظهر الكتاب تصنيفا للجامعات بناءً على عدد خريجها من هذه الشخصيات البارزة. ثم تطورت بعد ذلك منهجية تصنيف الجامعات، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما بدأت مجلة (News and World Report) في عام 1983 في نشر قائمة لتقويم مؤسسات التعليم العالي الأمريكية، ولقي التصنيف إقبالا كبيرا من الإعلام والجمهور (الصدقي، 2014: 09).

وفي عام 2003 أقدمت جامعة (Shanghai Jiao Tong) الصينية على إصدار أول تصنيف عالمي للجامعات يسمى تصنيف (Academic Ranking of World Universities - ARWU)، ودفع الإقبال الإعلامي الكبير الذي حظيت به مؤسسات أخرى إلى إصدار تصنيفات عالمية مشابهة؛ ففي عام 2004 ظهر في بريطانيا تصنيف (Times Higher Education) بالتعاون مع مؤسسة (Quacquarelli Symonds- QS) الكائنة في لندن (ثم انفصلتا في عام 2009 لتصدر كل منهما تصنيفا منفصلا لجامعات العالم)؛ وفي نفس العام ظهر تصنيف (Webometrics) الذي يقيس أداء صفحات الإنترنت التابعة للجامعات، من حيث شهرتها على الشبكة العنكبوتية، ومدى تمثيلها للنشاط الأكاديمي للجامعة (حميض، 2011: 53).

4. ارتباط التصنيفات الأكاديمية للجامعات بالجودة

ترتبط التصنيفات الأكاديمية للجامعات ارتباطا وثيقا بالجودة، فالفئة المستهدفة سواء كانت الطلبة المشككون على الالتحاق بالجامعة، أو أولياء أمورهم، أو وزارة التربية والتعليم العالي، أو الحكومة عموما، أو الجهات المشغلة تريد التعرف على الجامعات المتميزة والجامعات المتوسطة والجامعات الضعيفة؛ وهذا ما تعكسه التصنيفات الأكاديمية العالمية.

ومن منطلق الحرص على جعل عملية تصنيف الجامعات تعكس الجودة بموضوعية ودقة، يوصى بالآتي:

للجامعات وثقافته وسياساته على جميع المستويات في الجامعة بمختلف الوسائل، مثل المحاضرات والندوات والمؤتمرات؛ كما أوصت بتبني التصور المقترح الذي يتعلق بتهيئة جامعة طيبة لتحقيق سياسات التصنيف العالمي للجامعات، من خلال خطوات تطويرية مرتبطة بالنواحي البشرية والإدارية والمادية.

أولاً. ماهية التصنيفات الأكاديمية للجامعات

أصبحت مسألة تصنيف الجامعات العالمية والمؤسسات التعليمية المختلفة والمراكز البحثية من المسائل المعروفة والمعتمدة على مستوى العالم، فهي تعطي صورة فيها نسبة كبيرة من الواقعية (حسب نوع التصنيف المعتمد) عن المؤسسات التعليمية للباحثين والطلبة عبر مختلف بلدان العالم، كما تتيح فرصة للتنافس فيما بين الجامعات المختلفة، بغرض تحسين أدائها العام بالشكل الذي يخدم الحركة العلمية على مستوى البلد الذي تنتمي إليهم؛ بالإضافة إلى أنها تتيح أيضا فرصة للجامعات لتصحيح أخطائها ومسارها، من خلال الاستفادة من أداء الجامعات المناظرة لها.

1. تعريف التصنيفات الأكاديمية للجامعات

تعرف التصنيفات الأكاديمية العالمية للجامعات بأنها: «وسيلة لجمع المعلومات لتقويم الجامعات، البرامج، البحث والأنشطة التعليمية، لتوفير التوجيه لجماعات مستهدفة محددة، مثل: الطلبة الذين أنهوا دراستهم المدرسية، ويريدون الالتحاق بالجامعة، أو الطلبة الذين يريدون تغيير تخصصاتهم أو جامعاتهم، أو أعضاء من طاقم إدارة القسم أو الجامعة الذين يريدون معرفة نقاط قوتهم وضعفهم، حتى يبقوا في وضع تنافسي» (Federkeil, 2002: 393).

وتعرف أيضا بأنها: "تلك القوائم التي يتم فيها ترتيب الجامعات والمعاهد بطريقة مقارنة، وفقا لمجموعة من المؤشرات العامة، ترتيبا تنازليا، ويتم عرضها في صورة جداول دورية، كتلك التي تستخدم في ترتيب الفرق الرياضية من الأفضل للأسوأ، طبقا لما تحرزه من نقاط" (Usher & Savino, 2007: 06).

وتعرف أيضا بأنها: "آلية لترتيب الجامعات وفق عناصر تقييم محددة، مع مقارنة الجامعات بعضها ببعض على أساس الأداء؛ وتهدف إلى توفير معلومات عن جودة الجامعات" (شاهين، 2013: 46).

2. أهمية التصنيفات الأكاديمية للجامعات

تعد التصنيفات الأكاديمية العالمية من أبرز المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها على جودة الجامعة ومدى تطورها؛ إذ تسعى معظم الجامعات إلى تحسين صورتها وسمعتها، وذلك بالاعتماد على المعايير التي تضعها أشهر التصنيفات، وعليه فهذه التصنيفات تعكس جانبا كبيرا من جودة التعليم العالي.

تظهر أهمية التصنيفات الأكاديمية العالمية للجامعات في الآتي:

- تعد مؤشرا على جودة المخرجات التعليمية للجامعات؛
- تعتبر مقياسا لتطور التعليم في مختلف الدول.
- تعزز المنافسة الدولية في التعليم العالي.

للمنافسة على مركز أفضل 500 جامعة يتم نشرها؛ وتظهر النتائج في شهر سبتمبر من كل عام (بوطبة، أوثن وبن زيان: 2013: 731).

يتم التقييم وفق هذا التصنيف على أساس 21 تخصص علمي، هي: (العلوم الزراعية، علم الأحياء والكيمياء الحيوية، الكيمياء، الطب الإكلينيكي، علوم الحاسب الآلي، علوم البيئة، الاقتصاد والأعمال، الهندسة، علوم الأرض، علم المناعة، علوم المادة، الرياضيات، علم الأحياء المجهرية، علم الوراثة الجزيئي وعلم الأحياء، علم الأعصاب، الصيدلة، الفيزياء، علم الحيوان والنبات، علم النفس / الطب النفسي، العلوم الاجتماعية، علوم الفضاء) (Rauhvargers, 2011: 24).

1 - 2 - معايير تصنيف جامعة شنغهاي

يعتمد هذا التصنيف على أربعة معايير لقياس كفاءة الجامعة وجودتها، وهي جودة التعليم وجودة هيئة التدريس، ومخرجات البحث وحجم المؤسسة، وتحدد هذه المعايير وفق مؤشرات فرعية يوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم (01) :

معايير تصنيف جامعة شنغهاي ومؤشراته

القيمة (الوزن %)	الرمز	المؤشر	المعيار
10 %	Alumni الخريجون	مجموع خريجي الجامعة الذين حازوا جوائز نوبل وميداليات فيلدز (Fields Medals) في الرياضيات.	جودة التعليم
20 %	Award الجوائز	مجموع أعضاء هيئة التدريس للجامعة الذين حازوا جوائز نوبل في الفيزياء والكيمياء والطب والاقتصاد وميداليات فيلدز في الرياضيات.	جودة هيئة التدريس
20 %	HiCi الأكثر إشارة	الباحثون الأكثر استشهادا بهم في 21 تخصص علمي.	جودة مخرجات البحث
20 %	N & S المنشور في مجلتي الطبيعة والعلوم	الأبحاث المنشورة في مجلتي الطبيعة (Nature) والعلوم (Science)	جودة مخرجات البحث
20 %	PUB النشر	مجموع الأبحاث الواردة في دليل النشر العلمي الموسع (SCIE)، ودليل النشر للعلوم الاجتماعية (SSCI) في كل سنة.	جودة مخرجات البحث
10 %	PCP الأداء لكل	نصيب الفرد من الأداء الأكاديمي للجامعة.	الإنجاز الأكاديمي مقارنة بحجم الجامعة
100 %		المجموع	

المصدر: سعيد الصديقي، التصنيف الأكاديمي الدولي للجامعات العربية: الواقع والتحديات، سلسلة محاضرات الإمارات، 201، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2016، ص.8.

- أن يتوافر في المؤشرات صفات الموضوعية والصدق والثبات والقابلية للمقارنة.

- أن تتناول المؤشرات المدخلات والعمليات والمخرجات.

- استخدام إجراءات معيارية لجمع وتخزين وتحليل وعرض المعلومات (Clarke, 2002: 444).

ثانياً. أهم التصنيفات الأكاديمية العالمية للجامعات

يوجد اليوم أكثر من أربعين تصنيفاً أكاديمياً للجامعات في العالم، يصنف بعضها جامعات دولة واحدة، ويصنف بعضها الآخر الجامعات في تخصص معين، وتوجد تصنيفات أخرى تسعى أن يكون لها بعد عالمي. ويركز هذا البحث على أربع أكبر وأهم التصنيفات العالمية حالياً.

1. تصنيف جامعة شنغهاي

في عام 2003، أقدم معهد التعليم العالي التابع لجامعة (Shanghai Jiao Tong) الصينية على إصدار أول تصنيف عالمي للجامعات يسمى التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (Academic Ranking of World Universities -ARWU)، اعتماداً على معايير موضوعية وبشكل مستقل، دون أي دعم مالي خارج مصادر المعهد، ودون غرض تجاري (أبو عمه، 2009: 01).

1 - 1 - تعريف وأهداف تصنيف جامعة شنغهاي

يُعتبر تصنيف جامعة شنغهاي حالياً أهم تصنيف عالمي للجامعات بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي والجامعات، وذلك لما يتمتع به من شفافية ومصداقية؛ ولعل ما يعزز من مصداقية هذا التصنيف وشفافيته العناصر الآتية:

- اعتماد التصنيف على معايير موضوعية يمكن التحقق منها.

- اعتماد التصنيف على بيانات يمكن الوصول إليها بكل يسر على شبكة الإنترنت.

- قيام التصنيف بنشر النتائج ومنهجية التصنيف والمعايير المعتمدة على شبكة الإنترنت.

- خلو أهداف التصنيف من الأغراض التجارية (الصديقي، 2014: 15 - 16).

يهدف تصنيف جامعة شنغهاي تحقيق عدة أهداف، أهمها:

- معرفة الخلل والنقائص في الجامعات الصينية لإصلاحها وتداركها.

- معرفة أفضل الجامعات للاستفادة من تجاربها وتشجيع الابتعاث إليها والدراسة فيها.

- استقطاب العلماء والمؤهلين، وخاصة الصينيين من خريجي هذه الجامعات والعاملين فيها (أبو عمه، 2009: 01).

ويقوم هذا التصنيف كخطوة أولى، على فحص 2000 جامعة في العالم من أصل قرابة 10.000 جامعة مسجلة في اليونسكو امتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة؛ وخلال الخطوة الثانية من الفحص، يتم تصنيف 1000 جامعة منها، وتخضع مرة أخرى

المعيار	المؤشر	القيمة (الوزن %)
الاقتباس في المنشورات العلمية	عدد الأبحاث التي يتم نشرها لأعضاء هيئة التدريس، وعدد مرات الاستشهاد بها في البحوث العلمية العالمية.	20 %
تنوع جنسيات أعضاء هيئة التدريس	نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب إلى أعضاء هيئة التدريس المحليين.	5 %
تنوع جنسيات الطلبة	نسبة الطلبة الأجانب إلى الطلبة المحليين بالجامعة.	5 %
المجموع		100 %

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: <https://www.topuniversities.com/qs-world-university-rankings/methodology>

2 - 3 - الانتقادات الموجهة لتصنيف QS

وجه للتصنيف عدة انتقادات منها:

- تخصيص وزن نسبي كبير (40%) لمعيار السمعة الأكاديمية، والذي يقاس من خلال استطلاع آراء خبراء ليس بالضرورة لديهم المعرفة الوافية عن جميع جامعات العالم.

- وجود مؤشرات كمية فقط وغياب النوعية في معيار نسبة عضو هيئة تدريس - طالب.

- تخصيص وزن نسبي قليل (20%) لمعيار الاقتباس في المنشورات العلمية مقارنة بما يعطيه باقي التصنيفات لهذا المعيار.

- عدم موثوقية نتائج استطلاعات هذا التصنيف، بالنظر إلى نسبة التمثيل والتجاوب والطريقة العلمية التي يتم بها إجراء هذه الاستطلاعات (حوالة والمتولي، 2014: 658).

3. تصنيف مجلة تايمز للتعليم العالي (THE)

يُعد تصنيف مجلة تايمز للتعليم العالي من التصنيفات المتميزة في الأوساط الأكاديمية العالمية.

3 - 1 - تعريف وأهداف تصنيف مجلة تايمز للتعليم العالي

كان أول ظهور لهذا التصنيف عام 2004، وعُرف آنذاك بتصنيف (Times Higher Education)، وكان يصدر بمشاركة من شركة (Quacquarelli Symonds) كما سبق ذكره حتى عام 2000، ومنذ عام 2010 اعتمدت مجلة تايمز على معايير جديدة للتصنيف العالمي للجامعات، وذلك بعد مراجعة مستفيضة قامت بها المجلة لنوعية المعلومات التي تجمعها عن الجامعات العالمية وطرق تقييمها. فقامت المجلة بتطوير أساليب متعددة لزيادة الدقة والتوازن والشفافية لجداول المعلومات السنوية للجامعات، كما عملت على إضافة مؤشرات أداء أكثر واقعية، وكذلك طرق تحليل أكثر تطوراً وعمقا في تحليل المعلومات، إضافة إلى الاعتماد على مرئيات يقدمها المجتمع الأكاديمي العالمي. ولزيادة المصداقية في تصنيفها للجامعات، اعتمدت المجلة بشكل كبير على تعاونها الوثيق مع مؤسسة (Thomson Reuters) والتي تعتبر الأولى عالميا في مجال معلوماتية الأبحاث وتحليلها (حوالة والمتولي، 2014: 658).

1 - 3 - الانتقادات الموجهة لتصنيف جامعة شنغهاي

تعرض تصنيف جامعة شنغهاي منذ صدوره إلى جملة من الانتقادات، لعل أبرزها:

- تحيزه للغوي إلى اللغة الإنجليزية، وهذا ما يفسر رجحان كفة الجامعات التي تنتمي إلى البلدان الناطقة بالإنجليزية.

- اعتماده بشكل أساسي على عدد المقالات التي نشرها الباحثون في مجالات محكمة، وذلك حسب قاعدة بيانات مؤسسة (Thomson Reuters)، فهي لا تصلح لتقويم كل جامعات العالم، كما أنها لا تصلح لتقويم كل أنواع الدراسات.

- يُسبب اعتماد جائزة نوبل مشكلة حقيقية؛ إذ لا يمكن في كثير من الأحيان تحديد الجامعة التي تستفيد من كون أحد خريجها أو باحثها حاصلا على جائزة نوبل (بوطبة، أو شن وبن زيان: 2013: 733).

2. تصنيف المؤسسة البريطانية QS

أطلق التصنيف عام 2004، وهو يغطي أربعة جوانب استراتيجية تتعلق بالتعليم العالي، يسعى ذوو الصلة لاستطلاعها في أية مؤسسة تعليمية، وهي: البحث العلمي؛ القابلية للتوظيف؛ الكفاءة التعليمية والعالمية.

2 - 1 - تعريف وأهداف تصنيف QS

يصدر هذا التصنيف عن ملحق التعليم العالي لجريدة التايمز (Times Higher Education Supplement)، وهي إحدى المنشورات البريطانية التي كانت تصدر بالشراكة مع مؤسسة بريطانية تعليمية مهنية تدعى (Quacquarelli Symonds)، واستمر التعاون بينهما حتى عام 2009، ليستقل كل منهما بتصنيف جديد عام 2010. ويهدف هذا التصنيف إلى رفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي، والحصول على معلومات حول البرامج الدراسية في مختلف جامعات العالم، وعمل مقارنة لأفضل 500 جامعة من بين أكثر من 30.000 جامعة حول العالم، لإصدار دليل يساعد الطلبة وأولياء أمورهم والشركات المهنية في اختيار الجامعات المناسبة لهم (صايغ، 2011: 27).

2 - 2 - معايير تصنيف QS

يتضمن تصنيف QS المعايير القياسية الآتية:

الجدول رقم (02):

معايير تصنيف QS

المعيار	المؤشر	القيمة (الوزن %)
السمعة الأكاديمية	يقاس من خلال استبيانات تستطلع آراء الخبراء في الجامعات من مختلف أنحاء العالم.	40 %
سمعة خريجي الجامعة في سوق العمل	آراء أرباب العمل وجهات التوظيف في الخريج من حيث قدرته على الابتكار والإبداع وسلوكه الوظيفي.	10 %
نسبة عضو هيئة تدريس - طالب	تتوفر هذه النسبة من خلال الإحصائيات التي تصدرها الجامعات.	20 %

3 - 2 - معايير تصنيف مجلة تايمز للتعليم العالي

يتضمن تصنيف مجلة تايمز للتعليم العالي المعايير القياسية الآتية:

الجدول رقم (03) :

معايير تصنيف مجلة تايمز للتعليم العالي

المعيار	المؤشر	القيمة (الوزن %)
التدريس	يتضمن مؤشرات نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس، ونسبة الطلبة إلى عموم الكادر الجامعي، ونسبة طلبة المراحل الجامعية الأولى إلى الدراسات العليا، ومدى تنوع التخصصات الفرعية ضمن التخصص الرئيس، والدخل الناتج عن التدريس مقابل إجمالي أعداد الهيئة التدريسية.	30 %
البحث العلمي	يحتسب بعدد البحوث مقابل عدد الباحثين في المؤسسة، ولأن التمويل ضروري لرفد العملية البحثية يعد الدخل المتحصل عليه منها مؤشرا على استمراريتها ونجاحها كعملية بحثية متكاملة، وأخيرا يشكل عدد البحوث المحكمة المنشورة باقي قيمة المؤشر.	30 %
الاقتباس	يقيس حجم المشاركة المعرفية التي تقدمها الجامعة للإنسانية ممثلة بالمجموعات الأكاديمية والإنتاجية المختلفة.	30 %
المدخل الصناعي للإبداع	يقيس قدرة الجامعة على مساعدة القطاعات الصناعية بالمنتجات والأفكار الإبداعية والاستشارات. ويتم رصد حجم التبادل المعرفي وما نتج عنه من إيرادات مقابل أعداد الباحثين في الجامعة.	2.5 %
المنظور الدولي	يقيس حجم الحراك بين أكاديمي الجامعة وأقرانهم في الجامعات في الدول المختلفة، كما يقيس عدد الطلبة من جنسيات مختلفة، والذين نجحت الجامعة في استقطابهم للدراسة والبحث لديها؛ كما يتم قياس نسبة منشورات الجامعة التي أسهم فيها مشاركون من دول أخرى كباحثين مشاركين.	7.5 %
المجموع		100 %

المصدر: الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، الجامعات السعودية على الخارطة الدولية، ط 4، وزارة التعليم العالي، الرياض، 2013، ص. 17.

3 - 3 - الانتقادات الموجهة لتصنيف مجلة تايمز للتعليم العالي

على الرغم من الجهود الذي قام به هذا التصنيف لتقديم تصنيف أكثر موضوعية؛ حيث حاول تضمين الوظائف الرئيسية للجامعة من بحث علمي، وتدريس، وخدمة مجتمع؛ إلا أنه وُجِدَتْ به عدة مشاكل، منها:

- وجود علامات استفهام حول المنهجية المستخدمة لحصر عدد المقالات المنشورة والشهادات الممنوحة.
- إمكانية قيام بعض الجامعات بالتلاعب بالبيانات بطرق مختلفة.

- قيام بعض الجامعات بتوظيف خريجيها بشكل مؤقت وبدوام نسبي، بهدف رفع نسبة الخريجين الحاصلين على عمل من أجل رفع مستواها في التصنيف.

4. تصنيف الحضور العلمي الافتراضي

يعد تصنيف جامعات العالم بناءً على معايير التأثير أو الحضور العلمي الافتراضي حديث العهد مقارنة بالتصنيفات الأخرى، لحدثة استعمال تقنيات التواصل والإعلام الجديدة، وعلى رأسها الشبكة الدولية في إنجاز البحوث العلمية ونشرها، وأشهر التصنيفات الأكاديمية في هذا المجال وأشملها على الإطلاق هو تصنيف مخبر القياس الافتراضي (Cybermetrics Lab) التابع للمركز الأعلى للبحث العلمي (CSIC)، الذي يعتبر أكبر مؤسسة بحث في إسبانيا، وهو مركز تابع لوزارة التعليم الإسبانية، هدفه الأساسي تشجيع البحث العلمي وتنمية وتطوير المستوى العلمي والتكنولوجي للبلد، كما يسهم أيضا في تكوين الباحثين والتقنيين الجدد في مختلف الفروع العلمية والتكنولوجية، ويتبع المركز فروع عدة في مختلف الأقاليم الإسبانية وصل عددها إلى 126 فرعا عام 2006 (الصديقي، 2008: 78).

4 - 1 - تعريف وأهداف تصنيف الحضور العلمي الافتراضي (ويبومتريكس)

بدأ تصنيف ويبومتريكس في الصدور عام 2004 بمبادرة من مخبر القياس الافتراضي، وهو مخبر الكتروني يضم مجموعة بحثية من المتخصصين في بيانات الشبكة الدولية، مهمتها ملاحظة أنشطة البحث العلمي والأكاديمي والمنشورات العلمية للجامعات على الإنترنت. ويقدم المخبر تقريرا جديدا كل ستة أشهر؛ حيث يتم جمع البيانات في شهري كانون الثاني وتموز من كل عام، ويتم نشرها بعد شهر من ذلك (بوطبة، أوشن وبن زيان: 2013: 734)؛ ويحدد الترتيب المعلوماتي من قاعدة بيانات تشمل ما يزيد عن 20.000 جامعة، وتضم الفئة الأساسية أول 12.000 جامعة (تقييم ويبومتريكس العالمي للجامعات).

يهدف هذا التصنيف إلى تحفيز الجامعات وأعضاء هيئات التدريس فيها ليكون لهم حضور افتراضي على شبكة الإنترنت (A Web Presence)، والذي يعكس على نحو دقيق أنشطتهم، ويعطيهم المجالات والفرص لعرض نشاطاتهم البحثية بشكل كامل، وذلك من خلال الرفع من حجم وجودة ما ينشرونه من مضمون علمي على شبكة الإنترنت، وجعله متاحا لزملائهم والناس عامة أينما وجدوا. وإذا كانت كفاءة الجامعات على شبكة الإنترنت أدنى من جودتها الأكاديمية، فإن عليها - حسب هذا التصنيف - أن تعيد التفكير في سياستها الافتراضية (Web Policy)، وذلك من خلال الرفع من حجم منشوراتها الإلكترونية وجودتها (الصديقي، 2014: 17).

تم تصميم هذا التصنيف لتقديم مؤشرات تسمح بقياس النشاط العلمي للجامعات على شبكة الإنترنت، باستخدام الأساليب الكمية. حيث يقيس حجم (Volume) ووضوح (Visibility) الصفحات الإلكترونية التي تنشرها الجامعات، مع التركيز أساسا على المخرجات العلمية، والمعلومات العامة على الجامعة وشُعَبِها والخدمات المدعمة والأشخاص العاملين أو الذين يحضرون الدروس (الصديقي، 2008: 78).

4 - 2 - معايير تصنيف الحضور العلمي الافتراضي (ويبومتريكس)

يعتمد هذا التصنيف على مجموعة من المؤشرات التي

4 - 3 - الانتقادات الموجهة لتصنيف الحضور العلمي

الافتراضي

يواجه هذا التصنيف نقدين أساسيين هما:

- اقتصاره على جانب ضيق في تصنيف الجامعات، وهو النشر الإلكتروني؛ إذ لا يكفي حصر الإنجازات العلمية للجامعة في المنشورات الإلكترونية فقط.

- كثرة المادة العلمية المنشورة لا تعني بالضرورة جودتها؛ إذ تلجأ بعض الجامعات إلى تكثيف النشر في مواقعها، دون مراعاة أصالة المادة العلمية المنشورة (بوطبة، أو شن وبن زيان: 2013: 734).

بالنظر إلى الغياب شبه الكلي للجامعات العربية ضمن التصنيفات السابقة، هناك تصنيف منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي يهدف إلى تقييم جامعات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فيما بينها، وتقدير الفجوة بين تلك الجامعات وجامعات الدول المتقدمة، وكذلك زيادة التنافس بين جامعات الدول الأعضاء في المنظمة، إضافة إلى التميز الأكاديمي بكل جامعة، والمساهمة في تحديد أفضل الممارسات، والمساهمة في تعزيز العلاقات العلمية بين الجامعات محليا وعالميا. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف يهتم أساسا بالبحث العلمي كمؤشر لجودة الجامعة (محمد، 2018: 136).

ثالثا - موقع الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات الأكاديمية، وأسباب تأخرها

تسعى الجامعات الجزائرية كغيرها من الجامعات على الصعيد العالمي إلى المنافسة في التصنيفات الأكاديمية للجامعات، خاصة بعد ظهورها على المستوى الإعلامي، واحتلالها مساحات كبيرة من النقاش والجدل بين الأكاديميين والمسؤولين والمعنيين بالتعليم العالي بشكل عام. وأصبحت الجامعات الجزائرية تضع ضمن سياساتها واستراتيجياتها، دخول المنافسة في بعض التصنيفات العالمية للجامعات، وبدأت التفكير في الوسائل التي تحقق من خلالها متطلبات سياسات مؤسسات التصنيف، بهدف تحسين مراكزها في هذا التصنيفات.

1. ترتيب الجامعات الجزائرية وفقا لتصنيف ويبومتريكس

سيتم الاعتماد في هذا الجزء على تصنيف ويبومتريكس فقط، وهذا لعدم ظهور الجامعات الجزائرية ضمن باقي التصنيفات.

تتناسب مع خصوصية الحضور الافتراضي للجامعات، وتنقسم إلى مجموعتين، ترمي الأولى إلى تقييم مستوى الوضوح الافتراضي للجامعة؛ أما المجموعة الثانية فتقيس الفاعلية الافتراضية للجامعات من خلال ثلاث مؤشرات فرعية هي (http:// www.we-bometrics.info/ en/ Methodology):

■ الوضوح (Visibility 50%): يعتمد هذا المؤشر على تأثير وودة محتويات موقع الجامعة، بناءً على استفتاء افتراضي (Vir-tual Referendum)، من خلال حساب الروابط الخارجية (Exter-nal Links) التي يستقبلها الموقع الإلكتروني من مواقع أخرى. وتمثل هذه الروابط الخارجية اعترافا بالمكانة المؤسساتية والأداء الأكاديمي وقيمة المعلومات وفائدة الخدمات حسب إدراجها في المواقع الإلكترونية، بناءً على معايير ملايين من محرري شبكة الإنترنت من جميع أنحاء العالم. ويتم جمع بيانات وضوح الرابط من اثنين من أهم مقدمي هذه المعلومات وهما:

(1) (Majestic SEO) و (2) (Ahrefs)

■ الفعالية (Activity 50%): يعكس هذا المعيار النشاط الذي يظطلع به نطاق الجامعة على الإنترنت، ونشاط الأكاديميين وتميز إنتاجهم العلمي. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- الحضور (Presence 1/ 3): يشير إلى العدد الإجمالي لصفحات الويب (Web- Pages) التي يتضمنها نطاق الجامعة الإلكتروني (Web- Domain)، بما في ذلك المواقع الفرعية والدلائل التي تمت فهرستها في محرك البحث (Google) باعتباره أوسع محرك بحث تجاري، وهذا ما يعني أن تعزيز حضور الجامعة يتطلب مشاركة أوسع من مكونات الجامعة، من كليات ودوائر ومعاهد وأفراد.

- الانفتاح (Openness 1/ 3): يتعلق هذا المؤشر بمدى وجود المستودعات البحثية والمفتوحة على الخارج، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد ما يسمى بالملفات الثرية التي يسهل تناقلها، مثل ملفات (pdf, doc, ppt)، المنشورة في المواقع المخصصة بحسب محرك الباحث العلمي (Google Scholar).

- التميز (Excellence 1/ 3): يقيس هذا المعيار تميز المقالات العلمية المنشورة للكادر الأكاديمي، وإنتاج الجامعة العلمي ضمن أعلى 10% من المقالات الأكثر اقتباسا في حقولها التخصصية.

(1) يعتبر أكبر قاعدة بيانات في العالم، ويسعى إلى معرفة كيف ترتبط جميع المواقع الإلكترونية على الإنترنت فيما بينها.

(2) هو مؤشر ضخم من الروابط، يتم تحديث بياناته كل 15 دقيقة، ويقدم تحليلا غنيا للبيانات، حيث جعل (Site Explorer) الأداة الأقوى في العالم في فحص الروابط.

الجدول رقم (04) :

ترتيب أفضل الجامعات الجزائرية وطنيا وعربيا وإفريقيا وعالميا حسب معايير تصنيف ويبوميتركس

الترتيب حسب معايير تصنيف ويبوميتركس				الجامعة	ترتيب جانفي 2017			
التميز	الانفتاح	التأثير	الحضور		عالميا	إفريقيا	عربيا	وطنيا
1839	2128	4819	3356	جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس	2129	34	29	1
1666	2669	6184	1789	جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين	2197	37	33	2
2168	2282	7143	1285	جامعة فارس منتوري قسنطينة 1	2523	46	50	3
2369	2344	7305	951	جامعة بويكر بلقايد تلمسان	2613	55	58	4
3796	4633	2121	1330	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	2702	59	65	5
2014	2234	10432	2190	جامعة بجاية	2912	67	71	6
2415	2663	9569	1344	جامعة محمد خيضر بسكرة	2985	71	73	7
2307	2833	10723	1538	جامعة فرحات عباس سطيف 1	3107	80	77	8
2556	2174	10789	2640	المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات الجزائر	3243	84	83	9
3233	3065	7355	3970	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم	3310	86	85	10

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى:

http://www.webometrics.info/en/Ranking_africa/North_Africa

<http://www.webometrics.info/en/aw>

<http://www.webometrics.info/en/Africa>

2 - 2 - أسباب تتعلق بمشاكل على مستوى الجامعات الجزائرية أبرزها:

- عدم اهتمام المسؤولين عن القطاع بنتائج هذه التصنيفات، وجهل فوائدها.

- تكدر الطلبة وسياسات القبول والتوجه المفتوح.

- ضعف البنية التحتية للجامعات من مكتبات ومعامل ومخابر وغير ذلك.

- انخفاض نسب الإنفاق على البحث العلمي وتوفير الموارد.

- ضعف النشر الإلكتروني في الجامعات الجزائرية.

- ضعف روح المنافسة لدى معظم الجامعات الجزائرية.

- عدم الاهتمام بتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس.

- هجرة الأدمغة بسبب الظروف المحلية ونقص الإمكانيات.

- عدم استقلالية الجامعات الجزائرية في اتخاذ القرار.

- تراجع مستوى المناهج والبرامج الدراسية وتقادمها.

رابعاً إجراءات البحث

1- المنهج

استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحقيق أهداف البحث الحالي، لمناسبته المنهجية الإجرائية لطبيعة متغيرات هذا البحث.

2- مجتمع البحث وعينته

تكون مجتمع البحث من 129 عضواً، وهم جميع الأساتذة الإداريين العاملين في مختلف الكليات والأقسام بجامعة المسيلة،

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ تواجد 16 جامعة جزائرية ضمن 100 أحسن جامعة عربية وإفريقياً، تتصدرهم جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس في المرتبة 29 عربياً و34 إفريقياً، وتتذللهم جامعة جيجل في المرتبة 96 عربياً و100 إفريقياً. كما يُلاحظ من الجدول أن لجامعة بويكر بلقايد تلمسان أحسن حضور حسب التصنيف مقارنة بباقي الجامعات (المرتبة 951 عالمياً)، في حين جاءت جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين في المرتبة الأولى وطنياً من حيث جودة وتميز محتوى ملفاتها المعروضة (المرتبة 1666 عالمياً).

2. أسباب غياب الجامعات الجزائرية عن المراتب الأولى في التصنيفات الأكاديمية العالمية

تعود أسباب غياب الجامعات الجزائرية عن المراتب الأولى في هذه التصنيفات إلى عدة أسباب، يمكن تقسيمها إلى (بوطبة، أو شن وبن زيان: 2013: 741):

1 - 2 - أسباب تتعلق بعدم ملاءمة التصنيف

أبرزها:

- إشكالية اللغة، فمعظم التصنيفات تأخذ البحوث المنشورة باللغة الإنجليزية بعين الاعتبار.

- التركيز فقط على البحوث المنشورة في مجلات معينة، وإهمال باقي البحوث رغم قيمتها العلمية.

- الاعتماد فقط على النشر الإلكتروني في بعض التصنيفات وإهمال باقي المنشورات.

- اعتماد بعض التصنيفات على آراء شخصية قد لا تكون موضوعية، أو مطلعة، مع تسجيل ضعف نسب الاستجابة في بعض الحالات.

الرقم التسلسلي	الرقم الترتيبي	المتطلبات اللازمة المتعلقة بالموارد البشرية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
10	2	توفير منح دراسية لذوي المواهب والمتفوقين من الطلبة.	4.83	0.383	مهم جدا
8	3	استقطاب طلبة البكالوريا المميزين.	4.76	0.431	مهم جدا
4	4	الاهتمام بالعلماء والمتخصصين والخبراء من أجل التطوير والجودة.	4.74	0.535	مهم جدا
2	5	استقطاب ذوي الخبرات البحثية.	4.7	0.553	مهم جدا
7	6	استقطاب الطلبة الموهوبين والمبدعين.	4.52	0.586	مهم جدا
3	7	استقطاب ذوي التميز العلمي عربيا وعالميا.	4.43	0.688	مهم جدا
5	8	استقطاب الحاصلين على الجوائز العلمية العربية والعالمية.	4.39	0.774	مهم جدا
9	9	توفير مقاعد دراسية لطلبة عرب وأجانب.	4.30	0.591	مهم جدا
1	10	زيادة أعضاء هيئة التدريس.	4.07	0.827	مهم
		المتوسط الكلي على مجال الموارد البشرية	4.563	0.5683	مهم جدا

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى SPSS V 19

يوضح الجدول رقم (05) السابق أن تقديرات أفراد عينة البحث كانت بمستوى مهم جدا على جميع فقرات هذا المجال (4.30 - 4.89)، باستثناء الفقرة (01) فكانت بمستوى مهم (4.07)؛ كما كانت التقديرات على المتوسط الكلي لهذا المجال بمستوى مهم جدا، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.563).

4 - 2 - النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما هي المتطلبات المتعلقة بالنواحي المادية اللازمة لتحسين ترتيب الجامعات الجزائرية، ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية من وجهة نظر الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة؟

للإجابة عن هذا السؤال، حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة من الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة، على المتطلبات اللازمة المتعلقة بالنواحي المادية كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على مجال المتطلبات اللازمة المتعلقة بالنواحي المادية تنازليا تبعا لأهميتها

الرقم التسلسلي	الرقم الترتيبي	المتطلبات اللازمة المتعلقة بالنواحي المادية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
5	1	توفير مستشفى جامعي للأبحاث الطبية وخدمة المجتمع المحلي.	4.89	0.379	مهم جدا

أما عينة البحث فقد تكونت من 46 عضوا، تم اختيارهم بالطريقة المتاحة المتيسرة من خلال المراسلة عبر البريد الإلكتروني.

3- أداة البحث

لغرض جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف هذا البحث، قام الباحث بتصميم استبانة بالاعتماد على دراستي (بركات، 2016) و (حورية واللهبي، 2013)، وهذا لاستطلاع وجهة نظر الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة، حول أهم المتطلبات اللازمة لتحسين ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية. وتكونت هذه الأداة في صورتها النهائية من 37 فقرة، موزعة على ثلاثة مجالات هي: المتطلبات المتعلقة بالموارد البشرية (10 فقرات)، والمتطلبات المتعلقة بالنواحي المادية (10 فقرات)، والمتطلبات المتعلقة بالنواحي الإدارية والأكاديمية (17 فقرة)، وهذا بعد عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين، بلغ عددهم 5 من الأساتذة؛ حيث طلب منهم الحكم على صلاحية فقرات الاستبانة ومدى ملاءمتها لموضوعها ومجالها، وقد تم الاستئناس بملاحظات أولئك المحكمين عند صياغة الأداة بصورتها النهائية.

تمت الإجابة عن هذه الاستبانة تبعا لسلم ليكرت الخماسي (مهم جدا، مهم، مهم إلى حد ما، غير مهم، غير مهم إطلاقا)؛ بحيث تُمنح الاستجابة درجة تتراوح ما بين (5 - 1) على الترتيب تبعا لهذا المقياس، وتشير الدرجة المرتفعة إلى أهمية المتطلبات اللازمة، بينما تشير الدرجة المنخفضة إلى انخفاض مستوى أهمية هذه المتطلبات.

من أجل تفسير النتائج وتقييم استجابات أفراد العينة على الاستبانة اعتمد الباحث على المعيار الآتي:

أقل من 1.80 متطلبات غير مهمة إطلاقا.

1.80 - 2.60 متطلبات غير مهمة.

2.61 - 3.40 متطلبات مهمة إلى حد ما.

3.41 - 4.20 متطلبات مهمة.

أكثر من 4.20 متطلبات مهمة جدا.

4- نتائج الدراسة ومناقشتها

4 - 1 - النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما هي المتطلبات المتعلقة بالموارد البشرية اللازمة لتحسين ترتيب الجامعات الجزائرية، ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية من وجهة نظر الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة؟

للإجابة عن هذا السؤال، حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة من الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة، على المتطلبات اللازمة المتعلقة بالموارد البشرية كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (05):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على مجال المتطلبات اللازمة المتعلقة بالموارد البشرية تنازليا تبعا لأهميتها

الرقم التسلسلي	الرقم الترتيبي	المتطلبات اللازمة المتعلقة بالموارد البشرية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
6	1	إشراك الكوادر في التخطيط لتطوير الجامعة.	4.89	0.315	مهم جدا

الرقم التسلسلي	الرقم الترتيبي	المتطلبات المتعلقة بالنواحي المادية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
4	2	توفير التجهيزات التقنية والمخابر.	4.83	0.383	مهم جدا
6	2	توفير المخابر اللازمة للبرامج الدراسية المختلفة.	4.83	0.383	مهم جدا
10	4	عقد شراكات مع مؤسسات المجتمع المحلي الخاصة والعامة.	4.80	0.453	مهم جدا
8	4	اتباع المعايير العالمية لتصميم المباني كما ونوعا.	4.80	0.453	مهم جدا
2	6	استكمال البنية التحتية.	4.63	0.488	مهم جدا
1	7	صناعة بيئة جامعية جاذبة.	4.41	0.541	مهم جدا
7	8	توفير المرافق و القاعات والملاعب بالمواصفات العالمية	4.26	0.612	مهم جدا
3	9	زيادة الدعم المالي لسائر الأقسام والمرافق.	4.24	0.431	مهم جدا
9	10	توفير وسائل الاتصال والتواصل والمواصلات المريحة.	4.24	0.603	مهم جدا
		المتوسط الكلي على مجال النواحي المادية	4.593	0.4726	مهم جدا

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى SPSS V 19

يوضح الجدول رقم (06) السابق أن تقديرات أفراد عينة البحث كانت بمستوى مهم جدا على جميع فقرات هذا المجال (4.24 - 4.89)؛ كما كانت التقديرات على المتوسط الكلي لهذا المجال بمستوى مهم جدا، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.593).

4 - 3 - النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما هي المتطلبات المتعلقة بالنواحي الإدارية والأكاديمية اللازمة لتحسين ترتيب الجامعات الجزائرية، ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية من وجهة نظر الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة؟

للإجابة عن هذا السؤال، حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة من الأساتذة الإداريين في جامعة المسيلة، على المتطلبات اللازمة المتعلقة بالنواحي الإدارية والأكاديمية كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (07) :

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة البحث على مجال المتطلبات اللازمة المتعلقة بالنواحي الإدارية والأكاديمية تنازليا تبعا لأهميتها

الرقم التسلسلي	الرقم الترتيبي	المتطلبات المتعلقة بالنواحي الإدارية والأكاديمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
17	1	تطوير موقع الجامعة على شبكة الإنترنت.	5	0.000	مهم جدا
2	2	دعم الباحثين ماديا ومعنويا.	4.98	0.147	مهم جدا

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى SPSS V 19

يوضح الجدول رقم (07) السابق أن تقديرات أفراد عينة البحث كانت بمستوى مهم جدا على جميع فقرات هذا المجال (4.24 - 5)؛ باستثناء الفقرتين (06 و 16) فكانت بمستوى مهم؛ كما كانت التقديرات على المتوسط الكلي لهذا المجال بمستوى مهم جدا، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.512).

وبذلك، ومن واقع النتائج السابقة يتبين أن ترتيب مجالات المتطلبات اللازمة لتحسين ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن

من الجدول يتضح أن مجمل المتطلبات تركز بشكل أو بآخر على معايير التصنيفات العالمية للجامعات ومؤشراتها؛ سواء كانت هذه المعايير تختص بالتقنيات التي تستخدمها الجامعات في التعليم؛ أو فيما يختص بالبحث العلمي ودعمه، والاهتمام بالتجهيزات وتطبيق مبادئ الجودة الشاملة، وتلبية الاحتياجات المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين، والتي تعتبر منفردة أو مجتمعة مؤشرات أساسية في التصنيفات العالمية للجامعات.

وتتوافق هذه النتائج مع الأطر النظرية، وتدعم الدراسات السابقة في هذا المجال، خاصة دراستي (بركات، 2016) و (حورية واللهيبي، 2013).

الاقتراحات

في ضوء نتائج هذا البحث، يقترح الباحث جملة من المقترحات لتحسين ترتيب مواقع الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات العالمية كالاتي:

1. العمل على مواكبة مواقع الجامعات لتقنيات البحث في المحركات العالمية، وإدراج خرائط هذه المواقع في محركات البحث بما يسهل عملية الحصول على المعلومات.

2. زيادة عدد الروابط التي تؤدي إلى مواقع تلك الجامعات على الإنترنت.

3. تفعيل صفحات أعضاء هيئة التدريس في المواقع الأكاديمية إلى جانب فتح المجال أمام الموظفين الإداريين لإنشاء مواقع إدارية، وتدريبهم على استخدامها، وتوفير الدعم الفني اللازم لأعضاء هيئة التدريس من أجل تفعيل صفحاتهم.

4. تدعيم الترابط الشبكي بين الجامعات الجزائرية، بما يعزز وجودها على الإنترنت، ويساعد على التبادل البحثي بينها وبين بعضها البعض.

5. التوسع في نشر المجالات والدوريات العلمية لكل جامعة على موقعها على الإنترنت.

6. زيادة الحوافز المقدمة إلى من يقومون بنشر بحوثهم للعلمية في المجالات العلمية المصنفة عالمياً مثل (Nature) أو (Sci-ence) أو ما يعادلها، أو إلى من يقومون بتأليف كتب تُنشر من قبل دور نشر عالمية، أو يقومون بتسجيل براءات اختراع عالمية، إن تم الاستشهاد ببحوثهم عالمياً.

7. استقطاب وجذب أعضاء هيئة التدريس الأجانب والعرب المتميزين للعمل في الجامعات الجزائرية.

8. تبني سياسات جاذبة للطلاب العرب والأجانب في الجامعات الجزائرية.

9. تبني الشراكات والبروتوكولات والتحالفات مع الجامعات العالمية المرموقة، وتعديل التشريعات والقوانين المعوقة لتفعيل تلك الاتفاقيات.

10. التوسع في البعثات العلمية والمهام العلمية في الجامعات والمراكز البحثية المرموقة.

التصنيفات الأكاديمية العالمية وفق تقديرات أفراد عينة البحث كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (08) :

ترتيب المتطلبات اللازمة وفق تقديرات أفراد عينة البحث

الرقم التسلسلي	الرقم الترتيبي	مجال المتطلبات اللازمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
2	1	النواحي المادية	4.593	0.4726	مهم جدا
1	2	الموارد البشرية	4.563	0.5683	مهم جدا
3	3	النواحي الإدارية والأكاديمية	4.512	0.482	مهم جدا
		المتوسط الكلي	4.556	0.5076	مهم جدا

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى SPSS V 19

يتبين من الجدول رقم (08) السابق أن تقديرات أفراد عينة البحث على المتطلبات اللازمة لتحسين ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية بشكل عام وكلي كانت بمستوى مهم جداً؛ إذ بلغ المتوسط الكلي على الأداة المستخدمة (4.556). كما كانت هذه التقديرات بنفس المستوى على مجالات المتطلبات الفرعية؛ إذ جاء المجال الثاني المتعلق بالنواحي المادية بالمرتبة الأولى بمتوسط بلغ (4.593)، تلاه المجال الأول المتعلق بالموارد البشرية وبلغ متوسطه (4.563)، ثم جاء بالمرتبة الأخيرة المجال الثالث المتعلق بالنواحي الإدارية والأكاديمية وبلغ متوسطه (4.512).

ومن واقع النتائج السابقة، يتبين أن جميع المتطلبات وفي المجالات الثلاثة نالت تقديرات تراوحت في غالبيتها العظمى بالمهمة جداً، وهذا دليل واضح على أن هذه المتطلبات تعتبر مؤشرات ضرورية وملحة على الجامعات الجزائرية الاهتمام بها، والتأسيس لها وتأسيسها في خططها الاستراتيجية، من أجل تحسين ترتيبها ضمن التصنيفات الأكاديمية العالمية.

ويمكن لفت النظر إلى المتطلبات العشرة الأهم، والتي حازت على مستوى أعلى من تقديرات عينة البحث، كانت على الترتيب التنافسي الآتي:

الجدول رقم (09) :

ترتيب المتطلبات العشرة الأهم وفق تقديرات أفراد عينة البحث

الرقم الترتيبي	المتطلبات العشرة الأهم	الوسط الحسابي
1	تطوير موقع الجامعة على شبكة الإنترنت.	5
2	تحسين جودة البحث العلمي من خلال الحوافز والجوائز.	4.98
3	دعم الباحثين مادياً ومعنوياً.	4.98
4	التركيز على نشر البحوث في الدوريات المتخصصة في الجامعة.	4.93
5	إشراك الكوادر في التخطيط لتطوير الجامعة.	4.89
6	توفير مستشفى جامعي للأبحاث الطبية وخدمة المجتمع المحلي.	4.89
7	تحقيق المعيار العالمي لنسبة أستاذ/ طالب.	4.87
8	توفير منح دراسية لذوي المواهب والمتفوقين من الطلبة.	4.83
9	توفير التجهيزات التقنية والمخابر.	4.83
10	توفير المخابر اللازمة للبرامج الدراسية المختلفة.	4.83

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى SPSS V 19

13. الصديقي، سعيد، التصنيف الأكاديمي الدولي للجامعات العربية: الواقع والتحديات، سلسلة محاضرات الإمارات، 201، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2016.
14. محمد حوالة، سهير وعبد المولى المتولي، سارة، معايير التصنيفات العالمية للجامعات: دراسة تحليلية نقدية، مجلة العلوم التربوية، المجلد 22، العدد 4، الجزء 2، أكتوبر 2014.
15. محمد دياب، عبد الباسط، تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة، المؤتمر الثامن عشر حول تطوير التعليم في الوطن العربي، الجمعية المصرية للتربية المقارنة، كلية التربية، جامعة بني سويف، مصر، 2010.
16. محمد سيد أحمد، سماح، التصنيفات العالمية: نماذج نظرية وتطبيقية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.
17. محمد يونس موسى، هاني، الجامعات المصرية وتحديات التصنيفات العالمية: دراسة تحليلية نقدية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، 2015.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Clarke Marguerite, *Some Guidelines for Academic Quality Rankings, Higher Education in Europe, Vol. XXVII, N°. 4, 2002.*
2. Federkeil Gero, *Some Aspects of Ranking Methodology- The CHE- Ranking of German Universities, Higher Education in Europe, Vol. XXVII, N°. 4, 2002.*
3. Rauhvargers Andrejs, *Global University Rankings and their impact, EUA Report on Rankings 2011, European University Association, Brussels, Belgium, 2011.*
4. Usher Alex & Savino Massimo, *A Global Survey of University Ranking and League Tables, Higher Education in Europe, Vol. 32, N°. 1, April 2007.*
5. <https://www.topuniversities.com/qs-world-university-rankings/methodology>
6. <http://www.webometrics.info/en/Methodology>

11. زيادة الإنفاق على التعليم الجامعي، وخصوصاً الإنفاق المرتبط بالبنية التحتية وإنشاء الجامعات، بما يسهم في تقليل التكدس الطلابي، ويحسن معدلات ونسب الطلاب لأعضاء هيئة التدريس.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو عمه، عبد الرحمن، الجامعات عالمية المستوى، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، جامعة الملك سعود، السعودية، 2009.
2. الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، الجامعات السعودية على خارطة الدولية، ط 4، وزارة التعليم العالي، الرياض، 2013.
3. بركات زياد، مقترحات لتهيئة الجامعات الفلسطينية للتصنيف العالمي للجامعات، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، المجلد 36، العدد 1، جوان 2016.
4. بوطبة نور الهدى، أوثن ريمة وبن زيان إيمان، موقع الجامعات العربية من التصنيفات العالمية، المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، -04 02 أبريل 2013.
5. تقييم_ويبوميتر_كس_العالمي_للجامعات
<https://ar.wikipedia.org/wiki/>
6. حسين حورية، علي وعبد الله اللهبي، نايف، واقع التخطيط لتهيئة جامعة طيبة لتحقيق سياسات التصنيف العالمي للجامعات، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، المجلد 33، العدد 4، 2013.
7. حميض، بشار، التصنيفات العالمية للجامعات. دقة وعادلة؟، آفاق المستقبل، العدد 09، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2011.
8. خالد، حسين، البحث العلمي وتصنيف الجامعات، الأهرام المسائي، مصر، 17 /07 /2014.
9. <http://www.masress.com/ahrammassai/228510>

(اطلع عليه تاريخ 15 /11 /2016).

9. شاهين، شريف كامل، الجامعات العربية بين مطالب الهوية وطموحات الترتيب العالمي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2013.
10. صائغ، عبد الرحمن بن أحمد، التصنيفات الدولية للجامعات: تجربة الجامعات السعودية، المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد الخامس، وزارة التعليم العالي، السعودية، 2011.
11. الصديقي سعيد، الجامعات العربية وجودة البحث العلمي: قراءة في المعايير العالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 350، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل 2008.
12. الصديقي، سعيد، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز، رؤى إستراتيجية، المجلد 2، العدد 6، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014.

حملات مقاطعة المنتجات الاسرائيلية وانعكاسها على اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات الفلسطينية: (مدينة بيتونيا حالة دراسية)

Boycott Campaigns Against the Israeli Products and their Impact on the Attitudes of the Palestin- ian Consumers towards the Palestinian Products: Beitunia as a Case Study

Dr. Sami Ahmad Eideh

Assistant Professor/ Al- Quds Open University/ Palestine
seideh@qou.edu

د. سامي أحمد عيدة

أستاذ مساعد/ جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

Received: 8/ 8/ 2018, Accepted: 12/ 11/ 2018

DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.3370441>

<http://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia>

تاريخ الاستلام: 8/ 8/ 2018م، تاريخ القبول: 12/ 11/ 2018م.

E - ISSN: 2410 - 3349

P - ISSN: 2313 - 7592

consumers' responses were analyzed and interpreted using SPSS software. The study yielded various results, yet the most important of which is that the boycott campaigns did not positively influence the consumers' attitudes towards domestic products, which indicates a failure on the part of Palestinian producer to exploit the opportunity to substitute Israeli products with Palestinian ones.

The study also resulted in a number of recommendations such as, the need for developing the domestic products, the need for imposing control and regulations over the local products to ensure their quality and high specifications in order to facilitate the substitute of the Israeli products, the need for focusing on the good features of the local products in marketing, and finally the need for increasing the awareness of the Palestinian consumer on the importance of consuming domestic products and boycotting Israeli ones.

Keywords: Boycott Campaigns Against the Israeli Products ; Palestinian Products; Attitudes of Palestinian Consumers.

مقدمة

تعدُّ المقاطعة أسلوباً من أساليب المواجهة والمقاومة السلمية المشروعة ضد الاحتلال، كي تنال الشعوب حريتها واستقلالها. ولكن هناك حقيقة واقعية، هي أن السوق الفلسطينيي يعد ثالث سوق للمنتجات الإسرائيلية بعد الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. (Abstract of Israel 2018 No.69). فالسوق الفلسطيني كان ولا زال يعاني من التبعية الاقتصادية للسوق الإسرائيلي التي بدأت منذ عام 1967 حتى تاريخه، وهذا ما ميز العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل وفلسطين، التي تسمح للمنتجات الإسرائيلية أن تتدفق إلى الأسواق الفلسطينية بحرية كاملة، مما أدى إلى إغراق السوق الفلسطيني بتلك المنتجات المدعومة سعرياً والمتفوقة نوعياً، الأمر الذي أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في الأسواق المحلية. (الجعفري، 2000)

أظهرت الانتفاضة عام 1987 بصورة واضحة مدى خطورة التبعية الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني وما لها من آثار على جميع الجوانب السياسية والاقتصادية التي دفعت لاتخاذ بعد إعلامي وثقافي واسع، أدى إلى توطيد حس وطني وقومي بضرورة محاربة هذه التبعية والتخلص منها قدر الإمكان. (عبد الرازق ومكحول، 1996).

1.1 مشكلة الدراسة:

في ظل احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية وتنكيلها بالشعب الفلسطيني لقبحة زمنية طويلة، فإنه يتحتم على هذا الشعب مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، والإقبال على استهلاك المنتجات المصنعة محلياً بديلاً عنها، بهدف دعم الصناعات المحلية، لذا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس: ما مدى انعكاس حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية على اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات الفلسطينية؟ وينبثق عن السؤال الرئيس أسئلة فرعية عدة هي:

1. ما مفهوم مقاطعة المنتجات الإسرائيلية لدى المستهلك

ملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى معرفة انعكاس حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية على اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات الفلسطينية. وذلك من خلال معرفة مدى وعي المستهلك لمفهوم مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، ومدى استجابته لحملات المقاطعة. وكذلك التعرف إلى اتجاهات المستهلكين الفلسطينيين نحو المنتجات الوطنية ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية، والتعرف إلى الوسائل التي يجب اتباعها حتى يرتقي المنتج المحلي إلى المستوى المطلوب من وجهة نظر المستهلك الفلسطيني. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما قام بتصميم استبانة خصيصاً لهذا الغرض تتكون من ستة محاور، حيث اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية قوامها (60) استبانة استعيد منها (56) استبانة. وتم تحليل إجابات المستهلكين وتفسيرها للوصول إلى إجابات للتساؤلات والفرضيات التي وضعها الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) كرمز إحصائية لإدخال البيانات ومعالجتها واختبار الفرضيات، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: أن حملات المقاطعة لم تنعكس إيجاباً على اتجاهات المستهلك نحو المنتج المحلي الفلسطيني، وبالتالي هناك قصور لدى المنتج الفلسطيني في استغلال الفرصة التي أتاحت له لإحلال جزء كبير من السلع الوطنية محل السلع الإسرائيلية.

ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة تطوير المنتجات المحلية، وفرض قيود رقابية عليها ضمن معايير الجودة والمواصفات، وذلك لتسهيل عملية إحلالها محل المنتجات الإسرائيلية، والتركيز في عملية الترويج والتسويق على مواصفات المنتج الجيدة، والسعي لزيادة الوعي الوطني لدى المستهلك الفلسطيني بأهمية استهلاك المنتجات المحلية ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

الكلمات المفتاحية: حملات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية، المنتجات الفلسطينية، اتجاهات المستهلك الفلسطيني.

Abstract:

This study aimed at investigating the impact of boycott campaigns against the Israeli products on Palestinians attitudes towards domestic products. The study also attempted to explore the consumer's conception and awareness towards boycotting the Israeli products and the level of their response to it. Furthermore, the study sought to analyze the Palestinian consumers' attitudes towards local products and the boycott of Israeli ones. In addition, the researcher aimed at exploring the means that should be followed to promote domestic products from the perspective of the Palestinian consumer. To achieve the study's objectives, the researcher used the descriptive analytical approach through developing a questionnaire that consisted of six domains. The study included a random sample that consisted of 60 persons. Out of the 60 questionnaire, 56 were retrieved. The

($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين نحو مقاطعة المنتجات الإسرائيلية تبعاً للمتغيرات الشخصية: (العمر، الجنس، الدخل الشهري، المؤهل العلمي، الحالة العملية).

5.1 محددات الدراسة:

تتحدد الدراسة في حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وانعكاسها على اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات الفلسطينية، من وجهة نظر أسر الذين لا يعملون في المناطق المحتلة عام 1948، والمستوطنات الموجودة داخل الضفة الغربية، في مدينة بيتونيا. وقد تم جمع البيانات في الفترة الواقعة بين 2013 - 2017.

6.1 متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: يتمثل في حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

المتغير التابع: يتمثل في استجابات المبحوثين عن أسئلة الدراسة حول اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المحلية.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1.2 التجارة الخارجية الفلسطينية:

تمهيد:

عادة ما تلجأ الدول إلى اتخاذ إجراءات وتدابير لتنظيم قطاع التجارة الخارجية بما يخدم أهدافها الاقتصادية. وهذا ما لا يستطيع الاقتصاد الفلسطيني ممارسته. فالقيود المفروضة من قبل الإحتلال الإسرائيلي على حرية الحركة والنفاذ، وعدم القدرة على التحكم بالمعابر والحدود، إضافة إلى عدم وجود سياسة تجارية واضحة المعالم.

وفي ظل هذه التحديات والمعوقات شهد وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال العام 2017 مجموعة من التطورات المتباينة.

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

جدول رقم (1)

يبين الميزان التجاري (السلع والخدمات) الفلسطيني من عام 2013 - 2017. (مليون دولار)

البيان	2017	2016	2015	2014	2013
الحساب الجاري صافي	1.563.7 -	1.941.6 -	2.066.0 -	2.149.0 -	2.383.4 -
السلع (صافي)	4.439.1 -	4.327.4 -	4.300.5 -	4.830.2 -	4.682.7 -
الصادرات (فوب)	2.125.5	1.879.1	1.756.7	1.383.6	1.133.7
الواردات (فوب)	6.564.6	6.206.5	6.057.2	6.213.8	5.816.4
الخدمات (صافي)	935.1 -	918.8 -	899.1 -	206.5 -	49.5 -
الصادرات	567.1	501.4	581.4	788.6	938.1
الواردات	1.502.2	1.420.2	1.480.5	995.1	987.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2017، ص 109.

الفلسطيني؟

2. ما مدى انعكاس حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية على مشاعر المستهلك الفلسطيني وسلوكه؟

3. ما مدى استجابة المستهلك الفلسطيني الفعلية لحملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية؟

4. ما اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات الإسرائيلية؟

5. ما اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المحلية الفلسطينية؟

6. ما دوافع المستهلك الفلسطيني لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

2.1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تبحث في موضوع يهم الشعب الفلسطيني في جميع مراحل مقاومته ضد العدو الإسرائيلي، لأن نجاح المقاطعة سيسهم في تطوير الصناعات المحلية التي بدورها ستسهم في تخفيض الواردات من إسرائيل وستمكن الشعب الفلسطيني من الاعتماد اقتصادياً على ذاته إلى حد ما، إضافة إلى تكبيد العدو خسائر كبيرة جراء تخفيض صادراته إلى أراضي السلطة الفلسطينية. وترجع أهمية هذه الدراسة أيضاً إلى قلة الدراسات العلمية الحديثة التي تناولت هذا الموضوع.

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تعرّف مدى استجابة المستهلك الفلسطيني الفعلية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، ويمكن إجمال أهداف البحث فيما يأتي:

1. معرفة مفهوم مقاطعة المنتجات الإسرائيلية لدى المستهلك الفلسطيني.

2. معرفة مدى انعكاس حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية على مشاعر المستهلك الفلسطيني وسلوكه.

3. معرفة مدى استجابة المستهلك الفلسطيني لإحلال المنتجات المحلية محل المنتجات الإسرائيلية.

4. معرفة الإخفاقات والنجاحات التي مرت بها مقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

5. معرفة مدى قدرة حملات المقاطعة على تكوين اتجاه سلبي نحو المنتجات الإسرائيلية، واتجاه إيجابي نحو المنتجات المحلية.

6. معرفة نقاط القوة والضعف لدى المنتج المحلي، وكيف يمكن معالجته، سواء في الإنتاج أو الإعلان أو التسويق وذلك لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية.

7. معرفة دوافع المستهلك الفلسطيني لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

8. اقتراح التوصيات والحلول التي من شأنها أن تسهم في المقاطعة الفعلية للمنتجات الإسرائيلية واستبدالها بمنتجات محلية.

1.4 فرضيات الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة

تحسن طفيف على نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية بارتفاعها إلى 32.8 % مقارنة مع 30.3 % في العام 2016. (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2017، ص 36).

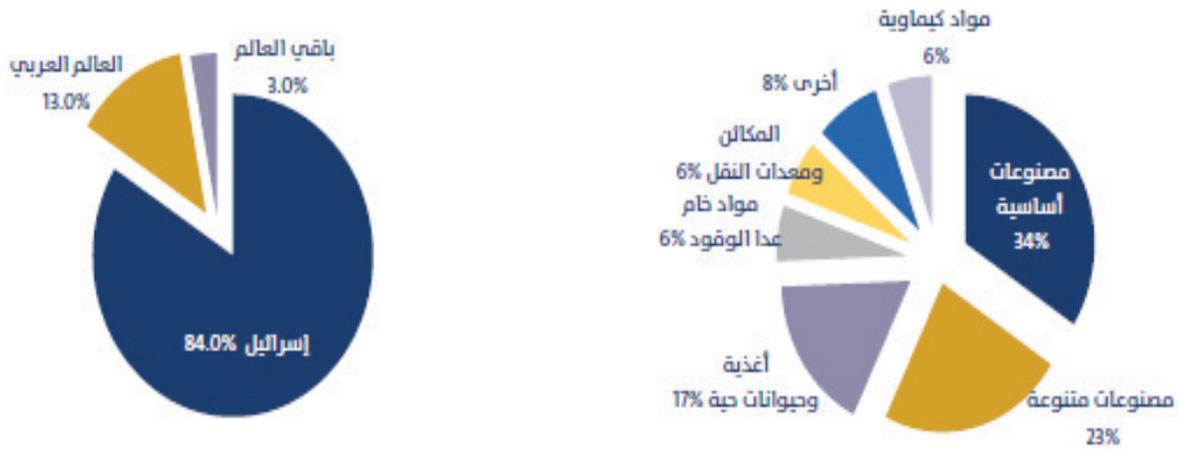
اتجاه التجارة السلعية الفلسطينية خلال العام 2017.

في ضوء النقص في الموارد الاقتصادية، والقيود المفروضة بأشكال متعددة على واردات المواد الخام تقل فرص الاقتصاد الفلسطيني في تنويع قدرته الانتاجية وتعزيزها، وتضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي، مما يبقي الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً استهلاكياً يعتمد بشكل رئيس في تلبية احتياجاته على الواردات، ويحد من قدرته على تعزيز الصادرات وخفض العجز في الميزان التجاري.

أولاً: الهيكل السلعي لأهم الصادرات والواردات الفلسطينية، 2017.

شكل رقم (1)

يبين الهيكل السلعي لأهم الصادرات الفلسطينية واتجاهاتها، 2017.



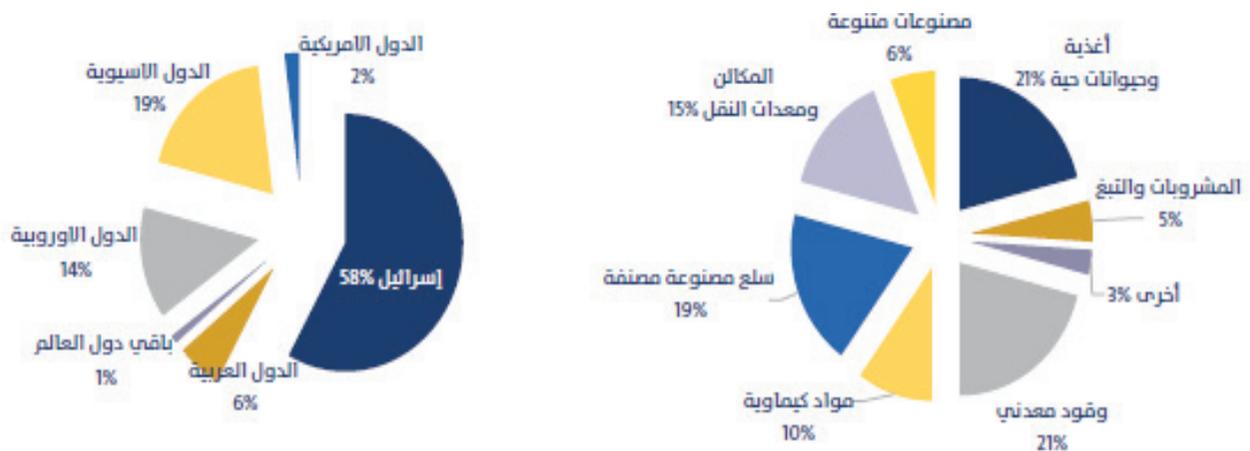
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2017، ص 37.

يظهر شكل رقم (1) تحليل هيكل اتجاه التجارة السلعية الفلسطينية خلال العام 2017، إلى أن غالبية الصادرات السلعية تتجه نحو إسرائيل، نظراً للارتباط المباشر بين السوق الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي، إذ استحوذت السوق الإسرائيلية على نحو 84% من إجمالي الصادرات، مقابل 13% للعالم العربي، و3% فقط تتجه إلى بقية العالم.

ثانياً: الهيكل السلعي لأهم الواردات الفلسطينية ومصادرها، 2017.

الشكل رقم (2)

يبين الهيكل السلعي لأهم الواردات الفلسطينية ومصادرها، 2017.



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2017، ص 38.

دولار أمريكي مقابل (3,166.719) ألف دولار أمريكي في عام 2014، بارتفاع مقداره 8.16% عنه في عام 2013. وفي عام 2015 بلغ العجز في الميزان التجاري الفلسطيني (2,241,000) ألف دولار أمريكي مقابل (3,166.719) ألف دولار أمريكي في عام 2014، بارتفاع مقداره 41.3%. وفي عام 2016 بلغ العجز في الميزان التجاري الفلسطيني (2,352,378) ألف دولار أمريكي مقابل (2,241,000) ألف دولار أمريكي في عام 2015، بانخفاض مقداره 9.04%. ونلاحظ أن العجز في عام 2016 بدأ بالانخفاض مقارنة مع عام 2015. وفي عام 2017 بلغ العجز في الميزان التجاري الفلسطيني (2,091,772) ألف دولار أمريكي مقابل (2,352,378) ألف دولار أمريكي في عام 2016 بارتفاع مقداره 12.46% عما كان عليه في عام 2016. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018).

يتبين من التحليل السابق أن هناك تذبذباً وعجزاً كبيراً ومزمناً في الميزان التجاري الفلسطيني مع إسرائيل. ويعود سبب ذلك إلى حصر الجزء الأعظم من التجارة الخارجية الفلسطينية بشكل مباشر مع إسرائيل، أو من خلال وكلاء إسرائيليين (بحكم الواقع الأمني والجغرافي وتحكمه بحركة دخول السلع الفلسطينية وخروجها). إضافة إلى النظام الجمركي الموحد ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل حسب اتفاقية باريس الاقتصادية عام 1994. ناهيك عن القيود اللوجستية والكمية والنوعية والرسوم الجمركية التي وضعتها إسرائيل على الإنتاج والاستيراد والتصدير من العالم الخارجي وإليه. وليس هذا فحسب بل وربطت الكثير من السلع الفلسطينية المستوردة بشروط المقاييس والمواصفات للسلع الإسرائيلية المستوردة. وقد ترتب على ذلك إجبار المستورد الفلسطيني للإستيراد من إسرائيل أو من خلال وكلاء إسرائيليين لإعفاء أنفسهم من صعوبات الاستيراد المباشر من الخارج.

ومما لا شك فيه أن هذا الوضع يستدعي ضرورة بلورة رؤية واضحة تحدد السياسات الاقتصادية والإنتاجية والتجارية، والبحث عن البدائل التي تركز بشكل أساسي على تقليل حجم العجز في الميزان التجاري بشكل عام، ومع إسرائيل بشكل خاص. وتسهم في تخفيف أثر عجز الميزان التجاري على الحساب الجاري بوجه خاص وعلى ميزان المدفوعات بشكل عام.

2.2 الإطار النظري:

المقاطعة الاقتصادية بمفهومها العام تعني: إيقاف التبادل السلعي والخدماتي بشكل كلي أو جزئي مع الطرف المراد مقاطعته، بما يخدم مصالح الطرف الداعي للمقاطعة وأهدافه، ويشمل التعامل الاقتصادي وقف التبادل السلعي والخدماتي مع الطرف المطلوب مقاطعته وخاصة في أوقات الأزمات بهدف التأثير عليه سياسياً أو إضعافه عسكرياً واقتصادياً، وغالباً ما يتم اتخاذ قرار مقاطعة طرف أو أكثر في حالة وقوع الأزمات السياسية أو حتى الحروب أو الاختلافات الأيديولوجية بهدف إحداث الضغط والتأثير على الطرف الآخر بما يخدم المصالح العليا العامة (قاطع المنتجات الاسرائيلية، 2015).

تعريف المقاطعة: عرفتها دائرة المعارف البريطانية بأنها "رفض والتحريض على رفض أن يكون هناك أي تعامل تجاري أو اجتماعي مع طرف يراد الضغط عليه. (Encyclopedia, 1953).

وتعتبر المقاطعة من أفضل صور مقاومة الشعوب للمحتلين من خلال حقهم في الامتناع عن شراء منتجاتهم من جهة، وتنشيط

يلاحظ من شكل رق (2) أن الواردات من إسرائيل شكلت ما نسبته 58% من إجمالي الواردات السلعية. وتؤكد هذه البيانات مدى تبعية الإقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، واعتماده على المنتج الإسرائيلي، وقوة العلاقة التجارية مع إسرائيل وضعف هذه العلاقة مع المحيط العربي. كما تؤكد من ناحية ثانية على مدى قدرة السياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية على التأثير المباشر على أداء الإقتصاد الفلسطيني، كونها المصدر الأساسي للسلع المستهلكة في السوق الفلسطيني، والطرف المتحكم بحركة السلع والبضائع من فلسطين وإليها.

كما ويعد ميزان الخدمات المسبب الرئيس الثاني لعجز الحساب الجاري، والذي سجل خلال عام 2017 عجزاً مقداره (935.1) مليون دولار، مرتفعاً بنسبة 1.8% عما كان عليه في العام 2016، على خلفية ارتفاع واردات الخدمات بنسبة 5.8% لتبلغ (1,502.2) مليون دولار، مقابل ارتفاع صادرات الخدمات بنسبة 13.1% لتبلغ (567.1) مليون دولار. وتمثل خدمات السفر المكون الأهم باستحواضها على 70.0% من إجمالي الصادرات و60% من إجمالي الواردات الخدمية. (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2017، ص 38).

وبشكل عام تشير ضخامة العجز التجاري (السلع والخدمات) إلى أن الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية والمعاملات التفضيلية التي حظيت بها فلسطين مع العديد من الدول والمجموعات الدولية لم تسهم في تسهيل نفاذ المنتجات الفلسطينية للخارج، وذلك بسبب تحكم إسرائيل بحركة دخول البضائع الفلسطينية وخروجها والسيطرة على المعابر والحدود. وفي الوقت نفسه جعلت من فلسطين سوقاً واسعاً لتصريف المنتجات الإسرائيلية مما جعل صادراتها إلى الإقتصاد الفلسطيني تحتل مركزاً متقدماً بين المجموعات الدولية، وهذا يؤكد أن مازال هناك توجّهات لدى المستهلك الفلسطيني لاستهلاك المنتجات الإسرائيلية.

ثالثاً: التجارة الخارجية السلعية الفلسطينية مع إسرائيل:

وبتسليط الضوء على حجم التجارة الخارجية السلعية الفلسطينية وتحديدًا مع إسرائيل، نلاحظ من الجدول أدناه أن هناك عجزاً كبيراً ومزمناً في الميزان التجاري الفلسطيني مع إسرائيل.

جدول رقم (2)

يبين قيمة الواردات والصادرات السلعية الفلسطينية* المرصودة وصافي الميزان التجاري مع إسرائيل للفترة 2013-2017** بالقيمة بالألف دولار أمريكي.

السنة	الواردات السلعية من إسرائيل	الصادرات السلعية إلى إسرائيل	صافي الميزان التجاري مع إسرائيل
2013	3,694,821	786,356	- 2,908,464
2014	3,958,259	791,540	- 3,166,719
2015	3,044,627	803,626	- 2,241,000
2016	3,123,190	770,812	- 2,352,378
2017**	3,010,090	918,318	- 2,091,772

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018

(*) : البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

(**) : بيانات أولية.

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن العجز في الميزان التجاري الفلسطيني مع إسرائيل في عام 2013 بلغ (2,908,464) ألف

وأكدت حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، أن مقاطعة البضائع الإسرائيلية هي جزء من استراتيجيات الحركة منذ تأسيسها عام 2002، وستستمر في دعواتها المتكررة للمقاطعة حتى الوصول إلى صفر استهلاك بضائع إسرائيلية في فلسطين. بالإضافة إلى اعتبار المقاطعة شكلاً من أشكال المقاومة التي يجب أن تتسع لتتحول إلى ثقافة جماهيرية عامة لتحويل الاحتلال إلى احتلال خاسر. (حملة بادر لمقاطعة المنتجات الاسرائيلية، 2013)

◆ حملة « لا تدفع ثمن رصاصهم »

أعلنت حملة "لا تدفع ثمن رصاصهم" في محافظة الخليل، أن المرحلة الأولى من فعاليات المقاطعة شملت مشاركة (179) محلاً تجارياً، في رسالة واضحة لأصحاب المحلات بضرورة مقاطعة منتجات الاحتلال، حيث تم الطلب في الخطوة الأولى تخفيف شراء منتجات إسرائيلية جديدة، ثم إنهاء جميع أشكال التعامل مع التجار والبضائع الإسرائيلية. وقد أبدت الغالبية العظمى من المحلات استعدادها لمقاطعة المنتجات والمصانع الإسرائيلية، وأنها سوف تحاول التخلص بأسرع وقت من البضائع الإسرائيلية المتواجدة على رفوف محلاتهم. وتشير الحملة أنها بصدد إعداد خطة، تخص قطاعات المستوردين والمنتجين، لثنيهم عن التجارة وشراء المنتجات الإسرائيلية على المدى الطويل، وزيادة الثقة بالمنتجات الوطنية الفلسطينية، مع التشديد على الدعوة لتحسين جودة البضائع الوطنية لتكون بديلاً للبضائع الإسرائيلية. (دائرة شؤون المغتربين، 10 Pead.Ps أكتوبر 2014)

◆ حملة مقاطعة إسرائيل بي دي أس (BDS)

الاسم الرسمي للحملة يتألف من اختصار الحروف الأولى من الكلمات الإنجليزية Divestment Sanctions ، (Boycott) وتعني (المقاطعة، سحب الاستثمارات، فرض العقوبات) على التوالي. تم إنشاء هذه الحركة عام 2005 بناءً من (171) منظمة فلسطينية غير حكومية (كائنتلاف مجموعة من المنظمات الدولية ومنظمات العمل المدني المتضامنة والداعمة للشعب الفلسطيني) ضد الاحتلال والتفرقة العنصرية التي تمارسها إسرائيل في الأراضي المحتلة، بالإضافة إلى العديد من المتطوعين الفلسطينيين حول العالم، وقد حظيت الحملة باهتمام كبير، وتزايد عدد المتطوعين العاملين فيها بشكل ملحوظ في أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008/2009.

ومن إنجازات هذه الحملة الأتي:

1. قرر الاتحاد الأوروبي وضع علامات تميز البضائع القادمة من المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام 1967، وإصدار قانون يحظر استيراد منتجات المستوطنات الإسرائيلية.

2. سحب أكبر بنكين أوروبيين لاستثماراتهم في عدة بنوك إسرائيلية تساهم في بناء المستوطنات.

3. تصويت غالبية الأعضاء في جمعية الدراسات الأمريكية (ASA) وجمعية الدراسات الأمريكية الآسيوية (AAAS) لمقاطعة إسرائيل أكاديمياً. (حملة مقاطعة إسرائيل 9 BDS، إبريل، 2014).

4. أشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (-UNC TAD) إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام 2014 بنسبة 46% مقارنة مع العام 2013. (UNCTAD، 2014)

التعامل مع المنتجات الوطنية من جهة أخرى، واعتبار هذا واجباً وطنياً ودينياً وأخلاقياً يجب تحقيقه شعبياً ورسمياً. (المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان 2014، الموقع الإلكتروني nbprs.ps).

وعند تطبيق المقاطعة الاقتصادية، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة من موارد طبيعية ومالية، والواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد بشكل عام، وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين هما: الاعتماد على الذات، وتحقيق المصلحة الوطنية، مع الإشارة إلى أن الاعتماد على الذات لا يعني الانغلاق والانعزال عن العالم وتأثيراته، بحيث لا يكون حائلاً دون استيراد السلع الوسيطة والإنتاجية وبعض المواد الخام والسلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية في المراحل الأولى، وهذا يعني استمرار العلاقة مع العالم الخارجي (التبادل التجاري) لكن على أسس نوعية وكيفية، وأن تتم شروط التبادل وفق ظروف البلد وسوقه المحلي للحد من التبعية الاقتصادية (عبد الكريم وآخرون، 1989).

3.2 حملات المقاطعة:

جسدت حملات المقاطعة الفلسطينية للعدو الإسرائيلي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً بمراحلها التاريخية أعظم صور هذا النضال اللاعنفي في العصر الحديث، التي بدأت بالمقاطعة الفلسطينية مع انطلاق الانتفاضة الأولى عام 1920، التي جاءت كرد فعل للمقاطعة اليهودية للفلسطينيين في حينه، ومن أروع صور المقاطعة بالتاريخ الحديث (إضراب عام 1936) الذي قام بتنفيذه الشعب الفلسطيني ضد اليهود والاحتلال البريطاني، وقد استمر هذا الإضراب لمدة ستة أشهر مسجلاً أطول إضراب (مقاطعة) في التاريخ وأفضله، وحظي الإضراب بالتأييد من خلال الانضمام العربي للمقاطعة وتنظيمها بشكل رسمي بداية من العام 1945، حيث قرر مجلس الجامعة العربية 2/12 /1945 مقاطعة المنتجات اليهودية في فلسطين وتشكيل مكتب دائم ولجان في جميع الدول العربية. وهنا لا ننسى الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 ونموذجها البطولي المشرف في المقاومة، ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية، باعتبارها تكتيكا إضافية لأوجه المقاومة الأخرى، وحملة مقاطعة منتجات المستوطنات التي تجسدت في انتفاضة الأقصى عام (2000 - 2001). وفي عام 2004 انطلقت الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية في ذكرى قرار لاهاي 2005، وقّع أكثر من (170) مؤسسة واتحاد ومنظمة فلسطينية في فلسطين والشتات نداءً تاريخياً يدعو إلى مقاومة مدنية شعبية ضد إسرائيل. وحملة المقاطعة التي انطلقت بشكل واسع إبان العدوان الإسرائيلي الأول على غزة عام 2008/2009. وأخيراً بالعدوان الإسرائيلي الثاني في تموز عام 2014 على قطاع غزة) قاطع المنتجات الاسرائيلية، 14/5/2015).

1.3.2 حملات المقاطعة المحلية والدولية:

تنوعت حملات المقاطعة وتعددت أسماؤها، لكن هدفها واحد وسنستعرض بعضاً من هذه الحملات التي نشأت محلياً وأخرى دولياً.

◆ حملة بادر لمقاطعة المنتجات الاسرائيلية «بدنا الاحتلال يخسر».

حملة أطلقتها حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، وهي الآن ضمن موجتها الثالثة التي تستهدف بضائع الاحتلال حيث بدأت الموجة الأولى في عام 2012 إبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والموجة الثانية كانت في شهر رمضان من عام 2013.

4.2 الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الباحث للوصول إلى مشكلة الدراسة، وفيما يأتي مجموعة من الدراسات البحثية للوقوف على أهم القضايا التي تناولتها تلك الدراسات ومعرفة أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات. وهي مرتبة من الأحدث فالأقدم.

دراسة الصويص، (2011) بعنوان: "مدى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية بمنع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم.

هدفت الدراسة التعرف إلى مدى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية بمنع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الدراسة الميدانية من خلال استبانة تضمنت ثلاثة محاور رئيسة موزعة على (42) فقرة وأظهرت النتائج أن مستوى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية بمنع تداول منتجات المستوطنات من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم، يمثل مستوى كبيراً في المجال الكلي للدراسة.

دراسة جودة، (2006) بعنوان: "حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وعلاقتها باتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المصنعة محلياً حالة تطبيقية على السلع الغذائية في محافظات غزة.

هدفت الدراسة التعرف إلى علاقة حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية باتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المصنعة محلياً، وذلك من خلال التعرف إلى مدى وعي المستهلك المحلي بمفهوم المقاطعة وحملاتها، وإلى مدى تمكن حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية في بناء اتجاه إيجابي بأبعاده الثلاثة (المعرفي، الشعوري والإرادي) ومدى مساهمة هذا الاتجاه في توجيه سلوك المستهلك الفلسطيني نحو المقاطعة الفعلية للمنتجات الإسرائيلية واستبدالها بمنتجات محلية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الدراسة الميدانية، وأظهرت النتائج: أن 66.4% أكدوا معرفتهم الجيدة بحملات المقاطعة، واتفق 66.6% منهم على وجود تأثير لشعارات حملات المقاطعة على مشاعرهم. وأن 62% أكدوا على أن حملات المقاطعة أوجدت لديهم بعداً إرادياً للمقاطعة. وجاءت نسبة المقاطعة الفعلية ضعيفة 56.8%. واتفق 70.6% من المقاطعين على استبدال المنتجات الإسرائيلية بمنتجات محلية. وتبين أن حملات المقاطعة عجزت في بناء اتجاه سلبي نحو المنتجات الإسرائيلية حيث أن 75% من المستهلكين يحملون اتجاهات إيجابية نحو المنتجات الإسرائيلية، وكذلك لم تتمكن حملات المقاطعة من بناء اتجاه إيجابي نحو المنتجات المحلية حيث أن 53% من المستهلكين يحملون اتجاهات سلبية نحو المنتجات المحلية. وأوصت الدراسة بأهمية تطوير المنتجات المحلية، وزيادة الوعي القومي والوطني لدى المستهلك المحلي باستهلاك المنتجات المحلية ورفض المنتجات الإسرائيلية.

دراسة الجمعية الفلسطينية لحماية المستهلك (أبريل، 2004) بعنوان: «مدى قناعة المستهلك الفلسطيني بجدوى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية بشكل كلي أو جزئي».

هدفت الدراسة التعرف إلى مدى قناعة المستهلك الفلسطيني بجدوى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية بشكل كلي أو جزئي، وتشير

5. أشار البنك الدولي إلى انخفاض الصادرات الإسرائيلية إلى السوق الفلسطينية في الربع الأول من العام 2015 بنسبة 24%.

6. قام أحد أكبر صناديق الاستثمارات في العالم، وهو الصندوق الحكومي النرويجي ورأس ماله (810) مليار دولار بسحب استثماراته من شركتين إسرائيليتين، كما قام ثاني أكبر صندوق تقاعدي في هولندا (PGGM) وموجوداته (200) مليار دولار، بسحب استثماراته من البنوك الإسرائيلية الكبرى.

7. مع بداية العام 2016 انسحبت شركة الاتصالات العملاقة "أورانج" من السوق الإسرائيلية بعد حملة مقاطعة قوية قادتها (BDS) مصر وحملة إعلامية واسعة من قبل (BDS) فرنسا. (Laurent Joffre, 2016)

8. سحبت أكبر شركة إيرلندية لمواد البناء كل استثمارها في شركة الإسمنت الإسرائيلية "نيسر". (Jame, 2017). وحالياً تقاطع إيرلندا المنتجات الإسرائيلية مما أثار غضب إسرائيل.

2.3.2 مقاطعة البضائع الإسرائيلية بين نجاحات وإخفاقات:

أولاً: إخفاقات المقاطعة:

إن المقاطعة ليست سوى رد فعل على جريمة يقوم بها الاحتلال، فستثار عواطفنا الوطنية، فنبدأ بمقاطعة بضائعه، وتكون في أعلى مستوياتها كلما كانت الجريمة أكبر، ثم تتضاءل شيئاً فشيئاً بانتهاء العدوان الذي تنطلق بسببه. وسرعان ما يعود المواطن الفلسطيني إلى شراء منتجات الاحتلال من الأسواق حين تغيب الجرائم الإسرائيلية عن نشرة الأخبار. (سلامة، 2015).

وللأسف نحن لم نستثمر الفرصة إبان حرب غزة عام 2014، بل تم استغلال الفرصة من قبل المنتجين والتجار، وهذا بدوره أدى إلى العودة التدريجية للمنتجات الإسرائيلية. فكان لا بد من المنتجين وأصحاب المصانع الفلسطينية - إبان الحرب على غزة عام 2014، حيث كانت فكرة المقاطعة تحتل عقول المجتمع الفلسطيني وقلوبهم بشكل كبير، بل كان واجبا عليهم أن ينظروا بدقة أكبر إلى هذا الوضع المتاح للعمل على التقدم وزيادة الثقة بالمنتجات الفلسطينية.

ثانياً: نتائج إيجابية ملموسة للمقاطعة:

1. أشار تقرير صادر عن البنك الدولي إلى أن استيراد البضائع الإسرائيلية في النصف الأول لعام 2014 انخفض بنسبة 25%.

2. خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2014 ارتفعت نسبة مقاطعة البضائع الإسرائيلية في الضفة الغربية 50% بمعنى أن هناك وعياً متزايداً بأهمية المقاطعة، وأن المقاطعة ليست فقط مقتصره على البضائع الإسرائيلية من الناحية الاقتصادية، فهناك مقاطعة أكاديمية وفنية ودبلوماسية. (المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، 10 nbprs.Ps أكتوبر 2014).

3. على الصعيد الوطني ما زالت مقاطعة المنتجات الإسرائيلية تتفاعل في أوساط الرأي العام الفلسطيني، حيث بدأ المستهلك الفلسطيني يتكيف مع الاستغناء عن الكثير من المنتجات الإسرائيلية، التي يوجد لها بديل وطني أو عربي أو أجنبي صديق في الأسواق، وما زالت تنظم حملات مقاطعة في مختلف المحافظات الفلسطينية. ويقلص الاعتماد على إسرائيل، وبالتالي قدرتها على تركيع الفلسطينيين سياسياً واقتصادياً وفرض تسوية مجحفة بحق الفلسطينيين. (المقاطعة وجع إسرائيل الصامت، 2015).

عليه أربع شركات هي: كلاب وحصتها 29% من السوق، كوكاكولا وحصتها 28%، مشروبات الجليل وحصتها 14%، وبيبيسي كولا وحصتها 9%، وبلغت نسبة التركيز الصناعي لأكثر أربع شركات 80%، وأوصت الدراسة إلى أن هناك عدداً من نقاط الضعف في المنتج المحلي مقارنة بالمنتج المستورد من إسرائيل، كما أن الوكلاء وتجار الجملة يحصلون على خدمات أفضل من المنتج الإسرائيلي، مقارنة بتلك الخدمات التي يقدمها المنتج المحلي.

دراسة (منير حسن، 1990) بعنوان: «الصورة الذهنية لدى المستهلكين السعوديين حول السلع الاستهلاكية المصنعة محلياً مقارنة بالسلع المستوردة» دراسة استطلاعية لاتجاهات المستهلكين في مدينة جدة هدفت الدراسة التعرف إلى الصورة الذهنية التي يحملها المستهلكون السعوديون عن صفات السلع المنتجة محلياً، مقارنة بثلاث مجموعات من السلع المستوردة وهي السلع الأمريكية والأوروبية واليابانية، وتشير نتائج هذا البحث إلى أن المستهلكين السعوديين يحملون صورة ذهنية سلبية عن منتجات الصناعة الوطنية بالمقارنة مع السلع المصنعة في الدول الصناعية الكبرى في أوروبا وأمريكا واليابان، وتشير النتائج أيضاً إلى ضعف كفاءة أداء الوظيفة التسويقية للصناعات المحلية من توزيع وترويج وتوفير خدمات الصيانة والضمان.

دراسة (صامد، 1985) بعنوان: «مشكلة تسويق المنتجات الصناعية في الأراضي المحتلة»

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب تفضيل المستهلك الفلسطيني للمنتجات الإسرائيلية. ومن أهم نتائج الدراسة، أن نسبة المستهلكين الذين يعتقدون أن نوعية الإنتاج الإسرائيلي هي أفضل من الإنتاج المحلي تجاوزت أكثر من 50% بالنسبة لمعظم المنتجات الصناعية التي تمت دراستها، تبين أيضاً أن مستويات أسعار السلع الإسرائيلية هي أعلى بقليل من مثيلاتها المنتجة محلياً. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تفضيلاً واضحاً لدى المستهلكين المحليين ولكن بدرجات متفاوتة للمنتجات الإسرائيلية على المنتجات المحلية، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن هناك انتظاماً في توفر السلع الصناعية في الأسواق المحلية، بالإضافة إلى تميز المنشآت الصناعية الإسرائيلية بميزة نسبية هائلة من النواحي الإعلانية خلافاً لنظيراتها المحلية.

دراسة يافاز (Yavas and tunclaps, 1984) بعنوان: «الصورة الذهنية التي يحملها المستهلكون السعوديون عن المنتجات البريطانية» هدفت هذه الدراسة التعرف إلى الصورة الذهنية التي يحملها المستهلكون السعوديون عن المنتجات البريطانية وقد تم استخدام عينة من (125) مستهلكاً من سكان المنطقة الشرقية (الخبر، الدمام، الظهران) وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المستهلكين السعوديين يحملون بصورة عامة اتجاهات إيجابية عن السلع البريطانية، فهم يرون أنها ذات جودة مرتفعة ومتوافرة، وأن استخدام الفرد لهذه السلع يحسن من سمعته الاجتماعية أمام الآخرين، وأن المستهلك السعودي يفضل استهلاكها كلما أمكن ذلك، وأن هؤلاء المستهلكين يشعرون بأن السلع البريطانية مرتفعة السعر مقارنة بالسلع المستوردة الأخرى.

دراسة نارايانا (Naryana, 1981) «الصورة الذهنية التي يحملها المستهلكون الأمريكيون واليابانيون عن السلع الأمريكية واليابانية». هدفت الدراسة التعرف إلى الصورة الذهنية التي يحملها الأمريكيون واليابانيون عن السلع الأمريكية واليابانية، حيث إن المستهلكين الأمريكيين يرون أن السلع الأمريكية أفضل من السلع

نتائج الدراسة إلى ارتفاع مستوى قناعة المستهلكين في محافظات قطاع غزة بجدوى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية: 73% من المستهلكين يؤكدون قناعتهم بجدوى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية بشكل كلي أو جزئي، بينما 17% غير مقتنعين بجدوى حملات المقاطعة، فيما بلغت نسبة الذين ليس لديهم رأي 10%. وأن 73% من المستهلكين يؤكدون الاستمرار قدماً في حملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، بينما عبر 14% عن عدم تأييدهم للاستمرار بحملات المقاطعة، فيما بلغت نسبة الذين ليس لديهم رأي 13%. وأن 83% من المستهلكين يرون أن مستويات أسعار المنتجات الوطنية تتناسب مع مستويات جودتها، فيما أوضح ما نسبته 17% أن مستويات أسعارها لا تتناسب ومستويات جودتها.

دراسة الجمعية الفلسطينية لحماية المستهلك (2003) بعنوان: «مدى تجاوب المستهلك الفلسطيني مع الحملة الوطنية لتشجيع المنتجات الفلسطينية ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية»

هدفت الدراسة التعرف إلى آراء جمهور المستهلكين حول مقاطعة المنتجات الإسرائيلية في قطاع غزة ومعرفة آرائهم بالمنتجات الفلسطينية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمد على أداة الاستبيان وتم توزيع (156) استبياناً، وقد أوضحت نتائج الدراسة المؤشرات الآتية: أن 77% من المستهلكين يؤكدون قناعتهم بجدوى حملة المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية، بينما 14% فقط غير مقتنعين بجدوى حملة المقاطعة، أما 9% ليس لديهم رأي. وأن 73% من المستهلكين يؤيدون الاستمرار قدماً في حملة المقاطعة، بينما عبر 15% عن عدم تأييدهم للاستمرار بالحملة، فيما بلغت نسبة الذين ليس لديهم رأي في هذا الموضوع 12%.

دراسة الجمعية الفلسطينية لحماية المستهلك (يوليو، 2002) بعنوان: «الحملة الوطنية لتشجيع المنتجات الفلسطينية ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية والأمريكية»

هدفت الدراسة التعرف إلى آراء جمهور المستهلكين في قطاع غزة حول مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وكذلك الأمريكية، ومعرفة آرائهم بالمنتجات الفلسطينية، ومدى قدرتها على تلبية طموحاتهم الاستهلاكية. وقد خرجت الدراسة بالنتائج والمؤشرات الآتية: 78% من المستهلكين يؤكدون قناعتهم بجدوى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، بينما 13% فقط غير مقتنعين بجدوى حملة المقاطعة، فيما بلغت نسبة الذين ليس لديهم رأي 9%. وأن 80% من المستهلكين أفادوا بأن المنتجات الفلسطينية قادرة على تلبية رغباتهم وطموحاتهم الاستهلاكية بشكل أو بآخر، فيما يرى 20% أن المنتجات الفلسطينية لا تلبية رغباتهم وطموحاتهم الاستهلاكية. وأن 82% من المستهلكين يؤيدون الاستمرار بالمقاطعة، بينما عبر 10% عن عدم تأييدهم للاستمرار بالمقاطعة، و8% ليس لديهم رأي.

دراسة (عبد الرازق ومكحول، 1996) بعنوان: «سوق المشروبات الخفيفة في الضفة الغربية»

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أوضاع سوق المشروبات الخفيفة (الغازية والعصائر) في الضفة الغربية من حيث كمية الاستهلاك الحالي، وتوزيع السوق بين الأصناف المختلفة حسب الأحجام، والمذاقات، والمناطق السكنية. وتوصلت الدراسة إلى أن استهلاك المناطق الفلسطينية من المشروبات الخفيفة يقدر بـ (34) مليون لتر سنة 1993، كما أن سوق المشروبات الخفيفة يسيطر

الفرعية الأخرى. ولكنها اتفقت مع دراسة (جودة، 2006) في المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي التحليلي. وقد خرجت دراسة جودة بأن حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية لم تخلق الأثر الإيجابي على اتجاهات المستهلك نحو المنتج المحلي. وتوافقت دراسة الباحث مع دراسة الجمعية الفلسطينية لحماية المستهلك (2004، 2003، 2002) من حيث الهدف وهو التعرف إلى آراء جمهور المستهلكين في قطاع غزة حول مقاطعة المنتجات الإسرائيلية ومعرفة آرائهم بالمنتجات الفلسطينية، ومدى قدرتها على تلبية طموحاتهم الاستهلاكية. ولكنها اختلفت مع دراسة الباحث الحالية في الحد المكاني وبعض المتغيرات التي لم تنطبق لها الدراسات السابقة. أما بخصوص دراسة (عبد الرازق ومكحول، 1996) بعنوان: «سوق المشروبات الخفيفة في الضفة الغربية» توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من نقاط الضعف في المنتج المحلي مقارنة بالمنتج المستورد من إسرائيل، كما أن الوكلاء وتجار الجملة يحصلون على خدمات أفضل من المنتج الإسرائيلي، مقارنة بتلك الخدمات التي يقدمها المنتج المحلي. أما بخصوص دراسة (منير حسن، 1990) بعنوان: «الصورة الذهنية لدى المستهلكين السعوديين حول السلع الاستهلاكية المصنعة محلياً مقارنة بالسلع المستوردة» فقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث كون المستهلكين الفلسطينيين يحملون صورة ذهنية سلبية عن منتجات الصناعة الوطنية، بالإضافة إلى ضعف كفاءة أداء الوظيفة التسويقية للصناعات المحلية من توزيع وترويج وتوفير خدمات الصيانة والضمان. أما بالنسبة لدراسة (صامد، 1985) بعنوان: «مشكلة تسويق المنتجات الصناعية في الأراضي المحتلة» حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب تفضيل المستهلك الفلسطيني للمنتجات الإسرائيلية. ومن أهم نتائج الدراسة، أن نسبة المستهلكين الذين يعتقدون أن نوعية الإنتاج الإسرائيلي هي أفضل من الإنتاج المحلي تجاوزت أكثر من 50% بالنسبة لمعظم المنتجات الصناعية التي تمت دراستها.

أما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، تسليطها الضوء على أن كل شعوب الأرض التي وقعت تحت الاحتلال قاومتها بالمقاطعة ورفضت إقامة علاقات طبيعية معها، وركزت على مقاطعة البضائع الإسرائيلية التي لها بديل محلي، وأن تستمر المقاطعة باعتبارها مهمة وطنية بامتياز وواجب وطني وهي شكل من أشكال الانتفاضة على الإحتلال وسياساته ورفض التعايش معه، وباتت تشكل محورا رئيسيا في استراتيجية النضال الوطني الفلسطيني لإنهاء الإحتلال، من خلال فك الارتباط التدريجي مع الإحتلال ومنتجاته وتعزيز المنتج الفلسطيني المحلي، وأن دعم المنتجات الوطنية هو جزء أساسي من التمسك بالأرض والثبات ويقص الاعتماد على إسرائيل، وبالتالي قدرتها على تركيع الفلسطينيين سياسياً واقتصادياً وفرض تسوية مجحفة بحق الفلسطينيين. ودعم الصمود لدحر الإحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

3. المنهجية والإجراءات:

1.3. منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة نظرا لملاءمة هذا المنهج مع طبيعة الدراسة وأهدافها، وذلك بهدف وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها.

2.3. أداة الدراسة:

اعتمد الباحث على الاستبانة لجمع المعلومات والبيانات

اليابانية، من حيث دقة وجوده الصنع، الاعتمادية، والتشكيلة الأكثر تنوعا، ومن حيث المستوى الاجتماعي المرتفع الذي تدل عليه، إلا أنها أعلى سعرا من السلع اليابانية. أما المستهلكون اليابانيون فيشعرون بأن السلع اليابانية أفضل من السلع الأمريكية من حيث دقة الصنع، وأنها أكثر عملية ولكنها لا تدل على مركز اجتماعي مرتفع، كما أنها أقل شهرة من السلع الأمريكية التي تنتج بكميات ضخمة وتوزع بشكل أكثر انتشارا من السلع اليابانية.

دراسة (Banister and Saunders, 1978) "الصورة الذهنية التي يحملها المستهلكون البريطانيون عن منتجات سبع دول صناعية" هدفت الدراسة التعرف إلى الصورة الذهنية التي يحملها البريطانيون عن منتجات سبع دول صناعية من حيث: درجة الاعتمادية، وملائمة السعر لجودة السلعة، والشكل الخارجي، وتوافرها في الأسواق، ودقة الصنع وجودته وقد أظهرت هذه الدراسة أن هناك فروقا كبيرة بين الصورة الذهنية والاتجاهات التي يحملها البريطانيون لمنتجات كل دولة، وحصلت منتجات ألمانيا الغربية والمملكة المتحدة واليابان على تقديرات مرتفعة في الصفات الخمس السابق ذكرها، وحصلت منتجات فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة على تقديرات متوسطة، أما المنتجات الصناعية للاتحاد السوفيتي فقد حصلت على تقديرات منخفضة.

دراسة (Darling and Kraft, 1977) "الصورة الذهنية التي يحملها المستهلكون عن الصناعة في البلد المصدر للسلعة ومدى تأثيرها على اتجاهاتهم نحو العناصر الأخرى في المزيج التسويقي" هدفت الدراسة التعرف إلى الصورة الذهنية التي يحملها المستهلكون الفنلنديون عن الصناعة في البلد المصدر للسلعة. وتوصلت الدراسة إلى أن الصورة الذهنية التي يحملها المستهلكون عن الصناعة في البلد المصدر للسلعة تؤثر على اتجاهاتهم نحو مدى الإشباع الذي يحققونه من هذه السلع. وأظهرت الدراسة، في حالة عدم وجود فروق بين السلع من حيث السعر أو الجودة أو التصميم، فإن المستهلكين الفنلنديين يفضلون السلع المنتجة في فنلندا، فالسويد، فألمانيا الغربية، فانجلترا، وفرنسا، فالولايات المتحدة الأمريكية، فاليابان، فالالاتحاد السوفيتي وعلى الترتيب. مما يعني أن المستهلكين الفنلنديين يشعرون بأن السلع المنتجة محليا تقع في المرتبة الأولى بين السلع المتوافرة في الأسواق لديهم.

5.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

في ضوء ما قام به الباحث من استعراض للبحوث السابقة التي تناولت حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والمستوطنات وعلاقتها باتجاهات المستهلك الفلسطيني. كما تناولت مقارنة السلع المحلية بمنتجات الدول الأخرى المصدرة لها، والبعض الآخر تناول الصورة الذهنية لدى المستهلك المحلي حول السلع المصنعة محليا مقارنة مع السلع الاستهلاكية المستوردة. لاحظ أنها ركزت في معظمها على أحد أو عدد محدود من المجالات التي تخص اتجاهات المستهلك بشكل عام نحو المنتجات المحلية وربطها بمتغيرات عديدة ومختلفة. وقد وجد الباحث أن أقرب دراسة إلى دراسته هي الدراسة التي قام بها (جودة، 2006) من حيث تطرقها لمجموعة من العناصر الرئيسية لحملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، ولكنها لم تتطرق للعناصر الأخرى التي تطرق لها الباحث في هذه الدراسة مثل: دوافع المستهلك الفلسطيني لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وكذلك معرفة نقاط القوة والضعف لدى المنتج المحلي وكيف يمكن معالجته سواء في الإنتاج أو الإعلان أو التسويق وذلك لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية، وغيرها من الأسئلة

الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1. معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات الاستبانة.
 2. للنسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percent-ages): لوصف عينة الدراسة.
 3. المتوسط الحسابي (Mean Responses).
 4. اختبار (T- test for independent sample).
 5. اختبار ANOVA (One way Analysis of Variance) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المبحوثين حسب متغيرات (الجنس، العمر، الدخل الشهري، المؤهل العلمي، طبيعة العمل).
- وقد اعتمد الباحث على المقياس الذي طوره كل من (Mayer and Allen, 1990) لتفسير النتائج.
- ومن أجل تفسير النتائج تم اعتماد المقياس التالي لحساب المتوسط المرجح:

جدول رقم (4)

التقدير	الوزن النسبي	المتوسط المرجح
منخفضة جداً	من 20% - 36%	أقل من 1 - 1.80
منخفضة	من 36% - 52%	أكبر من 1.80 - 2.60
متوسطة	من 52% - 68%	أكبر من 2.60 - 3.40
مرتفعة	من 68% - 84%	أكبر من 3.40 - 4.20
مرتفعة جداً	من 84% - 100%	أكبر من 4.20 - 5

8.3 توزيع مجتمع الدراسة حسب المتغيرات الشخصية لأفراد العينة: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الدخل، الحالة العملية.

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية لأفراد العينة: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الدخل، الحالة العملية.

المتغير	الخيارات	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	27	48.2
	أنثى	28	50
	NA	1	1.8
العمر	أقل من 20 سنة	6	10.7
	20 - أقل من 30 سنة	22	39.3
	30 - أقل من 40 سنة	19	33.9
	40 - أقل من 50 سنة	3	5.4
	50 سنة فأكثر	6	10.7
المؤهل العلمي	الثانوية العامة أو أقل	12	21.4
	دبلوم	11	19.6
	بكالوريوس	24	42.9
	دراسات عليا	9	16.1

الأولية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، التي احتوت على (37) فقرة تم توزيعها بناءً على شروط معينة، منها العمل على شمول عينة الدراسة لفئات عمرية مختلفة، وفئات أخرى مقسمة إلى مستويات دخل شهرية متنوعة، ومؤهلات علمية متباينة، وحسب الجنس والحالة العملية. تم استرجاع (57) استبانة، استثنى منها واحدة لعدم اكتمالها وخضعت الباقية وعددها (56) استبانة للتحليل باستخدام برنامج (spss) الإحصائي.

3.3.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأسر الذين يقيمون في مدينة بيتونيا، والذين لا يعملون في المناطق المحتلة عام 1948، والمستوطنات الموجودة داخل الضفة الغربية، والبالغ عددهم 1200 أسرة. ويستثنى من ذلك الأسر التي يعمل فيها فرد واحد على الأقل في المناطق المحتلة عام 1948، والمستوطنات الموجودة داخل الضفة الغربية.

3.4 عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة باختيار عينة عشوائية من المستهلكين تتكون من أسر الذين لا يعملون في المناطق المحتلة عام 1948 والمستوطنات الموجودة داخل الضفة الغربية، في مدينة بيتونيا، والبالغ عددهم (60) أسرة، وتمثل عينة الدراسة ما نسبته 5% من مجتمع الدراسة.

وقد كانت إجابات كل فقرة من محاور الاستبانة وفق مقياس (ليكرت) الخماسي كما يلي:

مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	5	4	3	2	1

5.3 صدق الأداة:

للتحقق من صدق الأداة من حيث محتوى فقراتها وارتباطها بمجالات اللغة وسلامة الصياغة والوضوح. فقد عرض الباحث أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين والأكاديميين المختصين وذوي الخبرة بهذا المجال وعددهم أربعة. حيث أبدوا ملاحظاتهم ومقترحاتهم وتعديلاتهم على الأداة إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه. وكان لملاحظاتهم أثر بالغ بتطويرها وتعديلها.

6.3 ثبات الأداة:

استخدم الباحث طريقة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات الاستبانة وقد تبين أن معامل الثبات لفقرات الاستبانة مرتفع حيث سجل 72.9%. كما هو مبين في جدول رقم (3) أدناه، وهذا العامل يعد جيداً ومناسباً لتطبيق الاستبانة وإجراء البحث.

جدول رقم (3)

معامل الثبات لفقرات الاستبانة

العدد الكلي	معامل كرونباخ ألفا
56	0.729

7.3 المعالجة الإحصائية

تم تفرغ الاستبانة وتحليلها من خلال برنامج (SPSS)

للذكور %48.2. أما بخصوص العمر نلاحظ أن النسبة المئوية الأعلى لعينة الدراسة لصالح الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 20 وأقل من 30 سنة، وبلغت %39.3، أما الفئة العمرية 40 وأقل من 50 سنة، فنالت نسبة مئوية هي الأقل لأفراد العينة حيث بلغت %5.4 فقط. أما فيما يخص المؤهل العلمي فنلاحظ أن النسبة المئوية لعينة الدراسة من حملة المؤهل العلمي بكالوريوس %42.9 وهي النسبة الأعلى ضمن أفراد العينة، أما الأفراد الذين يحملون شهادة الدراسات العليا فكانت نسبتهم هي الأقل حيث بلغت %16.1 من أفراد العينة. أما بخصوص الدخل الشهري فنلاحظ أن النسبة المئوية الأعلى لصالح الأفراد الذين تبلغ دخولهم الشهرية (2000) شيقل فأقل حيث مثلت %21.4. أما الأفراد الذين تبلغ دخولهم الشهرية 2500 وأقل من 3000 شيقل ومن 3000 وأقل من 3500 شيقل فكانت نسبتهم موحدة وهي الأقل حيث بلغت %12.5. أما بخصوص الحالة العملية فيتضح أن %64.3 من أفراد العينة هم موظفون. وبالنظر لحالة تأييد المقاطعة تبين أن فرداً واحداً فقط من أفراد العينة والتي بلغت (56) فرداً لا يؤيد مقاطعة المنتجات الإسرائيلية أي ما نسبته %1.8 فقط، في حين بلغت نسبة الأفراد المؤيدين للمقاطعة %98.2، وهذا يدل على الفكر الإيجابي لدى أفراد العينة المبحوثة. حيث بلغ عددهم (55) فرداً. أما فيما يخص تنفيذ المقاطعة تبين أن %85.7 من أفراد العينة قاموا فعلاً بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية و%14.3 منهم فقط لم يقوموا بالمقاطعة فعلاً.

تحليل نتائج أسئلة الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:

• نتائج السؤال الأول: ما مفهوم مقاطعة المنتجات الإسرائيلية لدى المستهلك الفلسطيني؟

جدول رقم (6)

النسبة المئوية والمتوسطات الحسابية للسؤال الأول: ما مفهوم مقاطعة المنتجات الإسرائيلية لدى المستهلك الفلسطيني؟

الرقم	الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي من (5) الأهمية	ترتيب
1 -	المقاطعة هي الامتناع عن شراء المنتجات الإسرائيلية.	64.3	23.2	5.4	7.1	0	92%	4.60	4
2 -	المقاطعة هي رفض التعامل مع العدو تجارياً واقتصادياً واجتماعياً.	67.9	28.6	1.8	1.8	0	93%	4.64	3
3 -	المقاطعة تعكس روح الانتماء الوطني لرفض العدو ومنتجاته.	67.9	30.4	1.8	0	0	93%	4.67	2
4 -	المقاطعة حرب ضد الاحتلال دون سلاح.	70.4	27.8	1.9	0	0	96%	4.78	1
	مفهوم المقاطعة لدى المستهلك الفلسطيني.			المتوسط العام			93%	4.67	

يبين جدول رقم (6) المتوسط العام للسؤال الأول والبالغ (4.67)، أي أن أفراد العينة يعون مفهوم مقاطعة المنتجات الإسرائيلية حيث اتفق ما متوسطه (4.78)، الفقرة رقم (4) من أفراد العينة وهو الأكبر ضمن المتوسطات الحسابية لل فقرات المذكورة على أن مفهوم المقاطعة هو حرب ضد الاحتلال دون سلاح. أما الفقرة رقم (1) فقد نالت المتوسط الحسابي الأقل لأفراد العينة حيث بلغت (4.60) وهي مرتفعة أيضاً. وهذا يدل على أن مفهوم المقاطعة لدى أفراد العينة لا يكمن فقط في الامتناع عن شراء المنتجات الإسرائيلية. مما يؤكد مدى وعي المستهلك الفلسطيني نحو مفهوم المقاطعة. ويوجه عام يعد مفهوم المقاطعة من وجهة نظر المبحوثين (مستوى مرتفع جداً) بوزن نسبي قيمته %93.

• نتائج السؤال الثاني: ما مدى انعكاس حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية على مشاعر المستهلك الفلسطيني وسلوكه؟

جدول رقم (7)

النسبة المئوية والمتوسطات الحسابية للسؤال الثاني: مدى انعكاس حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية على مشاعر المستهلك الفلسطيني وسلوكه.

الرقم	الفقرة	موافق % بشدة	موافق %	محايد %	غير موافق % بشدة	غير موافق %	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي من (5)	ترتيب الاهمية
1	ارتكاب الجرائم المستمرة من قبل الاحتلال يثير مشاعري لضرورة المقاطعة.	69.6	30.4	0	0	0	94%	4.71	1
2	الإعلام الفلسطيني له دور فعال في توعية المستهلك وتوجيهه نحو المنتجات المحلية.	37.5	42.9	8.9	5.4	5.4	81%	4.07	5
3	عندما أشاهد مقولة "بشرايك منتجات الأعداء تدفع ثمن الرصاصة التي تقتل ابن شعبك" تتحفز مشاعري وأقاطع المنتجات الإسرائيلية نهائياً.	62.5	28.6	1.8	7.1	0	89%	4.47	4
4	عندما أسمع عن الحملات الدولية لمقاطعة إسرائيل في دول الغرب، أتحفز للمقاطعة أكثر.	58.9	37.5	0	3.6	0	91%	4.53	3
5	ينتابني شعور غير مريح عندما أشتري المنتج الإسرائيلي.	60.7	30.4	8.9	0	0	92%	4.58	2
6	أشعر بالاستياء ممن حولي لأنني أقاطع وحدي.	35.2	40.7	16.7	5.6	1.9	80%	4.02	6
7	أقاطع فقط حين تشدد الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية.	9.6	11.5	13.5	44.2	21.2	84%	2.38	7
	مدى انعكاس حملات المقاطعة على مشاعر المستهلك الفلسطيني وسلوكه.						المتوسط العام 82%	4.11	

يوضح جدول رقم (7) المتوسط العام للسؤال الثاني والبالغ (4.11)، أن أفراد العينة تتأثر مشاعرهم وسلوكهم نحو مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، حيث اتفق ما متوسطه (4.71)، الفقرة رقم (1) من أفراد العينة وهو الأكبر ضمن المتوسطات الحسابية لل فقرات المذكورة على أن ارتكاب الجرائم المستمرة من قبل الاحتلال يثير مشاعر المستهلك الفلسطيني لضرورة المقاطعة. أما الفقرة رقم (7) فقد نالت المتوسط الحسابي الأقل لأفراد العينة حيث بلغت (2.38). وهذا يدل على أن مشاعر بعض أفراد العينة وسلوكهم تتأثر حين تشدد الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية فقط. وبوجه عام يعد مستوى انعكاس حملات المقاطعة على مشاعر المستهلك وسلوكه (مستوى مرتفع) بوزن نسبي قيمته 82%.

● نتائج السؤال الثالث: ما مدى استجابة المستهلك الفلسطيني الفعلية لحملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية؟

جدول رقم (8)

النسبة المئوية والمتوسط الحسابي للسؤال الثالث: حول مدى استجابة المستهلك الفلسطيني الفعلية لحملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

الرقم	محتوى الفقرة	موافق % بشدة	موافق %	محايد %	غير موافق % بشدة	غير موافق %	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي من (5)	ترتيب الاهمية
1	أقاطع كل المنتجات الإسرائيلية دون استثناء.	44.6	23.2	17.9	12.5	1.8	82%	4.09	2
2	أقاطع المنتجات الإسرائيلية التي لها بديل محلي فقط.	21.4	25	10.7	39.3	3.6	44%	3.22	3
3	لم أقاطع المنتجات التي ليس لها بديل محلي ذو مواصفات وجودة عالية.	12.5	28.6	17.9	28.6	12.5	58%	2.89	4
4	أبحث عن بديل عربي الصنع في حال لم أجد بديل فلسطيني عن المنتج الإسرائيلي.	42.9	37.5	8.9	10.7	0	83%	4.16	1
5	توقفت عن المقاطعة لشعوري بعدم جدوى الاستمرار في المقاطعة.	10.7	17.9	12.5	33.9	25	84%	2.42	5
	مدى استجابة المستهلك الفلسطيني الفعلية لحملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية.						المتوسط العام 67%	3.36	

يبين جدول رقم (8) المتوسط العام للسؤال الثالث والبالغ (3.36)، أن أفراد العينة يستجيبون لحملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية استجابة إيجابية، حيث اتفق ما متوسطه (4.16) الفقرة رقم (4) من أفراد العينة وهو الأكبر ضمن المتوسطات الحسابية لل فقرات المذكورة على أنهم يلجأون للبحث عن بديل عربي الصنع في حال عدم وجود بديل فلسطيني للمنتج الإسرائيلي. أما الفقرة رقم (5) فقد نالت المتوسط الحسابي الأقل لأفراد العينة حيث بلغت (2.42). وهذا المتوسط يمثل الأفراد الذين توقفوا عن المقاطعة لشعورهم بعدم جدوى استمرارها. وبوجه عام تعد استجابة المستهلك الفلسطيني الفعلية لحملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية (مستوى متوسط) بوزن نسبي قيمته 67%.

● نتائج السؤال الرابع: ما اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات الإسرائيلية؟

جدول رقم (9)

النسبة المئوية والمتوسط الحسابي للسؤال الرابع: حول اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات الإسرائيلية.

الرقم	محتوى الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق بشدة %	غير موافق %	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي من (5)	ترتيب الأهمية
1	تتمتع المنتجات الإسرائيلية بجودة عالية في الإنتاج.	39.9	39.9	14.3	7.1	0	81%	4.07	1
2	تتوفر المنتجات الإسرائيلية بأصناف وأحجام متنوعة ومتعددة.	32.1	46.4	19.6	1.8	0	81%	4.06	2
3	تراعي المنتجات الإسرائيلية عند إنتاجها قواعد الصحة والسلامة للمستهلك.	26.8	42.9	16.1	10.7	3.6	84%	3.69	3
4	أشترى المنتج الإسرائيلي بأسعار مرتفعة مقابل الجودة العالية التي يتمتع بها.	8.9	28.6	17.9	30.4	14.3	52%	2.71	4
5	سمعت عن جودة المنتجات الإسرائيلية من العمال العرب الذين عملوا في المصانع التي تنتجها.	9.1	18.2	29.1	32.7	10.9	52%	2.62	5
6	أفضل شراء المنتجات الإسرائيلية لأنها تعبر عن رغبتى وذوقى.	9.1	7.3	10.9	41.8	30.9	39%	1.96	7
7	مستهلكو المنتجات الإسرائيلية لهم مكانة اقتصادية واجتماعية جيدة.	8.9	5.4	19.6	37.5	28.6	41%	2.04	6
	اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات الإسرائيلية.							3.02	
									المتوسط العام 60%

يبين جدول رقم (9) المتوسط العام للسؤال الرابع والبالغ (3.02)، أن أفراد العينة لديهم اتجاهات إيجابية نحو المنتجات الإسرائيلية، حيث اتفق ما متوسطه (4.07) الفقرة رقم (1) من أفراد العينة وهو الأكبر ضمن المتوسطات الحسابية للفقرات المذكورة مما يدل أن المنتجات الإسرائيلية تتمتع بجودة عالية في الإنتاج. أما الفقرة رقم (6) فقد نالت المتوسط الحسابي الأقل لأفراد العينة حيث بلغت (1.96) وهذا المتوسط يمثل الأفراد الذين يفضلون شراء المنتجات الإسرائيلية لأنها تعبر عن رغبتهم وأذواقهم. وبوجه عام تعد اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات الإسرائيلية بـ (مستوى متوسط) بوزن نسبي قيمته 60%.

● نتائج السؤال الخامس: ما اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المحلية الفلسطينية؟

جدول رقم (10)

النسبة المئوية والمتوسط الحسابي للسؤال الخامس: ما اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المحلية الفلسطينية.

الرقم	محتوى الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق بشدة %	غير موافق %	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي من (5)	ترتيب الأهمية
1	تتمتع المنتجات المحلية بدرجة عالية من الجودة.	7.1	32.1	35.7	17.9	7.1	65%	3.27	6
2	تتوفر المنتجات المحلية في السوق بكميات وفيرة وبشكل دائم.	8.9	50	16.1	21.4	3.6	60%	3.44	3
3	تكون المنتجات المحلية جيدة في بداية إنتاجها ثم تتراجع جودتها لاحقاً.	44.6	33.9	12.5	7.1	1.8	81%	4.07	1
4	تتنوع المنتجات المحلية بأحجام وأصناف حسب رغبة المستهلك.	7.1	46.4	16.1	26.8	3.6	68%	3.38	4
5	يتناسب سعر المنتج المحلي مع جودته.	9.1	41.8	12.7	30.9	5.5	56%	3.27	5
6	سمعت من الذين عملوا في المنشآت الصناعية الفلسطينية عن ضعف جودة المنتجات المحلية.	10.7	17.9	41.1	21.4	8.9	59%	2.96	8
7	تهدف الصناعة المحلية إلى تحقيق أعلى الأرباح حتى وإن كان ذلك على حساب تخفيض جودة المنتج.	28.6	33.9	23.2	14.3	0	73%	3.64	2
8	لا تراعى المنتجات المحلية عند إنتاجها قواعد الصحة والسلامة للمستهلك.	14.3	19.6	33.9	28.6	3.6	58%	2.89	7

الرقم	محتوى الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق بشدة %	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي من (5)	ترتيب الأهمية
9 -	مستهلكو السلع المحلية هم أصحاب الدخل المتدني والمحدود.	8.9	16.1	25	39.3	53%	2.64	9
	اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المحلية الفلسطينية.						3.28	
					المتوسط العام 66%			

يتضح من جدول رقم (10) المتوسط العام للسؤال الخامس والبالغ (3.28)، أن أفراد العينة لديهم اتجاهات إيجابية نحو المنتجات المحلية، حيث اتفق ما متوسطه (4.07) الفقرة رقم (3) من أفراد العينة وهو الأكبر ضمن المتوسطات الحسابية للفقرات المذكورة على أن المنتجات المحلية تكون جيدة في بداية إنتاجها ثم تتراجع جودتها لاحقاً. أما الفقرة رقم (9) فقد نالت المتوسط الحسابي الأقل لأفراد العينة حيث بلغت (2.64). وهذا المتوسط يمثل الأفراد الذين يرون أن مستهلكي السلع المحلية هم أصحاب الدخل المتدني والمحدود. وبوجه عام تعد اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المحلية الفلسطينية ضمن (المستوى المتوسط) بوزن نسبي قيمته 66%.

● نتائج السؤال السادس: ما دوافع المستهلك الفلسطيني لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية؟

جدول رقم (11)

النسبة المئوية والمتوسط الحسابي للسؤال السادس: دوافع المستهلك الفلسطيني لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

الرقم	محتوى الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق بشدة %	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي من (5)	ترتيب الأهمية
1 -	أقاطع المنتجات الإسرائيلية بدافع ديني عقائدي.	35.7	19.6	25	14.3	73%	3.67	5
2 -	أقاطع المنتجات الإسرائيلية بدافع سياسي.	39.3	41.1	14.3	3.6	83%	4.16	4
3 -	أقاطع المنتجات الإسرائيلية بدافع أخلاقي.	50	39.3	8.9	1.8	87%	4.36	2
4 -	أقاطع المنتجات الإسرائيلية بدافع ثقافي.	48.2	35.7	16.1	0	87%	4.36	3
5 -	أقاطع المنتجات الإسرائيلية بدافع وطني لتشجيع الصناعات الوطنية.	67.9	26.8	5.4	0	95%	4.64	1
	دوافع المستهلك الفلسطيني لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية.						4.24	
					المتوسط العام 85%			

($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الباحثين نحو مقاطعة المنتجات الإسرائيلية تبعاً لمتغير الجنس.

من أجل اختبار الفرضية فيما إذا كان هناك فروقات بين الذكور والإناث، والتي تشير إلى أن مجموعة الذكور ومجموعة الإناث هي ذات توزيع طبيعي، حيث إن اختبار التجانس يشير إلى تجانس التباين بين المجموعتين، لأن اختبار (T- test for Independent sample) هو المناسب.

جدول رقم (12)

Group Statistics

الجنس	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ في الوسط الحسابي
ذكر	27	3.4815	0.73434	0.14132
أنثى	28	3.2429	0.57183	0.10806

تشير نتائج جدول رقم (12) إلى أن الذكور حصلوا على متوسط حسابي أعلى من الإناث لجميع الباحثين وكان الانحراف المعياري للذكور (0.73434) أعلى من الانحراف المعياري للإناث (0.57183). أي أن اتجاهات الذكور أفضل.

يتضح من جدول رقم (11) المتوسط العام للسؤال السادس والبالغ (4.24)، أن أفراد العينة لديهم دوافع سواء كانت دينية، سياسية، أخلاقية، ثقافية، أو وطنية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، حيث اتفق ما متوسطه (4.64) الفقرة رقم (5) من أفراد العينة وهو بدرجة كبيرة جداً ضمن المتوسطات الحسابية للفقرات المذكورة على أنهم يقاطعون المنتجات الإسرائيلية بدافع وطني. أما الفقرة رقم (1) فقد نالت المتوسط الحسابي الأقل لأفراد العينة حيث بلغت (3.67). وهذا المتوسط يمثل الأفراد الذين يقاطعون المنتجات الإسرائيلية بدافع ديني عقائدي. وهذا يدل على أن دوافع مقاطعة المنتجات الإسرائيلية لدى أفراد العينة هي دوافع وطنية أكثر منها دينية. وبوجه عام تعد دوافع المستهلك الفلسطيني لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية بـ (مستوى مرتفع جداً) بوزن نسبي قيمته 85%.

مناقشة نتائج الفرضيات:

لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات الباحثين نحو مقاطعة المنتجات الإسرائيلية تبعاً للمتغيرات الشخصية: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الدخل الشهري، الحالة العملية.

1. لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

جدول رقم (13)

T- test for Independent sample

t- test for Equality of Means					Levine's Test for Equality of Variances				
Confidence 95% Interval		الخطأ في الفروق	مستوى الفروق	Sig. مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة T	Sig. مستوى الدلالة	قيمة F	
الحد الأدنى	الحد الأعلى								
0.59384	0.11659 -	0.17710	0.23862	0.184	53	1.347	0.235	1.440	تساوي التباين
0.59612	0.11887 -	0.17791	0.23862	0.186	49.122	1.341			عدم تساوي التباين

بلغت (0.534) وقيمة (Sig) تساوي (0.711) وهي أكبر من (0.05) وهذا يدعم الفرضية الصفرية بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات العمر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). أي أن جميع الفئات العمرية للمستهلكين لديهم استجابة إيجابية نحو حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

3. لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين نحو مقاطعة المنتجات الإسرائيلية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

ومن أجل اختبار الفرضية فيما إذا كان هناك فروقات بين فئات المؤهل العلمي والتي تشير إلى أن فئات المؤهل العلمي هي ذات توزيع طبيعي، حيث إن اختبار التجانس يشير إلى تجانس التباين بين الفئات، لأن اختبار (ANOVA) هو المناسب.

جدول رقم (16)

Group Statistics

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.98	4.06	الثانوية العامة أو أقل
0.45	3.26	دبلوم
0.46	3.24	بكالوريوس
0.35	3.13	دراسات عليا

تشير نتائج جدول رقم (16) أن الأشخاص الذين مؤهلهم العلمي توجيهي أو أقل حصلوا على أعلى متوسط حسابي (4.06) من بين جميع أفراد الدراسة بانحراف معياري (0.98). أي أن اتجاهات الأفراد الذين مؤهلهم العلمي توجيهي أو أقل أفضل.

جدول رقم (17)

(One way Analysis of Variance) ANOVA

Sig. مستوى الدلالة	قيمة F	معدل المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.008	4.543	1.396	3	4.189	بين المجموعات
		0.307	41	12.602	داخل المجموعة
			44	16.791	المجموع الكلي

يتبين من جدول رقم (13) أنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث في اتجاهات المستهلكين نحو مقاطعة المنتجات الإسرائيلية تبعاً لمتغير الجنس حيث إن قيمة (Sig) تساوي (0.235) وهي أكبر من مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). أي أن جميع الفئات العمرية للمستهلكين لديهم استجابة موحدة نحو حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

2. لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين نحو مقاطعة المنتجات الإسرائيلية تبعاً لمتغير العمر.

من أجل اختبار فرضية فيما إذا كان هناك فروقات بين فئات العمر، والتي تشير إلى أن فئات العمر هي ذات توزيع طبيعي وحيث إن اختبار التجانس يشير إلى تجانس التباين بين الفئات، لأن اختبار (ANOVA) هو المناسب:

جدول رقم (14)

Group Statistics

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.96	3.73	أقل من 20
0.74	3.31	20 - 30
0.47	3.33	30 - 40
0.50	3.27	40 - 50
0.70	3.43	50 فأكثر

يتبين من جدول رقم (14) أن الأفراد الذين أعمارهم أقل من 20 حصلوا على أعلى متوسط حسابي من بين جميع أفراد الدراسة بانحراف معياري (0.96). أي أن اتجاهات الشباب أفضل.

جدول رقم (15)

(One way Analysis of Variance) ANOVA

Sig. مستوى الدلالة	قيمة F	معدل المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.711	0.534	0.241	4	0.966	بين المجموعات
		0.452	51	23.068	داخل المجموعة
			55	24.034	المجموع الكلي

تشير نتائج الاختبار جدول رقم (15) إلى أن قيمة (F) قد

4. لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المبحوثين نحو مقاطعة المنتجات الإسرائيلية تبعا لمتغير الدخل الشهري.

جدول رقم (19)
Group Statistics

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0.81	3.47	2000 فأقل
0.83	3.40	2000 – 2500
0.34	3.14	2500 – 3000
0.70	3.14	3000 – 3500
0.44	3.16	3500 – 4000
0.52	3.60	4000 فأكثر

تشير نتائج جدول رقم (19) أن الأشخاص الذين دخلهم الشهري (4000) شغل فأكثر حصلوا على أعلى متوسط حسابي (3.60) من بين جميع أفراد الدراسة بانحراف معياري (0.52) أي أن اتجاهات الأفراد الذين دخلهم الشهري (4000) سيقل فأكثر أفضل.

من أجل اختبار فرضية فيما إذا كان هناك فروقات بين فئات الدخل الشهري والتي تشير إلى أن فئات الدخل الشهري هي ذات توزيع طبيعي، حيث إن اختبار التجانس يشير إلى تجانس التباين بين الفئات، لأن اختبار (One way Analysis of Variance) ANOVA هو المناسب.

جدول رقم (20)
(One way Analysis of Variance) ANOVA

مستوى الدلالة	Sig	قيمة F	معدل المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.529	0.839	0.349	5	1.747	بين المجموعات	
		0.416	47	19.563	داخل المجموعة	
			52	21.310	المجموع الكلية	

تشير نتائج الاختبار جدول رقم (20) أن قيمة (F) قد بلغت (0.839) وقيمة (Sig) تساوي (0.529) وهذا يدعم الفرضية الصفرية بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدخل الشهري عند مستوى دلالة 0.05. أي أن مستويات الدخل لدى المستهلك الفلسطيني لم يكن لها الأثر في الاستجابة لحملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

5. لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو مقاطعة المنتجات الإسرائيلية تبعا لمتغير الحالة العملية.

تشير نتائج الاختبار جدول رقم (17) إلى أن قيمة (F) قد بلغت (6.585) وقيمة (Sig) تساوي (0.008) وهي أقل من (0.05) وهذا يدعم الفرضية البديلة، بأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات المؤهل العلمي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). ومن أجل تحديد الاختلاف في استجابات أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، تم استخدام اختبار المقارنات البعدية (LSD) ونتائج جدول رقم (18) تبين ذلك.

جدول رقم (18)

اختبار المقارنات البعدية (LSD) لتحديد الفروق في استجابات أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي (أ)	المؤهل العلمي (ب)	Sig.	Mean Difference (I- J)	95% Confidence Interval	
				Upper Bound	Lower Bound
الثانوية العامة أو أقل	دبلوم	0.004	×0.82078	1.3621	0.2794
الثانوية العامة أو أقل	بكالوريوس	0.002	×0.79398	1.2890	0.2989
الثانوية العامة أو أقل	دراسات عليا	0.002	×0.93214	1.5116	0.3527
دبلوم	الثانوية العامة أو أقل	0.004	×0.82078	0.2794	1.3621
دبلوم	بكالوريوس	0.899	0.02679	0.3974	0.4510
دبلوم	دراسات عليا	0.668	0.11136	0.6316	0.4089
بكالوريوس	الثانوية العامة أو أقل	0.002	×0.79398	0.2989	1.2890
بكالوريوس	دبلوم	0.899	0.02679	0.4510	0.3974
بكالوريوس	دراسات عليا	0.558	0.13816	0.6100	0.3337
رئيسات عليا	الثانوية العامة أو أقل	0.002	×0.93214	0.3527	1.5116
رئيسات عليا	دبلوم	0.668	0.11136	0.4089	0.6316
رئيسات عليا	بكالوريوس	0.558	0.13816	0.3337	0.6100

يبين جدول رقم (18) أن هناك فروقا في استجابات أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، ويبين اختبار (LSD) لصالح من كانت هذه الفروق وهي كالتالي:

- هناك فروق بين الدبلوم والثانوية العامة أو أقل وكانت لصالح الثانوية العامة أو أقل.

- هناك فروق بين البكالوريوس والثانوية العامة أو أقل وكانت لصالح الثانوية العامة أو أقل.

- هناك فروق بين الدراسات العليا والثانوية العامة أو أقل وكانت لصالح الثانوية العامة أو أقل.

- ولا توجد فروق فيما بين التخصصات الأخرى.

هذه النتائج تؤكد أن استجابة المستهلك الفلسطيني نحو حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية قد اختلفت باختلاف المستوى التعليمي لصالح أولئك الذين يحملون شهادة الثانوية العامة أو أقل، أي أن المستهلكين من حملة شهادة الثانوية العامة أو أقل منها كان لديهم استجابة أعلى دون غيرهم لحملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية. ويعزو الباحث ذلك إلى دور الأسرة والجهاز التعليمي، كون حملات المقاطعة تستهدف الشباب لغرس الروح الوطنية لديهم، بحكم أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي.

95% Confidence Interval		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I- J)	طبيعة العمل (J)	طبيعة العمل (I)
Upper Bound	Lower Bound					
1.3554	0.2481	0.006	0.27393	×0.80172	موظف	عالم
0.6428	0.9428 -	0.704	0.39226	0.15000 -	طالب	
1.3863	0.0851	0.028	0.32191	×0.73571	صاحب عمل	محلي
2.5489	0.7511	0.001	0.44478	×1.65000	مهن حرة	
1.5813	0.3222	0.004	0.31148	×0.95172	موظف	عالم
0.9428	0.6428 -	0.704	0.39226	0.15000	عامل محلي	
1.6020	0.1694	0.017	0.35441	×0.88571	صاحب عمل	محلي
2.7476	0.8524	0.000	0.46884	×1.80000	مهن حرة	
0.5031	0.3711 -	0.762	0.21628	0.06601	موظف	عالم
0.0851 -	1.3863 -	0.028	0.32191	×0.73571 -	عامل محلي	
0.1694 -	1.6020 -	0.017	0.35441	×0.88571 -	طالب	محلي
1.7465	0.0820	0.032	0.41179	×0.91429	مهن حرة	
0.0894 -	1.6071 -	0.029	0.37548	×0.84828 -	موظف	عالم
0.7511 -	2.5489 -	0.001	0.44478	×1.65000 -	عامل محلي	
0.8524 -	2.7476 -	0.000	0.46884	×1.80000 -	طالب	محلي
0.0820 -	1.7465 -	0.032	0.41179	×0.91429 -	صاحب عمل	

يبين الجدول (23) أعلاه أن استجابة المستهلك الفلسطيني نحو حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية قد اختلفت باختلاف الحالة العملية للمستهلكين، وتم استخدام اختبار (LSD) لمعرفة لصالح من هذه الفروق بين فئات طبيعة العمل وكانت الاختلافات كالاتي:

- بينت النتائج وجود فروق بين المستهلكين الذين طبيعة عملهم ضمن فئة الموظف مقارنة مع الفئات (العامل المحلي، الطالب، مهن حرة) ولم تكن هذه الفروق لصالح الموظفين مع كل من (العامل المحلي، الطالب) بينما كانت لصالح الموظفين من فئة (مهن حرة) ولا توجد فروق بين أصحاب العمل والموظفين.

- بينت النتائج وجود فروق لصالح المستهلكين الذين طبيعة عملهم ضمن فئة العامل المحلي مقارنة مع فئة (الموظف، صاحب العمل، مهن حرة) ولا توجد فروق بين العامل المحلي والطالب.

- بينت النتائج وجود فروق لصالح المستهلكين الذين طبيعة عملهم ضمن فئة الطالب مقارنة مع فئات (الموظف، صاحب العمل، مهن حرة) ولا توجد فروق بين العامل المحلي والطالب.

- بينت النتائج وجود فروق لصالح المستهلكين الذين طبيعة عملهم ضمن فئة صاحب العمل مقارنة مع الفئات (مهن حرة) ولم تكن الفروق لصالح صاحب العمل مقارنة مع الفئات (العامل المحلي، الطالب) ولا توجد فروق بين أصحاب العمل والموظفين.

- بينت النتائج عدم وجود فروق لصالح المستهلكين الذين

جدول رقم (21)

Group Statistics		
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
موظف	0.58	3.28
عامل محلي	0.79	4.04
طالب	0.80	4.20
صاحب عمل	0.56	3.31
مهن حرة	0.61	2.73

تشير نتائج جدول رقم (21) إلى أن الطلاب حصلوا على أعلى متوسط حسابي (4.20) من بين جميع أفراد الدراسة بانحراف معياري (0.80). ويعزو الباحث ذلك إلى أن الشباب يشكلون الشريحة الأكبر في المجتمع الفلسطيني.

من أجل اختبار فرضية فيما إذا كان هناك فروقات بين فئات الحالة العملية والتي تشير إلى أن فئات طبيعة العمل هي ذات توزيع طبيعي، حيث إن اختبار التجانس يشير إلى تجانس التباين بين الفئات، لأن اختبار (ANOVA) (One way Analysis of Variance): هو المناسب.

جدول رقم (22)

One way Analysis of Variance (ANOVA)

Sig.	مجموع المربعات	درجة الحرية	معدل المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
0.001	6.240	4	1.560	5.914	Between Groups
	10.551	40	0.264		Within Groups
	16.791	44			Total

تشير نتائج الاختبار جدول رقم (22) إلى أن قيمة (F) قد بلغت (5.914) وقيمة (Sig) تساوي (0.001) وهذا يدعم الفرضية البديلة بأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الحالة العملية عند مستوى دلالة (0.05). ومن أجل تحديد الاختلاف في استجابات أفراد العينة حسب الحالة العملية، تم استخدام اختبار المقارنات البعدية (LSD) ونتائج جدول رقم (23) تبين ذلك.

جدول رقم (23)

اختبار المقارنات البعدية (LSD) لتحديد الفروق في استجابات أفراد العينة حسب الحالة العملية.

Multiple Comparisons

95% Confidence Interval		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I- J)	طبيعة العمل (J)	طبيعة العمل (I)
Upper Bound	Lower Bound					
0.2481 -	1.3554 -	0.006	0.27393	×0.80172 -	عامل محلي	موظف
0.3222 -	1.5813 -	0.004	0.31148	×0.95172 -	طالب	
0.3711	0.5031 -	0.762	0.21628	0.06601 -	صاحب عمل	
1.6071	0.0894	0.029	0.37548	×0.84828	مهن حرة	

طبيعة عملهم ضمن مهن حرة مقارنة مع الفئات (الموظف، عامل محلي، الطالب، صاحب العمل).

هذه النتائج تؤكد أن استجابة المستهلك الفلسطيني نحو حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية قد اختلفت باختلاف الحالة العملية للمستهلكين لصالح الطلاب. أي أن المستهلكين الطلاب كان لديهم استجابة أعلى دون غيرهم لحملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية. ويعزو الباحث ذلك إلى أن حملات التوعية التي تقوم بها الجهات القائمة على حملات المقاطعة تستهدف الطلاب أكثر من غيرهم.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة من خلال التحليل الإحصائي إلى مجموعة من النتائج كان أهمها الآتي:

1. أظهرت الدراسة أن استجابات أفراد عينة الدراسة لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية قد بلغت 98.2% ولكن 85.7% هم من قاطعوا المنتجات الإسرائيلية فعلاً. و14.3% منهم فقط لم يقوموا بالمقاطعة فعلاً.

2. تمكنت حملات المقاطعة من التأثير إيجاباً تجاه عملية مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، حيث جاء تأثير ارتكاب الجرائم المستمرة من قبل الاحتلال بنسبة 69.6% في الدرجة الأولى في إثارة مشاعر المستهلك وسلوكه، لكن الإعلام الفلسطيني لم يقيم بالدور المطلوب لتوعية المستهلك وتوجيهه نحو المنتجات المحلية فكانت نسبته 37.5% فقط.

3. تبين أن نسبة استجابة المستهلك الفعلية للمقاطعة كانت لا بأس بها، حيث بلغت 44.6% ويليهما 42.9% لصالح أولئك الذين يبحثون عن بديل عربي الصنع في حال عدم وجود بديل فلسطيني عن المنتج الإسرائيلي.

4. لم تتمكن حملات المقاطعة من تكوين اتجاه سلبي نحو المنتجات الإسرائيلية لدى المستهلك الفلسطيني، حيث تبين أن 39.9% يرون أن المنتجات الإسرائيلية تتمتع بجودة عالية في الإنتاج. وأن 32.1% يرون أنها تتوافر بأصناف وأحجام متنوعة ومتعددة.

5. لم تتمكن حملات المقاطعة من تكوين اتجاه إيجابي نحو المنتجات المحلية لدى المستهلك الفلسطيني، حيث اتفق 44.6% من أفراد العينة، على أن المنتجات المحلية تكون جيدة في بداية إنتاجها ثم تتراجع جودتها لاحقاً، واتفق أيضاً 28.6% على أن الصناعة المحلية تهدف إلى تحقيق أعلى الأرباح حتى وإن كان ذلك على حساب تخفيض جودة المنتج المحلي.

6. تبين أن 67.9% قاطعوا المنتجات الإسرائيلية بدافع وطني وهذه النسبة تدل على أن الحس الوطني لدى المستهلك الفلسطيني هو الدافع الرئيس لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، يليه الدافع الأخلاقي الذي حظي بنسبة 50% من أفراد العينة.

7. أظهرت نتائج التحليل لاستجابات الباحثين أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو مقاطعة المنتجات الإسرائيلية تبعاً لمتغير الجنس، العمر، الدخل، وهذا منطقي لكبر حجم التجانس بين عينة الدراسة.

8. كما أظهرت نتائج التحليل لاستجابات الباحثين أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو مقاطعة المنتجات الإسرائيلية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. هذه النتيجة تؤكد أن استجابة المستهلك الفلسطيني نحو حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية قد اختلفت باختلاف المستوى التعليمي لصالح أولئك الذين يحملون شهادة الثانوية العامة أو أقل، أي أن المستهلكين حملة شهادة الثانوية العامة أو أقل منها كان لديهم استجابة أعلى دون غيرهم لحملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

9. أيضاً أظهرت نتائج التحليل لاستجابات الباحثين أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو مقاطعة المنتجات الإسرائيلية تبعاً لمتغير الحالة العملية. هذه النتيجة تؤكد أن استجابة المستهلك الفلسطيني نحو حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية قد اختلفت باختلاف الحالة العملية لصالح الطلاب. أي أن المستهلكين الطلاب كان لديهم استجابة أعلى دون غيرهم لحملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

توصيات الدراسة:

1. تفعيل حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وتكثيفها واعتبار ذلك شكلاً رئيساً من أشكال النضال السلمي الفلسطيني ضد الاحتلال، حتى تتحول إلى ثقافة جماهيرية عامة.

2. تفعيل دور وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة للقيام بدور فعال في نشر الوعي لترويج المنتج المحلي وخصوصاً الصناعات الجيدة منها، لتحوز على ثقة جمهور المستهلكين، حيث تشير نتائج الدراسة أن 37.5% يؤكدون على فعالية دور وسائل الإعلام في المقاطعة، وهذه النسبة بحاجة إلى زيادة حتى تثبت أن وسائل الإعلام قامت بدورها بالشكل المطلوب.

3. العمل على تحسين المنتجات الوطنية المطابقة للمواصفات والمقاييس ومراعاة مستوى الجودة، حتى تحظى بثقة المستهلك الفلسطيني ورضاه. وتنويع الإنتاج للسلعة الواحدة حتى تزداد الخيارات أمام المستهلك.

4. استخدام بحوث التسويق للحصول على المعلومات الخاصة بأذواق المستهلكين ومتطلباتهم في السلع التي تنتجها المصانع المحلية، مما يساعدها على إنتاج السلع بالمواصفات التي يرغبها المستهلك المحلي.

5. تغيير الصورة الذهنية السلبية التي يحملها المستهلك الفلسطيني عن المنتجات المحلية، وذلك عن طريق تنظيم معارض بشكل دائم للصناعات المحلية لتعريف المستهلك على التطور الذي وصلت إليه الصناعات الوطنية، والمشاركة في المعارض الدولية للتعريف بالمنتج الفلسطيني في الدول العربية والأجنبية.

6. تفعيل اتفاقيات التعاون التجاري العربية مع السوق الفلسطيني لسد أي نقص يعاني منه، وذلك تلبية لاحتياجات المستهلكين الفلسطينيين، الذي تبين من الدراسة أن 42.9% منهم يبحثون بشدة عن بديل عربي الصنع في حال عدم توافر بديل فلسطيني عن المنتج الإسرائيلي.

7. الابتعاد عن تطبيق فكرة المقاطعة الكلية لعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توفير سلع بديلة لها والاكتفاء بمقاطعة المنتجات التي لها بديل محلي أو عربي أو أجنبي جيد.

8. تكرار محاولات مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية باستمرار.
17. مكحول، باسم، وآخرون (2001) استراتيجية وسياسات التصنيع الفلسطيني، المقومات والخيارات المتاحة في المدى القصير والطويل، رام الله، ماس.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. الجعفري، محمود (2000) التجارة الخارجية الفلسطينية الاسرائيلية: واقفها وآفاقها ومستقبلها، رام الله، معهد أبحاث ماس.
2. الجمعية الفلسطينية لحماية المستهلك (ابريل، 2004) "مدى قناعة المستهلك الفلسطيني بجدوى مقاطعة المنتجات الاسرائيلية بشكل كلي أو جزئي". غزة.
3. الجمعية الفلسطينية لحماية المستهلك (يوليو، 2003) "الحملة الوطنية لتشجيع المنتجات الفلسطينية ومقاطعة المنتجات الاسرائيلية" غزة.
4. الجمعية الفلسطينية لحماية المستهلك (يوليو، 2002) "الحملة الوطنية لتشجيع المنتجات الفلسطينية ومقاطعة المنتجات الاسرائيلية والأمريكية" غزة.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). إحصاءات التجارة الخارجية السلعية الفلسطينية مع إسرائيل. رام الله فلسطين.
6. جودة، شاكر، (2006) "حملات مقاطعة المنتجات الاسرائيلية وعلاقتها باتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المصنعة محلياً". حالة تطبيقية على السلع الغذائية في محافظات غزة. رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية - غزة.
7. سلطة النقد الفلسطينية، "التقرير السنوي"، للسنوات 2013 - 2017، ص 109. رام الله، فلسطين.
8. سلطة النقد الفلسطينية، "التقرير السنوي"، 2017، ص 36. رام الله، فلسطين.
9. سلطة النقد الفلسطينية، "التقرير السنوي"، 2017، الهيكل السلعي لأهم الصادرات والواردات الفلسطينية، 2017، ص 37. رام الله، فلسطين.
10. سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق، ص 38.
11. سلامة، آسيا، (2015) "أثر مقاطعة المنتجات الإسرائيلية على الاقتصاد الوطني الفلسطيني" جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.
12. صامد، (1986) "مشكلة تسويق المنتجات الصناعية في الأراضي المحتلة" مجلة صامد، مؤسسة صامد، عمان.
13. الصويص، خالد. (2011) "مدى إدراك المجتمع الفلسطيني لأهمية قرار السلطة الوطنية الفلسطينية منع تداول منتجات المستوطنات، من وجهة نظر التجار في محافظة طولكرم. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) مجلد 25(4)، 2011.
14. عبد الرازق، عمر، ومكحول، باسم (1996) "سوق المشروبات الخفيفة في الضفة الغربية" مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد الرابع، العدد الأول.
15. عبد الكريم، عبد العزيز، وآخرون (1989) التخطيط الصناعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، العراق.
16. علي، منير حسن (1990) "الصورة الذهنية لدى المستهلكين السعوديين على السلع الاستهلاكية المصنعة محلياً مقارنة بالسلع المستوردة" مجلة الإدارة العامة، العدد 68.

ثانياً مواقع الانترنت والدوريات:

1. أرض فلسطين للدراسات والتوثيق، الجمعة، 26 ديسمبر 2014.
[http:// www. palestineand. net/](http://www.palestineand.net/)
2. اقتصاد المستوطنات ينمو واقتصاد الضفة يخبو الأربعاء، 6 مارس (2013).
<http:// www. felesteen. Ps>
3. حملة مقاطعة إسرائيل BDS، 09 ابريل، 2014
<http:// fromghazza. blogspot. com/>
4. دائرة شؤون المغتربين، 10 ps، pead أكتوبر 2014
[http:// www. nbprs. ps/ .](http:// www. nbprs. ps/)
5. المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، منظمة التحرير الفلسطينية، (2014) nbprs. Ps .
6. المقاطعة وجع إسرائيل الصامت، 16 /3 /2015.
[www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=1031c4y1061316Y1031c4](http:// www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=1031c4y1061316Y1031c4)
7. حملة بادر لمقاطعة المنتجات الاسرائيلية. "بدنا الاحتلال يخسر". 2013
<https:// www. maannews. net/ Content. aspx?id=828802>
8. قاطع المنتجات الاسرائيلية، 14 /5 /2015.
<https:// shaymaa95press. wordpress. com/ 2015/ 05/ 04/ 27/>

ثالثاً: المراجع الانجليزية:

1. Allen N.J & Mayer J.P. (1990) A three – Commitment. Conceptualization of organization Commitment. Human Resource Management Review. Vole. (10).no (1) pp 61-89.
2. Abstract of Israel 2018 No. 69.
3. Banister and Saunders, (1978) the mental image held by British consumers about the products of seven industrialized countries.
4. Darling and Kraft, (1977) the mental image that consumers carry about the industry in the country of origin of the commodity and the extent of their impact on their attitudes towards other elements in the marketing mix.
5. Department of British Knowledge. Encyclopedia, 1953:p.963.
6. James, (2017) Israel and the Boycott, Divestment, and Sanctions (BDS) Movement.
7. Laurent Joffre, 2016 «BDS, discus d'un boycott», Liberation, Paris. www.liberation.fr.
8. Naryana, (1981) the mental image held by American and Japanese consumers about American and Japanese goods.
9. UNCTAD, (2014) Report of the United Nations Conference on Trade and Development.
10. Yavas and tunclaps, (1984) the mental image Held by Saudi consumers about British products.

واقع تطبيق مبادئ ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة إدوغ بعنابة، الجزائر

The Reality of Applying Corporate Governance Charter Principles in Algeria

- A Case Study of the Idoug Company in Annaba- Algeria

Mr. ZAAICH MOHAMED

PhD. Student/ Baji Mukhtar University/ Algeria
zaaich25@hotmail.com

Dr. KHIARI ZAHIA

Senior Lecturer "A"/ Baji Mukhtar University/ Algeria
khiariz2007@yahoo.fr

أ. زعيش محمد

طالب دكتوراه/ جامعة باجي مختار- عنابة/ الجزائر

د. خياري زهية

أستاذ محاضر "أ"/ جامعة باجي مختار - عنابة/ الجزائر

Received: 7/ 9/ 2018, Accepted: 19/ 11/ 2018

DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.3339106>

<http://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia>

تاريخ الاستلام: 7/ 9/ 2018م، تاريخ القبول: 19/ 11/ 2018م.

E - ISSN: 2410 - 3349

P - ISSN: 2313 - 7592

مقدمة:

توالت الأزمات الاقتصادية التي عصفت بكبرى اقتصاديات العالم، صاحبها فشل وإفلاس كبرى الشركات العالمية خلال فترة ما، الأمر الذي أرجعته جل التحليلات الدولية لغياب ميكانيزمات من شأنها تعزيز مبدأ المساءلة والمحاسبة وتحديد المسؤوليات وتقليص حجم الفساد إلى أدنى المستويات، ميكانيزمات أقرتها مؤسسات دولية بعد أن لاقت الإجماع ووحدت الآراء فطفا إلى السطح ما يُعرف بحوكمة الشركات.

فلقد تم تطوير حوكمة الشركات في الولايات المتحدة في سبعينيات القرن الماضي استجابةً للفضائح المالية التي كانت انعكاس للحرية التي تركت للقادة وهيئات الإدارة. (Messahel, 104 : 2017, Sassia)

وتعتبر حوكمة الشركات عن القواعد التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات لقراراتها والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرارات فيها ومدى المساءلة التي يخضع لها مديرو ورؤساء الشركات، وتحدد مدى الإفصاح عن المعلومات وشفافيتها، وتعمل على حماية مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بالشركة من خلال حقهم في الحصول على معلومات موثوقة وملائمة لاتخاذ القرارات. (أحمد مداني، مداح عبد الهادي، 2016: 94)

فحوكمة الشركات تستند إلى مبادئ الشفافية والاستقلال والمساءلة وتهدف إلى تحفيز تبني السلوكيات. (Abdelkader Rachedi, Mohamed Maarif, Mohamed Benhamida, 2014 : 101)

ولما اقتنعت دول العالم بمبادئ الحوكمة سارعت إلى سن قوانين، على غرار قانون سربنيز أوكسلي «SOX» وقانون الحماية المالية «LSF»، والتي كانت تصب في مجملها لتعزيز وتدعم مبادئ حوكمة الشركات، وكذا القانون الأمريكي الذي جاء ليعزز حوكمة الشركات، كما تم إصدار القانون الفرنسي للحماية المالية LSF.

على الرغم من تأخر الجزائر في تحقيق مفهوم الحوكمة إلا أن الوعي بقضايا حوكمة الشركات في الجزائر يتقدم بسرعة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة الانتقال إلى اقتصاد سوق حديثة وفعالة. (Meziani Henen, Chelil Abdellatif, 2014 : 170)

فالجزائر، على غرار العديد من الدول، قامت بإصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة سنة 2009 ليشكل إطاراً ودليلاً إرشادياً يسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

مشكلة الدراسة:

لطالما عانت المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من مستويات أداء ضعيفة، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة، من إعادة هيكلة مالية وعضوية وتطهير مالي لهذه المؤسسات بهدف تحسين أدائها، وهو ما كلف الدولة الأموال الطائلة، إلا أنه تبين فيما بعد أن علة هذه المؤسسات تكمن بالأساس في الفساد وغياب الحكم الراشد. شكّل هذا الواقع دافعا أساسيا لإصدار ميثاق الحوكمة، بالنظر إلى ما يقدمه التطبيق السليم لمبادئها من زيادة ثقة المستثمرين، وتوفير معلومات على قدر كبير من الشفافية والموضوعية لجميع

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعريف بميثاق حوكمة الشركات الصادر في الجزائر ومدى التزام المؤسسة الاقتصادية «إدوغ» بمدينة عنابة بتطبيق مبادئه، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبيان وُزِع على عينة تتكون من 30 موظفاً من إدارات المؤسسة المعنية، واختبار الفرضيات وتحليل الاستبيان استخدم الباحثان برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 20، وهذا من خلال استخدام ألفا كرونباخ، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري واختبار T-Test للعينة الواحدة.

توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة تطبق مبادئ ميثاق حوكمة الشركات، وتشكل الحوكمة محور اهتمام لها ويتضح ذلك في تنظيمها لدورات إعلامية وتكوينية، كما يتوافر على مستواها دليل مكتوب حول حوكمة الشركات يتوافق مع خصوصية المؤسسة. أوصت الدراسة بضرورة مواصلة مؤسسة إدوغ عناية لجهودها في مجال إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة. وبالنظر إلى النتائج الإيجابية التي حققتها مؤسسة إدوغ عناية فإننا نوصي، كذلك، بضرورة الإسراع بالإلزام القانوني للمؤسسات الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة، والعمل على توفير الإطار المؤسسي والقانوني كبيئة مناسبة لذلك.

الكلمات المفتاحية: ميثاق حوكمة الشركات، مبادئ الحوكمة، مؤسسة إدوغ

Abstract:

This study aims at introducing the corporate governance charter issued in Algeria and the extent of Idoug Company commitment to its principles. To achieve this goal, a questionnaire was distributed to a sample of 30 employees working in the company in order to test the hypotheses and analyse the questionnaire via SPSS version 20. This is done by using alpha- cronbach, arithmetic mean, standard deviation and T- Test for one sample. The study concluded that the company applies the principles of the corporate governance charter. The study also proved that Idoug is very interested in governance as evidenced by its organization of training courses and the availability of a written guide on corporate governance in line with the company's specificity. The study recommended that the company should continue its efforts in establishing and strengthening the principles of governance. In view of the positive results achieved by the Idoug Company, we recommend that the legal obligation of Algerian companies to implement the principles of governance should be accelerated and that the institutional and legal framework should be provided as an appropriate environment.

Keywords: Corporate Governance Charter, Governance Principles, Idoug Company.

الأطراف ذات العلاقة.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بدراسة الأدبيات التي تناولت حوكمة الشركات، وذلك بغرض بناء الإطار النظري، واختبار صحة الفرضيات استخدم الباحثان استبياناً وُزِعَ على إدارات المؤسسة الاقتصادية وتم تحليل نتائجه باستعمال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 20.

أولاً: الإطار النظري لحوكمة الشركات:

تعريف حوكمة الشركات

في الواقع لا يوجد تعريف متفق عليه لحوكمة الشركات، فقد عرّفها صندوق النقد الدولي على أنها «الإدارة الرشيدة للمؤسسات أو الاقتصاد بصورة عامة عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية (يحيوي إلهام، بوحديد ليلي، 2014: 61)، أما لجنة الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات (CADBURY) فقد عرفت حوكمة الشركات بأنها «نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب» (بوفاسة سليمان، سعيداني الرشيد، 2015: 12). في حين عرّفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها «نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدّد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في شركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من ذوي المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة المساهمة» (داود خيرة، 2016: 135). كما عرّفها مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) على أنها «الإطار الذي تمارس فيه المؤسسات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقة فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة» (بروش زين الدين، دهيمي جابر، 2012: 5). كما تُعرّف حوكمة الشركات بأنها «مجموع الأجهزة، قواعد القرار، المعلومات والرقابة التي تسمح أصحاب الحقوق والمساهمين في الشركة برعاية مصالحهم» (Fré-déric Bernard, Rémi Gayraud, Laurent Rousseau, 2013 : 56). وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين (13 : Boussadia Hichem, 2014). وتعرّف أيضاً بأنها العملية والهيكل المستخدم لتوجيه وإدارة العمال وشؤون الشركة، بهدف تحسين القيمة للمساهمين، والتي تشمل ضمان الجدوى المالية للشركة، تحديد العملية والهيكل الذي يحدد تقسيم السلطة، إنشاء آليات لتحقيق المساءلة بين المساهمين والمجلس والإدارة» (Rich Hayes, Roger Dassen, Arnold Schilder, Philip Wallage, 2005 : 595). فحوكمة الشركات تشمل مجموع الآليات التنظيمية والتي تهدف إلى تحديد الصلاحيات والتأثير في قرارات المديريين. (Belabdelli Abdallah, 2017 : 688)

أما المشرّع الجزائري فقد عرّفها بأنها «تلك العملية الإرادية والتطوعية للمؤسسة من أجل إدخال المزيد من الشفافية والصرامة في تسييرها وإدارتها ومراقبتها، فهي عبارة عن فلسفة تسييرية

يهدف موضوع هذا الميثاق إلى وضع وسيلة عملية وأداة إرشادية مبسطة تحت تصرف المؤسسات الجزائرية تسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الرشيد للمؤسسة، قصد الشروع في مسعى يهدف إلى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع، كما يشكل وثيقة مرجعية ومصدراً هاماً في متناول المؤسسات. فالنسيج المؤسساتي في الجزائر يتمتع بالعديد من المؤسسات ذات الأهمية الكبيرة في الاقتصاد الوطني، ومؤسسة إدوغ عنابة تعتبر من أهم المؤسسات الجزائرية على مستوى مدينة عنابة لإنتاج الحليب ومشتقاته. وهو ما يقودنا إلى صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هو واقع تطبيق مبادئ ميثاق حوكمة الشركات في مؤسسة إدوغ عنابة؟

يتفرع عن التساؤل الرئيسي سؤالان فرعيان:

- ما هو ميثاق حوكمة الشركات وماهي مبادئه؟
- ما مدى التزام مؤسسة إدوغ بتطبيق مبادئ ميثاق حوكمة الشركات؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

- لا تطبق مؤسسة إدوغ عنابة مبادئ ميثاق حوكمة الشركات.

يتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الأولى: لا تهتم مؤسسة إدوغ عنابة بمبادئ ميثاق حوكمة الشركات.

- الفرضية الثانية: لا تطبق مؤسسة إدوغ عنابة مبدئي الإنصاف والشفافية.

- الفرضية الثالثة: لا تطبق مؤسسة إدوغ عنابة مبدئي المساءلة والمحاسبة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بميثاق حوكمة الشركات الصادر في الجزائر ومدى التزام المؤسسة الاقتصادية إدوغ بمدينة عنابة بتطبيق مبادئه.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة في الجزائر على غرار بقية الدول، وضرورة الالتزام بمبادئها من أجل ضمان حوكمة جيدة لمؤسساتها، أملاً في تحقيق مستويات أداء أفضل، ولعل الحركات الإصلاحية التي عرفتها الجزائر منذ الثمانينيات خير دليل على رغبتها في مساعدة مؤسساتها ومنحها فرصة البقاء والاستقرار.

وتوجت الجهود المبذولة في هذا الإطار بإصدار ميثاق الحكم الرشيد الذي يطمح إلى إعطاء انطلاقة جديدة لترقية الحوكمة ضمن بُعد شامل ودائم للمؤسسة الجزائرية.

للمؤسسة الجزائرية، قام بتحريره فريق العمل المكلف (GOAL) بمساهمة جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة (CARE) ومنتدى رؤساء المؤسسات وكذا جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات وبمساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (code algérien de gouvernance) (d'entreprise, 2009: 27). وقد تم الاستناد بشكل أساسي في صياغة هذا الميثاق على مبادئ حوكمة الشركات المعتمدة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادرة في 2004، مع مراعاة خصوصية الشركات الجزائرية لاسيما الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تشكل شريحة واسعة من مجتمع الأعمال الجزائري.

يعتبر الالتزام بمبادئ "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة" تطوعيا وغير ملزم وهو مرتبط بدرجة الوعي بضرورة بعث مبادئ الحوكمة على المستوى الداخلي للشركة ودعمها واستخدامها، ويتضمن الميثاق جزئين: (ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009: 17)

- الجزء الأول: يوضح الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات ضروريا في الجزائر، كما أنه يربط الصلات مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية، لاسيما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

- الجزء الثاني: يتطرق إلى المقاييس الأساسية التي ينبغي عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبانوك والمؤسسات المالية، الممولون أو الإدارة، بالإضافة إلى نوعية نشر المعلومات وأساليب نقل الملكية.

تقوم حوكمة الشركات، وفقا لهذا الميثاق، على أربعة مبادئ أساسية تشكل مقاييس يدعم بعضها بعضا، أي أنها تطبق معا وبترايط، ولا يمكن الفصل بينها، إذ تشكل نوعا من المربع السحري الذي يجعل من الحكم الراشد خيار الفوز في كل الظروف، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي: (ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009: 66)

- الإنصاف: الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف الشريكة، وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بها يجب أن توزع بصورة منصفة.

- الشفافية: الحقوق والواجبات، وكذا الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك، يجب أن تكون واضحة وصريحة للجميع.

- المساءلة: مسؤولية كل طرف محددة على حدى بواسطة أهداف معينة وغير متقاسمة.

- المحاسبة: كل طرف شريك يكون محاسبا أمام طرف آخر عن الشيء الذي هو مسؤول عنه.

5- الأطراف الفاعلة مع المؤسسة حسب ميثاق حوكمة الشركات

إن موضوع حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر هو تحديد العلاقات بين الأطراف الشريكة، حيث يميز في هذا الشأن بين الأطراف الشريكة الداخلية والأطراف الشريكة الخارجية.

ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد بضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة، تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك» (ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009: 14، 16).

أهداف حوكمة الشركات

حوكمة الشركات ليست غاية في حد ذاتها. إنها وسيلة لخلق ثقة السوق ونزاهة المؤسسات (G20/OECD Principles of Corporate Governance, 2015: 3)

تسعى الحوكمة إلى تحقيق رفع كفاءة أداء المؤسسات، ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح، والتصرفات غير المقبولة، ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات، ووضع هيكل يحدد توزيع سائر الحقوق والمسؤوليات، وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة، ويمكن إجمال الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة تطبيق نظم الحوكمة فيما يلي: (دداش امنة، بوزيان عثمان، 2017: 233)

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية.

- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة، والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة.

- تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات تحقيق لرقابة فعالة ومستقلة.

- زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي بما يسهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي.

3- أهمية حوكمة الشركات

تتجلى أهمية حوكمة الشركات في عديد المزايا والمنافع التي يمكن للشركات بل والدول أن تجني ثمارها، وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي: (بن زازة منصورية، 2016: 196)

- المساعدة في الحصول على التمويل عن طريق الأسهم، السندات والقروض وبتكلفة أقل.

- زيادة جذب الاستثمارات والمؤسسات الأجنبية.

- رفع القيمة السوقية للمؤسسات.

- الرفع من مستوى الثقة مع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة.

- التقليل من مخاطر الأزمات المالية على مستوى المؤسسة، والاقتصاد بشكل عام.

- محاربة الفساد داخل المؤسسة وخارجها.

- تدعيم الدور الاجتماعي للمؤسسة.

4- المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات وفقا لميثاق حوكمة الشركات في الجزائر

يعد ميثاق حوكمة الشركات الصادر سنة 2009 إطارا ودليلا إرشاديا يسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد

1.5 الأطراف الشريكة الداخلية

دراسة (المناصير، 2013) بعنوان «أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات المساهمة العامة الأردنية».

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق قواعد الحوكمة على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية (العائد على الأصول- العائد على حقوق الملكية- العائد للسهم- الإيضاحات المالية) ، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع الخدمات والمدرجة في بورصة عمان 2012 متمثلا في (153) شركة، وتم استلام (396) استبانة موزعة على الشركات المدرجة، كما تم استخدام برنامج SPSS لتحليل الاستبانة، ومن نتائج الدراسة أن ما نسبته (85 %) من الشركات المستهدفة تطبق قواعد حوكمة الشركات، كما أن مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث التطبيق، ثم قاعدة حقوق المساهمين. ومن توصيات الدراسة العمل على الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين لما لها من أثر على العائد على الأصول والعائد للسهم الواحد، الالتزام بقواعد حوكمة الشركات المتعلقة بلجنة الترشيحات والمكافآت لضمان تلبية احتياجات الشركة والمجلس واعتماد أساس التمييز في الأداء لمنح المكافآت.

دراسة (Machoki, 2015)

«The effect of corporate governance practices on earnings management of companies listed at the Nairobi securities exchange»

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير ممارسة حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم جمع بيانات (49) شركة يتم تداولها بشكل مستمر ونشط في سوق نيروبي للأوراق المالية خلال ثلاث سنوات، وتم تحليل البيانات باستخدام الانحدار الخطي لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح ترتبط بشكل سلبي بتركز الملكية وبحجم مجلس الإدارة واستقلاليتها، ولكن وجد أن هناك علاقة موجبة مع نشاط المجلس وازدواجية الرئيس التنفيذي للشركة.

دراسة (صديقي خضرة 2016) بعنوان «مدى مساهمة ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية في تطبيق الحوكمة دراسة حالة مؤسسة NCA رويبة الجزائر» هدفت هذه الدراسة إلى إبراز خيارات المؤسسات تجاه ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية، من خلال تناول مؤسسة رويبة الجزائر، حيث تم توزيع استبانة تضمنت 150 سؤالاً وزعت على موظفي الشركة. استخدم برنامج SPSS لدراسة وتحليل النتائج. وتوصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج، أبرزها: أنه ومنذ إطلاق ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية، بادر عدد من شركات القطاع الخاص بما فيها شركة أن.سي.أ. الرويبة بتطبيق مواد اللائحة بشكل طوعي كما تم اعتماد مدونة لقواعد الحكم الراشد، وتحقيق الشركة لنمو سريع نتيجة تنفيذها سياسة حوكمة رشيدة تركز على الشفافية واستراتيجية التواصل المنظم مع مختلف أصحاب المصالح بما فيها العائلة. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة توفير العناصر الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك ضرورة إلزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الأطراف الشريكة الداخلية تتمثل في: مالكي المؤسسة، الأشخاص الذين تم تفويضهم من قبل المالكين لجزء من حقوقهم وصلاحياتهم مثل الإداريين والمسيرين، كل واحد من هؤلاء الأطراف يتصرف في حدود إطار هيئة التسيير الخاصة به، طبقا للأحكام القانونية التي تحكم المؤسسة، وتتمثل الأطراف الداخلية في: (ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009: 60)

- الجمعية العامة والتي تضم المالكين المساهمين أو أصحاب الحصص.

- مجلس الإدارة الذي يجتمع ويتداول فيه الإداريون.

- المديرية العامة المتمثلة في الفريق التنفيذي (المسيرون).

2.5 الأطراف الشريكة الخارجية

يتشكل المحيط الخاص للمؤسسة من أطراف فاعلة، والذين بالرغم من أنهم خارجيين إلا أنهم يعتبرون أطرافا فاعلة في المؤسسة بسبب التأثير المباشر والفوري الذي يمكنهم ممارسته على مسارها ومستقبلها، وتتمثل الأطراف الخارجية في كل من: (ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009: 61)

- الإدارات العمومية: باعتبارهم فروعاً للدولة، هم مكلفون بتنفيذ السياسة الاقتصادية بواسطة تطبيق القوانين والتي تنتج عنها حقوق ومزايا متعددة لفائدة المؤسسة (كإجراءات الدعم والتشجيع) ، ولكن أيضا في حالة الإخلال تتعرض المؤسسة لعقوبات ومتابعات قد تكون ضارة لها.

- الجهاز المالي كالبانوك: كل مؤسسة بالإضافة إلى رأس مالها والتدفقات النقدية التي يمكن أن تحوزها، تبقى في حاجة إلى موارد مالية خارجية لدعم أنشطتها وضمان تطورها.

- الموردون ومقدمو الخدمات: حيث يتعين على كل مؤسسة، لتمويل نفسها، اللجوء إلى الموردين ومقدمي الخدمات.

- الزبائن: في مناخ تنافسي حاد، يمثل زبائن المؤسسة الجزء الأول من الأطراف المعنية للمؤسسة، وعليه فإن إرضاءهم وكسب ولائهم هو الهدف الأساسي.

- العمال: يعينون من سوق العمل ويربطهم بالمؤسسة عقد، ويعيدوا عن كونهم مجرد مقدمي خدمات وممارسين في داخل المؤسسة، فإنه يجب عليها أن تعتبرهم أول الزبائن، لأن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها تعتمد عليهم إلى حد كبير.

- المنافسون: لا تقتصر المنافسة على التخاصم حول حصص السوق وشرائح الزبائن، بل تمتد إلى كيفية التمويل من عند الموردين ومقدمي الخدمات، وكذا توظيف الكفاءات التقنية أو التنفيذية، وعلى نطاق أوسع صورة المؤسسة بالنسبة للآخرين. والعلاقة مع المنافسين، تتجاوز حالات الاضطرار للتعاون في إطار العمل والزمانة لتتطور في ترقية التشاور بشأن الانشغالات القطاعية المشتركة كالمنافسة غير المشروعة.

الدراسات السابقة:

من الدراسات التي تناولت الموضوع نذكر ما يلي:

ثانياً: الجانب التطبيقي**مجتمع وعينة الدراسة**

يتشكل مجتمع الدراسة من مجموع إطارات المؤسسة البالغ عددهم 54 إطاراً، والذين يشكلون ما نسبته 21.69% من مجموع عدد العاملين المقدر بـ 249 عامل. وبغرض معرفة مدى التزام مؤسسة إدوغ بولاية عنابة بتطبيق مبادئ ميثاق الحكم الرشيد، تم اختيار عينة من بين إطارات هذه المؤسسة، على اعتبار أنها الفئة المؤهلة أكثر لفهم الموضوع، شملت 30 موظفاً وزعت عليهم استبيانات، وقد تم استرجاع 28 استبياناً جميعها صالح للدراسة، حيث قدرت نسبة الاستجابة بـ 93.33%، وهي نسبة مقبولة.

أداة الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على استبيان تم إعداده وفق منهجية البحث العلمي، وبالاعتماد على مختلف الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، قسم الاستبيان إلى جزئين رئيسيين:

- الجزء الأول: خصص للمعلومات العامة حيث تضمن 4 أسئلة

- الجزء الثاني: قسم إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- المحور الأول حول الاهتمام بمبادئ ميثاق حوكمة الشركات من قبل مؤسسة إدوغ عنابة، تضمن 4 أسئلة.

- المحور الثاني حول تطبيق مبدئي الإنصاف والشفافية في مؤسسة إدوغ عنابة، وقد احتوى 6 أسئلة.

- المحور الثالث حول تطبيق مبدئي المساءلة والمحاسبة في مؤسسة إدوغ عنابة، وتضمن 7 أسئلة.

المعالجة الإحصائية

تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 20 وهذا من خلال استخدام:

- ألفا كرونباخ

- المتوسط الحسابي

- الانحراف المعياري

- اختبار T- Test للعينة الواحدة

وتم استخدام مقياس ليكارت الثلاثي لقياس ردود أفراد عينة الدراسة، ومعرفة اتجاه العينة والذي يتم تحديده من خلال المتوسط الحسابي كما يلي: (عز عبد الفتاح)

من 1 إلى 1.66 غير موافق

من 1.67 إلى 2.33 محايد

من 2.34 إلى 3 موافق

قياس ثبات وصدق الاستبيان

تم التأكد من صدق الأداة (الاستبيان) من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين، ولتحديد الاتساق الداخلي لها تم استخدام ألفا كرونباخ للحكم على الاتساق الداخلي للاستبيان، والجدول الآتي يوضح قيم ألفا كرونباخ التي تم التوصل إليها.

بنشر تقرير سنوي مما يسمح بالتواصل الواضح والفعال.

دراسة (بن شهيدة فضيلة ورمضاني محمد 2017) بعنوان «العلاقة التبادلية بين حفظ حقوق المساهمين وتفعيل حوكمة الشركات دراسة ميدانية لعينة من الشركات الجزائرية -2014-2016»، هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة السببية بين حقوق المساهمين وتفعيل حوكمة الشركات، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، كما تم الاعتماد على استبانة أسئلة وزعت على محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، حيث تمت دراسة وتحليل النتائج من خلال برنامج SPSS، عن طريق استخدام المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل ألفا كرونباخ، معامل الارتباط بيرسون، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضرورة إعادة صياغة مدونة ميثاق الحكم الرشيد للمؤسسات الجزائرية، وذلك لتتوافق مع الموثائق الدولية في مجال حوكمة الشركات وتوفير إطار مؤسسي وقانوني كأساس لدليل حوكمة الشركات، يضم جميع الشركات والمؤسسات المالية والإدارات العمومية.

دراسة (غلامي نسيمه وآخرون 2018) حول دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة مؤسسات الأعمال الجزائرية «دراسة ميدانية لمؤسسات ولاية تلمسان» هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تبني المؤسسات الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. شملت الدراسة عدداً من المؤسسات الجزائرية التي توجد بمدينة تلمسان عن طريق استخدام استبيان وجه إلى مسيري هذه المؤسسات وأصحاب القرار فيها، في محاولة للوقوف على مدى تبنيها للمسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها لمبادئ حوكمة الشركات، حيث تمت دراسة وتحليل النتائج من خلال برنامج SPSS 19، عن طريق استخدام معامل ألفا كرونباخ، النسب المئوية والتكرارات، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، اختبار الفروقات بين المتوسطات، معامل الانحدار البسيط، تحليل التباين الأحادي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الجزائرية لا تطبق مبادئ حوكمة الشركات.

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة:

على الرغم من أن ميثاق الحكم الرشيد الصادر في الجزائر تناولته العديد من الدراسات، إلا أن الأمر اقتصر إما على التعريف بالميثاق ومبادئه وأهمية تطبيقه في المؤسسات الجزائرية، أو تطبيقه في مؤسسات مدرجة في البورصة، إلا أن الدراسة الحالية أخذت بُعداً تطبيقياً لمبادئ الميثاق، علاوة على أن المؤسسة موضوع الدراسة، على الرغم من أنها شركة ذات أسهم إلا أنها غير مدرجة في البورصة، على اعتبار أن ميثاق الحكم الرشيد موجه بالأساس لكل المؤسسات الوطنية ولا يخص شريحة بعينها، كما أن المؤسسة موضوع الدراسة هي من المؤسسات العريقة في الشرق الجزائري، وقد تواجدت في السوق منذ أكثر من 40 سنة، يغطي إنتاجها من الألبان ومشتقاتها العديد من الولايات، والأهم أنها استفادت من برنامج التأهيل الذي أدى دوراً هاماً في تغيير مسارها الإداري والتنظيمي بما يخدم مصالح المؤسسة، وذلك من خلال تحسين العلاقات بين أصحاب المصالح، الأمر الذي مهد الطريق نحو تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

الجدول رقم (01) :

قيم ألفا كرونباخ

المحاور	ألفا كرونباخ
المحور الأول	0.708
المحور الثاني	0.618
المحور الثالث	0.608
جميع عبارات الاستبيان	0.742

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

من الجدول (1) أعلاه يتضح أن قيمة ألفا كرونباخ بالنسبة للمحور الأول: 0.708 وهي قيمة جيدة إحصائياً، المحور الثاني والثالث: 0.6 وتعتبر قيمة مقبولة، أما قيمة ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان: 0.742 وهي نسبة جيدة إحصائياً أيضاً، وهذا يدل على أن عبارات الاستبيان تتمتع بالاتساق الداخلي والثبات.

تحليل النتائج ومناقشتها

أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة حسب المعلومات العامة العامة

المؤهل العلمي: يوضح الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مؤهلهم العلمي

الجدول رقم (02) :

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس	18	64.29%
ماجستير/ ماستر	10	35.71%
دكتوراه	00	0%
شهادة مهنية أخرى	00	0%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات عينة الدراسة

من الجدول (2) يتضح أن المؤهل العلمي لعينة الدراسة يقتصر على شهادتي الليسانس والماجستير/ ماستر، ويشكل حاملو شهادة ليسانس الفئة الأكبر في العينة، تليها فئة المتحصليين على شهادة ماجستير/ ماستر، ولا تشتمل العينة على أي من حاملي شهادة دكتوراه أو شهادة مهنية أخرى.

التخصص: يوضح الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

الجدول رقم (03) :

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة ومالية	08	28.57%
تدقيق	01	3.57%
اقتصاد	02	7.15%

التخصص	التكرار	النسبة
إدارة أعمال	09	32.14%
تخصصات أخرى	08	28.57%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات عينة الدراسة

الجدول رقم (3) يشير إلى أن تخصص إدارة أعمال هو الأكثر شيوعاً بين أفراد العينة بنسبة تفوق 32 بالمئة ثم تخصص المحاسبة والمالية بنسبة 28.57 بالمئة لتليها بقية التخصصات، وهو مؤشر إيجابي على قدرة أفراد العينة على فهم الموضوع، ما يضيف مصداقية أكثر على النتائج المتحصل عليها.

الخبرة المهنية: يوضح الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب خبرتهم المهنية

الجدول رقم (04) :

توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	12	42.86%
من 5 إلى 15 سنة	16	57.14%
أكثر من 15 سنة	00	0%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات عينة الدراسة

من الجدول رقم (4) نلاحظ أن توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية يشير إلى أن نسبة 57.14 بالمئة من العينة لديهم خبرة تتراوح بين 5 و15 سنة، ونسبة 42.86 بالمئة لموظفين تقل خبرتهم عن 5 سنوات، وهذا يشكل بدوره عاملاً إيجابياً يدعم الثقة في المعلومات المتحصل عليها.

ثانياً: تحليل نتائج محاور الدراسة

تحليل نتائج المحور الأول: يوضح الجدول الموالي نتائج عبارات المحور الأول حول الاهتمام بمبادئ ميثاق حوكمة الشركات من قبل مؤسسة إدوغ عنابة:

الجدول رقم (05) :

نتائج عبارات المحور الأول

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	أنتم على دراية بما جاء به ميثاق حوكمة الشركات بالجزائر	2.4643	0.79266	موافق
02	تولي المؤسسة أهمية لمفهوم ومبادئ حوكمة الشركات	2.6071	0.73733	موافق
03	يوجد في المؤسسة دليل مكتوب حول حوكمة الشركات	2.5000	0.74536	موافق
04	تقوم المؤسسة بتنظيم دورات إعلامية وتكوينية حول حوكمة الشركات	2.3929	0.78595	موافق
	المحور ككل	2.4911	0.55894	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
02	يوجد الفصل بين الوظائف على مستوى المؤسسة	2.4286	0.87891	موافق
03	تقوم المؤسسة بشكل دوري بالرقابة عن طريق مختلف الأجهزة الرقابية	2.6429	0.73102	موافق
04	تنفذ الأجهزة الرقابية للمؤسسة مهامها بكل استقلالية وموضوعية	2.7500	0.58531	موافق
05	الأجهزة الرقابية للشركة ترى بأن المعلومات المقدمة شاملة وتعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة	2.5357	0.74447	موافق
06	هناك إجراءات صارمة لمحاسبة كل فرد عن أي تقصير في مسؤولياته	2.6071	0.68526	موافق
07	هناك تمييز في محاسبة الأفراد داخل المؤسسة وهذا حسب المنصب الذي يشغله الفرد	1.6429	0.78004	غير موافق
	المحور ككل	2.4286	0.41148	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

في الجدول رقم (7) يتضح أن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي 2.42 وهو في المجال 2.34 إلى 3 والذي يجعل اتجاه عينة الدراسة يكون «موافق»، كما أن عبارات المحور الثالث من رقم 1 إلى 6 اتجاه العينة بها «موافق»، والعبارة رقم 7 اتجاه العينة بها «غير موافق»، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تلتزم بتطبيق مبدئي المساءلة والمحاسبة. فالمسؤوليات داخلها محددة بدقة ودون تداخل، كما تجري المؤسسة رقابة دورية عن طريق مختلف الأجهزة الرقابية المستقلة، وهناك إجراءات صارمة للمحاسبة على أي تقصير.

اختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار فرضيات الدراسة عن طريق إجراء اختبار T-Test للعينة الواحدة، وهذا عند مستوى معنوية 5%، حيث قيمة T الجدولية = 2.052، بحيث نقبل فرضية العدم H0 ونرفض الفرضية البديلة H1 إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من T الجدولية، أما إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من T الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرضية البديلة H1

اختبار الفرضية الأولى

H0: لا تهتم مؤسسة إدوغ عنابة بمبادئ ميثاق حوكمة الشركات

H1: تهتم مؤسسة إدوغ عنابة بمبادئ ميثاق حوكمة الشركات

يتضح من الجدول (5) أن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي 2.49 وهو في المجال 2.34 إلى 3 والذي يجعل اتجاه عينة الدراسة يكون «موافق»، كما أن جميع عبارات المحور الأول اتجاه العينة بها «موافق»، وهذا يدل على أن مؤسسة إدوغ عنابة تهتم بمبادئ ميثاق حوكمة الشركات، ويُستدل على هذا الأمر بتوفيرها لدليل مكتوب حول حوكمة الشركات وتنظيمها لدورات تكوينية تحاول من خلالها جعل الحوكمة ثقافة سائدة في المؤسسة.

■ تحليل نتائج المحور الثاني: الجدول التالي يُظهر نتائج عبارات المحور الثاني حول تطبيق مبدئي الإنصاف والشفافية في مؤسسة إدوغ عنابة:

الجدول رقم (06) :

نتائج عبارات المحور الثاني

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	تتوافر المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب وبطريقة عادلة لجميع الأطراف ذات العلاقة	2.5714	0.74180	موافق
02	يتم الإفصاح عن المعلومات بكل شفافية ووضوح	2.5714	0.74180	موافق
03	توجد إجراءات مكتوبة تحدد صلاحيات مجلس الإدارة	2.3571	0.78004	موافق
04	يتلقى جميع أعضاء مجلس الإدارة في الوقت المناسب المعلومات حول الأحداث المالية الطارئة	2.5000	0.79349	موافق
05	أجور الإداريين محددة بدقة	2.7857	0.56811	موافق
06	توزيع المكافآت والتعويضات يتم بطريقة عادلة	2.6786	0.61183	موافق
	المحور ككل	2.5774	0.41693	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

يُظهر الجدول (6) أن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي 2.57 وهو في المجال 2.34 إلى 3 والذي يجعل اتجاه عينة الدراسة يكون «موافق»، كما أن جميع عبارات المحور الثاني اتجاه العينة بها «موافق»، وهذا ما يدل على أن مؤسسة إدوغ عنابة تطبق مبدئي الإنصاف والشفافية. فالمؤسسة، كما خلصت إليه نتيجة لقاءاتنا مع إطارها تعمل على توفير المعلومات المناسبة وفي الوقت المحدد لجميع الأطراف ذات العلاقة، كما أنه يتم الإفصاح عن تلك المعلومات بكل شفافية ووضوح، بالإضافة لوجود دليل مكتوب يحدد صلاحيات مجلس الإدارة، وأجور الإداريين وكذا المكافآت والتعويضات التي تُصرف بطريقة عادلة.

■ تحليل نتائج المحور الثالث: الجدول الآتي يظهر نتائج عبارات المحور الثاني حول تطبيق مبدئي المساءلة والمحاسبة في مؤسسة إدوغ عنابة:

الجدول رقم (07) :

نتائج عبارات المحور الثالث

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	هناك تحديد للمسؤوليات بدقة	2.3929	0.83174	موافق

الجدول رقم (08) :

نتائج اختبار T-Test للعينة الواحدة للفرضية الأولى

T المحسوبة	T الجدولية	Sig	القرار
23.583	2.052	0.000	نرفض H0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

مع عمال المؤسسة أن كل عامل لديه مسؤوليات محددة ولا يتدخل أي عامل في شؤون الآخر، كما أن هناك أساليب رديئة لمحاسبة أي عامل، مهما كان سلمه الوظيفي، عن أي تقصير في أداء المهام المنوطة إليه.

اختبار الفرضية الرئيسية

H0: لا تطبق مؤسسة إدوغ عنابة مبادئ ميثاق حوكمة الشركات

H1: تطبق مؤسسة إدوغ عنابة مبادئ ميثاق حوكمة الشركات

الجدول رقم (11) :

نتائج اختبار T-Test للعينة الواحدة للفرضية الرئيسية

T المحسوبة	T الجدولية	Sig	القرار
69.648	2.052	0.000	نرفض H0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

بما أن t المحسوبة = 69.648 وهي أكبر من قيمة t الجدولية، و sig=0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05، فإننا نرفض الفرضية H0 ونقبل الفرضية H1، أي أن مؤسسة إدوغ عنابة تطبق مبادئ ميثاق حوكمة الشركات، حيث أكدت إجابات عمال مؤسسة إدوغ عنابة خلال المقابلات التي أجريت معهم، وهذا بمختلف الوظائف التي يشغلونها، أن هذه المؤسسة تطبق مبادئ ميثاق حوكمة الشركات.

النتائج:

من أهم النتائج المتوصل إليها:

1. كان لعملية التأهيل التي شهدها المؤسسة الأثر الإيجابي في تبنيها لمبادئ الحوكمة.
2. تهتم مؤسسة إدوغ عنابة بمبادئ ميثاق حوكمة الشركات ويتجلى هذا من خلال دراية عمالها بمضمون الميثاق الجزائري لحوكمة الشركات، وتنظيم المؤسسة دورات إعلامية وتكوينية حول حوكمة الشركات.
3. يوجد على مستوى مؤسسة إدوغ عنابة دليل مكتوب حول حوكمة الشركات يتوافق مع خصوصية المؤسسة.
4. تطبق مؤسسة إدوغ عنابة مبادئ الإنصاف والشفافية، وهذا من خلال توافر المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب وبطريقة عادلة لجميع الأطراف ذات العلاقة، والإفصاح عن المعلومات بكل شفافية ووضوح، بالإضافة لوجود إجراءات مكتوبة تحدد صلاحيات مجلس الإدارة، كما أن هناك عدالة في توزيع المكافآت والتعويضات داخل المؤسسة.
5. تطبق مؤسسة إدوغ عنابة مبادئ المساءلة والمحاسبة، ويتضح هذا من خلال وجود تحديد للمسؤوليات بدقة داخل المؤسسة، هناك فصل بين الوظائف، كما أن هناك أجهزة رقابية تقوم بالرقابة بشكل دوري وبكل استقلالية وموضوعية، بالإضافة لوجود إجراءات صارمة لمحاسبة كل فرد عن أي تقصير في أداء مهامه، وهذا دون تمييز.

بما أن t المحسوبة = 23.583 وهي أكبر من قيمة t الجدولية، و sig=0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05، فإننا نرفض الفرضية H0 ونقبل الفرضية H1، أي أن مؤسسة إدوغ عنابة تهتم بمبادئ ميثاق حوكمة الشركات، ويتضح هذا جليا من خلال جواب عمال المؤسسة أثناء المقابلة التي أجريت معهم، إذ اتضحت معرفتهم بمضمون ميثاق حوكمة الشركات، حيث ساهمت الدورات التكوينية والإعلامية التي تقوم بها المؤسسة في فهم عمالها لميثاق حوكمة الشركات.

اختبار الفرضية الثانية

H0: لا تطبق مؤسسة إدوغ عنابة مبدئي الإنصاف والشفافية

H1: تطبق مؤسسة إدوغ عنابة مبدئي الإنصاف والشفافية

الجدول رقم (09) :

نتائج اختبار T-Test للعينة الواحدة للفرضية الثانية

T المحسوبة	T الجدولية	Sig	القرار
32.711	2.052	0.000	نرفض H0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

بما أن t المحسوبة = 32.711 وهي أكبر من قيمة t الجدولية، و sig=0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05، فإننا نرفض الفرضية H0 ونقبل الفرضية H1، أي أن مؤسسة إدوغ عنابة تطبق مبدئي الإنصاف والشفافية. وهذا ما تؤكد المقابلة التي تمت مع عدد من عمال مؤسسة إدوغ والذين أكدوا أن هناك عدالة في المعاملة بين جميع الموظفين من حيث توزيع المكافآت، كما أن المعلومات متوافرة للجميع دون تمييز.

اختبار الفرضية الثالثة

H0: لا تطبق مؤسسة إدوغ عنابة مبدئي المساءلة والمحاسبة

H1: تطبق مؤسسة إدوغ عنابة مبدئي المساءلة والمحاسبة

الجدول رقم (10) :

نتائج اختبار T-Test للعينة الواحدة للفرضية الثالثة

T المحسوبة	T الجدولية	Sig	القرار
31.231	2.052	0.000	نرفض H0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

بما أن t المحسوبة = 31.231 وهي أكبر من قيمة t الجدولية، و sig=0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05، فإننا نرفض الفرضية H0 ونقبل الفرضية H1، أي أن مؤسسة إدوغ عنابة تطبق مبدئي المساءلة والمحاسبة. حيث أكدت المقابلة التي أجريت

الخلاصة:

الحوكمة ورفع جودة التدقيق في المؤسسة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 3.

7. داود خيرة. (2016). أثر قياس مستوى تطبيق الحوكمة في عينة من المؤسسات الجزائرية، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 6.
8. دداس آمنة، بوزيان عثمان. (2017). الحوكمة ودورها في تحسين الأداء التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة المالية والأسواق، العدد 6.
9. صديقي خضرة. (2016). مدى مساهمة ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية في تطبيق الحوكمة، دراسة حالة مؤسسة NCA روية الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 7.
10. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS متوفر على الموقع:
11. [http:// site. iugaza. edu. ps/ mbarbakh/ files/ 2010/ 02/ questionnaire_analyzis. pdf](http://site.iugaza.edu.ps/mbarbakh/files/2010/02/questionnaire_analyzis.pdf)
12. غلاي نسيمة وآخرون. (2018). دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة مؤسسات الأعمال الجزائرية، دراسة ميدانية لمؤسسات ولاية تلمسان، مجلة المالية والأسواق، العدد 8.
13. ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، متوفر على الموقع:
14. [http:// www. ecgi. org/ codes/ documents/ code_algeria_2009_ar. pdf](http://www.ecgi.org/codes/documents/code_algeria_2009_ar.pdf)
15. يحيى إلهام، بوحديد ليلي. (2014). الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية: حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتغليب (NCA) بالروبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 5.

ثانياً المراجع الأجنبية

1. Abdelkader Rachedi, Mohamed Maarif, Mohamed Benhamida, 2014. *Les modèles de la gouvernance d'entreprise. Les cahiers du MECAS. N° 10.*
2. Belabdelli Abdallah. (2017). *Le rôle de la gouvernance d'entreprise a la Valorisation de l'information afin d'adopter une stratégie. Revue de recherche et d'études juridiques et politiques. Vol 6. N° 2.*
3. Boussadia Hichem. (2014). *La gouvernance d'entreprise et le contrôle du dirigeant : cas de l'entreprise publique Algérienne. Thèse de Doctorat. Université Abou Bekr Belkaid. Tlemcen. L'Algérie*
4. *Code algérien de gouvernance d'entreprise. (2009). CARE.*
5. Frédéric Bernard, Rémi Gayraud, Laurent Rousseau. (2013). *Contrôle interne, Maxima laurent du mesnil éditeur, 4e éditions. Paris, France.*
6. *G20/OECD Principles of Corporate Governance. (2015). OECD.*
7. Iraya, c. Mwangi, m. & Muchoki, g.w. (2015). *The effect of corporate governance practices on earnings management of companies listed at the Nairobi securities exchange, European scientific journal. Vol.11. N°.1.*
8. Messahel Sassia. (2017). *La gouvernance d'entreprises en difficultés en Algérie : Quel rôle pour les Commissaires aux comptes ? . Revue des sciences économiques et de gestion. N° 17.*
9. Meziani Henen. Chelil Abdellatif. (2014). *Les mécanismes de contrôle dans la gouvernance d'entreprise en Algérie (le cas de l'entreprise starr tlemcen). Revue économique Al Bashaer. N° 01*
10. Rich Hayes, Roger Dassen, Arnold Schilder, Philip Wallage. (2005). *Principles of auditing an introduction to international standards on auditing, Pearson education limited, second edition. England.*

سعت هذه الدراسة لمعرفة واقع تطبيق مبادئ ميثاق حوكمة الشركات على مستوى مؤسسة إدوغ عنابة، ورغم أنها تشكل امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع حوكمة الشركات، إلا أن النتائج أظهرت أن المؤسسة موضوع الدراسة تطبق مبادئ ميثاق الحكم الراشد وهو ما انعكس إيجاباً على مستوى أدائها، وهي نتائج لا تتوافق مع نتائج أغلب الدراسات السابقة التي - وفي أحسن الأحوال - توصلت إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يكون جزئياً، وقليلة هي الدراسات التي وافقت نتائجها النتائج المتوصل إليها، والملاحظ أن أغلبها تخص شركات مدرجة في السوق المالي إن هذا الأمر يبدو مبرراً على اعتبار أن موضوع حوكمة الشركات في الجزائر حديث النشأة والتطبيق، ما يتطلب المزيد من الاهتمام وتسليط الضوء على واقع تطبيقه والالتزام به من قبل المؤسسات الاقتصادية.

التوصيات:

1. توصي الدراسة بضرورة مواصلة مؤسسة إدوغ عنابة لجهودها في مجال إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة.
2. بالنظر إلى النتائج الإيجابية التي حققتها مؤسسة إدوغ عنابة فإننا نوصي بضرورة الإسراع بالإلزام القانوني للمؤسسات الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة، والعمل على توفير الإطار المؤسسي والقانوني كهيئة مناسبة لذلك.
3. إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول حوكمة المؤسسات لتعميق وفهم أهميتها.
4. ضرورة تعميم برامج التأهيل على المؤسسات الجزائرية كخطوة ضرورية لتمكينها من تبني مبادئ الحكم الراشد.

المصادر والمراجع:**أولاً المراجع العربية**

1. أحمد مداني، مداح عبد الهادي، (2016). مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحسين كفاءة أسواق الأوراق المالية، دراسة حالة سوق الإمارات للأوراق المالية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد 1.
2. المناصير، عمر (2013)، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية - الزرقاء: الأردن
3. بروش زين الدين، دهيمي جابر. (2012). دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني بعنوان حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، -6 7 ماي.
4. بن زازة منصورية. (2016). التدقيق المحاسبي ودوره في إرساء مفهوم الحوكمة في ظل قانون SOX، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 5.
5. بن شهيدة فضيلة، رضاني محمد. (2017). العلاقة التبادلية بين حفظ حقوق المساهمين وتفعيل حوكمة الشركات، دراسة ميدانية لعينة من الشركات الجزائرية 2014 - 2016، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 7.
6. بوفاسة سليمان، سعيداني الرشيد. (2015). لجنة التدقيق كمدخل لتفعيل

الملامح الاقتصادية لمشاريع تربية الماعز المحلي في محافظة السويداء السورية

The Economic Characteristics of Local Goat Husbandry Projects in the Governorate of Swaida in Syria

E. Maya youssef Alabdala

Agricultural Engineer/ General Authority for Scientific
Agricultural Research –GCSAR- Alsuwayda/ Syria

mayaabdala6@gmail.com

م. مايا يوسف العبد الله

مهندسة زراعية/ الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية
GCSAR/ مركز البحوث العلمية الزراعية/ السويداء/ سورية

Dr. Safwan mutha Aboassaf

Researcher/ General Authority for Scientific Agricultural
Research –GCSAR- Alsuwayda/ Syria

aboassaf2011@hotmail.com

د. صفوان معذى أبو عساف

دكتور الاقتصاد الزراعي/ الهيئة العامة للبحوث العلمية
GCSAR/ مركز البحوث العلمية الزراعية/
السويداء/ سورية

E. Samar hossam aldeen Alashoush

Agricultural Engineer/ General Authority for Scientific
Agricultural Research –GCSAR- Alsuwayda/ Syria

emramoush@yahoo.com

م. سمر حسام الدين العشوش

مهندسة زراعية/ الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية
GCSAR/ مركز البحوث العلمية الزراعية/ السويداء/ سورية

E. Remal slman Saab

Agricultural Engineer/ General Authority for Scientific
Agricultural Research –GCSAR- Alsuwayda/ Syria

Athab82@gmail.com

م. رمال سلمان صعب

مهندسة زراعية/ الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية
GCSAR/ مركز البحوث العلمية الزراعية/ السويداء/ سورية

Received: 12/ 9/ 2018, Accepted: 8/ 12/ 2018

DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.3339112>

<http://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia>

تاريخ الاستلام: 12/ 9/ 2018م، تاريخ القبول: 8/ 12/ 2018م.

E - ISSN: 2410 - 3349

P - ISSN: 2313 - 7592

point of 8, a ratio of revenues to costs of 3.18, and a positive value for the following index: the net income index stood at 30,401.5 Syrian Pounds per head. The return on investment index was 218.38%, and the gross margin index was 32,910.91 Syrian Pounds per head. The study concluded, in the recommendations, directing efforts to increase the acquisition of goats among breeders. Thus facilitating the introduction of modern technologies, production monitoring and follow-up production and gaining knowledge about the productive efficiency of the herd. It is also important to maintain vegetation and permanently monitor feed needs and State intervention to control prices and prevent trade monopoly, including the development of rural industries for livestock products and the promotion of agricultural manufacturing facilities in production areas.

Keywords: Financial Assessment, Goats, Costs, Break- Even Point, Operating Ratio.

المقدمة:

تقع معظم أراضي القطر العربي السوري ضمن منطقة الاستقرار الزراعية الرابعة والخامسة (البادية والسهول الهامشية) وتشكل 65% من مساحة سورية، وهي لا تصلح بمعظمها لإكراع للحيوانات الزراعية وخاصة الماعز والأغنام، أو لزراعة الشعير، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الموارد العلفية وتذبذب توافرها وفقاً للموسم المطري كل عام، وبالتالي يعزى انخفاض مستوى الإنتاج الحيواني بشكل عام إلى عجز الموارد العلفية المتاحة عن توفير الاحتياجات الغذائية للأعداد الحيوانية الكبيرة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006).

يعتبر الماعز من الحيوانات الزراعية المنتجة التي تلائم تربيتها في سورية بشكل عام، وفي محافظة السويداء بشكل خاص لتوافر المساحات الكبيرة من الأراضي ذات الهطول المطري المنخفض، بالإضافة للمناطق المحجرة والوعرة، وهي تشكل مصدر دخل لا بأس به، وذلك لتعدد المنتجات من هذا النشاط، وعلى الرغم من ذلك فما زالت أعداد قطعان الماعز الكلية في المحافظة وأعداد الماعز الحلوب وكمية الإنتاج الكلي من الحليب منخفضة والتي أخذت القيم التالية: 89182 رأس، 61023 رأس، 5069 طن بالترتيب، ولا تمثل سوى ما نسبته 4.56% و4.66% و4.04% من إجمالي أعداد الماعز وإنتاج الحليب في سورية لمتوسط الفترة 2006 - 2016، (وزارة الزراعة، المجموعة الإحصائية 2016)، وقد أظهرت نتائج تحليل تطور التغيرات لتلك السلسلة زيادة طفيفة غير معنوية لأعداد الماعز الكلي في السويداء، والتناقص في كل من أعداد الماعز الحلوب، والإنتاج الكلي بالطن، وإنتاجية الرأس خلال موسم الحليب بالكيلوغرام، كما تظهره الأشكال (1، 2، 3، 4):

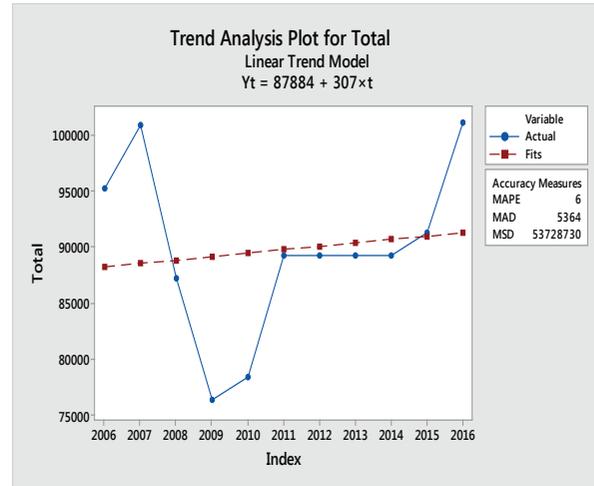
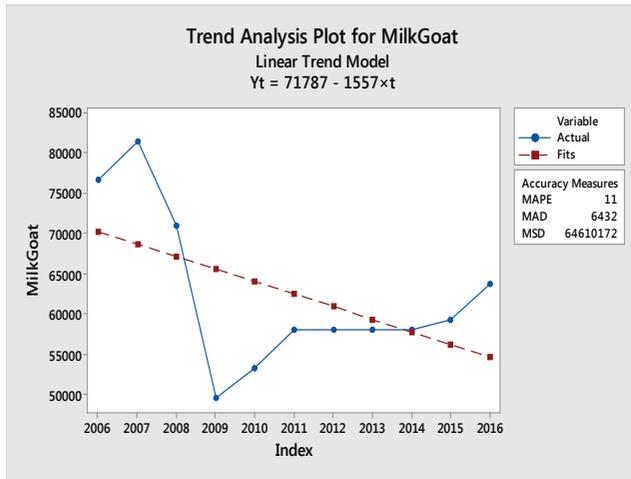
ملخص:

تعد مشاريع تربية الماعز من الأنشطة المنتشرة في محافظة السويداء، ولذلك كان الهدف الرئيسي لهذا البحث هو تقييم هذه المشاريع اقتصادياً بهدف التعرف على كفاءة استخدام الموارد المتاحة في هذه المشروعات، نفذ البحث في محافظة السويداء السورية، حيث تم جمع البيانات الأولية من عينة عشوائية (116) استمارة لموسم 2016، من خلال المقابلة الشخصية لمربي الماعز، اعتمد البحث في تحليل البيانات على أساليب التحليل الإحصائي الوصفي وبعض المؤشرات الكمية للتقييم المالي، ولدقة التقييم؛ تم تقسيم العينة إلى ثلاث حيازات إنتاجية وفقاً لحجم القطيع المربي، وقد بينت النتائج التفوق الاقتصادي لمشاريع فئة الحيازة الثالثة ذات السعات الإنتاجية (من 43 - 200) رأس، حيث بلغت فيها نسبة التشغيل (0.31)، نقطة التعادل (8)، نسبة الإيرادات إلى التكاليف (3.18)، بالإضافة إلى القيمة الموجبة لكل من مؤشر صافي الدخل (30401.5) ليرة للرأس، أرباحية الليرة المستثمرة (218.38%) وهامش إجمالي (32910.91) ليرة للرأس، وأوصت الدراسة بتوجيه الجهود لزيادة الحيازة لدى المربين، وبالتالي تسهيل إدخال التقنيات الحديثة إليها ورصد ومتابعة الإنتاج ومعرفة الكفاءة الإنتاجية للقطيع، كما أوصت بضرورة الحفاظ على الغطاء الرعوي وتنميته تنمية مستدامة، والمراقبة الدائمة للاحتياجات العلفية، والتدخل عند الحاجة من قبل الدولة للسيطرة على الأسعار، ومنع احتكار التجار والسماسرة، بالإضافة لتطوير الصناعات الريفية لمنتجات الثروة الحيوانية، وتشجيع إقامة منشآت التصنيع الزراعي في مناطق الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: التقييم المالي، الماعز، التكاليف، نقطة التعادل، نسبة التشغيل.

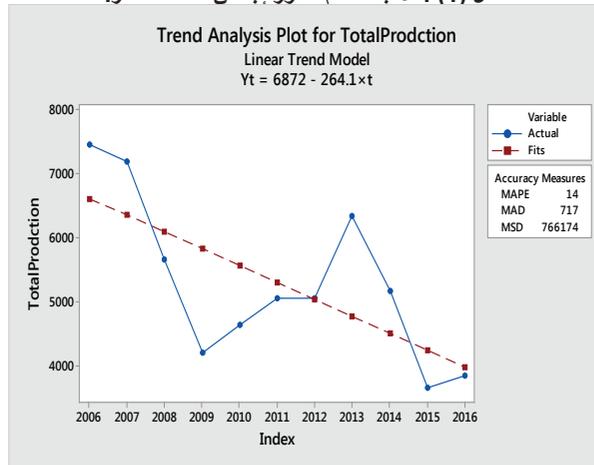
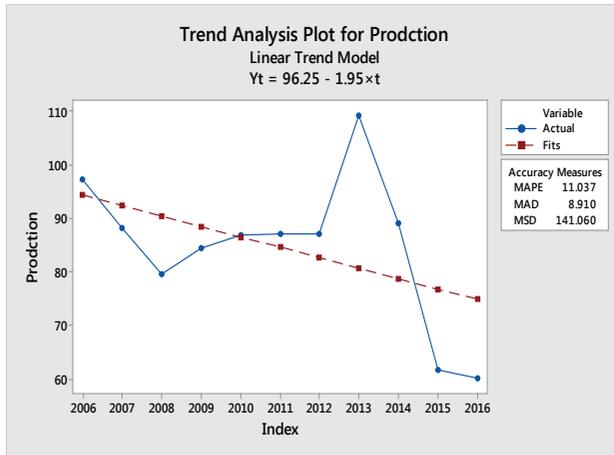
Abstract:

Goat husbandry projects are widespread activities carried out in the Governorate of Swaida. However, the main objective of this research is to evaluate the economic aspect of these projects with a view to identifying the efficient use of the resources available to them. The research was carried out in the Governorate of Swaida in Syria in 2016. Preliminary data was collected from a random sample comprising 116 respondents by means of a questionnaire which involved personal interviews with goat breeders. The research was based on descriptive statistical analysis and some quantitative indicators for economic evaluation. The evaluation involved three production holdings based on the size of the herd. The results showed that the third holding was economically superior with a production capacity between 43 and 200 heads, with an operational ratio of 0.31, break



شكل (2) : الاتجاه العام لتطور أعداد الماعز الحلوب.

شكل (1) : الاتجاه العام لتطور إجمالي أعداد الماعز.



شكل (4) : الاتجاه العام لتطور إنتاج الحليب بالكغ للرأس الواحد.

شكل (3) : الاتجاه العام لتطور إجمالي إنتاج الحليب بالطن.

المصدر: بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية من 2006 حتى 2016.

من سنة الولادة والتداخل بين سنة الولادة والموسم، وبشكل غير معنوي بنموذج الولادة والتداخل بين الموسم ونماذج الولادة، ولم يكن للعمر عند الولادة تأثير معنوي في طول مدة الإدرار.

وفيما يخص الماعز الجبلي المحلي وهو السائد في محافظة السويداء، والذي يتصف بقدرته على التأقلم والمعيشة في الأراضي والمناطق التي تعاني من ندرة في مصادر الغذاء الجيد، والمحجرة الجبلية، وسهولة رعايتها وإيوائها، وقد أجريت دراسة (قصقوص وآخرون، 2012) على الماعز الجبلي في محافظة السويداء محطة عرى (الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية - سورية) على أمهات الماعز الجبلي لمعرفة التطورات الوزنية للجدايا، ومؤشرات إنتاج الحليب مع عملية الحلب ومن دونها في مرحلة الرضاعة، حيث قسمت العينة إلى مجموعتين متساويتين بالعدد ومواسم الحلابة ومتماثلتين بالوزن تقريباً. قدر إنتاج الحليب اليومي في المجموعة الأولى بطريقة الرضاعة قبل عزل المواليد وبعدها صباحاً ومساءً، حتى 60 يوماً، وبمعدل مرة كل ثلاثة أيام، وفي مرحلة الحلابة، بوزن الحليب الناتج بعد الحلابة اليدوية الصباحية والمسائية،

قدر متوسط إنتاج لحوم الماعز بنحو 11.206 ألف طن ما يمثل نسبته نحو 5.48% من إجمالي إنتاج اللحوم الحمراء على مستوى سورية والذي بلغ نحو 204.366 ألف طن والتي تضم لحوم الأبقار والجاموس والأغنام والماعز، وذلك لمتوسط الفترة (2015 - 2016)، ومثلت هذه النسبة نحو 12.78% من إجمالي إنتاج اللحوم الحمراء في محافظة السويداء للفترة نفسها (وزارة الزراعة، المجموعة الإحصائية 2016).

تضم سلالات الماعز المحلية المرباة في سورية سلالات الماعز الشامي والجبلي، وقد بينت دراسة (يوسف وآخرون، 2012) التي أجريت على الماعز الشامي المحلي، بهدف التقويم الوراثي لصفة طول مدة الإدرار لقطيع الماعز الشامي في محطة قرحتا (الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية - سورية) حيث بلغ متوسط طول مدة الإدرار في القطيع 8.3 ± 226 يوماً، والمكافئ الوراثي لهذه الصفة $(0.083 \pm h^2 = 0.04)$ ، كما أظهرت نتائج تحليل التباين تأثير صفة طول مدة الإدرار بالأباء كعامل وراثي وبترتيب رقم الموسم بشكل معنوي، في حين تأثرت بشكل عالي المعنوية كل

أن كلاً من حجم العائلة، عدد الحيوانات، وعدد ساعات العمل هي من أهم العوامل الإيجابية التي تؤثر في إنتاجية هذه الأنشطة وبالتالي في الدخل المزرعي، وقد أظهرت نتائج التحليل الزيادة في عوائد السعة لهذه المشاريع، والتي تتعلق بشكل مباشر بالمستوى التكنولوجي المقدم في التربية واستخلاص الحليب خاصة، بالإضافة لمستوى الخدمات البيطرية وذلك من بيانات مستخلصة من 100 مربي أغنام وماعز في عشرين قرية، وبالتالي كانت أهم التوصيات تتلخص بتدعيم الخدمات الإرشادية البيطرية، وتطبيق المزيد من الأبحاث في مجال التقانات الحيوية لتطوير الثروة الحيوانية، وإقامة المزيد من مصانع الحليب ومشتقاته. (Afridi et al. 2009)

إن تربية الماعز من الأنشطة الزراعية الريفية التي تساهم في توليد الدخل، والتي يمكنها أن توفي بقسم كبير من الاحتياجات الأسرية، كما أنها تولد فرصة للعمل لكامل أفراد الأسرة وخاصة المرأة الريفية، وذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت لتقييم مشاريع تربية ماعز الألبان في أحد أرياف البرازيل (Ricardo et al. 2009).

هدفت دراسة بعنوان الأداء الاقتصادي لسلاسل الماعز الاستدامة الزراعية وتحليل السياسات في سلطنة عُمان إلى التحقق في كفاءة نظم تربية الماعز من حيث المخاطر والاستدامة، والتي تبين أنها تعتمد على عاملين رئيسيين: أولاً تحديد سلالة الماعز الجيدة والمناسبة لكل منطقة، ثانياً توفر السياسات الزراعية الداعمة لهذا النشاط (Kheiry. 2016).

وفي السياق نفسه أكدت دراسة أجريت على عينة عشوائية بسيطة مؤلفة من 92 مزرعة لتربية الماعز في إحدى مناطق تركيا، أن أهم العوامل التي تؤثر على كفاءة تقنية الإنتاج في مزارع الماعز هي: خبرة المربين، والعضوية بالجمعيات التعاونية، وحجم العمالة سواء كانت مستأجرة أو عائلية، وأن عملية تطوير هذا النشاط تتعلق بتحسين نوعية البرامج البحثية العلمية والبرامج الإرشادية (Gül et al. 2016).

قدرت الكفاءة التقنية لمشاريع إنتاج لحم الماعز في جنوب الولايات المتحدة بنحو 0.81، وذلك بتطبيق منهجية دوال الإنتاج الإشعاعية باستخدام برنامج فرونتيير، حيث وجد تزايد العوائد على السعة الإنتاجية للمشاريع الكبيرة والتي تتراوح أعداد رؤوس إناث الماعز ما بين 40 - 60 رأس (Berdikul. 2016).

استخدمت دراسة بعنوان الإنتاج والخصائص الاقتصادية لنظم إدارة الماعز في أحد مناطق سيريلانكا منهجية تحليل التباين والمقارنات المتعددة، للمقارنة بين ثلاث أنظمة لتربية الماعز وقد حققت طريقة التربية النصف مكثفة أعلى المؤشرات الاقتصادية عن نظامي التربية المكثف والواسع، وذلك من حيث مؤشرات الدخل الإجمالي، ومبيعات رؤوس الحيوانات والسماد والحليب. (Sarmini. 2017).

وهذا ما أكدته أيضاً دراسة أجريت في الأردن على عينة مكونة من 120 مربي الماعز، بهدف تقدير تكاليف الإنتاج وبعض المؤشرات الاقتصادية، ومنها تبين أن تكلفة الأعلاف تشكل التكلفة الأعلى حيث مثلت نحو 75% من تكاليف الإنتاج المتغيرة، ثم تكاليف نقل العلف والمياه بنسبة قدرت نحو 12%، 9% على الترتيب، يليها الخدمات البيطرية 4%، وأن هذا النشاط يسهم بشكل كبير في الدخل المزرعي من خلال بيع الحليب وبيع المواليد (Al- Khaza'leh et al. 2018).

وذلك بمعدل مرة كل أسبوعين حتى نهاية موسم الحلابة، كما جرى تقدير أوزان الجدايا الناتجة من هذه الحيوانات خلال مرحلة الرضاعة. أما المجموعة الثانية فقد جرت عليها معاملات المجموعة الأولى نفسها، فضلاً عن حلابة الجزء المتبقي من الحليب. بلغ وزن الفطام للجدايا 34.0 ± 02.11 و 36.0 ± 12.12 كغ/ رأس في المجموعة الأولى والثانية على التوالي مع وجود فرق معنوي بينهما، ووجود فرق معنوي في إنتاج الحليب اليومي والموسمي بين المجموعتين.

ومن الجدير ذكره، ندرة الدراسات التي تناولت مواصفات الهجن من الماعز؛ وذلك لأن الحصول على هجن من الماعز ما زالت في الخطوات الأولية.

أهمية البحث:

بالرغم من عدم الاهتمام الكافي والمخطط لتطوير مشاريع تربية الماعز في محافظة السويداء، وهذا ما أظهرته الأهمية النسبية لمؤثرات التغيير لهذا النشاط كما ورد أعلاه، واعتبار هذا النوع من التربية نشاطاً على هامش العمل الزراعي، وتفضيل بعض الحيوانات الأخرى كالأبقار والأغنام عليه، لوحظ أنه لا يزال يؤدي دوراً هاماً في الأرياف، ويسهم إسهاماً فعالاً في تحسين المستوى الغذائي لسكان الريف، وزيادة دخلهم السنوي بما يوفره من لحوم وألبان وجلود وألياف. وبناءً عليه سيتم في هذا البحث الوقوف على أهمية دراسة جدوى مشاريع تربية الماعز في محافظة السويداء نظراً لندرة الدراسات التي تناولت هذا النشاط، وتحديد أهم المؤثرات المالية لمشاريع تربية الماعز، وذلك انطلاقاً من أهمية هذا الحيوان وقدرته على العطاء، ودوره في سد الاحتياجات الغذائية، وبخاصة منتجات البروتين الحيواني التي يحتاجها الإنسان في مناطق تكاد تكون الحيوانات الأخرى غير قادرة على المعيشة فيها. وذلك من خلال دراسة توزع مربي الماعز في العينة حسب فئات الحيازة، وتحديد بنود التكاليف (المتغيرة) لإنتاج الرأس الواحد، وبيان أهم الإيرادات المتحققة وتقدير أهم المؤثرات الربحية حسب الفئات.

دراسات سابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت تربية الماعز من جوانب مختلفة لإظهار مدى أهمية هذا النشاط الذي بدأ بالتراجع في بعض المناطق، وأهم العوامل المؤثرة فيه.

حيث بينت دراسة في إقليم الوسط/ الأردن لعينة عشوائية طبقية لمربي الماعز، أن مشكلة الأعلاف هي المشكلة الرئيسية التي تقف في سبيل تطوير الثروة الحيوانية وتنميتها بشكل عام، والتي تتأتى من الكلفة العالية للأعلاف لغلاء الأسعار من ناحية، ولتدهور حالة المراعي الطبيعية، وزيادة الاعتماد على الأعلاف المستوردة من ناحية أخرى، والتي تؤدي بالتالي إلى عدم مقدرة المربين على تحقيق عوائد مجزية تضمن الاستمرار بالإنتاج، وبالتالي أوصت الدراسة بضرورة المباشرة في تنفيذ خطة متكاملة ومكثفة لتنمية المراعي، والتي تركز على تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بأراضي المراعي؛ ليقصر استخدامها فقط على الرعي ويمنع حراستها، والزراعة المستمرة لتلك الأراضي بالبذور والأشجار الرعوية (المحيسن وآخرون، 2007).

وفي دراسة هدفت إلى تقدير تكاليف وعوائد الإنتاج، بالإضافة لتحديد أهم العوامل المؤثرة في إنتاجية مشاريع التربية الحيوانية (أغنام وماعز بالدرجة الأولى) في منطقة شمال باكستان، تبين

- نسبة التشغيل: تعبر عن مدى قدرة المشروع على تسديد التزاماته النقدية وغير النقدية، وانخفاضها عن الواحد الصحيح يدل على قبول المشروع من الناحية الاقتصادية. وتحسب بقسمة إجمالي التكاليف الإنتاجية الكلية على إجمالي الإيرادات.

- أرباحية الليرة المستثمرة: وتدل هذه النسبة على قدرة المشروع على تحمل زيادة التكاليف الإنتاجية، ويمكن حسابها كما يلي: أرباحية الليرة المستثمرة = (متوسط صافي الدخل السنوي للمشروع / متوسط تكاليف المشروع) $\times 100$

ج. تقييم المشروعات في ظل عدم التأكد:

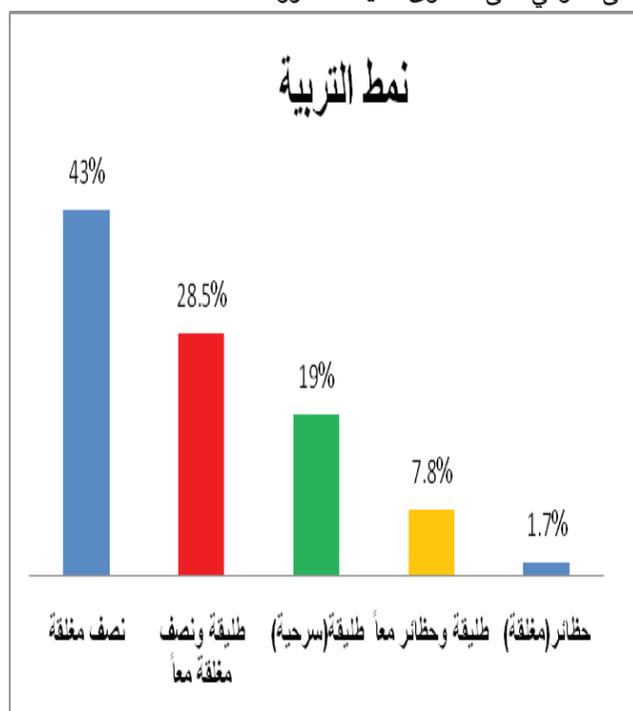
- تحليل التعادل Break Even Analysis: (العطوان وآخرون، 2011) (Brigham، 1986) إن استخدام أسلوب تحليل التعادل أي معرفة حجم المبيعات الذي تتعادل فيه إيرادات المبيعات مع التكاليف الكلية يؤدي إلى تحديد نقطة التعادل، وهي النقطة التي تتساوى عندها الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية، ويمكن تحديد نقطة التعادل بما يلي:

نقطة التعادل = التكاليف الثابتة ÷ (إجمالي الإيرادات - التكاليف المتغيرة)

النتائج والمناقشة:

1: خصائص وصفية:

1 - 1: نمط وهدف التربية: تباين الهدف الأساسي للمربين من تربية الماعز وتبين اعتماد المربين على أكثر من هدف واحد للتربية، حيث بينت الدراسة أن 70.7% من المربين في العينة المدروسة يهدفون إلى إنتاج اللحم والحليب معاً، في حين أن 26.7% من المربين يهدفون إلى إنتاج الحليب فقط، بينما هناك نسبة قليلة من المربين هدفهم الأساسي من تربية الماعز الجبلي لإنتاج اللحم فقط أو الشعر فقط والذين شكلوا حوالي 1.7%، 0.9% على التوالي على مستوى العينة المدروسة.



الشكل رقم (5):

توزع المزارعين حسب نمط التربية في العينة.

منهج البحث:

● منطقة تنفيذ الدراسة وزمنها: أهم مناطق انتشار تربية الماعز في محافظة السويداء لموسم عام 2016.

● أسلوب جمع البيانات: جمعت البيانات بطريقة الاستبانة عن طريق المقابلات الشخصية مع مربى الماعز في المجتمع المستهدف اعتماداً على استمارة مسح خاصة، مصممة بالشكل المناسب لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك في أهم مناطق تربية الماعز في محافظة السويداء، باتباع عينة عشوائية (116) استمارة، وإجراء التحليل الدقيق على عينة الدراسة فقد تم تقسيم العينة إلى ثلاث فئات، وفقاً للعدد الإجمالي للقطيع، وعليه فقد شملت فئة الحيازة الأولى المربين بعدد إجمالي للقطيع (5 - 21 رأساً)، وفئة الحيازة الثانية (22 - 42 رأساً)، أما فئة الحيازة الثالثة (43 - 200 رأساً)، وتم التحليل على مستوى العينة ككل، وكذلك تقدير جميع المؤشرات على مستوى الفئات.

● أسلوب تحليل البيانات: تم تطبيق المنهجية التالية لتحقيق أهداف الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على أساليب التحليل الوصفي في توصيف بعض متغيرات الدراسة كالمتوسطات الحسابية، والأهمية النسبية والرسوم البيانية.

- وتم تطبيق المنهجية التالية لدراسة الجدوى والتقييم الاقتصادي لمشروعات تربية الماعز من خلال:

أ. تحديد عناصر تكاليف إنتاج الحليب في مشروعات الإنتاج الحيواني حيث قسمت إلى مجموعتين أساسيتين:

أولاً: التكاليف الثابتة	ثانياً: التكاليف المتغيرة
- إهلاك الحيوانات: ويقدر بنحو 8% من قيمة الحيوانات	- تكاليف الأعلاف
- إهلاك المباني والآلات = تكاليف رأسمالية / عمر المشروع	- التكاليف البيطرية
- إهلاك معدات أخرى (أسلاك معدنية للحظائر، براميل، مواقد مختلفة، ميزان وغيرها) = تكاليف رأسمالية / عمر المشروع	- العمالة المستأجرة
	- مياه
	- محروقات
	- كهرباء، زيوت وغيرها.

ب. أهم مقاييس الدخل المزرعي: (العطوان وآخرون، 2011)، (الثنيان وآخرون، 1992) (El-Sharkawy، 2007)

- ربح المشروع (المزرعة): ويعتبر هذا المعيار من المؤشرات الهامة للكفاءة الاقتصادية، ويتوجب أن يكون بالقيمة الموجبة. ربح المشروع = إجمالي الإيرادات - إجمالي تكاليف الإنتاج (ثابتة ومتغيرة)

- الهامش الإجمالي: وهو مقياس اقتصادي أولي يفيد في إعطاء فكرة مبدئية عن ربح المشروع.

الهامش الإجمالي = الناتج الإجمالي - التكاليف المتغيرة

ت. أهم مقاييس التحليل المالي:

نسبة الإيرادات إلى التكاليف: التي تمثل النتيجة عائد الوحدة النقدية المستثمرة، ويعتبر المشروع أكثر ربحية كلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح. وتقدر بقسمة إجمالي إيرادات المشروع على إجمالي تكاليفه الإنتاجية.

ث. أهم النسب المالية للحكم على كفاءة المشروع:

(Jerry et al. 2005)

حجم القطيع في هذه الفئة البالغ عدده 31 رأساً، بالإضافة إلى أن أعلى نسبة لطور النمو للإناث ولذكور النمو كانت في الفئة الثانية حيث بلغت 31% و10% بالترتيب مما يجعل الفئة الثانية تتحمل تكاليف إنتاجية أعلى من باقي الفئات الأخرى.

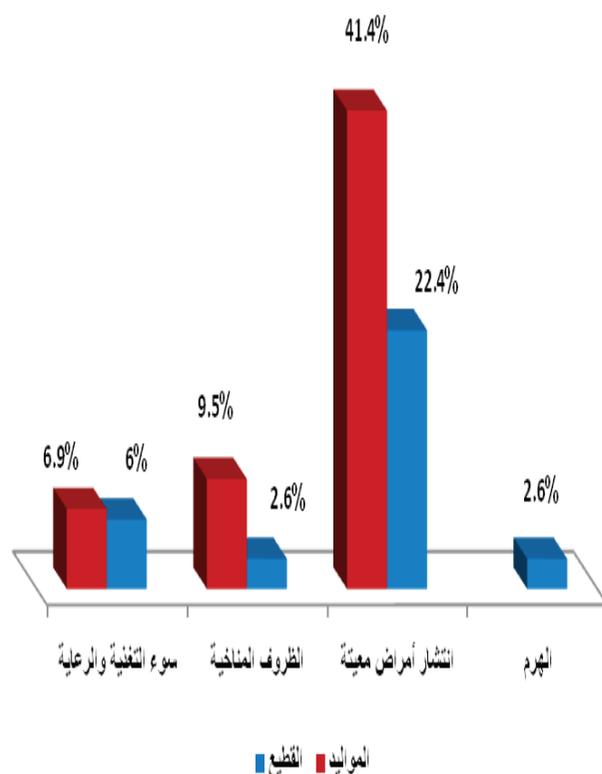
جدول رقم (2) :

عدد الرؤوس ونسب الأطوار العمرية حسب فئات الحيازة.

الطور العمري	العينة		فئة 1		فئة 2		فئة 3	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
إناث النمو	13	30	4	26.66	9	31	27	30
إناث الحمل والإنتاج	25	58	9	60	17	55	51	59
ذكور النمو	3	8	1	6.67	3	10	7	8
ذكور التلقيح	2	4	1	6.67	1	4	3	3
المجموع	43		15		31		88	

المصدر: حسبت من بيانات الاستبيان.

1 - 5: النفوق: لقد ظهرت حالة النفوق على مستوى العينة في القطيع لدى 75.9% من المربين، حيث بلغ متوسط عدد النافق في المواليد 5 مواليد، ومتوسط عدد النافق في الإناث 3 رؤوس وفي الذكور 3 رؤوس أيضاً، أما على مستوى الفئات فكانت نسبة النفوق من المواليد (4، 4، 8) مولود على الترتيب، وبلغ متوسط عدد النافق من الإناث (2، 3، 4) على الترتيب، ومتوسط النفوق للذكور بلغ (1، 1، 8) على الترتيب أيضاً. وكانت تعزى أسباب النفوق في القطيع وبين المواليد من وجهة نظر المربي إلى انتشار الأمراض، الظروف المناخية، وسوء التغذية والرعاية والهرم (شكل 6).



الشكل رقم (6)

أسباب النفوق في القطيع والمواليد حسب رأي المربين.

واختلفت أنماط التربية المتبعة لدى مربي الماعز الجبلي من حظائر نصف مغلقة أو تربية طليقة أو حظائر مغلقة، حيث لجأ المربون بغالبيتهم لأكثر من نمط واحد في التربية، وتوزعوا على مستوى العينة حسب النسب التالية 43%، 28.5%، 19%، 7.8%، 1.7% على الترتيب نصف مغلقة فقط، طليقة ونصف مغلقة معاً، طليقة فقط، طليقة وحظائر معاً، حظائر فقط (شكل 5).

1 - 2: مناطق العينة: توزعت العينة على المناطق الإدارية في محافظة السويداء حسب مايلي: 51.72% لمنطقة السويداء، 18.1% لمنطقة صلخد و18.1% لمنطقة القريا، و12.07% لمنطقة شهباء، أما على مستوى مناطق الاستقرار فكانت أعلى قيمة في منطقة الاستقرار الثانية بنسبة 52.6% تليها منطقة الاستقرار الثالثة بنسبة 43.1% وأخيراً منطقة الاستقرار الأولى التي لم تتعد 4.3%.

1 - 3: بيان إجمالي عدد مربي الماعز في العينة حسب فئات الحيازة (الرأس): بدراسة بيانات الجدول (1)، حيث بلغ إجمالي عدد مربي العينة البحثية المختارة 116 مربياً، توزعوا وفقاً للفئات الحيازية الثلاث كما يلي: عدد مربي فئة الحيازة الأولى 41 مربياً، وهي تمثل حوالي 35.34% من إجمالي عدد مربي العينة البحثية. في حين بلغ عدد مربي العينة البحثية المختارة بفئة الحيازة الثانية 38 مربياً تمثل حوالي 32.76% من إجمالي عدد مربي العينة. بينما بلغ عدد مربي العينة البحثية المختارة بالفئة الحيازية الثالثة 37 مربياً وهي تمثل حوالي 31.9% من إجمالي عدد مربي العينة البحثية.

جدول رقم (1) :

يبين عدد مربي الماعز حسب فئات الحيازة.

المنطقة الإدارية	الفئة الأولى (5 - 21) رأس	الفئة الثانية (22 - 42) رأس	الفئة الثالثة (43 - 200) رأس	إجمالي العينة
السويداء	21	22	17	60
صلخد	12	7	2	21
شهباء	5	3	6	14
القريا	3	6	12	21
المجموع	41	38	37	116
النسبة	35.34 %	32.76 %	31.90 %	100 %

المصدر: حسبت من بيانات الاستبيان.

1 - 4: التركيب العمري: بلغ متوسط حجم القطيع 43 رأساً، وتبين الدراسة أن الفئة العمرية الواقعة في طور الحمل والإنتاج للإناث قد بلغت 58%، والفئة العمرية الواقعة في طور التلقيح للذكور قد بلغت 4% على مستوى العينة، بينما على صعيد الفئات احتلت الفئة العمرية الواقعة في طور الحمل والإنتاج للإناث في الفئة الأولى أعلى نسبة بين الفئات وصلت حتى 60% من متوسط حجم القطيع في هذه الفئة البالغ عدده 15 رأساً، يليها الفئة الثالثة بنسبة 59% من متوسط حجم القطيع البالغ 88 رأساً، فيما احتلت الفئة العمرية الواقعة في طور الحمل والإنتاج للإناث في الفئة الثانية أقل نسبة بين الفئات وصلت إلى 55% من متوسط

إنتاجية الرأس من الحليب الخام بالفئة الحيازية الثانية حوالي 164.4 كغ.

2: التقييم المالي:

في حين بلغ متوسط التكاليف المتغيرة للرأس لإنتاج الحليب الخام بفئة الحيازة الثالثة حوالي 11411.8 ليرة سورية وقد بلغ متوسط تكاليف كل من الأعلاف المألثة، الأعلاف المركزة، الأعلاف الحبية، العمالة المزرعية، الخدمات البيطرية حوالي (2552.5، 1538.9، 4696.8، 2276.8، 346.7) ل.س على الترتيب وهي تمثل حوالي (22.4، 13.5، 41.2، 19.9، 3) % من إجمالي متوسط التكاليف المتغيرة للرأس بهذه الفئة الحيازية. وقد بلغ متوسط إنتاجية الرأس من الحليب الخام بالفئة الحيازية الثالثة حوالي 177.5 كغ.

ومن الملاحظ أن نسبة الأعلاف إن كانت المألثة أو الحبية تمثل أعلى قيمة من التكاليف المتغيرة وذلك لجميع الفئات وحتى على مستوى العينة وهذا متوافق مع (المحيسن وآخرون، 2007)، حيث بينت دراسته أن مشكلة الأعلاف هي المشكلة الرئيسية التي تقف في سبيل تطوير الثروة الحيوانية وتنميتها بشكل عام، وهذا ما أكدته أيضاً دراسة (Al- Khaza'leh et al، 2018) حيث تبين أن تكلفة الأعلاف تشكل التكلفة الأعلى حيث مثلت نحو 75% من تكاليف الإنتاج المتغيرة.

2 - 1: متوسط بنود التكاليف (المتغيرة) : تبين من بيانات الجدول (3) أن متوسط التكاليف المتغيرة للرأس لإنتاج الحليب الخام بفئة الحيازة الأولى بلغ حوالي 23398.3 ليرة سورية، وقد بلغ متوسط تكاليف كل من الأعلاف المألثة، الأعلاف المركزة، الأعلاف الحبية، العمالة المزرعية، الخدمات البيطرية حوالي (5747.6، 3632.1، 9359.7، 4214.5، 444.5) ل.س على الترتيب وهي تمثل تقريباً (24.6، 15.5، 40، 18، 1.9) % من إجمالي متوسط التكاليف المتغيرة للرأس بهذه الفئة الحيازية، هذا وقد بلغ متوسط إنتاجية الرأس من الحليب الخام بالفئة الحيازية الأولى حوالي 216.2 كغ.

في حين بلغ متوسط التكاليف المتغيرة للرأس لإنتاج الحليب الخام بفئة الحيازة الثانية حوالي 18992.1 ليرة سورية، وقد بلغ متوسط تكاليف كل من الأعلاف المألثة، الأعلاف المركزة، الأعلاف الحبية، العمالة المزرعية، الخدمات البيطرية حوالي (4944.6، 4055.7، 6693.1، 2665.6، 633.1) ل.س على الترتيب وهي تمثل حوالي (26، 21.4، 33.5، 14، 3.3) % من إجمالي متوسط التكاليف المتغيرة للرأس بهذه الفئة الحيازية. وقد بلغ متوسط

جدول رقم (3) :

يبين متوسط بنود التكاليف (المتغيرة) لإنتاج الرأس الواحد من الحليب حسب فئات الحيازة.

البيان (ل.س)	الفئة الأولى (5 - 21) رأس		الفئة الثانية (22 - 42) رأس		الفئة الثالثة (43 - 200) رأس	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
تكلفة الأعلاف المألثة*	5747.6	24.6	4944.6	26	2552.5	22.4
تكلفة الأعلاف المركزة**	3632.1	15.5	4055.7	21.4	1538.9	13.5
تكلفة الأعلاف الحبية***	9359.7	40	6693.1	35.3	4696.8	41.2
تكلفة العمالة	4214.5	18	2665.6	14	2276.8	19.9
تكلفة الخدمات البيطرية	444.5	1.9	633.1	3.3	346.7	3
متوسط التكاليف المتغيرة للرأس	23398.3		18992.1		11411.8	
متوسط إنتاج الرأس من الحليب كغ	216.2		164.4		177.5	

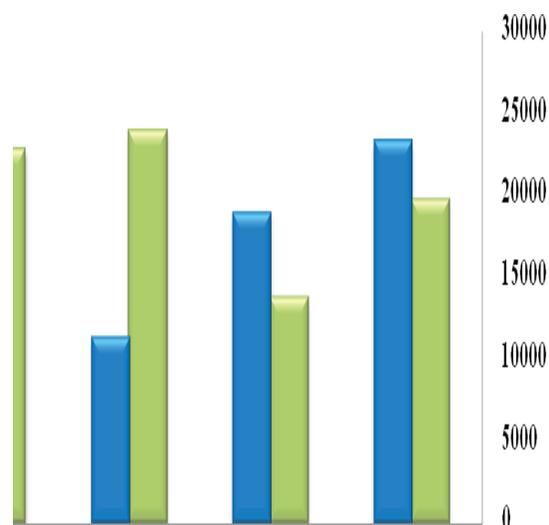
المصدر: حسبت من بيانات الاستبيان. *: الأعلاف المألثة (التبن) ،

** : الأعلاف المركزة (المركز، الكسبة، الخلطات العلفية) ، *** : الأعلاف الحبية (قمح، شعير، شعير مجروش، نخالة) .

ويبين الشكل (7) التالي أن فئة الحيازة الأولى (5 - 21) رأساً حققت أعلى قيمة للتكاليف المتغيرة على مستوى الفئات حيث بلغت حوالي 23398 ل.س خلال الموسم، وأقل قيمة حققتها فئة الحيازة الثالثة (43 - 200) رأساً التي وصلت تكاليفها إلى 11411.8 ل.س خلال الموسم. في حين حققت فئة الحيازة الثالثة (43 - 200) رأساً أعلى ربح متحقق من قيمة الحليب كمنتج رئيسي حيث بلغ الربح 24088.2 ل.س، وأقل ربح كان في فئة الحيازة الثانية (22 - 42) رأساً حيث وصل إلى 13887.9 ل.س. (على اعتبار سعر مبيع الحليب 200 ل.س / كغ) .

2 - 2: متوسط بنود التكاليف (الثابتة) :

تبين من بيانات الجدول (4) أن متوسط التكاليف الثابتة للرأس بفئة الحيازة الأولى بلغ حوالي 4513.2 ليرة سورية، وقد بلغ متوسط تكاليف كل من اهتلاك المباني، اهتلاك الحيوانات، اهتلاكات أخرى حوالي (3469.7، 992.2، 51.3) ل.س على الترتيب وهي تمثل حوالي (76.9، 22، 1.1)% من إجمالي متوسط التكاليف الثابتة للرأس بهذه الفئة الحيازية، وقد بلغ متوسط عدد الرؤوس بالفئة الحيازية الأولى حوالي 15 رأساً، في حين بلغ متوسط التكاليف الثابتة للرأس بفئة الحيازة الثانية حوالي 8407.3 ليرة سورية، وقد بلغ متوسط تكاليف كل من اهتلاك المباني، اهتلاك الحيوانات، اهتلاكات أخرى حوالي (2874.8، 1187.7، 4344.8) ل.س على الترتيب وهي تمثل حوالي (34.2، 14.1، 51.7)% من إجمالي متوسط التكاليف الثابتة للرأس بهذه الفئة الحيازية، وقد بلغ متوسط عدد الرؤوس بالفئة الحيازية الثانية حوالي 31 رأساً، أما بالنسبة لفئة الحيازة الثالثة فقد بلغ متوسط التكاليف الثابتة للرأس حوالي 2509.4 ليرة سورية، وقد بلغ متوسط تكاليف كل من اهتلاك المباني، اهتلاك الحيوانات، اهتلاكات أخرى حوالي (1647.9، 840، 21.4) ل.س



الشكل رقم (7) :

متوسط التكاليف المتغيرة والربح (المتحقق من الحليب فقط) حسب فئات الحيازة.

على الترتيب وهي تمثل حوالي (65.7، 33.5، 0.9) % من إجمالي متوسط التكاليف الثابتة للرأس بهذه الفئة الحيازية، وقد بلغ متوسط عدد الرؤوس بالفئة الحيازية الثالثة حوالي 88 رأساً.

ويعود الارتفاع الكبير بقيمة الاهتلاكات الأخرى في الفئة الثانية مقارنة مع الفئة الأولى والثالثة إلى توافر بعض الموجودات من المنطقي امتلاكها في هذه الفئة دون غيرها مثل (أسلاك معدنية للحظائر، براميل، مواقد مختلفة، ميزان، غسالة)، لأن العدد المتوسط لأفراد القطيع البالغ 31 رأساً يجعل من الممكن إنشاء حظائر مفتوحة أو خارجية غير مغلقة مع تجهيزاتها من معالف ومشارب، مقارنة مع الفئة الثالثة التي بلغ متوسط عدد القطيع فيها 88 رأساً.

جدول رقم (4) :

يبين متوسط بنود التكاليف (الثابتة) لإنتاج الرأس الواحد حسب فئات الحيازة.

البيان (ل.س)	الفئة الأولى رأس (5 - 21)		الفئة الثانية رأس (22 - 42)		الفئة الثالثة رأس (43 - 200)	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
اهتلاك المباني والآلات	3469.7	76.9	2874.8	34.2	1647.9	65.7
× اهتلاك حيوانات	992.2	22.0	1187.7	14.1	840.0	33.5
×× اهتلاكات أخرى	51.3	1.1	4344.8	51.7	21.4	0.9
المجموع	4513.2		8407.3		2509.4	
عدد الرؤوس	15		31		88	

المصدر: حسب من بيانات الاستبيان.

(*) : قيمة الاهتلاك للحيوانات = 8% * القيمة النقدية للقطيع لكل فئة

القيمة النقدية للقطيع = (عدد الرؤوس * سعر الرأس)

(**) : حسب لبعض الموجودات عند بعض المربين في العينة (أسلاك معدنية للحظائر، براميل، مواقد مختلفة، غسالة).

2 - 3: متوسط بنود الإيرادات: من دراسة الجدول (5) تبين أن إيرادات الرأس من الحليب المنتج، المشتقات الحليبية (اللبن، السمن، الجبن، الكنا)، واللحم (المباع، المستهلك)، بالفئة الحيازية الأولى قد بلغت 44235.09، 1778.82، 2038.07 ل.س/لرأس على الترتيب، حيث شكلت قيمة الحليب المنتج أعلى نسبة وصلت إلى 92% من إجمالي إيرادات الرأس خلال الموسم الذي بلغ بدوره 48051.98 ل.س/لرأس الواحد خلال الموسم.

في حين أن إيرادات الرأس من الحليب المنتج، المشتقات الحليبية، واللحم، بالفئة الحيازية الثانية قد بلغت 33724.06، 2998.37، 6923.13 ل.س/لرأس على الترتيب، حيث شكلت قيمة الحليب المنتج أعلى نسبة وصلت إلى 77% من إجمالي إيرادات الرأس خلال الموسم

الذي بلغ بدوره 43645.57 ل.س/ للرأس الواحد خلال الموسم.

أما الفئة الحيازية الثالثة فإن إيرادات الرأس من الحليب المنتج، المشتقات الحليبية، واللحم، قد بلغت 33366.75، 4702.11، 6253.83 ل.س/ للرأس على الترتيب، حيث شكلت قيمة الحليب المنتج أعلى نسبة وصلت إلى 75% من إجمالي إيراد الرأس خلال الموسم الذي بلغ بدوره 44322.7 ل.س/ للرأس الواحد خلال الموسم.

وبالرغم من أن أعلى قيمة لإجمالي إيراد الرأس كانت في الفئة الأولى 48051.98 ل.س/ للرأس الواحد خلال الموسم إلا أن ارتفاع قيمة التكاليف المتغيرة الذي كان أيضاً أعلى قيمة على مستوى الفئات حيث بلغت 23398.34 ل.س/ للرأس أدى إلى انخفاض متوسط صافي العائد المتحقق بشكل ملحوظ، وقد بلغ متوسط صافي العائد للرأس بالفئة الحيازية الثالثة أعلى قيمة له على مستوى الفئات حيث بلغ حوالي 32910.91 ل.س/ للرأس، متفوقاً على قيمة العائد المتحقق على مستوى العينة الذي بلغ 30075.5 ل.س/ للرأس

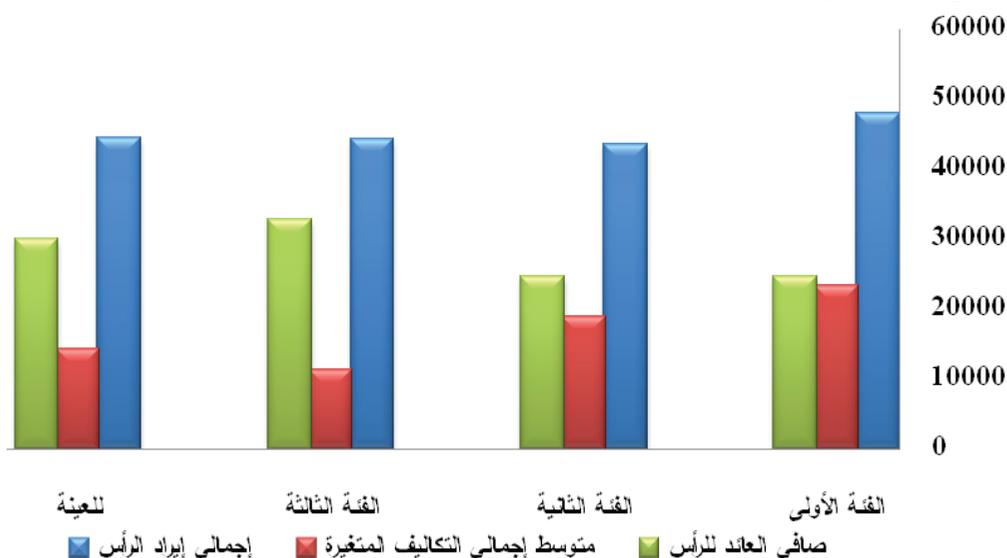
ويرجع زيادة متوسط صافي العائد للرأس بزيادة السعة الحيازية إلى قدرة هذه الوحدات ذات السعات الكبيرة على مزج الموارد المزرعية مع بعضها بالطريقة المثلى التي تحقق زيادة متوسط صافي العائد للرأس. وكذلك القدرة على شراء الموارد الإنتاجية بأسعار أقل من الوحدات ذات السعة الإنتاجية الأقل وكذلك بيع النواتج بأسعار أعلى من الوحدات ذات السعة الإنتاجية الأقل.

جدول رقم (5) :

يبين متوسط إيرادات الرأس الواحد حسب فئات الحيازة.

العينة	الفئة الثالثة رأس (200 - 43)		الفئة الثانية رأس (42 - 22)		الفئة الأولى رأس (21 - 5)		البيان (ل.س/ للرأس)
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
	37325.2	75.28	33366.75	77.27	33724.06	92.06	44235.09
	2758.03	10.61	4702.11	6.87	2998.37	3.70	1778.82
	4407.48	14.11	6253.83	15.86	6923.13	4.24	2038.07
	44490.7		44322.7		43645.57		48051.98
	14415.2		11411.79		18992.12		23398.34
	30075.5		32910.91		24653.44		24653.64

المصدر: حسب من بيانات الاستبيان.



الشكل رقم (8) :

يبين متوسط التكاليف المتغيرة والإيرادات وصافي العائد حسب فئات الحيازة.

2 - 4: أهم مؤشرات التقييم المالي: بدراسة كل من الجدولين (6) (7)، تبين جدوى مشاريع تربية الماعز في محافظة السويداء على مستوى العينة، وهذا ما دلت عليه المؤشرات التالية: حيث مثلت نسبة التشغيل 0.4% ويدل انخفاض هذه النسبة عن الواحد الصحيح على أن المشروع مقبول من الناحية الاقتصادية، وارتفاع نسبة الإيرادات على التكاليف عن الواحد الصحيح، حيث بلغت 2.51 ويعتبر

المؤشر	الفئة الأولى (21 - 5)	الفئة الثانية (42 - 22)	الفئة الثالثة (200 - 43)	للعينة
نسبة الإيرادات إلى التكاليف %	1.72	1.59	3.18	2.51
نقطة التعادل %	18	34	8	11.1

المصدر: حسب اعتماد على الجدول السابق (6) .

نلاحظ من الجدول انخفاض مؤشرات الفئة الثانية عن الأولى ويعود ذلك إلى:

■ ارتفاع التكاليف المتغيرة: الناتجة عن ارتفاع في أعداد الفئات العمرية غير المنتجة أي التي في طور النمو في القطيع، حيث أن أعلى نسبة لطور النمو للإناث ولذكور النمو كانت في الفئة الثانية حيث بلغت 31% و10% بالترتيب، وانخفاض نسبة الفئة العمرية المنتجة طور الحمل، والإنتاج للإناث حيث كانت أقل نسبة بين الفئات وصلت إلى 55% من متوسط حجم القطيع لهذه الفئة.

■ ارتفاع تكاليف الثابتة الناتجة أصلاً عن وجود اهتلاكات أخرى، كان من المنطقي وجودها في هذه الفئة دون غيرها، مثل (أسلاك معدنية للحظائر، براميل، موائد مختلفة، غسالة)، لأن العدد المتوسط لأفراد القطيع البالغ 31 رأساً يجعل من الممكن إنشاء حظائر مفتوحة أو خارجية غير مغلقة مع تجهيزاتها من معالف ومشارب، مقارنة مع الفئة الثالثة التي بلغ متوسط عدد القطيع فيها 88 رأساً.

■ إذا ارتفاع كل من التكاليف الثابتة والمتغيرة وبالتالي الكلية مع وجود انخفاض في متوسط عدد الفئة العمرية المنتجة، يبرر انخفاض مؤشرات الفئة الثانية مقارنة مع مؤشرات الفئة الأولى.

الخلاصة:

تعد مشروعات تربية الماعز في محافظة السويداء من أكثر مشروعات تربية الثروة الحيوانية انتشاراً في المحافظة، ولذلك هدفت هذه الدراسة إلى تقييم هذه المشاريع، للتعرف على كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وقد نفذ البحث في محافظة السويداء لموسم عام 2016، من خلال عينة عشوائية لمربي الماعز، وقد جرى تقسيم العينة إلى ثلاث فئات وفقاً لعدد القطيع الإجمالي وعليه فئة الحيازة الأولى المربين (5 - 21 رأساً)، وفئة الحيازة الثانية (22 - 42 رأساً)، والثالثة (43 - 200 رأساً)، وتوصلت الدراسة إلى قبول هذه المشاريع من الناحية الاقتصادية الربحية على مستوى العينة ككل وأيضاً على مستوى الفئات، كما يلي:

قبول مشاريع الفئة الأولى والثانية من الناحية الاقتصادية، حيث تبين قدرة هذه المشاريع على تسديد التزاماتها النقدية وغير النقدية، وهذا ما أشار إليه تحليل المؤشرات المالية: انخفاض نسبة التشغيل عن الواحد الصحيح، وارتفاع نسبة الإيرادات إلى التكاليف عن الواحد الصحيح، والقيمة الإيجابية لكل من مؤشر صافي الدخل، وأرباحية الليرة المستثمرة.

تفوق مؤشرات التقييم الاقتصادية لمشاريع الفئة الثالثة من حيث نسبة التشغيل، وأرباحية الليرة المستثمرة، ونسبة الإيرادات إلى

المشروع أكثر ربحية كلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح، وأيضاً القيمة الإيجابية لكل من مؤشر صافي دخل، وأرباحية الليرة المستثمرة، حيث مثلت هذه المؤشرات 26737.61 ل.س/ للرأس في الموسم و150.61% على التوالي، وبلغت نقطة التعادل 11.1%، وبلغت قيمة الهامش الإجمالي 30075.5 ل.س/ للرأس في الموسم كما يبين الجدول (7).

وبالتحليل لبعض المؤشرات المالية على مستوى الفئات فقد بلغ متوسط إجمالي الإيرادات المتحققة للرأس الواحد خلال الموسم (48051.98، 43645.57، 44322.7) ل.س على الترتيب، وقد تبين جدوى مشاريع تربية الماعز على مستوى الفئات وهذا ما دلت عليه المؤشرات التالية: حيث تبين أن أعلى قيمة لصادفي الدخل والهامش الإجمالي كانت في الفئة الثالثة حيث بلغت (30401.50، 32910.91) ل.س/ للرأس على التوالي، ونلاحظ أن نسبة التشغيل في جميع الفئات كانت أقل من الواحد الصحيح وهي (0.58، 0.63، 0.31) % بالترتيب، وهذا يعني قبول هذه المشاريع من الناحية الاقتصادية، ويدل على قدرة هذه المشاريع على تسديد التزاماتها النقدية وغير النقدية، وارتفاع نسبة الإيرادات على التكاليف عن الواحد الصحيح في جميع الفئات أيضاً، حيث بلغت (1.72، 1.59، 3.18) % على التوالي وهذا يدل على جدوى هذه المشاريع، مع ملاحظة أن أعلى قيمة حققتها الفئة الثالثة، أما بالنسبة لأرباحية الليرة المستثمرة فقد كانت إيجابية في كل الفئات وأعلى قيمة لها في الفئة الثالثة حيث بلغت (72.16، 59.29، 218.38) %، أما بالنسبة لنقطة التعادل فقد كانت أقل قيمة لها في الفئة الثالثة حيث بلغت (8) %.

جدول (6):

يبين قيم التكاليف الثابتة والمتغيرة وإجمالي الإيراد.

البيان ل.س/ للرأس	الفئة الأولى (21 - 5)	الفئة الثانية (42 - 22)	الفئة الثالثة (200 - 43)	للعينة
تكاليف ثابتة	4513.2	8407.3	2509.4	3337.9
تكاليف متغيرة	23398.34	18992.12	11411.79	14415.2
إجمالي التكاليف	27911.6	27399.4	13921.2	17753.1
إجمالي إيرادات	48051.98	43645.57	44322.7	44490.7

المصدر: استمارات الاستبيان

جدول (7):

أهم مؤشرات التقييم الاقتصادية لمشاريع تربية الماعز في السويداء.

المؤشر	الفئة الأولى (21 - 5)	الفئة الثانية (42 - 22)	الفئة الثالثة (200 - 43)	للعينة
صافي الدخل (صافي ربح المزرعة) ل.س	20140.38	16246.17	30401.50	26737.61
نسبة التشغيل %	0.58	0.63	0.31	0.4
أرباحية الليرة المستثمرة %	72.16	59.29	218.38	150.61
الهامش الإجمالي ل.س	24653.64	24653.45	32910.91	30075.5

5. عطية، خليل محمد خليل، دراسة الجدوى الاقتصادية، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، (2008).

6. قسوق، شحادة، جواد شرف، علي الهوارين، رحاب المحيياوي، التطورات الوزنية للجدايا والأداء الإنتاجي لأمات الماعز الجبلي مع حلاية ومن دونها في مرحلة الرضاعة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية (2012)، المجلد (28)، العدد (2)، 289 – 300.

7. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية السنوية (2006 – 2016)، دمشق، سوريا.

8. يوسف، أسامة، بسام عيسى، وخالد النجار. دراسة العلاقات الوراثية والمظهرية بين إنتاج الحليب الكلي وطول موسم الحلاية في الماعز الشامي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية (2012)، المجلد (28)، العدد (2)، 247 – 257.

1. Afridi G. S. , M. Ishaq and A. Sarfraz. Estimation of Costs and Returns and Factor Productivity in Livestock Enterprise in Northern Areas, Pakistan. Pak. j. life soc. sci. (2009) , 7 (1) : 43- 51.
2. Al- Khaza'leh J. , C. Reiber, R. Al Baqain and A. Valle Zárate. A comparative economic analysis of goat production systems in Jordan with an emphasis on water use. Livestock Research for Rural Development (2018) , 27 (5) .
3. El-Sharkawy Ashraf, Economic Feasibility Studies, (2007), Faculty Of Engineering, Cairo University.
4. Berdikul Q., G. Jeffrey and M. kenneth . Meat Goat Enterprise Efficiency Analysis In The Southeastern United States. Journal Of Agricultural And Applied Economics, (2016). 48(1):52-72.
5. Brigham Eugene F., Fundamentals Of Financial Management, (1886), Fourth Edition.
6. Gül M., V. Demircan, H. Yilmaz and H. Yilmaz. Technical efficiency of goat farming in Turkey: a case study of Isparta Province. Revista Brasileira de Zootecnia (R. Bras. Zootec.) (2016), 45(6):328-335.
7. Jerry J. Weygandt, Donald E. Kieso, Paul D. Kimmel, Hospitality Financial Accounting, United States of America: WILEY, Page 486. Edited, (2005).
8. Kheiry Hassan M. Ishag. Economic Performance Of Goat Breeds Farming Sustainability And Policy Analysis. IOSR Journal Of Agriculture And Veterinary Science, (2016), 9(9):27-35
9. Ricardo A.M.V., Artur J.C., Paulo M.D.S., Alberto M.F., Douglas S.H., Gabriela S.C.P.C.R. .Dairy Goat Husbandry Amongst The Household Agriculture: Herd And Economic Indexes From A Case Study In Rio De Janeiro, Brazil. R. Bras. Zootec.,(2009), 38(1):204-213.
10. Sarmini M., S. Premaratne. And S. Kalpana, Production And Economic Characteristics Of Goat Management Systems In Vavuniya District, SriLanka. Proceedings Of The 4th International Conference On Agriculture And Forestry, (2017), Vol. 3, Pp. 46-53.

التكاليف، وهذا ما يؤكد ارتفاع جدوى هذه المشاريع بالحيازات الكبيرة (43 – 200 رأس).

التوصيات:

1. توجيه الجهود لزيادة الحيازة للمربين، وبالتالي تسهيل إدخال التقنيات الحديثة إليها، ورصد ومتابعة الإنتاج ومعرفة الكفاءة الإنتاجية للقطيع.
2. يحتاج المربون للتعاون فيما بينهم (جمعيات تعاونية، اتحادات تعاونية) لتنسيق نشاطاتهم ولتحسين توزيع الخدمات فيما بينهم، وإدارتها وتفاذي آثار أزمات الأعلاف مما يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج.
3. الحفاظ على الغطاء الرعوي وتنميته تنمية مستدامة، والمراقبة الدائمة للاحتياجات العلفية والتدخل عند الحاجة من قبل الدولة للسيطرة على الأسعار ومنع احتكار التجار والسماسة.
4. تأمين حاجة قطع الثروة الحيوانية من المواد العلفية، وذلك بالاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية المخصصة لإنتاج المواد العلفية وكذلك الاعتماد على زراعة المواد العلفية التي لا تحتاج إلى استهلاك كميات كبيرة من مياه الري.
5. تطوير الصناعات الريفية لمنتجات الثروة الحيوانية وتشجيع إقامة منشآت التصنيع الزراعي في مناطق الإنتاج.
6. تشجيع مربى الماعز على تبني الزراعة المختلطة (زراعة المحاصيل وتربية الماعز) بهدف خفض قيمة بند الأعلاف الحبية والتي تشكل الجزء الأكبر من قيمة التكاليف المتغيرة.

الشكر:

يتقدم الباحثون المنفذون لهذا البحث: بالشكر والعرفان للهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية في سورية GCSAR، على رعايتها لتنفيذ البحث، والشكر لمديرية الزراعة والوحدات الإرشادية في محافظة السويداء.

المراجع:

1. الثنيان، عبدالله وسالم، كمال سلطان، تقييم المشروعات الزراعية: نظريات – أسس – تطبيقات، مصر، القاهرة: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، [1412] (مطابع الأهرام)، (1992).
2. العطوان، سمعان وأيهم الحمصي، تحليل وتقويم المشاريع الزراعية، الجزء النظري، كلية الزراعة، منشورات جامعة دمشق، (2011).
3. المحيسن، خالد، سمعان العطوان، وعبد الفتاح القاضي، التحليل الاقتصادي القياسي لدول تكاليف تربية الأغنام والماعز والأبقار في إقليم الوسط/ الأردن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية (2007)، المجلد (23)، العدد (2)، 265 – 279.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، واقع وآفات استخدام التقانات الحديثة في تطوير إنتاج الحيواني في الوطن العربي، الخرطوم، (2006).

تبني أخلاقيات التسويق وتأثيرها في فاعلية الإعلانات التجارية عبر الانترنت

The Practice of Marketing Ethics and Its Impact on the Efficiency of Online Commercials

Dr. Chellali Tahar Hossam Eddine
Instructor/ University Tahri, Mohamed Bechar/ Algeria
chellalitahar1603@gmail.com

Dr. Amel Graa
Associate Professor/ Sidi Bel Abbès University, Sidi Bel
Abbes/ Algeria
graa_amel@yahoo.fr

Mr. Rachid Figherane
PhD. Student/ Sidi Bel Abbès University, Sidi Bel Abbes/
Algeria
r_gherane@gmail.com

د. الطاهر حسام الدين شالي
مدرس/ جامعة طاهري محمد بشار/ الجزائر

د. أمال قراع
أستاذ مشارك/ جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس/ الجزائر

أ. رشيد فغران
طالب دكتوراه/ جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس/ الجزائر

Received: 27/ 4/ 2018, Accepted: 24/ 12/ 2018

DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.3339116>

<http://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia>

تاريخ الاستلام: 27/ 4/ 2018م، تاريخ القبول: 24/ 12/ 2018م.

E - ISSN: 2410 - 3349

P - ISSN: 2313 - 7592

ملخص:

التوجه التسويقي الذي أصبح فيه التسويق وظيفة أساسية، لها استراتيجياتها وخططها وأصبح الزبون هو السيد وليس المنتج. وقد شهدت هذه المرحلة تنامي عدد الشركات وتنوعها وتضاعف في الإنتاج مما أدى إلى زيادة شدة المنافسة وحدتها، وهذا ما زاد من وعي المؤسسات بالتوجه إلى أخلاقيات التسويق في ممارساتها وأنه مطلب حتمي فرضه سلوك المستهلك الذي يتجه نحو الرشد والفضيلة، حيث تهتم هذه الأخيرة بتطبيق المبادئ والقيم في قراراتها التسويقية والسلوكية وفي نشاط المؤسسة ككل، وكذلك في جميع أنشطتها التسويقية بما في ذلك إعلاناتها التجارية بصفة عامة وإعلاناتها عبر الإنترنت بصفة خاصة، ذلك لما لها من أهمية كبيرة على المستهلكين وعلى قراراتهم الشرائية.

مشكلة الدراسة:

دلت أغلب الدراسات التسويقية التي انصبت على تأثير الوسيلة أو الأداة، أن نجاح التسويق والحملات الاعلانية يتوقف أساسا على مدى حسن اختيار الوسيلة الملائمة من جهة، وعلى مدى نوعية تقنيات الإخراج والتقديم الفني الموظفة فيه، والتي تبعد في تزيينه وحين تقديمه للجمهور من جهة أخرى. كما دلت هذه الدراسات على أن لكل وسيلة تسويقية أو إعلانية بشكل أدق، خصائصها ومميزاتها وتأثيرها، والتي تخضع أساسا لجملة من العوامل المهمة، والمرتبطة بالمسوق، أهمها سلوكه الأخلاقي. وبالتالي محور العلاقة بين هذه الأقطاب الثلاث هو الترويج عبر الإنترنت وما مدى تأثيره بالممارسات الأخلاقية لمهنة التسويق. لذا يأتي بحثنا هذا ليركز على دراسة أخلاقيات التسويق وما مدى تأثيرها على الإعلان عبر الإنترنت، وتتمحور مشكلة البحث في التساؤل الآتي: إلى أي مدى يمكن أن يؤثر تطبيق أخلاقيات التسويق على فعالية الإعلانات التجارية عبر الإنترنت؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة على نحو أساسي إلى اختبار: دور أخلاقيات التسويق المطبقة من طرف مؤسسة كوندور في زيادة فعالية إعلاناتها التجارية عبر الإنترنت. ويتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية أهمها:

- معرفة مدى تعرض الزبون الجزائري للمواقع التجارية الإلكترونية.
- التعرف على مدى اعتماد الزبون الجزائري على المواقع الإلكترونية للحصول على معلومات ذات مصداقية للتسوق.
- معرفة مساهمة أخلاقيات التسويق في تطوير وتحسين إعلانات كوندور التجارية عبر الإنترنت.

الدراسات السابقة:

دراسة لـ شلالي الطاهر حسام الدين وبودي عبد القادر (2017) بعنوان: دور الترويج عبر الإنترنت في تحقيق الريادة التسويقية لمنظمات الأعمال الاقتصادية، هدفت إلى الكشف عن دور الترويج عبر الإنترنت من خلال أداوته (الموقع الإلكتروني، محركات البحث، الإعلان الإلكتروني) في تحقيق الريادة التسويقية من خلال أبعادها (استثمار الفرص، المبادرة التسويقية، الإبداع، تحمل المخاطر،

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تطبيق أخلاقيات التسويق في مؤسسات الأعمال الاقتصادية وأثرها على نجاح إعلاناتها التجارية عبر الإنترنت من حيث الفاعلية والانتشار وتحقيق رضا الزبون. وعلى ضوء هذا تناولت الدراسة التحليل النظري والتطبيقي بالاعتماد على مقاربات مختلفة من أجل تبيان هذا الأثر ومعرفة مساهمة الإنترنت في ذلك، حيث تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات وتوزيعه عبر الفايبروك على عينة تتكون من 580 مفردة. وبعد تحليل البيانات باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية، خلص البحث إلى مجموعة من النتائج من بينها أن صدق خصائص المنتج والمعلومات المقدمة هي من بين الممارسات الأخلاقية لمؤسسات الأعمال التي تؤثر على فعالية الإعلان على الإنترنت. كما قدمت الدراسة جملة من التوصيات والمضامين التسويقية.

الكلمات المفتاحية: تسويق أخلاقي، إعلان عبر الإنترنت، فعالية، مصداقية إعلان، كوندور.

Abstract:

This study aims at identifying the impact of practicing marketing ethics at companies on the success of their online commercial advertisements in terms of efficiency, prevalence and customer satisfaction. Therefore, the study tackled theoretical and practical analysis following different approaches in order to illustrate the impact of the marketing ethics and the internet's role in this matter. An electronic questionnaire was distributed to a sample that consisted of 580 persons. Through using structural Equation modeling, the research concluded that the credibility of the product's features and provided information are among the ethical practices of businesses that impact the effectiveness of online advertisements. The study also presented a number of recommendations and marketing content.

Keywords: Ethical Marketing, Online Advertising, Effectiveness, Credibility of Advertisement, Condor

مقدمة:

في ظل التغيير السريع الذي يشهده العالم اليوم في الأعمال والإدارة لم يعد يقتصر اهتمام المنظمات على النواحي الاقتصادية من العوائد والأرباح والحصة السوقية وغيرها من العناصر المادية فحسب، بل أصبحت تهتم بالمسؤولية الأخلاقية، ويعتبر المجال التسويقي من أبرز المجالات التي تتعارض فيها المصالح الخاصة للمنظمات مع المصلحة العامة، لذا عرف التسويق انتقالات عديدة، بداية من مرحلة التوجه الإنتاجي القائمة على أن السلعة تبيع نفسها بنفسها، فما دامت السلعة جيدة فإن الزبائن سيأتون إليها، في مرحلة التوجه البيعي التي تقوم على بيع أكبر كمية من الإنتاج وبأية وسيلة بغض النظر عن رضا الزبون وصولا إلى

المؤثرة على سلوك المستهلك من خلال التفاعل مع الإعلان، وبالتالي اختيار الإستراتيجية المناسبة، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى عملية الشراء بالنسبة للمستهلكين، والولاء بالنسبة للعملاء.

دراسة لـ (Hansen, Johan D, Riggle, Robert J, 2009) بعنوان:

Ethical Sales Person Behaviour in Sales Relationships

هدفت الدراسة إلى اختبار الدور الذي يؤديه السلوك الأخلاقي للقوى البيعية في عملية البيع، ومن بين أهم النتائج المستخلصة من الدراسة التي أجريت على العينة والمقدرة بـ 146 مفردة:

- سلوك رجال البيع الأخلاقي يؤثر تأثيراً إيجابياً على ثقته ومنه على كفاءة عمله.

- رجال البيع هم طرف الاتصال الرئيسي للمنظمة مع زبائنها ولذلك فإن سلوكياتهم الأخلاقية في المبيعات هي التي تعطي الصورة المشرفة والسمعة الحسنة للمنظمة، وكذلك تحمي رجال البيع من مضامين قانونية لتصرفاتهم.

وكشفت الدراسة أن ثقة الزبون هي المحدد الرئيسي بين السلوك الأخلاقي لرجل البيع وولاء الزبون، وأن المنظمات التي ترغب في تأسيس علاقة مستمرة مع زبائنها عليها أن تعرف كيف تشجع رجال مبيعاتها على التمسك بالأخلاق التسويقية.

دراسة لـ Ying Fan, 2005 بعنوان:

Ethical branding and corporate reputation

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم العلامة التجارية الأخلاقية وارتباطها بسمعة الشركات، بحيث اعتبرت العلامة التجارية للشركات جزءاً حيوياً من إدارة سمعة الشركات. كما أن العلامة التجارية الأخلاقية تعزز سمعة الشركة وهي ميزة تتميز بها عن المنافسين من أجل جلب المستهلكين ويصبحون أكثر وعياً ولقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

تستفيد الشركة من ميزة تفاضلية على المنافسين؛ وفي نفس الوقت، يمكن أن تساعد في التغلب على التشكك المتزايد للمستهلكين والسخرية نحو الاتصالات التجارية. العلامة التجارية الأخلاقية يمكن أن توفر للشركة الاستفادة من العدد المتزايد من المستهلكين الذين أصبحوا أكثر وعياً أخلاقياً. العلامة التجارية هي في حد ذاتها ليست جيدة ولا سيئة ولكن القيمة التي تمثلها العلامة التجارية هي المعنية. ويمكن أن تكون القرارات والممارسات التجارية، باعتبارها مجموعة فرعية من التسويق، أخلاقية أو غير أخلاقية.

ما يميز هذه الدراسة: ما لفت نظرنا هو أن موضوع بحثنا هذا لم ينل حظه من الدراسة المعمّقة من طرف الباحثين، سوى بعض الجهود القليلة، ممّا شجّعنا على البحث فيه؛ عسى أن نسهم ولو بالقليل في إثراء أدبيات الدراسة ونحاول الإجابة عن الإشكاليات التي يطرحها هذا الموضوع. وتمتاز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بالآتي:

- الربط بين متغيرين (أخلاقية التسويق وفعالية الإعلانات عبر الانترنت) إذ لم نتوصل إلى دراسة قد ربطت بينها سابقاً في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

تعظيم الموارد وخلق قيمة الزبون) وتمت الإشارة لحالة مؤسسة أوريدو الجزائر، حيث أجريت الدراسة على عينة قدرت بـ (88 مفردة) من الزبائن الجزائريين، وخلصت الدراسة إلى أن مؤسسة أوريدو تبحث عن الاستباقية في الدخول إلى الأسواق الجديدة وطرح خدماتها ومنتجاتها الجديدة، والعمل بشكل مستمر على انتهاز الفرص التسويقية المتاحة قبل المنظمات المنافسة، وذلك من أجل الوصول إلى الريادة التسويقية التي تسعى إليها مختلف المنظمات العاملة في هذا القطاع. كما أوصت بضرورة أن تستمر مثل هذه المنظمات في الإطار التسويقي الموجه بعناصر الريادة التسويقية، ومن خلال العمل بشكل جدي وممنهج عبر الموقع الإلكتروني في محاولة التقرب أكثر من الزبائن وكسب رضاهم.

دراسة لـ ابراهيم قعيد (2017): والموسومة بعنوان الترويج الإلكتروني ودوره في التأثير على سلوكيات المستهلك تجاه المنتجات المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة قاصدي مرباح بورقلة- الجزائر، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم الاستبيان كأداة للدراسة موجه لعينة من المستهلكين الجزائريين المستخدم للإنترنت. وقد جمع الباحث 381 استمارة صالحة للدراسة، وهدفت الدراسة إلى معرفة دور الترويج الإلكتروني في التأثير على سلوك المستهلك تجاه المنتجات التي تقدمها المؤسسة الاقتصادية، وكذا معرفة مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمجتمع الجزائري، بالإضافة إلى التعرف على مستوى استخدام المؤسسات الاقتصادية المحلية بما فيها الصغيرة والمتوسطة للترويج الإلكتروني من وجهة نظر المستهلك.

دراسة لـ Gilaninia, Mohammad Taleghani, Hou- 2013 بعنوان:

Advertising and Consumer Behavior in the Purchase of Products Internet

كانت هذه الدراسة حول الإعلان على الانترنت وسلوك المستهلك في شراء المنتجات، وكان هدف هذه الدراسة هو معرفة كيف يؤثر الإعلان في سلوك المستهلك الشرائي في ظل ما نتج عن ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة وظهور المجتمع الرقمي، وبالتالي أوجدت الانترنت بيئة جديدة للمؤسسات لاستخدام الإعلان للتأثير على الجماهير، بحيث وفرت مزايا خاصة نظراً لما توفره من صور ومواقع، بما يضيف على الإعلان جمالية خاصة بالإضافة إلى التفاعلية، وهو ما يعطي فرصة للمؤسسات باستخدام ما سبق للتأثير على سلوك المستهلك، وتفهم سلوك المستهلك في ظل البيئة الافتراضية، وذلك لأن المستهلكين والعملاء تحولوا من موقع المستقبلين للرسالة إلى المشاركين فيها والمتفاعلين معها، واستخدم الباحثون منهج دراسة حالة وقد استخلصوا منها بعض النتائج أهمها:

- الإعلان عبر شبكة الانترنت فعال على سلوك المستهلك في عملية شراء المنتجات وذلك لملاءمته لاحتياجات الأفراد واحتوائه على معلومات كافية حول أنواع المنتجات.

- يمكن الإعلان عبر الانترنت من التعرف على العوامل

سوف نذكر البعض منها:

- الإعلان الإلكتروني: هو أحد عناصر المزيج الترويجي الإلكترونية التي باتت تستخدم بكثافة مع تطور شبكات الاتصال بهدف التأثير في سلوك المستهلك؛ (باسم غدير وهبة محمد، 2016، صفحة 395)

- يعرف الإعلان على أنه وسيلة غير شخصية لتقديم الأفكار أو السلع أو الخدمات تقوم بها وكالة الإعلانات أو شخص أو مؤسسة يتطلب دفع التكاليف، (Mohsen Shafie & Morteza, 2017, p.17) ويوصف الإعلان كمفهوم اتصالي بأنه مختلف نواحي النشاط التي تؤدي إلى نشر أو إذاعة الرسائل الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة لغرض الحث على شراء السلع والخدمات من أجل تحفيز المستهلك في الإقبال على السلع أو الإقبال على أشخاص أو أفكار معن عنها. (كاظم مجيد، 2005، صفحة 152) وإثارة اهتمامه مما يجعله يقرر الشراء، وبغية تحقيق ذلك فإنه يجب أن يتم في إطار خطة إعلانية متكاملة ضمن الخطة الترويجية الكلية والتي تكون بدورها في إطار الخطة الكلية لوظيفة التسويق والمنظمة. (بن مير و الداوي، 2016، صفحة 152)

- يمكن تعريف الإعلان عبر الانترنت بأنه: أحد السياسات الترويجية التي تعتمد على الوسائل أو الوسائط الإلكترونية في نقل الرسالة التسويقية بهدف جذب العملاء، وإقناعهم بشراء المنتج. (ربيع وأمين، 2011، صفحة 14)

3- المبادئ الأخلاقية للإعلان

يعد الإعلان الإلكتروني عنصراً أساسياً في نجاح أي منتج أو خدمة تُقدم من طرف المؤسسة؛ مما جعلها تتنافس للاستثمار في الحملات الإعلانية عبر الإنترنت، ليس فقط من أجل هذا الجانب، ولكن أيضاً من أجل الاحتفاظ بالزبون وكسب رضاه وولائه. (اسماعيل و باسم غدير، 2016، صفحة 395)

وإقناعه لتحقيق عملية الشراء، على أن يتحقق الهدف الجوهري للإعلان والمتمثل في توضيح مضامين ومنافع المنتج أو الخدمة المعلن عنها، وماهية الخصائص والمزايا التي يحققها للمشتري وبشكل صادق وحقيقي، ومن هنا وضعت جمعية التسويق الأمريكية ضمن القواعد الأخلاقية في التعامل التسويقي، وجوب تجنب الإعلان الخاطئ والمضلل، ولكن مع ذلك أجريت دراسة على عينة من المستهلكين في أمريكا، توصلت إلى أن ثلثي أفراد العينة يرون بأن الإعلانات المقدمة لهم غير صادقة وبها خداع، الأمر الذي ينعكس سلباً على تعاملهم مع هذه المنتجات المعلن عنها، وسوف لن تحظى بالنجاح والاستمرارية كونها موضع شك وريبة، (Mitchell, William, & Sandra, 2012, p.79) ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى ضعف الثقة بالمؤسسة والوكالة الإعلانية التي تقدم هذا الإعلان، لذا يجب أن تكون هناك بعض الأصول والمبادئ التي يستند عليها الإعلان بصفة عامة، ويمكن تقديم بعضها فيما يلي:

- اعتماد مبدأ الصدق والأمانة وتجنب الخداع والكذب والتضليل، كإظهار المنتج على حقيقته وعدم الادعاء أنه يعطي مزايا ليست فيه، وكذلك عدم إظهاره بمنفعة لا يمكن تحقيقها للمستهلك.

- ميدان التطبيق: حيث طبقت دراستنا في بيئة جزائرية تشمل كل الولايات ولا تقتصر على منطقة محددة.

- اخترنا مؤسسة كوندور للصناعات الإلكترونية فيما ركزت الدراسات الأخرى على المؤسسات الخدمية والمؤسسات ذات الصناعات الغذائية.

الإطار النظري للدراسة

1- أخلاقيات التسويق

لا تبتعد أخلاقيات التسويق كثيراً عن أخلاقيات الأعمال، ولكن الخصوصية تبرز في جوانب هذا النشاط بشكل واضح وقد يفوق بتفاصيله بقية الأنشطة الأخرى في المؤسسة، وذلك لسبب جوهري هو أن التسويق ما هو إلا الوجه الواضح من عمل المؤسسة في البيئة التي تتفاعل معها، وبالتالي فإن الكثير من القرارات التسويقية يمكن الحكم عليها فيما إذا كانت صحيحة أو غير صحيحة، أخلاقية أو غير أخلاقية من قبل المجتمع بما يمتلكونه من أفكار مختلفة وخبرة متراكمة في الحياة لمعرفة حقيقة ما تقوم به المؤسسة من أنشطة تسويقية مختلفة (خري، 2015، صفحة 99)

تعددت تعاريف الباحثين لأخلاقيات التسويق ورغم هذا التعدد فإن الإطار الفكري لهذه التعريفات يبقى واحداً، وسنذكر البعض منها في هذا المجال.

أخلاقيات التسويق هي المعايير التي تحكم تصرفات المسوقين وبما يحملونه من قيم خلقية. (ياسر البكري، 2001، صفحة 142) وهي الثقة المتبادلة بين الأفراد والمؤسسات وذلك من خلال التعامل المستمر في مختلف العمليات البيعية والشرائية وما يتبع ذلك من التزامات ومفاهيم يلتزم بها كل طرف تجاه الآخر كالمصادقية في الادعاءات التي تنبثق من هذه المؤسسات والتي تنعكس على مخرجاتها المتمثلة في السلع والخدمات المختلفة. (طاهر نصير و محمد اسماعيل، 2009، صفحة 62)

كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة المعايير والمبادئ التي تحدد ما هو جيد أو مقبول، أو ما هو سيئ أو غير مقبول في الممارسات التسويقية. (عبود نجم، 2005، صفحة 384)

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول: إن أخلاقيات التسويق هي بمثابة التصرفات التي تظهر عند تعامل المسوق أو المنظمة مع زبائنها في مجال تبادل المنفعة، وبالتالي فإن أخلاقيات التسويق هي مبادئ وأسس تتسم بالشفافية والصدق والمسؤولية تجاه المجتمع.

2- الإعلانات التجارية عبر الانترنت

أصبح الإعلان عبر الانترنت عنصراً أساسياً في نجاح أي منتج؛ مما جعل المنظمات في العصر الحديث تتنافس للاستثمار في الحملات الإعلانية عبر الإنترنت، ليس فقط من أجل جعل منتجاتهم ناجحة؛ بل أيضاً من أجل الاحتفاظ بالعميل (باسم غدير وهبة محمد، 2016، صفحة 395)

قام العديد من الباحثين بدراسة وبيان مدى أهمية الإعلانات التجارية عبر الانترنت في عالم اليوم، ووضعت العديد من المفاهيم لتوضيح مفهوم الإعلان عبر الانترنت والتي

المتعلقة بالخصائص الديمغرافية لأفراد العينة والمتمثلة في: الجنس، والعمر، والدخل، والمستوى التعليمي؛ مجتمعة.

2. حدود الدراسة

جرى تنفيذ هذه الدراسة خلال الفترة ما بين 14 سبتمبر إلى 26 ديسمبر 2017، كما اقتصرته هذه الدراسة على معرفة العلاقة الموجودة بين تطبيق المؤسسة لأخلاقيات التسويق والمتمثلة في صدق المعلومات المقدمة حول المنتج، السعر والرسائل الترويجية من خلال موقعها الإلكتروني، وفعالية الإعلانات عبر الانترنت.

3. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من عينة ملائمة من مستعملي مواقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" سبق لهم وأن اشتركوا أو تعرضوا إلى رسائل إعلانية لمنتجات كوندور وتم تحديد هؤلاء الأشخاص (أفراد العينة) عن طريق سؤال مفتاحي في بداية الاستبيان، حيث يتمثل حجم المجتمع 13 مليون مستخدم جزائري للانترنت حسب الاحصائيات المقدمة سنة 2017، ولمعرفة حجم العينة نستخدم معادلة Tar Yamane التي تتوافق مع المعاينات الاحتمالية، والتي تحمل الصيغة التالية:

$$n = \left(\frac{N}{1 + N(e)^2} \right)$$

ومنه:

$$399.98 = \left(\frac{13000000}{1 + 13000000(0.05)^2} \right)$$

بالتقريب يكون حجم العينة 400 مفردة، وتجدر الإشارة انه كلما كان حجم العينة أكبر من 400 مفردة، كانت العينة تمثل المجتمع تمثيلاً علمياً أفضل، ويتقارب هذا العدد مع حجم العينة الذي يفترضه جدول Krejcie & Morgan حيث يفترض أن مجتمع الدراسة إذا زاد عن 25000 شخص يكون حجم العينة الممثلة لها أكبر من 384 مفردة، وعلى ضوء ذلك تمكنت الدراسة من جمع 580 استمارة استبيان تم الغاء فيما بعد 5 استمارات بسبب وجود فراغات في الإجابات واستقر عدد العينة على 575 مفردة.

4. أداة الدراسة وأساليب المعالجة الإحصائية

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد صممنا هذه الأداة على ضوء مراجعة الأدبيات ذات العلاقة. ثم قمنا بعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في التسويق ومناهج البحث العلمي، حيث يشمل الاستبيان ستة أجزاء إضافة إلى مقدمة في بداية الاستبيان، وكانت أجزاء الاستبيان كالتالي:

♦ الجزء الأول: يتعلق بالمعلومات الخاصة بالمستجوبين منها العمر، الجنس، الدخل الشهري والمستوى التعليمي. فيما يخص الجزء الثاني: يتكون من 4 عبارات حول صدق المعلومات

- أن تكون السلعة أو الخدمة المعلن عنها ذات فائدة حقيقية للمستهلك، أي تقابل حاجة معينة أو رغبة من رغبته.

- الامتناع عن كل ما يؤدي إلى الإساءة إلى الشعور العام للمستهلكين، سواء من النواحي الدينية أو التقاليد الاجتماعية، أو ما يخدش أحاسيسهم، أي أن الإعلان هو مراعاة القيم والمبادئ الاجتماعية في البلد المسلم وغير المسلم، والحرص على استخدام العبارات والمعاني الفاضلة.

- الامتناع عن الإضرار بأموال المستهلكين: كالتخفيض الوهمي في الأسعار والمبالغة في المزايا والخدمات.

- لا يجوز أن يحتوي الإعلان على اسم أو شخص دون الرجوع إليه، والحصول على موافقته قبل النشر، (Mitchell, William, & Sandra, 2012, p.79)

منهجية الدراسة الميدانية

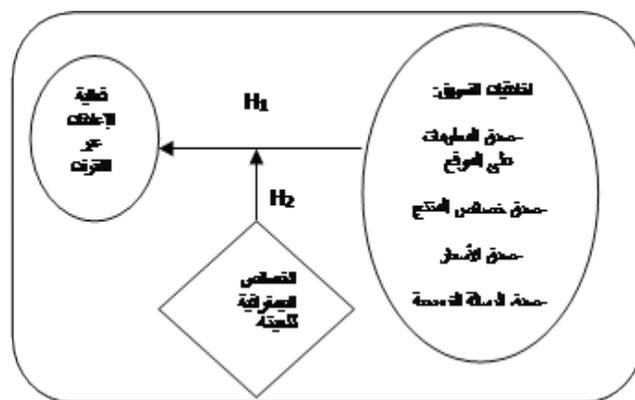
تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير تطبيق أخلاقيات التسويق على فعالية الإعلانات التجارية عبر الانترنت لمؤسسة كوندور. وللإجابة عن هذا التساؤل تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناول دراسة الأحداث والظواهر كما هي، كما تم الاعتماد على المصادر الثانوية، والمتمثلة في الكتب والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث بالإضافة إلى المصادر الأولية وهي الدراسة الميدانية من خلال توزيع استبانة على عينة مكونة من 575 شخصاً من مستعملي مواقع التواصل الاجتماعي.

نموذج الدراسة وفرضياتها

تسعى هذه الدراسة إلى فحص (اختبار) فرضيتين رئيسيتين وفق نموذج الدراسة الموضح في الشكل (1) وهي كالتالي:

الشكل (1):

النموذج الافتراضي للدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين

♦ الفرضية الرئيسية 1: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين ممارسات أخلاقيات التسويق في المؤسسة وبين فعالية إعلاناتها عبر الانترنت.

♦ الفرضية الرئيسية 2: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، في تأثير أخلاقيات التسويق على فعالية الإعلانات عبر الانترنت تبعاً للمتغيرات

المتغير	الخيارات	التكرار	النسبة
	أقل من 18000	120	20.7%
	18001 - 35000	91	15.7%
الدخل (دج)	35001 - 50000	198	34.2%
	50001 - 70000	66	11.4%
	أكثر من 70001	105	18%
	ثانوي أو أقل	10	1.7%
المستوى التعليمي	جامعي	340	58.73%
	دراسات عليا	230	39.6%
المجموع	---	580	100%

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لنتائج SPSS

نلاحظ أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث وهذا راجع لظروف توزيع الاستبيان فقط. الملاحظ أيضا أن فئة من 21 سنة إلى 40 سنة هم الفئة الأعلى ويعكس هذا طبيعة المنتج محل الدراسة «هواتف ذكية» والشباب الأكثر استخداما لها، تظهر النتائج كذلك أن أكثر أفراد العينة دخلهم يتجاوز 35000 دج في المقابل أسعار الهواتف الذكية لكوندور مناسبة ويستطيعون اقتناءها. فيما يخص المستوى التعليمي أكثر أفراد العينة هم من المستوى الجامعي فما فوق وهذا يدل على أنهم الأكثر زيارة للصفحات والمواقع الالكترونية.

من خلال تحليل وتقييم عبارات الدراسة تبين ما يلي:

فيما يخص صدق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة عبر موقعها الالكتروني، تبين النتائج أدناه (الجدول رقم 2) أن المتوسط الحسابي المقدر لصدق المعلومات التي يقدمها الموقع الالكتروني لمؤسسة كوندور بلغ 2,33 بانحراف معياري قدره 0,61، وهو أكبر من الوسط الفرضي وبدرجة الموافقة، وهذا مؤشر جيد يعبر عن مدى اهتمام أفراد العينة بزيارة موقع كوندور الالكتروني بهدف الحصول على المعلومات التي يحتاجونها، وتؤكد النتائج أيضا أن ما تنشره كوندور على موقعها يتميز بالمصداقية.

الجدول (2) :

درجة استجابة عينة الدراسة لفقرات صدق المعلومات التي يقدمها الموقع الالكتروني.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تلقت انتباهي المعلومات المعلن على الانترنت لمؤسسة كوندور.	2.50	0.75	موافق
أقوم بزيارة الموقع الإلكتروني لكوندور بهدف الحصول على معلومات أكيدة حول الهواتف النقالة.	2.60	0.77	موافق
أعتقد أن الهاتف الذي اشتريته أنا أو أحد معارفي يتوافق مع الإعلان الذي رأيته عبر الموقع الإلكتروني	2.62	0.75	موافق
يقدم إشهار كوندور الصورة الحقيقية للهاتف النقال المعلن عنه.	2.60	0.52	موافق
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لجميع الفقرات أعلاه.	2.33	0.61	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

التي يقدمها الموقع الالكتروني؛ الجزء الثالث والذي يتكون من 3 عبارات حول صدق خصائص المنتج الظاهرة؛ الجزء الرابع: يتكون من 3 عبارات حول صدق أسعار المنتج المعلن على الانترنت؛ الجزء الخامس: يتكون من 3 عبارات حول صدق الرسالة الترويجية عبر الانترنت؛ الجزء السادس: يتكون من 4 عبارات لقياس فعالية الإعلان التجاري عبر الانترنت؛ بعض هذه العبارات تم اقتباسها وتكييفها لتناسب مع موضوعنا من دراستي (الزيادي والغزي، 2017) و (زنكنة، 2009)

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت ذو الخمس درجات، لتقييم إجابات أفراد العينة المستجوبة وقد احتسبت العلامات على أساس إعطاء رقم 5 للإجابة موافق بشدة، و 4 للإجابة موافق و 3 للإجابة محايد و 2 للإجابة غير موافق و 1 للإجابة غير موافق بشدة.

بعد تفرغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، ثم تمت معالجة البيانات إحصائيا باستخدام مقارنة تجزئة المربعات الصغرى لنمذجة المعادلة الهيكلية PLS-SEM. لتحليل البيانات تم استخدام مجموعة من البرامج هي:

- برنامج «SPSS V21»: هو برنامج يسمح لنا بتفريغ البيانات و ترميز الإجابات وللكشف عن النسب المئوية والتكرارات من أجل معرفة نسبة وتكرار فئات متغير ما.

- برنامج «smartPLS V2»: وهو البرنامج الذي تم من خلاله معالجة الأسئلة حيث تعالج الأسئلة عن طريق برنامج smartPLS وهي طريقة إحصائية لنمذجة العلاقات المعقدة بين المتغيرات المرئية وكذلك المتغيرات الكامنة. كما يؤكد النهج PLS البحث عن المثالية في العلاقات التنبؤية بدلا من السببية، وهو موجه تنبئي لاختبار الفرضيات السببية ويمكننا من نمذجة المعادلة الهيكلية SEM بمعادلة خطية بسيطة.

عرض وتحليل النتائج

نتائج التحليل الإحصائي

من خلال الجدول (1) والذي يوضح خصائص العينة على ضوء المتغيرات الشخصية.

الجدول رقم (01) :

خصائص عينة البحث

المتغير	الخيارات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	370	63.8%
	أنثى	210	36.2%
العمر	أقل من 20 سنة	7	1.2%
	من 21س- 40سنة	398	68.6%
	من 41س- 60سنة	175	30.2%
	أكثر من 60 سنة	0	0%

الجدول (5) :

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	درجة الموافقة
0.89	2.08	اعتمد على إعلانات الانترنت لكوندور كمصدر أساسي للحصول على المعلومات عن هواتفها	موافق
0.47	2.76	الهاتف الذي اشتريته أنا أو أحد معارفي يقوم فعلا بنفس الوظائف المعلن عنها	موافق
0.49	2.74	العبارات التي تستخدمها كوندور في الترويج لهواتفها صادقة وغير مغلطة.	موافق
0.87	2.68	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لجميع الفقرات أعلاه	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

يبين الجدول رقم 6 أن الوسط الحسابي لهذا الجزء قد بلغ 2.38 بانحراف معياري قدره 0.73 والوسط الحسابي العام أكبر من الوسط الفرضي وبدرجة مرتفع، وتدل هذه النتائج الإيجابية أن كوندور تهدف من خلال الانترنت إلى إيصال رسالتها الترويجية باحترافية جيدة، وتؤكد أيضا النتائج أن كوندور سخرت مجهودات عظيمة في أخلقت إعلاناتها وتموقع صورة جيدة وجدية في أذهان الزبائن.

الجدول (6) :

درجة استجابة عينة الدراسة لفقرات فعالية الإعلان التجاري

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	درجة الموافقة
0.54	2.59	أفضل التعامل مع مؤسسة كوندور لثقتي الكبيرة بها.	موافق
0.80	2.55	أشارك أصدقائي وأقاربي الإعلانات كوندور التي أشاهدها عبر الانترنت.	موافق
0.78	2.59	أشعر بالارتياح عندما أتعامل مع كوندور.	موافق
0.79	2.57	حقق المنتج التوقعات التي كانت في ذهني عندما قمت بشراؤه بعد رؤيتي لإعلانات الانترنت	موافق
0.73	2.38	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لجميع الفقرات أعلاه	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

اختبار مصداقية وموثوقية الدراسة

أسفرت النتائج عن إلغاء العبارات التي لم تحقق موثوقية وارتباط جيد مع بقية العبارات الأخر أي أن المتغير (العبارة) ليس له تفسير أو تأثير مهم (وعددها 11 عبارة) ، حيث إذا كانت النتائج أقل من 0.7 لمعمل ألفا كرونباخ فهو غير مفسر (Wong, 2013, pp.1-32) ، وهذا كله يتم بطريقة آلية بواسطة البرنامج، وحافظنا على العبارات التي رفعت من قيمة الموثوقية والارتباط العامة للنموذج الهيكلي للمعادلة SEM، وذلك لجعل دراستنا أكثر دقة ومصداقية. تم اختبار مصداقية الدراسة وثباتها على العبارات المتبقية (وعددها 16 عبارة منها 6 مكررة) ، وذلك من خلال: الصدق البيني أو التقاربي، موثوقية عبارات القياس، مصداقية الارتباط:

يظهر الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي لصدق خصائص المنتج "الهواتف الذكية لكوندور المعلنه عبر الانترنت" بلغ 2.35 بانحراف معياري 0.54، وهذا يبين أن الوسط الحسابي العام أكبر من الوسط الفرضي وذلك بدرجة موافقة، مما يعني أن كوندور تعمل على إظهار الحقائق الفعلية لمنتجاتها عبر الانترنت، ولا تحاول إعطاء صورة لا يحملها منتجها.

الجدول (3) :

درجة استجابة عينة الدراسة لفقرات صدق خصائص المنتج الظاهرة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	درجة الموافقة
0.73	2.63	تدفعني إعلانات الانترنت إلى تكوين وجهة نظر حول هواتف كوندور المعلن عنها.	موافق
0.52	2.71	تعزز إعلانات كوندور على الانترنت رأبي في الهواتف دون غيره	موافق
0.50	2.74	يوفر التغليف لهاتف كوندور الموجود في الانترنت سائر المعلومات الضرورية لهاتف كوندور	موافق
0.54	2.35	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لجميع الفقرات أعلاه	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

من خلال الجدول رقم (4) يظهر أن الوسط الحسابي للجزء المتعلق لصدق أسعار كوندور عبر الانترنت بلغ 2.51 وانحراف معياري قدره 0.61 مما يوضح أن الوسط الحسابي العام أكبر من الوسط الفرضي وبدرجة موافق، يعني ذلك أن مؤشر هذا الجزء جيد ويدل على أن كوندور تعلن عن أسعار هواتفها الذكية عبر شبكة الانترنت بأسعار منطقية مقارنة بأسعار هواتف الشركات المنافسة، كما تقوم عادة بمنح تخفيضات لزبائنها الذين عبروا أن هذه التخفيضات ذات مصداقية ولا تعتمد على كوندور فقط لجذبهم لمشاهدة إعلاناتها كما تفعل بعض الشركات.

الجدول (4) :

درجة استجابة عينة الدراسة لفقرات صدق الأسعار.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	درجة الموافقة
0.54	2.61	تتوافق أسعار هواتف كوندور مع الجودة المعلن عنها	موافق
0.91	2.37	أسعار هواتف كوندور عبر الانترنت منطقية مقارنة بمنتجات من نفس الجنس.	موافق
0.74	2.50	التخفيضات التي تعلن عنها كوندور في إعلاناتها عبر الانترنت ذات مصداقية.	موافق
0.61	2.51	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لجميع الفقرات أعلاه	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لنتائج SPSS

يبين الجدول رقم 5 أن الوسط الحسابي لهذا الجزء قد بلغ 2.68 بانحراف معياري قدره 0.87 والوسط الحسابي العام أكبر من الوسط الفرضي وبدرجة مرتفع يدل ذلك أن كوندور تتمتع بأخلاقيات التسويق في صياغة رسائلها الترويجية عبر الانترنت، ولا تقوم بالإطراء لمنتجاتها ليصطدم الزبون بعدها بمدى مخادعته جراء تصديق إعلاناتها.

1- 2 الصدق التقاربي

بعد إزالة العبارات التي ليس لها تفسير أو تأثير مهم على الدراسة أجرينا اختبار الصدق التقاربي، حيث من خلال الجدول (7) نلاحظ أن المتغيرات الظاهرة ليس لها أي تقارب وارتباط مع المتغير الكامن الخاص بها وليس لها أي ارتباط مع المتغيرات الكامنة الأخرى، بحيث إذا كانت قيمة التقارب بين المتغير الظاهر والمتغير الكامن أكبر من 0,5 فهذا يدل على وجود تقارب والعكس صحيح.

الجدول (7) :

نتائج اختبار الصدق التقاربي

أخلاقيات التسويق	صدق المعلومات المقدمة على الموقع	صدق الرسالة الترويجية	صدق الأسعار	صدق معلومات المنتج	فعالية الإعلان التجاري عبر الانترنت	رقم العبارة
0.7690	0.8681	0.6967	0.7310	0.4707	0.7926	effic14
0.8628	0.5888	0.8539	0.5301	0.8070	0.9467	effic15
0.8707	0.6200	0.9070	0.5298	0.7539	0.9753	effic16
0.8787	0.6474	0.9015	0.5179	0.7725	0.9594	effic17
0.8711	0.5449	0.7064	0.6248	0.9648	0.7575	prod6
0.8298	0.4714	0.6599	0.5920	0.9612	0.7198	prod7
0.7830	0.7917	0.4938	1.0000	0.6322	0.6208	price8
0.8725	0.6494	0.9829	0.4827	0.6843	0.8952	promo12
0.8827	0.6443	0.9833	0.4881	0.7114	0.9044	promo13
0.8130	1.0000	0.392	0.444	0.382	0.808	web4
0.8725	0.6494	0.9829	0.4827	0.6843	0.8952	Ethi1
0.8827	0.6443	0.9833	0.4881	0.7114	0.9044	Ethi2
0.8130	1.0000	0.6579	0.7917	0.5286	0.7325	Ethi3
0.8711	0.5449	0.7064	0.6248	0.9648	0.7575	Ethi4
0.8298	0.4714	0.6599	0.5920	0.9612	0.7198	Ethi5
0.7830	0.7917	0.4938	1.0000	0.6322	0.6208	Ethi6

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Smart PLS

2- 2 تقييم الوثوقية:

من خلال الجدول رقم (7) نستخلص ما يلي:

■ متوسط التباين المشترك AVE: نلاحظ أن قيم متوسط التباين المشترك لصدق المعلومات على الموقع وصدق المعلومات حول المنتج وصدق المعلومات حول الأسعار وصدق الرسالة الترويجية وفعالية الإعلان عبر الانترنت وأخلاقيات التسويق هي 1 و0.927 و1 و0.966 و0.849 و0.710 على التوالي وكلها أكبر من 0.5 (Bagozzi & Yi, 1988, pp.74 - 94) وهذا يدل على أن العبارات المتبقية لديها موثوقية ومصداقية جيدة مما يعني أن مكونات الجدول أكثر ثباتا وموثوقية.

■ موثوقية القياس: نلاحظ أن قيم Alpha cronbach للمتغيرات الكامنة أكبر من 0.7 (wong k, 2013) وهذا يدل على مدى موثوقية ومصداقية العبارات غير الملغاة المطروحة للإجابة في الاستبيان.

■ مصداقية المكونات CR: نلاحظ أن قيم مصداقية المكونات CR للمتغيرات الكامنة كلها أكبر من 0.7 (wong k, 2013) وهذا يدل على مدى دقة وجودة ومصداقية الدراسة والفرضيات والعبارات غير الملغاة المطروحة للإجابة في الاستبيان. ما يعني أن تصميم

الجدول (8) :

مصادقية المكونات CR ومتوسط التباين المشترك AVE للمتغيرات الكامنة للدراسة

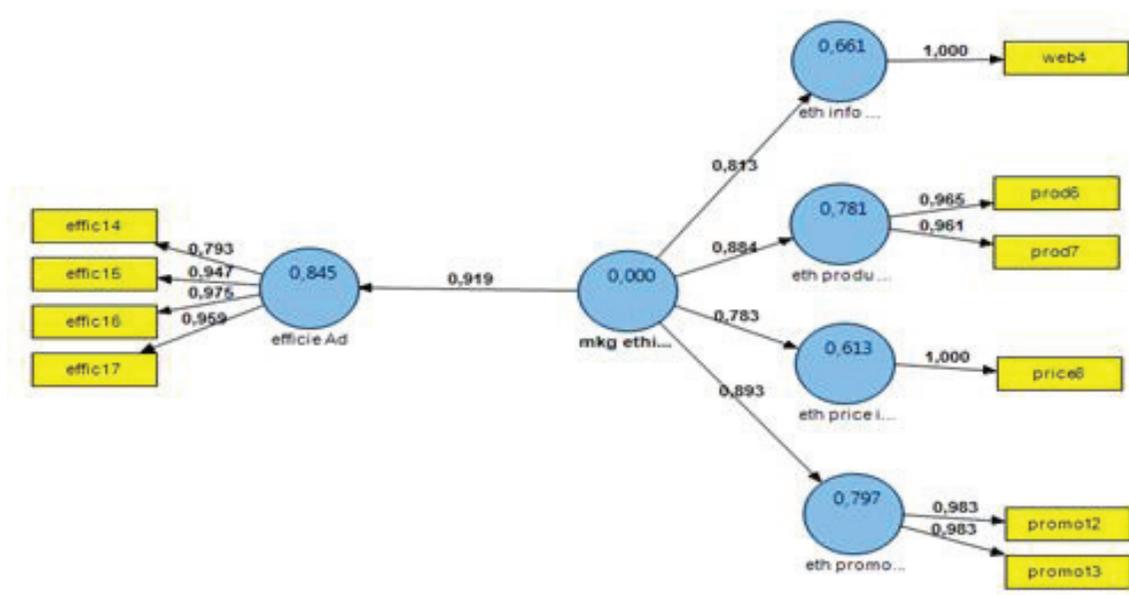
	Correlation الارتباط						CR	Alpha cronbach	AVE√	AVE	المتغيرات الكامنة
	6	5	4	3	2	1					
1						1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	صدق المعلومات على الموقع الالكتروني
2					1.000	0.528	0.962	0.921	0.962	0.927	صدق المعلومات حول المنتج
3				1.000	0.632	0.791	1.000	1.000	1.000	1.000	صدق المعلومات حول الأسعار
4			1.000	0.493	0.709	0.657	0.982	0.965	0.982	0.966	صدق الرسالة الترويجية
5		1.000	0.915	0.620	0.767	0.732	0.957	0.938	0.921	0.849	فعالية الإعلان التجاري عبر الانترنت
6	1.000	0.918	0.892	0.782	0.883	0.812	0.936	0.9179	0.842	0.710	أخلاقيات التسويق

المصدر: Smart PLS من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات

وأكبر من ارتباطه مع صدق المعلومات حول المنتج 0.767 وهي أكبر كذلك من قيمة ارتباطه مع صدق الأسعار 0.620 وكذلك أكبر من قيمة ارتباطه بالمتغير أخلاقيات التسويق 0.918، وهكذا بالنسبة للمتغيرات الكامنة الأخرى والموضحة في الجدول (8) .وأخيرا نستنتج أن المتغيرات الظاهرة وهي عبارات الاستبيان كانت تدرس فقط المتغير الكامن الذي خصصت لدراسته أي أن العبارات كانت دقيقة وليس لها ارتباط مع متغير كامن آخر، ومنه نستنتج أن الدراسة لها مصادقية وموثوقية كما أنها تعالج الموضوع محل الدراسة ولم تخرج عن هذا الإطار.

مصادقية الارتباط:

يضمن لنا هذا المعيار أن المتغيرات الظاهرة لها ارتباط بمتغيراتها الكامنة حيث يقوم هذا المعيار بالمقارنة بين الجذر التربيعي لمتوسط التباين المشترك AVE للمتغير المدروس وقيمة ارتباطه بالمتغيرات الأخرى. من خلال الجدول (8) نستخلص أن متوسط التباين المشترك الخاص بالمتغير الكامن فعالية الإعلان التجاري عبر الانترنت وجدناه 0.849 وجدره التربيعي 0.921 وهذه القيمة أكبر من قيمة ارتباطه (correlation) مع صدق المعلومات على الموقع حسبما يوضحه الجدول (8) وهي 0.732.



الشكل (2) :

نموذج القياس والهيكلة بعد تطبيق الخوارزمية بواسطة PLS

المصدر: مخرجات Smart PLS

فحص الفرضيات

ومن هذا المنطلق يتم رفض الفرضية العدمية مع قبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد تأثير أخلاقيات التسويق على فاعلية إعلانات الإنترنت لمؤسسة كوندور، وتؤكد هذه النتيجة أن أفراد العينة يهتمون لإعلانات الإنترنت لكوندور ويرون أنها تشكل لهم مصداقية كبيرة في الحصول على المعلومات الحقيقية حول الهواتف الذكية وأسعارها التي تقدمها هذه الإعلانات عبر الموقع الإلكتروني، أو شبكات التواصل الاجتماعي دون الحاجة إلى التحقق من مصادر أخرى، كالتجريب أو مساءلة الأصدقاء، وأن هذه المصداقية والشفافية التي نعبر عنها نحن بأخلاقيات التسويق ترفع من مستوى سمعة المؤسسة وصورتها الذهنية لديهم، فضلا عما توفره الإنترنت من سهولة الحصول على المعلومات المطلوبة، بالإضافة إلى إمكانية المقارنة بين البدائل المتاحة للمنظمات المنافسة، وإمكانية معرفة الفرق والتمييز بينها وبين المنافسين، وهذا ما نلمسه على أرض الواقع، إذ مع ارتفاع عدد المشتركين في شبكات الإنترنت (34.5 مليون مشترك سنة 2017)، بدأ المستهلك الجزائري يهتم تدريجيا بهذا النمط الجديد من المعاملات بالتوجه أكثر فأكثر نحو طلب المنتوجات والخدمات عبر الإنترنت، متفادين بذلك مشقات الحياة اليومية مثل الازدحام ومشكل ركن السيارة وكذا ضيق الوقت، وعلى غرار الإقبال الكبير للمجتمع الجزائري على الأسواق والمحلات العادية لاقتناء حاجياتهم، تحظى الصفحات والمواقع التجارية الإلكترونية المعروفة بمصداقيتها بإقبال كبير من طرف المتصفحين الجزائريين، الذين بات تفاعلهم مع عروض تلك الصفحات مرتفعا جدا في الآونة الأخيرة، بالموازاة مع تضاعف العروض والسلع على تلك الصفحات.

الجدول (9) :

نتائج اختبار One way ANOVA للفرضية الرئيسية الثانية

قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	sig	نتيجة الفرضية
0.471	1.83	0.611	قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

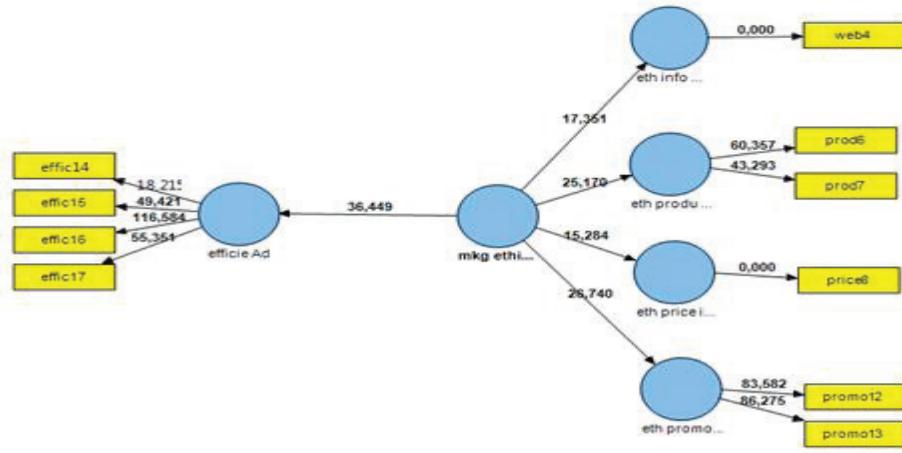
قبل اختبار فرضيات البحث يجب معرفة جودة الدراسة والتعديلات من خلال حساب صلاحية التناسب Goodness of fit (GOF) وهي الجذر التربيعي لحاصل ضرب متوسط متوسطات التباين المشتركة AVE و متوسط مربع الانحدار (jorg & Marko, 2013, pp.565 - 580) R2 فهي موضحة في الشكل (2) داخل دوائر المتغيرات الكامنة. وبحساب صلاحية التناسب نجد $GOF = 0,54$. الحد الأدنى المطلوب هو 0.3 (jorg & Marko, 2013) أما نتيجتنا فكانت 0,54 وهي تعتبر أكثر من جيدة وهذا يؤكد مرة أخرى جودة الدراسة وتناسب الأسئلة المطروحة مع الفرضية والإشكالية التي نريد دراستها.

بعد تحليل بيانات الجدول وتصفية الاستبيان من العبارات التي لا تفسر شيئا، وغير الموثوقة، وغير المترابطة فيما بينها، قمنا بتشكيل هذا النموذج وفقا لفرضياتنا المطروحة. والهدف من هذا الشكل هو أنه يساهم في فهم مختلف العلاقات الموجودة بين أخلاقيات التسويق المعبر عنها في دراستنا هذه، بالممارسات التي تشمل الصدق في المعلومات المقدمة من خلال الموقع الإلكتروني للمؤسسة حول المنتج، الأسعار وكذا الصدق في الرسائل الترويجية ومدى تأثيرها على فعالية الإعلانات.

نموذج Bootstrap هو نموذج يسمح بمعرفة أي المعاملات مفسرة أو غير مفسرة، إذا كان التغيير أقل من 1,96 فهذا يعني أنه غير مفسر كما أنه مهم لاختبار الفرضيات.

من خلال الشكل (3) يمكن أن نختبر الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة، وهي كالتالي:

تؤثر الممارسات الأخلاقية للأنشطة التسويقية بـ 36,449 على فعالية الإعلانات عبر الإنترنت حسب نموذج Bootstrap وهي أكبر من 1.96 مما يدل على وجود علاقة بين ممارسة أخلاقيات التسويق و فعالية إعلانات المؤسسة عبر الإنترنت.



الشكل (3) :

النموذج الهيكلي بعد تطبيق طريقة Bootstrap

المصدر: مخرجات Smart PLS

المحلات التجارية على أرض الواقع؛ لذلك استخدمت كوندور رسائل ترويجية دقيقة وملائمة وذات مصداقية من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

كما بينت النتائج أن إعلانات الانترنت تعتبر من أهم قنوات الاتصال الفعالة التي يتم من خلالها إيصال رسالة المؤسسة الترويجية إلى أكبر عدد من الزبائن بأقل التكاليف؛ لذلك يجب أن تتعامل معهم بكل صدق وشفافية.

اتفقت نتائج الدراسات السابقة، مع الدراسة الحالية حول ما يلي:

1. اعتبار استخدام وسائل الترويج عبر الانترنت عنصرا مهما وضروريا في تحقيق أغلب الأهداف الاستراتيجية للتسويق.

2. صعوبة ضبط معيار قياس لأخلاقيات التسويق لاختلاف الأكاديميين المتخصصين في ضبط نموذج موحد لذلك.

3. ضرورة سعي المؤسسة إلى زيادة فاعلية إعلاناتها عبر الانترنت كخطوة أولى لتحقيق مختلف الأهداف التسويقية، إذ اتفقت معظم الدراسات السابقة على أن وعي الزبون بالعلامة التجارية وبما تقدمه المؤسسة هو بمثابة الأرضية التي تؤدي إلى تحقيق ولاء الزبائن وهو أسمى الأهداف التي تسعى إليها كبرى المؤسسات.

4. اتفقت أغلب الدراسات السابقة على أن إعلانات الانترنت يمكن أن تتأثر بالإشاعات والدعاية الكاذبة.

استعرضنا من خلال هذه الدراسة في شقيها: النظري والتطبيقي لواقع تطبيق أخلاقيات التسويق، ومساهمة في تحسين وتطوير الإعلانات التجارية عبر الانترنت، وتم كذلك التوصل إلى عدة نتائج قمنا من خلالها بتقديم بعض الاقتراحات وهي كالاتي:

1. استخدام رسائل ترويجية أكثر واقعية وتكون معبرة حقيقة عن جودة المنتج المعروض في إعلاناتها عبر الانترنت، ومن المفروض أن تكرر في معظم حملاتها الإعلانية بغية ترسيخ ذلك لدى الزبون الجزائري وتكون له صورة ذهنية جيدة بمجرد أن يذكر له الاسم التجاري فمثلا شركة ابل ترمز للأناقة، بي ام دبليو ترمز للثراء، سامسونج ترمز للعملية، وبالتالي يجب أن تركز المنظمات على ذلك ويمكن لها أن تستعمل هذه الانطباعات ككلمات مفتاحية في محركات البحث لزيادة فاعلية وانتشار إعلاناتها.

2. يمتاز سوق الهواتف الذكية بكثرة المنافسين لذلك على المؤسسة محل الدراسة أن تدعم منتجاتها بمميزات خاصة بحيث يصعب تقليدها ويسهل على الزبون اختيارها كتزويده ببعض المعلومات الصادقة والمفيدة لكيفية الاستعمال أو تحسين الغلاف الخارجي للمنتج، مما يوجب الشعور بالطمأنينة لديه ويقلل من ترده بالشراء.

3. الإسهام في تثقيف الزبائن وتعليمهم محتوى النظام الأخلاقي، بما في ذلك المفاهيم التسويقية من خلال تضمين التسويق أخلاقيات التعامل.

4. محاولة إيجاد معايير علمية دقيقة لفاعلية إدراك الخبايا والآثار السلبية لمختلف الممارسات التسويقية.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA، وتشير النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (9) : إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لأثر أخلاقيات الممارسات التسويقية لمؤسسة كوندور على فعالية الإعلانات عبر الانترنت تبعا للمتغيرات الديمغرافية للمستجوبين، فبلغت قيمة $F = 0.471$ على مستوى دلالة إحصائية (0.611)، وعليه نقبل الفرضية العدمية؛ بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، في تأثير أخلاقيات التسويق على فعالية الإعلانات الرقمية تبعا للمتغيرات المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية والمتمثلة في: الجنس، والمستوى التعليمي، والدخل، والعمر؛ مجتمعة.

الاستنتاجات والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تخص موضوع أخلاقيات التسويق على فعالية الإعلان عبر الانترنت، حيث كشفت الدراسة ما يلي:

1. وفق معطيات الجانب الميداني تبين أن تجاوب أفراد العينة 580 مفردة مع موضوع يتعلق باستخدامات المواقع الالكترونية وشبكة الانترنت بصفة عامة في التسوق، يدل على انتشار هذه الثقافة التسويقية وانجذاب المجتمع الجزائري نحو مشاهدة الإعلانات التجارية عبر هذه الشبكة، كما تبين النتائج أيضا أن المؤسسة محل الدراسة تهتم بشكل كبير بالإعلان عبر الانترنت ويظهر ذلك جليا في كيفية تقديم وعرض منتجاتها ومواكبة حاجات الزبائن بالإضافة إلى مراعاة أخلاقيات التسويق كالصدق والشفافية، وأن ما منحه الموقع الالكتروني والإعلان عبر الانترنت ساعد بشكل كبير في تعزيز مكانتها في سوق الهواتف الذكية.

2. مصداقية المعلومات المنشورة عبر المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، ساعدت المجتمع الجزائري المستخدم لشبكة الانترنت في الاعتماد تدريجيا على هذه الشبكة في أغراض التسوق، وعلى غرار إقباله الكبير على الأسواق والمحلات على أرض الواقع، تحظى كذلك الصفحات والمواقع التجارية الالكترونية هي الأخرى بإقبال كبير من قبل الجزائريين.

3. إن فعالية الإعلان عبر الانترنت راجعة للاستخدام الهائل لشبكة الانترنت من طرف المجتمع الجزائري؛ لذلك يعتبر فرصة كبيرة لدى المؤسسات الجزائرية لترويج منتجاتها وخدماتها، في المقابل منحت للمستخدم الاطلاع على مختلف البدائل ومقارنة الأسعار، وهذا ما فرض على المؤسسات مراعاة الجوانب الأخلاقية في استخدام هذه التقنية والترويج لمنتجاتها، وهذا ما أكده أفراد العينة حيث تحسنت إعلانات كوندور بشكل كبير لمراعاتها للجوانب الأخلاقية والعقائدية للمجتمع الجزائري، وتم تفسير هذا من خلال تقبلهم واستحسانهم لإعلاناتها عبر الانترنت.

4. دلت النتائج الإحصائية بأن مؤسسة كوندور تبحث عن زيادة فاعلية إعلاناتها عبر الانترنت من خلال طرح منتجاتها إلى الزبون الجزائري مستخدمة رسائل ترويجية صادقة؛ لأن ما يتسم به التسويق الالكتروني عن التسويق التقليدي، أن زائري المواقع الشبكية من حيث السلوك والاستجابة لا يتشابهون مع زائري

المصادر والمراجع:

2. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bagozzi, R. , & Yi, Y. (1988) . *On the Evaluation of structural Equation Models. Journal of the Academy of marketing science* , 74- 94.
2. Hansen, John, D. , & Robent, J. (2009) . *Ethical Sales Pearson Behaviour in sales Relationships. journal of Accounting and public policy* , 30 (04) .
3. Jacques, n. , & Wiliam, A. (1996) . *marketing ethics: is there more to it than the utilitarian approach. European jornal of Marketing* , 30 (05) , 9- 19.
4. Jorg, H. , & Marko, S. (2013) . *Goodness of fit indices for partial least squares path modeling. comut stat.*
5. Mitchell, N. , william, w. , & Sandra, M. (2012) . *Advertising principle and practice. Australia: Pearson Education.*
6. Mohsen Shafiei, N. , & Morteza, A. s. (2017) . *Role of advertising and promtion in brand equity creation. jornal of promotion management* , 06, 17.
7. Saeed, M. , Zafar, A. , & Sayed Msooda, m. (2001) . *International marketing ethics from an islamic perspective: A value- maximization approach. journal of business Ethics* , 2 (32) , 127- 142.
8. Shohram Gilaniana, M. T. (2013) . *Intenet Advertising and consumer Behavior in the Purchase. Research Development* , 01 (01) , 45,52.
9. Wong k, K. (2013) . *Partial least Squares structural Equation modeling (PLS- SEM) Techniques using smart Pls.*
10. Ying, F. (2005) . *Ethical Branding and corporate reputation. International journal* , 10 (04) , 341- 350.

1- المراجع باللغة العربية

1. البكري ثامر ياسر. (2001) . التسويق والمسؤولية الاجتماعية (الإصدار الطبعة الاولى) . عمان: دار وائل للنشر.
2. بن مير محمد الطيب، الشيخ الداوي. (2016) . الابتكار الترويجي كاستراتيجية لتطوير مبيعات المؤسسات الالكترومنزلية. مجلة دراسات- العدد الاقتصادي- (27) ، 12، الصادرة عن جامعة عمر ثلجي، الأغواط، الجزائر.
3. خري عبد الناصر. (2015) . المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات التسويق. الدراسات الاقتصادية والكمية (01) ، 99، الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
4. ربيع اسامة، سليمان أمين. (2011) . معوقات تبني استراتيجية للإعلان الالكتروني في سوق التامين المصري. مجلة الباحث (09) ، 14، الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
5. زنكنة محمد عبد الكريم، دراسة السلوك الشرائي للمستهلك في إطار أخلاقيات التسويق، ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق، 2009.
6. الزيايدي عبد العظيم دريفيش جبار، قاسم متعب الغزي، تشخيص العوامل المؤثرة في نوايا الاستمرار باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي الحكومية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 98، المجلد 23، 2017، الصادرة عن جامعة بغداد، العراق.
7. شلالى طاهر حسام الدين، عبد القادر بودي. (2017) . دور الترويج عبر الانترنت في تحقيق الريادة التسويقية لمنظمات الاعمال الاقتصادية. مجلة البشائر الاقتصادية (العدد3) ، 10، الصادرة عن جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.
8. غدير باسم غدير، اسماعيل هبة محمد. (2016) . دور الاعلان عبر الانترنت في مرحلة جمع المعلومات لمستهلكي الهاتف النقال في الساحل السوري. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 38، 395، اللاذقية، سوريا.
9. مجيد محمد كاظم. (2005) . اتجاهات الشباب الجامعي نحو لاعلانات الالكترونية وعلاقتها بالسلوك الشرائي. مجلة الباحث (28) ، 152، الصادرة عن جامعة بغداد، العراق.
10. نجم عبود نجم. (2005) . أخلاقيات الادارة ومسؤولية الاعمال في الشركات. الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
11. نصير محمد طاهر، حسين محمد اسماعيل. (2009) . التسويق في الاسلام. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر.

استخدام أشجار القرار لتقييم المشاريع الإنشائية في المنظمات الحكومية: (دراسة تطبيقية على مديرية الخدمات الفنية بحلب)

The Use of Decision Trees to Evaluate Construction Projects in Government Organizations: Applied study on the Directorate of Technical Services in Aleppo

Prof. Ibrahim Abdalwahed Nayeb
Professor/ Aleppo University/ Syria
ibrahim_nayeb@hotmail.com

Msr. MAIS ABDULLAH ARAB
PhD. Student/ Aleppo University/ Syria
mais_20002@hotmail.com

أ. د. إبراهيم عبد الواحد نائب
أستاذ دكتور/ جامعة حلب/ سوريا

أ. ميس عبد الله عرب
طالبة دكتوراه/ جامعة حلب/ سوريا

Received: 3/ 11/ 2018, Accepted: 17/ 2/ 2019

DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.3339118>

<http://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia>

تاريخ الاستلام: 3/ 11/ 2018م، تاريخ القبول: 17/ 2/ 2019م.

E - ISSN: 2410 - 3349

P - ISSN: 2313 - 7592

ملخص:

عمل المشروع، ومما لا شك فيه أن لكل مشروع أهدافاً محددة لا بد من تحقيقها، ومن هنا تكمن أهمية تقييم المشاريع لقياس مدى تحقيق الأهداف المرجوة، إذ أن حاجة إلى تقييم المشاريع لاختبار فاعليتها وكفاءتها في تنمية العملية البشرية والانتقال من مرحلة الأحكام والتقييمات المجردة إلى مرحلة أخرى موضوعية تستند إلى المعرفة والبحث العلمي (حماد رشاد، 2010).

إن التقييم يوفر بشكل مستمر نظرة فاحصة جديدة، ومعلومات جديدة لم تكن متوقعة. وبالتالي فإن ما يعرف بالنتائج غير المتوقعة للمشروع تعد من بين أهم النتائج المفيدة لعملية التقييم وإجمالاً يمكن القول أن التقييم يوفر معلومات تساعد في تحسين أداء المشروع.

مصطلحات الدراسة:

▲ أشجار القرار: هي هيكل هرمي شجري لتمثيل القواعد المستخرجة من عملية التصنيف، تمثل العقد في شجرة القرار الحقول الموجودة في قاعدة البيانات أي المتغيرات المستقلة، وهي بدورها تمثل نقاط الاختبار، أما الفروع التي تخرج من هذه العقد فهي عبارة عن القيمة التي تحويها هذه الحقول أي نتائج الاختبار، حيث تكون هذه القيمة نقطة تقسيم مجموعة البيانات تبعاً للهدف، وفي نهاية الشجرة عند حواف الفروع الأوراق تمثل أصناف المتغير الهدف أي القرار⁽¹⁾.

▲ المنطق الضبابي: إنه منهج يعبر عن قوانين تشغيل النظام بمصطلحات لغوية بدلاً من معادلات حسابية⁽²⁾.

▲ خوارزمية CART: تعمل هذه الخوارزمية بتقسيم البيانات بشكل ثنائي سواء كانت البيانات رقمية أو اسمية، مع تجاهل القيم المفقودة وعدم تأثرها بالقيمة الشاذة ويمكن استخدام المتغيرات نفسها أكثر من مرة في أجزاء مختلفة من الشجرة، وبالتالي شجرة القرار الناتجة هي شجرة ثنائية فتقسم هذه الشجرة البيانات عند كل عقدة إلى فرعين ويكون في الطرف الأيسر القيم التي تكون أصغر من عتبة العقدة ويكون في الطرف الأيمن القيمة أكبر أو يساوي عتبة العقدة ومعيار التقسيم في هذه الخوارزمية هو كسب المعلومة بالاعتماد على مؤشر جيني كمعيار لعملية التقسيم وترتيب وبناء الشجرة⁽³⁾.

▲ تقييم نموذج دعم القرار: تتم عملية التقييم من خلال مصفوفة التشويش ومن هذه المصفوفة يتم حساب مقاييس الأداء لتقييم النموذج وتكون هذه المصفوفة ذات بعدين $M \times M$ حيث M عدد الفئات الممكنة في دالة الهدف، وتحوي هذه المصفوفة في أسطرها الفئات الحقيقية وفي أعمدها الفئات التي تم تصنيفها

تهدف هذه الدراسة إلى حل مشكلة اختيار الجهة المنفذة للمشاريع الإنشائية (مشاريع طرق- مشاريع أبنية مدرسية) باستخدام التنقيب في بيانات المشاريع الإنشائية لمديرية الخدمات الفنية بحلب وذلك باستخدام أشجار القرار لتقييم المشاريع ولدعم قرارات مديرية الخدمات الفنية بحلب لاختيار الجهة المنفذة للمشاريع المستقبلية من خلال استخدام منهجية التصنيف معتمدة على خوارزمية CART في عملية بناء النموذج الشجري باستخدام أداة Weka واتباع طريقة Cross- validation- 10 في عملية التدريب والاختبار، وتم تطبيق هذه الدراسة على بيانات المشاريع (التدريب والاختبار) كمرحلة أولى واختيار الجهة المنفذة للمشاريع مرحلة ثانية (دالة الهدف) ، وتم بناء نموذج تم تقييمه وكانت نتائجه جيدة وهو قابل للتطبيق العملي والتعميم.

الكلمات المفتاحية: أشجار القرار، خوارزمية CART، المنطق الضبابي، تقييم نموذج دعم القرار.

Abstract:

The aim of this study is to solve the problem of selecting the implementing agency for the construction projects such as (road projects, school building projects) , through mining in construction projects data of the Technical Services Directorate in Aleppo. Data mining is achieved by using decision trees to evaluate the projects and to support the decisions of the Technical Services Directorate in Aleppo, in order to choose the implementing agency for the future projects. The classification to be achieved is based on the tree construction model CART Algorithm using the Weka Tool and the training and testing process of Cross- Validation- 10 Method. This study was applied to the project data (training and testing) as a first phase and choosing the implementing projects as a second phase (target function) . A model was built, evaluated and its results were positive. It is a good negotiable practical application and can be generalized.

Keywords: Decision Trees, CART Algorithm, Evaluation of Decision Support Model.

المقدمة:

إن مفهوم إدارة المشاريع يمثل جزءاً من المفهوم العام لمصطلح الإدارة ويشترك معها في ذلك المفهوم، فهي فن توجيه الموارد البشرية والمادية وتنسيقها خلال دورة حياة المشروع، من خلال استخدام التقنيات الحديثة لتحقيق الأهداف المحددة، بالطريقة التي تمكن من إنجاز المشروع، وذلك بتنفيذ مضمون ما جاء فيه، ومراعاة عوامل الجودة والتوقيت والتكلفة.

وتعد إدارة المشاريع علماً وفناً حديثاً ومتطوراً، وليس مجرد قواعد ثابتة تصلح لكل المشاريع، فهي قواعد مرنة تنبثق من طبيعة

WONG M. , SAK L. , 2002, DATA MINING USING (1) GRAMMAR BASED GENETIC PROGRAMMING AND APPLICATIONS, Kluwer Academic Publishers, .USA- New York, P9
Timothy A. Adcock, What is Fuzzy Logic? An (2) Overview of the Latest Control Methodology,p: 16
Singh K. , et al. , 2016- Implementing Classification (3) For Indian Stock Market Using Cart Algorithm With B+ Tree, International Journal of Scientific .Engineering and Applied Science, Vol2, India, P415

أهداف الدراسة:

دراسة واقع المشاريع التي يجري تلزيمها إلى جهات القطاع العام والقطاع الخاص من خلال الرجوع إلى الأضابير التنفيذية والوقوف على المشاكل والأخطاء والعقبات التي اعترضت تنفيذ هذه المشاريع وتنظيمها وجدولتها وتصنيفها باستخدام أدوات تقليدية وتقنية وإجراء مقارنة بين جهات القطاع العام والقطاع الخاص في تنفيذ نفس المشاريع ومقارنة بين المشاريع المختلفة والتوصل إلى توصيات معينة بحيث يتم الالتزام بتنفيذ هذه المشاريع من قبل القطاع العام والقطاع الخاص على ضوء المقارنة بين المشاريع.

وبالتالي يمكن صياغة أهداف البحث بـ:

1. تقييم المشروعات وفقاً لمعايير محددة باستخدام المنطق الضبابي وأشجار القرار وذلك بالاعتماد على البيانات التاريخية في مديريّة الخدمات الفنيّة للاستفادة منها في المشاريع الجديدة وتحديد الجهة الأنسب لتنفيذها.
2. استخدام تقنية أشجار القرار لدعم القرارات والتغلب على مشكلة تنفيذ المشاريع من قبل متعهدين غير أكفاء.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي ومن ثم بناء نموذج يساعد في عملية اتخاذ قرارات اختيار المتعهد الأفضل باستخدام نموذج أشجار القرار وخوارزمية CART بالاعتماد على الاداة WEKA.

حدود الدراسة:

1. الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة من عام (2011) حتى عام (2017).
2. الحدود المكانية: مديرية الخدمات الفنية بحلب.
3. الحدود الموضوعية: يقتصر موضوع الدراسة الحالية على اقتراح نموذج أشجار القرار لدعم قرارات مديرية الخدمات الفنية بحلب لاختيار الجهة الأنسب لتنفيذ المشاريع المستقبلية.

الدراسات السابقة:

دراسة: (DOSKOČIL: 2016)

”تقييم المخاطر الإجمالية للمشروع استناداً على المنطق الضبابي“

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى نموذج ضبابي خبير لاتخاذ القرارات وذلك لتقييم المخاطر الكلية للمشروع، هذا النموذج الضبابي مبني على طريقة (RIPRAN (Risks Project Analysis وهي طريقة تجريبية لتحليل مخاطر المشروع، حيث تم استخدام المنطق الضبابي في برنامج MATLAB لإنشاء نموذج ضبابي لاتخاذ القرار، حيث تكمن الميزة في هذا النموذج الضبابي في القدرة على تحويل متغيرات الدخل إلى متغيرات لغوية، بالإضافة إلى التقييم اللغوي للقيمة الإجمالية لمخاطر المشروع (متغير الخرج. (ومن الممكن محاكاة قيمة المخاطر وعدم اليقين المرتبطين دائماً بالمشاريع الحقيقية.

(المتنبأ بها) عبر النموذج، والهدف منها هو مقارنة النتائج التنبؤية للنموذج مع القيم الحقيقية لكل فئة من الفئات⁽⁴⁾.

مشكلة الدراسة:

إن كثيراً من المشاريع التي يتم تلزيمها إلى القطاع الخاص أو القطاع الحكومي بطريقة المناقصة أو استدراج عروض بالتراضي تدرس بالطريقة التقليدية وبدون رؤية مسبقة عن الجهة التي يتم التعاقد معها حسب أهمية المشروع أو نوعية العمل فيه ودون الأخذ بعين الاعتبار المشاريع المنفذة المشابهة من قبل المتعهدين وضعف الأساليب التقليدية في اختيار الجهة الأنسب لتنفيذ المشروع والتي قد تسبب كثيراً من المشاكل منها:

- التأخير في إنجاز بعض المشاريع.
 - سوء التنفيذ وعدم التقيد بالموصفات الفنية بالمشروع.
 - تعثر إكمال كثير من المشاريع واتخاذ إجراءات سحب الأعمال.
 - إحالة كثير من المشاريع إلى اللجان التفتيشية (الرقابة الداخلية- الجهاز المركزي للرقابة والتفتيش).
- الأمر الذي يتطلب الوقوف على سبب هذه المشاكل والتوصل إلى حلول آنية لها.

والسبب الرئيسي لجميع تلك المشاكل هو وجود الكم الهائل من البيانات التاريخية المتعلقة بالمشاريع المنفذة والمتعهدين المنفذين والتي يصعب سبرها وتصنيفها واستنباط المعارف الضرورية لاتخاذ قرار صائب في تلزيم المشاريع المستقبلية لمتعهدين أكفاء.

انطلاقاً مما سبق يمكن عرض مشكلة البحث بالسؤال الآتي:

ما واقع استخدام أشجار القرار في تقييم المشاريع الإنشائية في المنظمات الحكومية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في استخدام أشجار القرار في تقييم المشاريع واتخاذ القرار بشأنها والتي يصعب الوصول إليها بالطرق التقليدية ضمن الكم الهائل من البيانات التاريخية.

ويستمد هذا البحث أهميته من كونه يجري على قطاع هام وحيوي ألا وهو مديرية الخدمات الفنية بحلب كقطاع حكومي، لما يبذله هذا القطاع من جهود مؤثرة لتنمية المجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي هذا القطاع دوراً محورياً هاماً في إعادة الإعمار نتيجة لما سببته الأزمة في سورية من دمار وخراب في المباني الحكومية خاصة المدارس والطرق وغيرها. . . ، كونه المعنى بتلك المشاريع.

كما تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تخصص الجزء الأكبر من اعتمادات المديرية للمتعهدين الأفضل والأكفأ وذلك لاستمرارية عمل ونجاح المنظمة في تنفيذ المشاريع المستقبلية.

(4) الطويل هالة، المرجع التعليمي في التنقيب عن البيانات ص156، دار الشعاع، حلب، سورية.

هدفت الدراسة إلى تقديم مقارنة بديلة لتحليل التدفق النقدي لمشاريع البناء، يعتمد هذا النموذج على افتراض أن التدفق النقدي في مراحل تقييم معينة من المشروع هو أمر ضبابي. يناقش هذا البحث نقاط الضعف في الأساليب الحالية للتدفق النقدي ويضع الحاجة إلى نهج بديل، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن استخدام هذا النموذج لتحليل منحى التدفق النقدي للمشاريع في أي فترة تُقدّم للتأكد من أنها معقولة.

دراسة (Chen, S. M, 1996) :

«طرق جديدة لتقييم عبء العمل العقلي الذاتي وتحليل المخاطر الضبابية»

حيث إن تقييم عوامل المخاطرة لمشروع التشييد يحمل كثيراً من الغموض والمزاجية وبالتالي الارتياح. لذلك تم بالعديد من الأبحاث إشراك المنطق الضبابي بتقدير هذه العوامل لزيادة الدقة بتقدير درجة مخاطرة المشروع. هدفت الدراسة إلى استخدام تقنية الاستدلال الضبابي لإنشاء علاقة بين عوامل المخاطرة كمدخلات ودرجة المخاطرة للمشروع كمخرج، وذلك بمساعدة مجموعة من القواعد المنطقية، حيث طور كثير من الباحثين نموذجاً استدلالياً ضبابياً لزيادة الدقة بتقدير درجة المخاطرة للمشروع، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية استخدام النموذج المقترح لتحليل المخاطر الضبابية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

في الدراسات السابقة أُعتمد على المنطق الضبابي لتقييم المشاريع من نواح مختلفة منها تحليل مخاطر مشاريع التشييد من خلال إشراك المنطق الضبابي بتقدير هذه العوامل وذلك لزيادة الدقة بتقدير درجة مخاطر المشروع، كما تم إشراك المنطق الضبابي في عملية بناء نموذج لاختيار المقاول بناء على عدة معايير فكانت نتيجة النموذج أنه لا يمكن أن يحل محل عمل فريق اتخاذ القرار في عملية اختيار المقاول، بل من أجل مساعدته في إجراء التقييمات، كما تم تطوير نموذج استدلال ضبابي لتقدير تأثير أوامر التغيير في المشاريع على مدة المشاريع حيث ساعد هذا النموذج على التوصل إلى التقدير الدقيق للزيادة بمدة المشروع نتيجة التغيير الحاصل وقد أدى النموذج إلى نتائج جيدة.

في هذا البحث استخدمنا خوارزمية CART لتقييم المشروع وفقاً لمعايير محددة والمتمثلة بـ (شرط الإحالة، حسميات ضبط القبول، ومدة التأخير) ولدعم القرارات لاختيار الجهة المنفذة للمشاريع المستقبلية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أن هذه الدراسة تركز على قطاع هام وحيوي ألا وهو القطاع الحكومي ممثلاً بمديرية الخدمات الفنية بحلب، لما يبذله هذا القطاع من جهود مؤثرة لتنمية المجتمع وذلك لخصوصية الوضع الراهن لما سببته الأزمة من دمار وخراب في المباني الحكومية خاصة المدارس والطرق وغيرها، والكشف عن دور أشجار القرار لبناء نموذج قادر على التنبؤ بالجهة المنفذة للمشاريع المستقبلية.

الدراسة التطبيقية:

يقوم النموذج المقترح على تقييم المشاريع من خلال ثلاثة

وقد تم الوصول إلى نتائج أثبتت إمكانية تطبيق المنطق الضبابي في هذا المجال.

دراسة (مازن: 2016) :

«بناء نموذج استدلال ضبابي لتخمين تأثير أوامر التغيير على مدة مشاريع التشييد في سوريا»

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج استدلال ضبابي لتقدير تأثير أوامر التغيير على مدة مشاريع التشييد في سوريا، بحيث يساعد على التوصل إلى التقدير الدقيق للزيادة بمدة المشروع نتيجة التغيير وذلك بفضل إمكانية التدرج الكبيرة بالتقدير التي يتمتع بها المنطق الضبابي والتي ساهمت بالتخفيف من الارتياح بتقييم العوامل وبالتالي بتخمين مدة المشروع بعد التغيير.

حيث توصلت الدراسة إلى أن النموذج قد أبدى نتائج جيدة وقريبة نسبياً من الواقع الحقيقي وأنه من الممكن إعادة معايرة الحدود الضبابية للنموذج لتتطابق نتائجه تماماً مع نتائج الواقع.

دراسة (M Bolandraftar, Imandoust S. 2014) :

«التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق الأسهم باستخدام ثلاث تقنيات للتنبؤ في البيانات: دراسة حالة سوق طهران للأسهم»

قامت هذه الدراسة بالمقارنة بين ثلاث تقنيات مختلفة وهي شبكة بايز والغابات العشوائية وأشجار القرار (CART)، واستخدمت أسلوبين من المتغيرات التنبؤية وهي مؤشرات التحليل الفني ومؤشرات التحليل الأساسي حيث كانت مؤشرات التحليل الفني عبارة عن مؤشرات المتوسطات المتحركة ومؤشرات تعتمد على الزخم ومؤشر يعتمد على حجم التداول، أما دالة الهدف فكانت التحركات اليومية لأسعار الأسهم T+1، وتم التطبيق على بورصة طهران، وبعد المقارنة تبين أن أسلوب مؤشرات التحليل الفني باستخدام أشجار القرار CART كان الأفضل، بقدرة تنبؤية 80%، وركز البحث على نسبة السجلات الصحيحة الكلية للحكم على النموذج دون التطرق إلى قدرة النموذج على الوصول إلى كل فئة من الفئات، حيث تم استخدام أشجار القرار لاتخاذ القرار بعد التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق الأسهم.

دراسة (Singh: 2005):

«إطار عمل ضبابي لاختيار المقاول»

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم إجراء منهجي يعتمد على نظرية المجموعات الضبابية لتقييم قدرة المقاول على تسليم المشروع وفقاً لمتطلبات المالك، في هذه الدراسة يقدم الباحثون إطاراً محدداً لاتخاذ القرار لاختيار المتعاقد في بيئة متعددة المراكز، حيث إن استخدام نظرية المجموعات الضبابية يسهل عملية التقييم من حيث النوعية واللغوية أو التقريبية التي تتوافق بشكل أفضل مع مواقف العالم الحقيقي.

وتوصلت الدراسة إلى أن النموذج المقترح لا يمكن أن يحل محل عمل فريق اتخاذ القرار في عملية اختيار المقاول، بل لمساعدتها في إجراء تقييمات الجودة للمتعاقد المرشحين.

دراسة (Boussabaine: 1999):

«تطبيق تقنيات ضبابية لتحليل التدفق النقدي»

تحديد دالة الهدف

تعتبر عملية نمذجة دالة الهدف من أهم العمليات التي تساعد على التنبؤ بالجهة المنفذة للمشروع.

لذلك يجب التركيز على صياغة دالة هدف تكون قادرة على الوصول للهدف المطلوب، بالاعتماد على معايير تقييم المشروع الموجودة في السجل نفسه وربطها مع دالة الهدف التي تُعبر هنا عن المتعهد الأكفأ في تنفيذ المشاريع المستقبلية.

قامت الباحثة بنمذجة فئات دالة الهدف وفق الصيغ الشرطية التالية:

إذا كان (مؤشر $a1 \leq 0.5$) ، وإذا كان (مؤشر $a2 = 0$) ،
وإذا كان مؤشر ($a3 = 0$)

وإذا كان مؤشر ($a4 = S$ أو B) ، فإن $CLASS=P; A$

وبدمج الصيغ السابقة لفئات دالة الهدف في صيغة واحدة،
تأخذ دالة الهدف الصيغة الآتية:

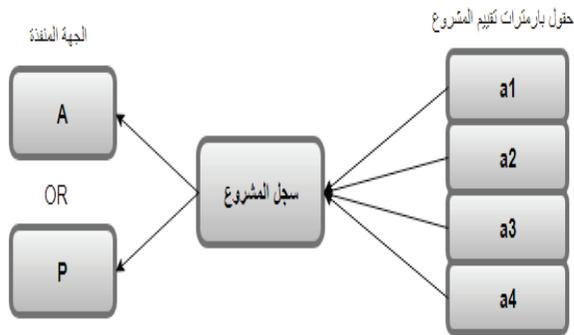
$CLASS= IF (AND (a1 \leq 0.5); IF (a2=0); IF (a3=0); IF (a4="S"; "B"))$

وهذا يعني في حال أن مؤشر شرط الإحالة كان بسعر الكشف أو أقل من سعر الكشف (حالة التنزيل) ، ومؤشر التأخير يساوي الصفر، أي لا يوجد تأخير بتسليم المشروع، ومؤشر حسميات ضبط القبول تساوي الصفر، أي لا يوجد مخالفات بالمشروع المنفذ، وكان نوع المشروع طرقا أو أبنية مدرسية فإن الهدف يكون إما القطاع العام أو القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع المستقبلية.

وهذا يعني أن المؤشرات التي تمت نمذجتها كمتغيرات مستقلة سوف تعبر عن حالة المشروع والتي على أساسها سوف يتم التنبؤ بالجهة المنفذة للمشاريع المستقبلية.

الشكل رقم (1)

يوضح المتغيرات المستقلة ودالة الهدف



المصدر: إعداد الباحثة

بناء نموذج شجرة القرار باستخدام خوارزمية TRAC

في هذه المرحلة تم استخدام خوارزمية CART لبناء نموذج تقييم مشاريع الطرق والأبنية باستخدام الأداة Weka الإصدار 6.3.9 Cross- Validation-[]

10 في عملية التدريب والاختبار، إذ إن هذا الأسلوب المتبع يقوم

معايير جوهرية للتقييم وعلى أساسها ستتم عملية التقييم، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية مؤشرات التقييم ودورها في عملية تقييم المشاريع مما يساعد على معرفة القيمة الفعلية لكل مؤشر وترتيب المؤشرات حسب أولويتها في المعالجة من أجل اتخاذ القرارات بالإجراءات الضرورية لاختيار المتعهد الأنسب لتنفيذ المشاريع المستقبلية وتخصيص الجزء الأكبر من اعتمادات المديرية للمتعهد الأفضل والاكفأ وذلك لاستمرارية عمل ونجاح المنظمة.

متغيرات الدراسة:

وبناءً على ما سبق فقد تم اختيار المعايير التالية كمؤشرات في عملية تقييم المشاريع:

1. المعيار الأول شرط الإحالة (سعر الكشف، ضم، تنزيل) : من خلال الإعلان عن المشروع يتم تحديد كشف تقديري للمشروع حيث تقوم دائرة الدراسات بتحديد مبلغ كشف تقديري لكل مشروع ويتم الإعلان عن المشروع من خلال المناقصة أو عقد بالتراضي في حال أخذ المتعهد المشروع بنفس مبلغ الكشف التقديري هنا شرط الإحالة يكون بسعر الكشف التقديري أما في حال أن المتعهد أخذ المشروع بأكثر من مبلغ الكشف تسمى حالة الضم أما في حال أخذها بأقل من سعر الكشف تسمى حالة التنزيل⁽⁵⁾.

2. المعيار الثاني مدة التأخير لكل مشروع: التأخير المقصود هنا هو مقدار الفرق بين الوقت المخطط للمشروع الإنشائي عن الوقت الفعلي لإنجازه.

3. المعيار الثالث حسميات ضبط القبول: والمقصود بها المخالفات (حسم مبالغ من الجهة المنفذة وذلك لقاء مخالفات وجدت بالمشروع المنفذ).

4. المتغير الذي يمثل نوع المشروع (طرق، أبنية).

وقد تم الاعتماد على هذه المعايير في تقييم المشاريع من قبل الخبراء المتمثلين برئيس دائرة الدراسات ورئيس شعبة الطرق ورئيس شعبة الأبنية.

وفيما يلي ترميز هذه المتغيرات وعددها كمتغيرات مستقلة لعملية بناء النموذج ويوضح الجدول التالي تسمية المتغيرات المستقلة:

الجدول رقم (1)

ترميز المتغيرات المستقلة.

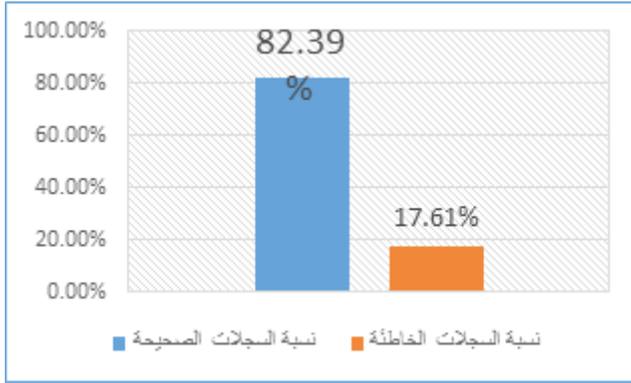
الرمز	المتغير المستقل	تسلسل
a1	شرط الإحالة	1
a2	مؤشر التأخير	2
a3	حسميات ضبط القبول	3
a4	طرق/ أبنية B	4
قطاع عام A / قطاع خاص P CLASS		

المصدر: إعداد الباحثة.

(5) لمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم 2.

(الشكل رقم 2)

نسبة السجلات الصحيحة ونسبة السجلات الخاطئة



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج الاكسل

من الشكل (2) نلاحظ مدى التفاوت بين نسبة السجلات الصحيحة والتي بلغت 82.3864 % وهي نسبة مرتفعة وبين نسبة السجلات الخاطئة والتي بلغت 17.6136 % وهي نسبة منخفضة مما يدل على نجاح النموذج ونلاحظ أيضاً أن إحصائية KAPPA التي تعبر عن قدرة النموذج على التصنيف قد بلغت 0.6408 أن إحصائية Kappa مرتفعة مقارنة مع نسبة السجلات الصحيحة، وهذا يدل على قدرة النموذج على التنبؤ الصحيح بالمتعهد الأنسب وأن نسبة السجلات المتنبئ بها بشكل صحيح لم تكن صدفه.

وبالتالي يمكن الاعتماد على النموذج لدعم قرارات المنظمة المتمثلة باختيار المتعهد الأنسب لتنفيذ المشاريع المستقبلية.

تقييم النموذج بحسب الفئات:

مقاييس أداء النموذج لكل فئة:

1- TP Rate: لمعرفة قدرة النموذج على الوصول لكل فئة.

يوضح الجدول (5) قيمة مقياس TP Rate للنموذج المبني باستخدام خوارزمية CART لكل فئة.

الجدول رقم (5)

قيمة مقياس TP Rate

TP Rate	Class
0.968	A
0.663	P

بالنظر الى مقياس TP Rate بالجدول السابق نجد أنها كانت لكل فئة كما يلي:

بالنسبة للمشاريع المنفذة من قبل القطاع العام قد بلغت (0.968) ، وللمشاريع المنفذة من قبل القطاع الخاص قد بلغت (0.663) .

يتضح من النتائج السابقة إمكانية التنبؤ بشكل جيد من أجل اختيار المتعهد الأكفأ لتنفيذ المشاريع المستقبلية.

على إجراء عملية التدريب مع الاختبار بشكل تكراري عشر مرات، والغاية من اتباع هذا الأسلوب للتحقق من صحة النموذج من ناحية الدقة والاستفادة من حجم السجلات وهو مقياس معياري، وذلك للحصول على نموذج قابل للتعميم في حالات مستقبلية متعلقة بتقييم المشاريع واختيار المتعهد الأكفأ وذلك لاستمرارية عمل ونجاح المنظمة.

ومن أجل ضمان دقة التنبؤ ومتانته لا بد من اختبار النموذج على نسبة من البيانات (تم اتباع أسلوب Cross- Validation- 10) ومن ثم اختباره وإثباته على ما تبقى من البيانات.

تم استخدام معايير التقييم الثلاثة في عملية بناء النموذج والمتمثلة ب (شروط الإحالة - حسميات ضبط القبول - مؤشر التأخير) حيث تمت إضافة مؤشر يمثل نوع المشروع (أبنية/ طرقات) وإضافة المؤشر الرئيسي وهو مؤشر الهدف المتمثل بالمتعهد (قطاع عام / قطاع خاص).

الجدول رقم (2)

عدد تكرار الفئة بالنسبة لدالة الهدف

البيان	قطاع عام	قطاع خاص
مشاريع أبنية مدرسية	45	37

المصدر: إعداد الباحثة.

يوضح الشكل (2) التكرار النسبي لكلا القطاعين في تنفيذ مشاريع الأبنية

البيان	قطاع عام	قطاع خاص
مشاريع طرقات	48	46

المصدر: إعداد الباحثة.

تقييم النموذج:

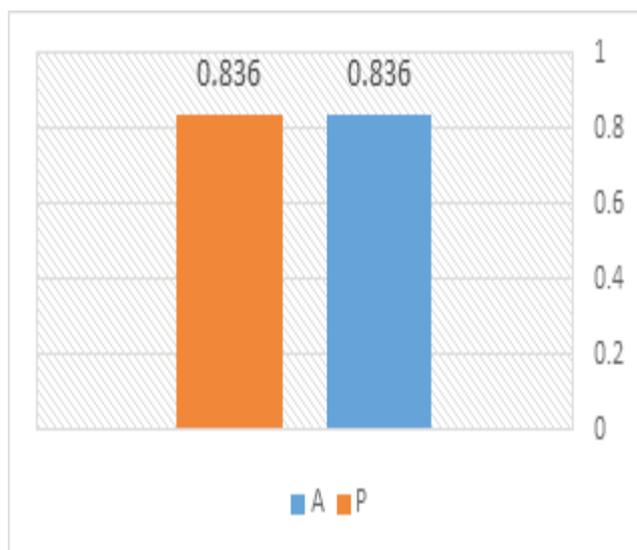
الجدول رقم (4)

نسبة السجلات الصحيحة المتنبئ بها وإحصائية KAPPA

خوارزمية CART	
عدد السجلات الصحيحة	145
نسبة السجلات الصحيحة	82.3864 %
عدد السجلات الخاطئة	31
نسبة السجلات الخاطئة	17.6136 %
إحصائية KAPPA	0.6408

المصدر: إعداد الباحثة.

حيث أظهرت النتائج أن الحالات المصنفة بشكل صحيح بلغت 82.3864 %، وهي نسبة جيدة والحالات المصنفة بشكل غير صحيح بلغت 17.6136 % وكانت النتائج جيدة.

الشكل (4)
مقياس ROC

المصدر: إعداد الباحثة

يبين الشكل (4) أن مستوى التمييز بين المشاريع المنفذة من قبل القطاعين كان متساوياً وبمستويات عالية.

تحليل مصفوفة التشويش:

سنقوم بتحليل مصفوفة التشويش لكل فئة بهدف التعمق بتفسير النتائج وتحليلها بشكل يناسب طبيعة قرارات المنظمة المتمثلة باختيار المتعهد الأكفأ لتنفيذ المشاريع المستقبلية.

يوضح الجدول رقم (7) مصفوفة التشويش لفئات الهدف وذلك بخوارزمية CART

N=176	a	b
A	90	28
b	3	55

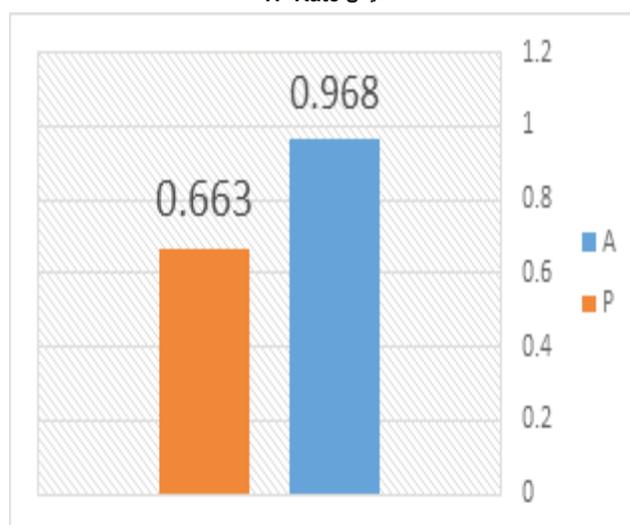
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على أداة Weka

نلاحظ من الجدول (7) لمصفوفة التشويش حسب خوارزمية CART ما يلي:

إن عدد السجلات المصنفة بشكل صحيح على أنها مشاريع منفذة من قبل القطاع العام قد بلغ (90) سجلاً وقد أصاب التنبؤ، في حين أخطأ وتنبأ أن عدد السجلات الخاطئة المصنفة على أنها مشاريع منفذة من قبل القطاع العام وهي بالأصل منفذة من قبل القطاع الخاص قد بلغ (28) سجلاً خاطئاً.

وأن عدد السجلات المصنفة بشكل صحيح على أنها مشاريع منفذة من قبل القطاع الخاص قد بلغ (55) سجلاً وقد أصاب التنبؤ، في حين أخطأ وتنبأ أن عدد السجلات الخاطئة المصنفة على أنها مشاريع منفذة من قبل القطاع الخاص وهي بالأصل منفذة من قبل القطاع العام قد بلغ (3) سجلات خاطئة.

من التفسير السابق تبين لدينا أنه يمكن الاعتماد على نموذج

الشكل (3)
مقياس TP Rate

المصدر: إعداد الباحثة

يبين الشكل (3) المستويات المرتفعة لنسبة التصنيف الصحيح لكل فئة (قطاع عام/ قطاع خاص).

وهذا يدل على قدرة النموذج على الوصول للمشاريع المنفذة من قبل القطاع العام والمشاريع المنفذة من قبل القطاع الخاص.

2- ROC: يعبر عن قدرة النموذج على تصنيف بيانات الاختبار بشكل صحيح، وعلى تمييز فئة معينة من بين باقي الفئات، ويعتبر من أهم المقاييس ويطبق في العديد من المجالات أهمها أداء الخوارزميات والنماذج في مجال التصنيف⁽⁶⁾.

يوضح الجدول (6) قيمة مقياس ROC للنموذج المبني باستخدام خوارزمية CART لكل فئة:

الجدول رقم (6)

قيمة مقياس ROC

ROC	Class
0.836	A
0.836	P

المصدر: إعداد الباحثة

بالنظر إلى مقياس ROC بالجدول (6) نجد أنها كانت لكل فئة كما يلي:

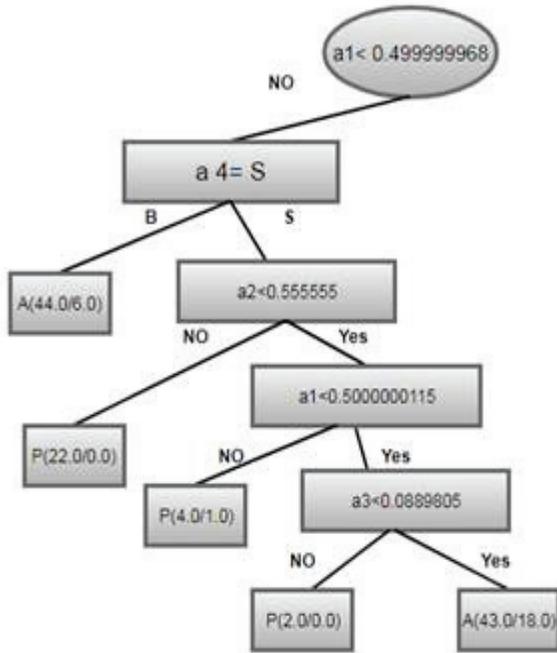
بالنسبة للمشاريع المنفذة من قبل القطاع العام قد بلغت (0.836)، وللمشاريع المنفذة من قبل القطاع الخاص قد بلغت (0.836).

إن مستوى التمييز بين المشاريع المنفذة من قبل القطاع العام والقطاع الخاص باستخدام مقياس ROC كانت جيدة كما هو موضح بالشكل التالي:

(6) الطويل هالة، المرجع التعليمي في التنقيب عن البيانات ص 312، دار الشعاع، حلب، سورية.

الشكل رقم (6)

جزء من نموذج شجرة القرار باستخدام خوارزمية CART



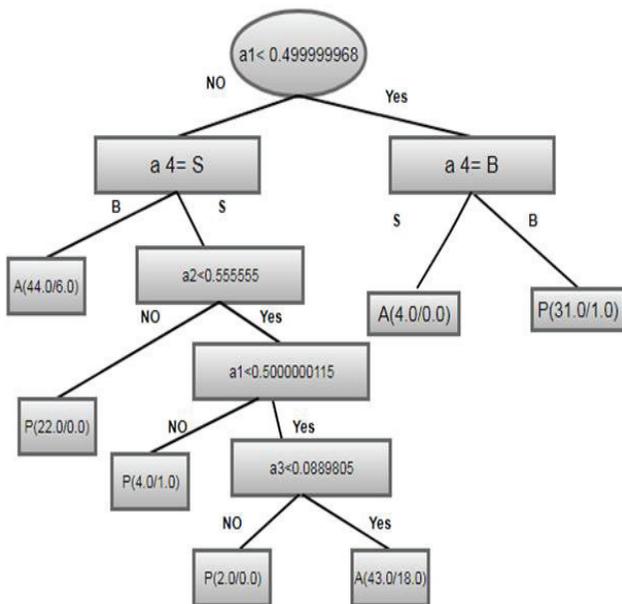
المصدر: إعداد الباحثة

يبين الشكل (6) عقدة الجذر ($a1$) من خوارزمية CART وهو أهم المتغيرات الذي يقسم البيانات إلى فئات مكونة بذلك مجموعة من القواعد على شكل القاعدة التالية:

IF ($a1 > (0.4999996)$ AND ($a4=S$) AND ($a2 < 0.555555$) AND ($a1 < 0.5000000115$) AND ($a3 < 0.0889805$); A

ونلاحظ من خلال هذا المسار الذي ولدته خوارزمية CART حيث أعطت نتيجة أن مشاريع الطرق يجب أن تنجز من قبل القطاع الحكومي وذلك بناء على تحليلات وقواعد خوارزمية CART(7)

هيكل الشجرة النهائي سيكون كالتالي:



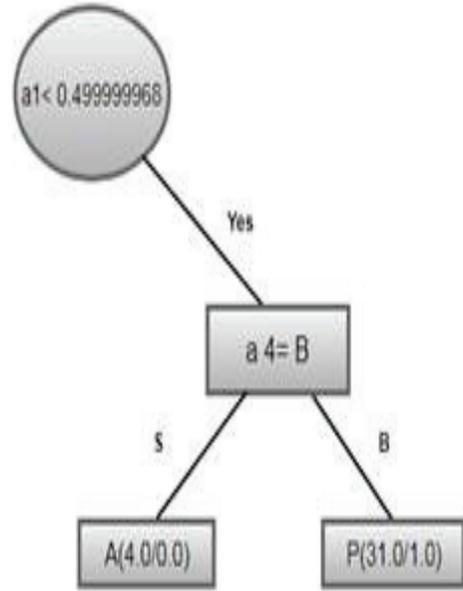
(7) لمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم 4.

هيكلية شجرة القرار:

بعد تطبيق مؤشر جيني والذي يحقق أكبر ربح من بين باقي الخصائص فنتج عن ذلك أن الخاصية $a1$ هي عقدة جذر والمتمثلة بشرط الإحالة، ثم يعبر الانقسام الآخر عن عقدة الابن $a4$ والذي يمثل نوع المشروع ومن نفس الخاصية $a1$ كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (5)

جزء من نموذج شجرة القرار لاستخدام خوارزمية CART



المصدر: إعداد الباحثة

يوضح الشكل (5) أن خوارزمية CART قد أعطت عقدة جذر وهي المتغير ($a1$) المتمثل بشرط الإحالة (تنزيل، سعر كشف، ضم) وهو أهم المتغيرات الذي يقسم البيانات إلى فئات مكونة بذلك مجموعة من القواعد كما يلاحظ أهمية هذا المؤشر كونه يعطي عقدة قرار مباشرة على شكل القاعدة التالية:

F ($a1 < (0.4999996)$ AND ($a4) = B$; P

أي إذا كان شرط الإحالة أصغر من 0.4999996 فهذا يعني أن شرط الإحالة إما بسعر الكشف أو بحالة التنزيل، ونوع المشروع أبنية، فهنا الخوارزمية أعطت عقدة قرار مباشر بأن الجهة المنفذة يجب أن تنجز من قبل القطاع الخاص والمشاريع الطرقية يجب أن تنجز من قبل القطاع الحكومي

ويتبين لنا أهمية الصنف P والمتمثل بالقطاع الخاص ونجاحه في تنفيذ مشاريع الأبنية.

أي في حال كانت المشاريع أبنية، يفضل إعطاء المشروع للمتعهد قطاع خاص، أما في حال كان المشروع طرقاً يفضل إعطاؤه للقطاع العام وذلك بناء على تحليلات خوارزمية CART.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

M5P وبعض طرق التنقيب في البيانات الحديثة، وذلك من أجل دراسة واقع المشاريع التي يجري تلزيماً إلى جهات القطاع العام والتنبؤ بالجهة المنفذة لمؤسسات القطاع العام (مؤسسة الإسكان العسكرية فرع 3// بحلب، مؤسسة الانشاءات العسكرية، الشركة العامة للبناء والتعمير، مؤسسة الإسكان العسكري فرع 300// مؤسسة الإسكان العسكري متاع/ 2/ فرع حلب، الشركة العامة للمشاريع المائية، الشركة العامة للطرق والجسور) واختيار الجهة الأفضل منها في تنفيذ المشاريع نفسها وكذلك الأمر بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص.

3. عدم ترشيح مقاولين (جهات منفذة للمشاريع المستقبلية) من غير ذوي الكفاءة.

4. عدم التهاون في توقيع الجزاءات على المقاول الذي يتسبب في التأخير.

5. ربط المشاريع المختلفة التابعة لنفس الجهة بشبكة حواسيب لتسهيل تبادل المعلومات والبيانات، وجدولة ومتابعة التنفيذ والمراقبة وضبط العمليات بما يكفل تحقيق أهداف المشروع مع مراعاة أهداف المشاريع الأخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم مازن، مصطفى ماهر، - 2016 بناء نموذج استدلال ضبابي لتخمين تأثير أوامر التغيير على مدة مشاريع التشييد في سوريا، مجلة جامعة البعث، ع1، جامعة دمشق.
2. حماد رشاد، 2010 - تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر بغزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال، ص2.
3. الطويل هالة، المرجع التعليمي في التنقيب عن البيانات، دار الشعاع، حلب، سورية.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bolandraftar, M. Imandoust S- 2014, Forecasting The Direction of Stock Market Index Movement Using Three Data Mining Techniques: The Case Of Tehran Stock Exchange, Journal of Engineering Research and Application.
2. Boussabaine H. , Elhag T. , 1999- Applying fuzzy techniques to cash flow analysis, Construction Management and Economics, Vol. 17, No. 6.
3. Chen M. , 1996- New methods for subjective mental workload assessment and fuzzy risk analysis, Cybernetics and Systems, Taylor and Francis Ltd. , Vol. 27, No. 5, pp. 449- 472.
4. DOSKOČIL R, 2016- AN EVALUATION OF TOTAL PROJECT RISK BASED ON FUZZY LOGIC, doi: 10. 3846/ btp. 2015. 534. , PP23.
5. Singh D. , Tiong R. , 2005- A fuzzy decision framework for contractor selection, Journal of Construction Engineering and Management.
6. Singh K. , et al. , 2016- Implementing Classification For Indian Stock Market Using Cart Algorithm With B+ Tree, International Journal of Scientific Engineering and Applied Science, Vol2, India, Timothy A. Adcock, What is Fuzzy Logic? An Overview of the Latest Control Methodology.
7. WONG M. , SAK L. , 2002, DATA MINING USING GRAMMAR BASED GENETIC PROGRAMMING AND APPLICATIONS, Kluwer Academic Publishers, USA- NewYork.

1. بالرجوع إلى نتائج خوارزمية CART تبين لنا أن القطاع الحكومي ليس لديه أي تأخير وليس لديه مخالفات وحسميات عند تنفيذه للمشاريع الطرقية أما في حال تنفيذه لمشاريع الأبنية المدرسية، فقد تبين وجود تأخير في التسليم ووجود حسميات ومخالفات وشرط الإحالة لديه بحالة الضم.

2. وبالرجوع إلى نتائج خوارزمية CART تبين لنا أن القطاع الخاص ليس لديه أي تأخير وليس لديه مخالفات وحسميات عند تنفيذه لمشاريع الأبنية المدرسية أما في حال تنفيذه للمشاريع الطرقية تبين وجود تأخير في التسليم ووجود حسميات ومخالفات وشرط الإحالة لديه بحالة الضم.

3. يمكن الاعتماد على النموذج وتطبيقه بمديرية الخدمات الفنية بحلب، لأن عملية التقييم التقليدية المتبعة في المديرية تتم عند الاستلام النهائي للمشروع، وفي حال وجود أي خلل أو حسميات أو أي تقارير تفتيشية تُدون في إضبارة المشروع دون الرجوع إليها في مشاريع مستقبلية مشابهة.

4. يعود حدوث التأخير إلى عدة عوامل، فللمشروع عدة أطراف تسهم في إنجازه، ولكل طرف دور في التنفيذ في الوقت المحدد وفي التأخير الذي قد يحدث، وقد ينتج التأخير من تقصير المقاول (الجهة المنفذة) وعدم كفاءته وكفاءة فريقه المكلف والتأخير في استلام الأعمال المنفذة، كثرة الأعمال الإضافية وتعديلات التصميم أثناء التنفيذ وعدم كفاءة المهندس المشرف على المشروع.

ومن أكثر أسباب التأخير في بحثنا هذا هو التأخير غير المبرر الذي يتسبب في حدوثه المقاول أو من يتبعه، ويعتبر هذا النوع من التأخير إخلالاً بعقد التنفيذ من طرف المقاول ومن أهم أسباب التأخير من هذا النوع كالاتي:

(دراسة المقاول غير الكافية للموقع والمشروع وظروفه - عدم كفاءة إدارة المقاول للموقع - عدم تناسب قدرة المقاول المالية والفنية مع المشروع - التأخير في توريد الآلات والمواد في موعدها حسب الجدول الزمني - التأخير في توريد العمالة اللازمة أو توريد عمالة تنقصها المهارة - وجود أخطاء في تنفيذ نشاط ما، مما يستدعي إعادته فيحدث التأخير - عدم كفاءة أو كفاية العمال أو الآلات).

وبالنسبة للحسميات والمخالفات فهي تنتج عن أي خلل قد يحدث أثناء التنفيذ، على سبيل المثال، يحسم مبلغ وقدره/ 25000 ل.س لقاء سوء تنفيذ الدهان الزيتي في بعض الأماكن كما في الشكل (8).

والحسميات التي تقتطع على المقاول (الجهة المنفذة) هي عبارة عن مخالفته للمواصفات وعدم التزامه بالمواصفات الفنية ودفتر الشروط كما جاءت بالعقد.

التوصيات:

1. استخدام هذا النموذج في اختيار الجهة المنفذة للمشاريع المستقبلية في مديرية الخدمات الفنية بحلب.
2. تطبيق خوارزميات تصنيف أخرى مثل خوارزمية C4.5

(8) لمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم 3.

دور التمكين الإداري في تحسين الأداء المؤسسي في الخدمات الطبية العسكرية بالمحافظات الجنوبية

The Role of Administrative Empowerment in Improving the Institutional Military Medical Services- Southern Governorates

Dr. Mahmoud A. I Elshanty

Assistant Professor/ University of Isra/ Palestine

mhmdshanty11@yahoo.com

د. محمود عبد الرحمن الشنطي

أستاذ مساعد/ جامعة الإسرائء/ فلسطين

Mr. Emad Mohammed Hamdonah

Researcher/ Kamal Adwan Hospital/ Palestine

emad_2012@yahoo.com

أ. عماد محمد حمدونة

باحث/ مستشفى كمال عدوان/ فلسطين

Received: 10/ 11/ 2018, Accepted: 20/ 1/ 2019

DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.3339122>

<http://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia>

تاريخ الاستلام: 10/ 11/ 2018م، تاريخ القبول: 20/ 1/ 2019م.

E - ISSN: 2410 - 3349

P - ISSN: 2313 - 7592

than diploma. The most important recommendations were as follows: To empower workers by all means to provide them with adequate powers and to provide effective means of communication for the exchange of information and the use of modern means to suit the requirements of the times.

Keywords: Administrative Empowerment, Institutional Performance, Military Medical Services

مقدمة:

تشهد منظمات الأعمال في الوقت الحالي أوضاعاً غير مستقرة نتيجة للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية المتسارعة التي تحيط بها؛ مما جعل حرص هذه المنظمات على امتلاك القدرات والمزايا التنافسية لتمييزها عن غيرها بمنزلة واجب وضرورة ملحة على المنظمة بجميع قطاعاتها؛ لتحقيق أعلى مستويات من الأداء التنظيمي، وتمثل الموارد البشرية أهم عناصر الإنتاج ومصدر التفوق للمنظمة، فلا يمكن تحقيق أهداف المنظمة بدون تمكين وزيادة مساهمة العنصر البشري في عملية تطوير المنظمات. وحظي موضوع التمكين الإداري باهتمام العديد من الأكاديميين والممارسين المهتمين بقضية الموارد البشرية، حيث إنَّ منح العاملين حرية التصرف وتحقيق المشاركة في اتخاذ القرارات يحقق فرصة لإعمال العقل، وإطلاق العنان للتفكير الإبداعي والتجريب والتعلم، فمن خلال التمكين الإداري تمنح الثقة، وتتسع مساحة تدفق المعلومات، وتزيد فرص الحوار والتفاهم؛ وذلك بدوره يسهم إلى حد كبير في إيجاد مناخ تنظيمي مناسب تبرز فيه ملامح الأداء التنظيمي المتميز (Moke, 2012: 23). ووجدت منظمات الأعمال أنَّ مدخل التمكين الإداري يمكن أن يحقق لها الوصول إلى تحقيق مستويات أداء عالية والعمل على استدامته في المدى الطويل. ويعد الأداء المؤسسي مفهوماً مهماً بالنسبة للمنظمات بشكل عام، ويكاد يكون الموضوع الرئيس لمجمل فروع المعرفة الإدارية، إذ هو المحور الذي تنصب حوله جهود المنظمات كافة، ويشكل أهم أهدافها لتؤدي وظائفها بالفعالية والكفاءة المنشودة، حيث إنه ينقل العمل إلى إنجاز تلك الأهداف من الفردية إلى الجماعية، ومن العفوية إلى التخطيط، ومن الغموض إلى الوضوح، ومن محدودية الموارد والتأثير إلى تعددية الموارد وسعة التأثير. وتعد الخدمات الطبية العسكرية من أهم المؤسسات الصحية في المحافظات الجنوبية؛ وذلك لطبيعة المهام المكلف بها، حيث إنه منوط به الحفاظ على صحة منتسبي الأجهزة الأمنية وأسراهم، وكذلك نزلاء مراكز الإصلاح وغيرهم من خلال ما تقدمه من خدمات صحية لهم.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

اعتمد الباحثان على عدد من مصادر للشعور بالمشكلة؛ كون أحد الباحثين من العاملين في المستشفيات الحكومية، فقد لاحظ العديد من المشكلات، منها: كثرة الشكاوى والأخطاء الطبية التي زادت وتيرتها في الآونة الأخيرة الناتجة عن إهمال الأطباء أو المرضى، وتدهور ونقص الأجهزة والمعدات الطبية في قطاع غزة، ووفاة بعض المرضى نتيجة الإهمال، وتعدد إجراءات العمل (WHO، 2014 - 2015). وبالاطلاع على نتائج الدراسات الفلسطينية السابقة التي تناولت الأداء المؤسسي أو مكوناته؛ فقد أوضحت

ملخص

هدفت الدراسة معرفة دور أبعاد التمكين الإداري في تحسين الأداء المؤسسي بالمؤسسات الصحية العسكرية في الخدمات الطبية. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين، والبالغ عددهم (797) موظفاً، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية بلغت (259) موظفاً، بنسبة استجابة (92.5%). واستخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها: مستوى توافر أبعاد التمكين الإداري وكذلك الأداء المؤسسي كان بشكل عام بدرجة متوسطة. تؤثر أبعاد التمكين المختلفة تأثيراً جوهرياً في الأداء المؤسسي وفسرت ما نسبته (56.8%) من التباين فيه باستثناء بُعد التفويض فلم يكن له تأثير. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الباحثين حول أبعاد التمكين الإداري والأداء المؤسسي تُعزى لمتغير (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة)، باستثناء (المؤهل العلمي) فقد وجدت فروق معنوية حول محور التمكين الإداري لصالح حملة مؤهل دبلوم متوسط فأقل. وكانت أهم التوصيات: العمل على تمكين العاملين بشتى الوسائل بتزويدهم بالصلاحيات الكافية، وتوفير وسائل اتصال فعالة لتبادل المعلومات، واستخدام الوسائل الحديثة التي تتناسب ومتطلبات العصر.

الكلمات المفتاحية: التمكين الإداري، الأداء المؤسسي، الخدمات الطبية العسكرية

Abstract

The study aimed to identify the role of the dimensions of administrative empowerment in improving the institutional performance of military health institutions in medical services. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method was used. The study population consisted of 797 employees, a stratified random sample of 259 employees was selected with response rate that amounted to 92.5%. The Statistical Package for Social Sciences (SPSS) was used for data analysis. The study reached several results, the most important of which are: The level of availability of the administrative empowerment and institutional performance was generally medium. The dimensions of empowerment affect positively the institutional performance and explain 56.8% of the variance, except delegation dimension, which did not have any effect. There was no statistically significant difference between the average of respondents' opinions on administrative empowerment and also institutional performance due to gender, age, qualifications, and years of service, except for the qualification variable. There were significant differences for the administrative empowerment due to the qualification for favor to less

دراسة (أبو عيدة، 2016) التي أكدت بأن مستوى جودة الخدمات كانت (56.90%) في مستشفى الشفاء، ودراسة (جبر، 2015) أوضحت أن مستوى الأداء المؤسسي بوزارة الصحة الفلسطينية كانت لا تتجاوز (52.28%). ولتأكد من وجود مشكلة الدراسة؛ فقد تم إعداد دراسة استكشافية، حيث تم توزيع (30) استبانة على العاملين في المراكز والمستشفيات التابعة للخدمات الطبية العسكرية لاستطلاع آرائهم حول المتغير التابع محل الدراسة (الأداء المؤسسي)، حيث أظهرت نتائج الدراسة الاستكشافية أن (34%) من العينة غير موافقين على توافر مستوى الأداء المؤسسي، وهي نسبة لا يُستهان بها خصوصاً إذا ما أُضيف إليها (29%) ممن كانت إجاباتهم محايدة، لتصبح النسبة الإجمالية للأداء المؤسسي في مراكز ومستشفيات الخدمات الطبية العاملة في المحافظات الجنوبية (63%) وهي نسبة (متوسطة)، وهي نسبة تشير إلى ضرورة العمل على تحسين مستوى الأداء المؤسسي بكل الطاقات وصولاً به إلى أعلى المستويات لإرضاء الجمهور (المرضى). ومن خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي:

”هل يوجد دور لأبعاد التمكين الإداري في تحسين الأداء المؤسسي للخدمات الطبية العسكرية بالمحافظات الجنوبية؟“ ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما واقع تطبيق أبعاد التمكين الإداري في الخدمات الطبية العسكرية بالمحافظات الجنوبية؟
2. ما مستوى الأداء المؤسسي في الخدمات الطبية العسكرية بالمحافظات الجنوبية؟
3. هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد التمكين الإداري (الاتصال الفعال، التفويض، بناء فرق العمل، تحفيز العاملين، المشاركة واتخاذ القرار) في تحسين الأداء المؤسسي بالخدمات الطبية العسكرية بالمحافظات الجنوبية؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

أهمية الدراسة:

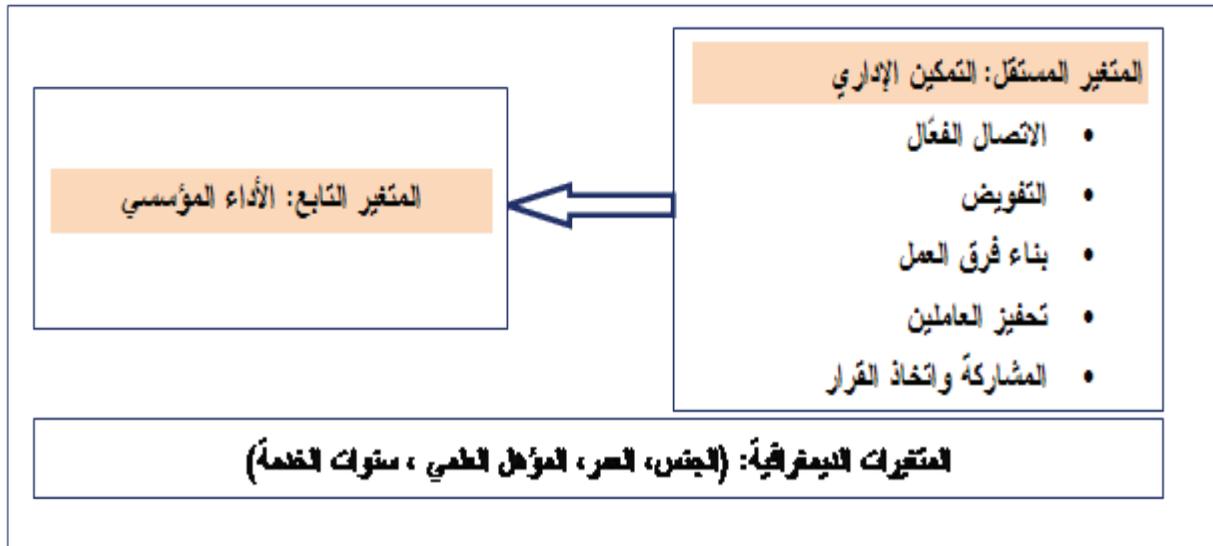
أولاً: الأهمية العلمية: تبحث هذه الدراسة في مفهومين إداريين جديدين نسبياً محلياً وعربياً، وتعتبر مدخلاً من مداخل الفكر الإداري الحديث، وهنا تبرز أهمية الدراسة؛ حيث تتناول أثر ممارسة أبعاد التمكين الإداري في تعزيز الأداء المؤسسي. كما وتعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات - على حد علم الباحثين - التي تناولت أثر ممارسة أبعاد التمكين الإداري في تعزيز الأداء المؤسسي، حيث من المتوقع أن تسهم الدراسة في الإثراء المعرفي للمكتبة الفلسطينية لمفهومي التمكين الإداري والأداء المؤسسي؛ نظراً لندرة الدراسات السابقة التي تناولت التمكين الإداري وأثره في تعزيز أبعاد الأداء المؤسسي. قد تفتح هذه الدراسة الباب أمام الباحثين، وتعتبر عاملاً محفزاً لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تتناول هذا الموضوع، والتي من الممكن تطبيقها على قطاعات أخرى. ثانياً: الأهمية العملية: سيتم تقديم توصيات هذه الدراسة إلى صنّاع القرار في مراكز ومستشفيات الخدمات الطبية العسكرية بشكل عام، حيث يمكن الاستفادة منها في تعزيز مفهوم الأداء المؤسسي من خلال الاهتمام بأبعاد التمكين الإداري، وهو ما سيسهم في تطور ورقي هذه المراكز والمستشفيات التابعة للخدمات الطبية.

أنموذج الدراسة ومتغيراتها:

- المتغير المستقل: التمكين الإداري وأبعاده، هي: (الاتصال الفعال، التفويض، بناء فرق العمل، تحفيز العاملين، المشاركة واتخاذ القرار) استناداً إلى دراسة (المعاني ورشيدة، 2009)، (Robbins & Coulter, 2007).
- المتغير التابع: الأداء المؤسسي.

شكل (1):

نموذج متغيرات الدراسة



تم بناء هذا النموذج للمتغير المستقل من قبل الباحثين بالاستناد إلى دراسة (المعاني ورشيدة، 2009)، (Robbins & Coulter, 2007).

فرضيات الدراسة:

تتكون فرضيات هذه الدراسة من فرضيتين رئيسيتين تمت صياغتهما بحيث تغطي ما تهدف إليه الدراسة، وهي كالتالي:

● الفرضية الأولى: تؤثر أبعاد التمكين الإداري (الاتصال الفعال، التفويض، بناء فرق العمل، تحفيز العاملين، المشاركة واتخاذ القرار) تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الأداء المؤسسي في الخدمات الطبية بالمحافظات الجنوبية.

● الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول (التمكين الإداري، الأداء المؤسسي) تُعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة)؟

التعريفات الإجرائية والمصطلحات:

◀ التمكين الإداري: قدرة الموظفين على اتخاذ القرار في مجال عملهم مع التركيز على قبول الموظفين للسلطة المعطاة لهم (15: 2001، Glor). ويعرف التمكين الإداري إجرائياً بأنه: هو مدى إعطاء المديرين تفويضاً لصلاحياتهم، وتكوين فرق عمل لحل المشكلات التي تواجههم، وتحفيزهم للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص عملهم، وهي العلامة التي يحصل عليها أفراد عينة الدراسة من شاغلي الوظائف الإدارية من خلال إجاباتهم عن فقرات المجال المتضمن في استبانة التمكين الإداري المستخدمة في الدراسة الحالية (الاستبانة 1 - 25).

◀ الأداء المؤسسي: هو «مجموع المدخلات والمخرجات التي تنتج عن تفاعل المنظومة المتكاملة لعمليات الإدارة ومكوناتها مع البيئة الداخلية والخارجية داخل المؤسسة لتحقيق أهدافها التنظيمية بكفاءة وفعالية» (المدهون، 2014: 69). ويعرف إجرائياً: هو نتائج جهود العاملين وسلوكياتهم مع المؤسسة بجميع إداراتها وأقسامها والأقسام بداخلها، والتفاعل مع البيئة الخارجية والداخلية، والذي يحدد قدرتهم المشتركة على تحقيق الأهداف المرسومة والمخرجات المخطط لها بكفاءة وفعالية، وتقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب في (الاستبانة 26 - 40).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

التمكين الإداري

يعد مفهوم التمكين من المفاهيم الحديثة في الفكر الإداري، ومن الأساليب التي تساعد الإدارة على إطلاق القوى الكامنة لدى العاملين من علم وخبرة ومجهود، وتوفير مناخ تنظيمي يتسم بالمشاركة والتفاهم وحرية الرأي، وإتاحة الفرصة للأفراد لتقديم أفضل ما عندهم من مبادرات وخبرات، عندما يمتلك الموظفون سلطة اتخاذ القرار بشأن مهامهم. ويعرفه الدوري و زكريا (22: 2009) بأنه: العملية التي تساعد بها المديرين الآخرين لاكتساب واستخدام القوة التي يحتاجونها لاتخاذ القرار الذي له تأثير عليهم وعلى العمل. وينظر إليه البعض أنه تحرير الإنسان من القيود، وتشجيع الفرد، وتحفيزه، ومكافأته على ممارسة روح المبادرة والإبداع (الوادي، 22: 2011). وعرفه أفندي (2003) بأنه:

”عملية إعطاء المديرين سلطة أوسع، وممارسة الرقابة، وتحمل المسؤولية، واستخدام مقدراتهم من خلال التشجيع على استخدام القرار“. بينما عرفه (Lee 2012) بأنه: إعطاء الصلاحية للعاملين في وضع الأهداف الخاصة بعملهم، واتخاذ القرارات وحل المشكلات في نطاق مسؤولياتهم وسلطاتهم. أما (الداود، 2013: 21) فتعرفه بأنه: ”إعطاء الموظفين الصلاحية والحرية في العمل، وإشراكهم في اتخاذ القرارات، وتوفير الموارد اللازمة، والمناخ الملائم، والتشجيع على الإبداع وروح المبادرة“. وعرفه (Goetsch & Stanley 199: 2001) التمكين بأنه: ”تزويد العاملين بالسلطة والمعرفة والموارد اللازمة لتحقيق أهداف المنظمة“. ويرى الباحثان من التعريفات السابقة أن التمكين الإداري منح وإعطاء السلطة والقوة للعاملين، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة في العمل الإداري في الوقت المناسب؛ من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

أبعاد التمكين الإداري

يُعد التمكين أحد أهم المصطلحات الإدارية التي تطرق إليها العديد من الكتاب والباحثين في مجالات مختلفة؛ مما أوجد تبايناً ملحوظاً بين الباحثين على أبعاد التمكين، وبناءً عليه؛ فقد تم اختيار الأبعاد بناءً على الدراسات السابقة، وهي المرتكزات الأساسية لنجاح تطبيق مفهوم التمكين، ويمكن تحديد أبرز العناصر الأساسية للتمكين الإداري كما يلي:

■ الاتصال الفعال: وهي العملية التي تهدف إلى نقل المعلومات وتبادلها التي بموجبها تتوحد المفاهيم وتتخذ وتنفذ القرارات، وهي عملية فهم المعلومات وتميرها من شخص إلى آخر؛ فالإتصال أحد العوامل الضرورية لبرنامج تمكين العاملين، ويدل على توفر عنصر حرية الوصول إلى المعلومات الحساسة إلى وجود درجة عالية من الإتصال داخل المنظمة (العتيبي، 2005: 25).

■ التفويض: إن أبسط وأشمل تعريف للتفويض هو اعتباره نقلاً للسلطة من أجل اتخاذ القرارات وإنجاز مهام محددة. ويعتبر بعض الباحثين أن تفويض السلطة هو أهم مجال من مجالات التمكين، وهو أحد أهم الأدوات التي يمتلكها المدبرون والقادة، إذ إنها ترتبط بقضايا مهمة واستراتيجية مثل صنع السياسات واتخاذ القرارات، ويمكن أن يساعد امتلاك مهارة التفويض المديرين في توفير الوقت، ويحفز ويدرب موظفيهم، ويُمكن المديرين من تحمل أعباء مهام جديدة، والتفرغ للقيام بمسؤوليات أكبر وأكثر تخصصاً (Aburuman, 2016: 184- 185).

■ بناء فرق العمل: إن الشعور المشترك بالمسؤولية الجماعية يجلب قوة حقيقية تتمثل في زيادة درجات الولاء والانتماء، وتساعد في التغلب على أي مشكلة من خلال السعي الدائم لجلب رؤية ملائمة تحقق مصلحة كل من المنظمة والفرق، وتمكن الفريق من الاندماج في هذه الرؤية، ومن ثم يصبح مكوناً مهماً في سبيل تحقيقها، مع الحرص على تفعيل الرقابة على الأداء من داخل الفريق، وشعور كل فرد بالمسؤولية نحو ما يقوم به من عمل في ضوء التزام القائد بتذليل الصعوبات التي تعترض عمل الفريق وتشجيع أداءه (عارف، 2004).

■ تحفيز العاملين: إن التمكين يتطلب نظام عوائد مختلف كالعوائد المستندة إلى الأداء بدلاً من العمل. وتُسهم الحوافز المادية

والمعنوية في تمكين العاملين من خلال زيادة دافعيتهم ورضاهم وانتمائهم الوظيفي، وبصفة خاصة عندما تشبع احتياجاتهم، وبشرط تقديمها في الوقت المناسب وربطها بنظام تقويم الأداء، لكي لا تمنح الحوافز إلا لمستحقيها، وتكون بمكانة دافع حقيقي لتطوير أداء العاملين والمنظمات كنتاج نهائي للتمكين (علاقي، 2000).

■ المشاركة واتخاذ القرار: هي عملية مهمة تسهم في التوصل إلى القرار السليم، كما أنها تؤثر على عملية اتخاذ القرار بدءاً من تحديد المشكلة إلى التوصل إلى قرار، وهذه المشاركة تدعم عامل الثقة والدافعية للعمل، كما تزيد من درجة الولاء والانتماء للمؤسسة (الطراونة، 2008: 59). وتعتمد درجة المشاركة في درجة المنظمة على نمط سلوك القائد؛ فمنهم القائد الذي يتيح الفرصة لمروؤسيه للمشاركة في عملية صنع القرار من خلال وضعه للمشاكل التي تواجهه أمام مروؤسيه، ومنهم القائد الذي لا يتيح لمروؤسيه اتخاذ القرار، ولكن يهتم بأن يكون هذا القرار مقبولاً عند مروؤسيه (كنعان، 2009: 220).

الأداء المؤسسي

يُعدُّ الأداء المؤسسي من المتغيرات المثيرة للاهتمام، والتي شغلت الكثير من الكتاب والباحثين لتحديد تعريفه، إذ يرى بعض الباحثين مثل (Lusthaus, et al., 2002: 21) أنه يمكن تعريف الأداء المؤسسي بأنه: "تحقيق المنظمة لأهدافها التي قامت بتحديدتها في رسالتها من خلال إيفاء مستوى مقبول من الموارد التنظيمية؛ وذلك من أجل تحقيق هدف الاستمرارية، والبقاء في الأجل الطويل للمنظمة". فبرى (2010) Tayler الأداء المؤسسي أنه: قدرة المؤسسة على إنجاز الأهداف التنظيمية من خلال استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية، حيث إن التركيز المؤسسي يقتضي التركيز على العناصر الفريدة التي تميز المؤسسة عن غيرها من المؤسسات الأخرى، والتي تكون محوراً للتقييم، وبالتالي تشمل الجوانب العريضة للأداء المؤسسي على الاستراتيجية والعمليات والموارد البشرية، ويرتبط مفهوم الأداء المؤسسي بكل من سلوك الفرد والمنظمة، ويحتل مكانة خاصة داخل أي منظمة باعتبارها الناتج النهائي لمحصول جميع الأنشطة بها، وذلك على مستوى الفرد والمنظمة. ويعرفه (ربابعة، 2011: 122) على أنه: "المحصلة النهائية للجهود، أو النشاطات، أو العمليات أو السلوكيات، التي تتعلق بالأهداف أو النتائج التي تسعى المنظمات إلى تحقيقها، وذلك على مستويات ثلاثة، هي: المستوى الفردي، والوظيفي (أداء الوحدات)، والكلية (أداء المنظمة) ككل في إطار من التأثيرات البيئية المتبادلة. وذكر (الفهاء، 2011) بأن الأداء المؤسسي يعود إلى كيفية تحقيق المؤسسة لأهدافها السوقية، بالإضافة إلى الأهداف المالية؛ ولذلك قاموا بتطوير مؤشرات لقياس الأداء كالعائد على الأصول والحصة السوقية ومعدل النمو، وقد أضفنا إلى ذلك معدل دوران العمل، وسمعة وصورة الشركة في السوق. وأما (حسينة، 2015: 36) فعرفه بأنه: "محصول سلوك الفرد في ضوء الإجراءات والتقنيات التي توجه العمل نحو تحقيق الأهداف المرغوبة، ويعتبر انعكاساً ومقياساً لنجاح الفرد أو فشله في تحقيق هذه الأهداف المتعلقة بالعمل".

أبعاد الأداء المؤسسي (معايير بطاقة الأداء المتوازن) :

يتمثل الهدف الرئيسي لبطاقة الأداء المتوازن والتي تُعنى

بقياس الأداء المؤسسي على مستوى المؤسسة ككل، في قياس مدى تحقق الرؤيا الاستراتيجية لمنظمات الأعمال من خلال متابعة الأداء المنجز وفقاً للأهداف الموضوعية سلفاً. وتعرف بطاقة الأداء المتوازن على أنها مجموعة من المقاييس المالية التي تقدم لمديري الإدارات العليا صورة واضحة وشاملة عن أداء منظماتهم في أربعة جوانب رئيسية، يمكن عرضها كما يلي (حساني، 2007: ص42؛ الغالبي وآخرون، 2007):

◆ المحور المالي: تعتبر المؤشرات المالية المحصلة النهائية لجميع التغيرات، وهي تمثل قيمة أساسية في تحديد أثر الأحداث الاقتصادية التي تمت أو حدثت في المنظمة، وإن الأهداف المالية تعتبر المحصلة النهائية للمحاور الأخرى للنظام، واختيار مقاييس الأداء المالي لا بدُّ أن تكون مرتبطة باستراتيجية المؤسسة. ويؤكد هذا المدخل على أهمية توافر البيانات المالية الدقيقة في الوقت المناسب، وضمن هذا الإطار لا بدُّ من التأكد أن الأهداف المالية للوحدات تسعى لتحقيق الإنتاجية والكفاءة والقيمة، مع التأكيد أن الاهتمام الزائد بالتركيز على البيانات المالية وحدها يؤدي إلى حدوث نوع من عدم التوازن مع بقية عناصر تقييم الأداء المؤسسي.

◆ محور رضا العملاء: يركز على كيفية أداء المؤسسة لأعمالها التي تهتم بقياس مدى نجاح المؤسسة بالوفاء باحتياجات العملاء وتوقعاتهم من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية، وبذلك تنجح المؤسسة في تحقيق رضا العملاء، والذي يُعدُّ من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها. إن التنوع والاختلاف في نوعية العملاء وتفضيلاتهم تحتاج إلى دراسة تسويقية تفضيلية لهم، فمن الواجب تحديد طبيعة ونوعية العميل الواجب تحقيق رضاه وكذا المجال السوقي الذي يمكن ممارسة النشاط من خلاله، إن التعرف إلى العملاء يساعد في وضع المؤشرات الخاصة بقياس أداء هذا المحور، بحيث يمكن استخدام مجموعة من المؤشرات، منها: مؤشرات تبين عدد وحجم العملاء، وكذلك مؤشرات تبين درجة ولاء العملاء للمؤسسة، ومؤشرات تبين مدى التحسين في شريحة السوق للمؤسسة.

◆ محور عمليات التشغيل الداخلية: تركز المؤشرات والمقاييس المتعلقة بهذا المحور على الجوانب التي يمكن تحسينها والتغلب على ما فيها من قصور، وقياس مدى جودة العمليات التنظيمية الداخلية، ومدى مساهمتها في إشباع رغبات المستفيدين، ومن ثم المساهمة في تحقيق مهمة المنظمة، ففي ظل هذا النظام يتم اقتراح مراحل جديدة وتطوير المراحل القائمة بشكل يُمكن المؤسسة من تلبية احتياجات الزبائن؛ الأمر الذي يساعد في النهاية على تحقيق الأهداف المالية المرتبطة بالمساهمين. إن تقييم المنتج أو الخدمة وتطويره يخضع إلى تحديد احتياجات الزبون في ظل مفهوم نموذج سلسلة القيمة، كل نشاط داخل المؤسسة يحقق قيمة إضافية، كما يمكن تجميع بعض الأنشطة في مراحل أساسية كالتحديث، والتشغيل، وخدمة بعد البيع.

◆ محور التعلم والنمو: إن قدرة المنظمة على التطوير والتحسين المستمرين، تعتمد بصورة أساسية، على مدى توافر قوى بشرية مدربة ومؤهلة باعتبارها رأس المال الفكري للمنظمة، ومن هنا يُقاس مستوى الأداء العام لها بالقدرة على استقطاب العمالة الماهرة، والجهود المستمرة لتدريبها وتنمية مهاراتها، كما يتضمن

الجنوبية، وقد تم استرداد (285) استبانة (93.44%). وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن واقع التمكين الإداري في وزارة الصحة الفلسطينية جاء بدرجة متوسطة، وبوزن نسبي (64.15%)، يوجد تأثير للتمكين الإداري على إدارة الجودة الشاملة، حيث كان بعد التدريب والتعلم أكثر الأبعاد تأثيراً، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات تقديرات أفراد العينة حول التمكين الإداري تُعزى للمتغيرات الديمغرافية. بينما جاءت دراسة (أبو سمر، 2018) لتحديد الدور الوسيط لأخلاقيات العمل في العلاقة بين جودة الحياة الوظيفية والأداء المؤسسي في المنظمات غير الحكومية، وتكون عدد المنظمات التي تمثل مجتمع الدراسة وهو (53) منظمة، وبلغ عدد العاملين فيها (4986)، حيث بلغ حجم العينة (357) مفردة، وتم استرداد (274) استبانة صالحة للتحليل بنسبة (76.75%). وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، كان أبرزها: الأداء المؤسسي كانت درجة الموافقة فيه كبيرة بوزن نسبي (74.15%)، تؤدي أخلاقيات العمل دوراً وسيطاً في العلاقة بين جودة الحياة الوظيفية والأداء المؤسسي في المنظمات غير الحكومية وبلغ معامل دور الوسيط غير المباشر (0.332). توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الأداء المؤسسي تُعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة) بينما لا توجد فروق لمتغير (العمر، المسمى الوظيفي).

وهدفت دراسة (سليمان وآخرون، 2017) إلى معرفة دور التمكين الإداري في تعزيز الإبداع الإداري، وتم استخدام الاستبانة والتي وزعت على عينة الدراسة المكونة من المديرين الذين لديهم خدمة وخبرة في المجال المصرفي، والبالغ عددهم (83) مديراً. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التمكين الإداري مجتمعة ومنفردة والإبداع الإداري بدرجة متوسطة وبوزن نسبي (74.57%). وأظهرت النتائج وجود تأثير قوي معنوي ذي دلالة إحصائية لأبعاد التمكين الإداري مجتمعة ومنفردة في الإبداع. وأظهرت دراسة (قوز، 2016) والتي هدفت إلى بيان أثر التمكين الإداري في الولاء التنظيمي لدى العاملين في المصارف التجارية السودانية، واستخدمت الاستبانة أداة دراسة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من العاملين في المستويات الإدارية الوسطى والدنيا في المصارف التجارية السودانية، والبالغ عددهم (220) شخصاً، أن درجة التمكين الإداري كان ضعيفاً جداً بوزن نسبي (33.5%). ووجود أثر للتمكين الإداري على الولاء التنظيمي بالمصارف السودانية، وأيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول مستوى التمكين الإداري للعاملين يُعزى للمتغيرات الديمغرافية.

وأكدت دراسة (عبد الهادي، 2017) التي هدفت التعرف إلى رأس المال الفكري ودوره في جودة الأداء المؤسسي في برنامج التربية والتعليم بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين في قطاع غزة، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل بتوزيع الاستبانة على كامل مجتمع الدراسة، والذي بلغ (268) مديراً، تم استرداد (249) استبانة، بنسبة (93%). وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من أهمها: توافر معايير جودة الأداء المؤسسي في البرنامج بلغ درجة كبيرة، فيما أظهرت أيضاً أن جودة الأداء المؤسسي تتأثر بصورة جوهرية بكل من المتغيرات (رأس المال الهيكلي، رأس المال البشري، رأس

هذا البعد إضافة إلى التدريب، القدرة على استقطاب الموارد البشرية وخلق الثقافة التنظيمية المدعومة لقيم التجديد والابتكار، حيث يركز هذا المحور على رفع مستوى المهارات والكفاءات لدى العاملين؛ الأمر الذي يمكنهم من القيام بعمليات التشغيل الداخلية بهدف تحقيق رضا الزبائن وتحسين الوضع المالي للمؤسسة، إن محور التعلم والنمو يُمكن من نقل الإمكانيات والطاقات إلى المستوى الذي يُمكن معه تحقيق استراتيجية المؤسسة، إن اختلاف المستوى التأهيلي والفني والتقني للموظفين يؤدي إلى اختلاف أدائهم وبذلك أداء المؤسسة ككل.

العلاقة بين التمكين الإداري والأداء المؤسسي

مراجعة الدراسات السابقة في مجال التمكين الإداري والأداء المؤسسي، حيث إن الأداء المؤسسي يتطلب الوضوح ومعرفة ماذا ستسهم وظيفة كل موظف في تحسين الأداء الكلي للمستشفى، وبالتالي كل ما يتخذه العاملون من أفعال وقرارات وهي من أبعاد التمكين التي يجب أن تكون في مصلحة تحسين وزيادة كفاءة الأداء المؤسسي. إن العمل الجماعي حتماً يعمل على توافر الجهود وتراكم المعرفة وحل المشكلات بطريقة أسرع، ويقدم حلولاً مثلى وأفكاراً تطويرية ذات جدوى أكبر، إذ إنه بطبيعته يضم مجعماً من الخبرات والاختصاصات المختلفة، والذي يؤدي بدوره إلى تحسّن الخدمات المقدمة، وتحقيق رضا العاملين والمراجعين، وتحسين بكفاءة العمليات للمؤسسات، وتحسين الأداء المالي وتخفيض النفقات، وهذا ما يتعلق بالمحور المالي - الأداء المؤسسي. وكذلك التواصل الفعال وتوفير المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب يعمل على تحسين الأداء المؤسسي. كما إن التفويض كُبعد من أبعاد التمكين يحمل في جانب منه معنى المحاسبة والمسؤولية عن المهام التي سيفوض بها المروّوس، إضافة لقدرة من الحرية عند اتخاذ القرارات وممارسة الأعمال، وبالتالي محاولة الموظف النجاح فيما فوض فيه، وبالتالي يصب في عملية إدارة الأداء التي تؤكد على النتائج والمخرجات من عملية التمكين للأعمال المفوضة. ويأتي التحفيز الذي هو عامل ومنشط خارجي في دفع العاملين دفعاً لتحسين أدائهم؛ لما سينالونه من تعويضات مختلفة إما ترقية لمنصب أعلى أو علاوات تشجيعية أو غيرها من الشكر والثناء، وبالتالي سيعملون بكل جهد لإرضاء الزبائن وهم المراجعون من المرضى؛ مما يعني تحسن الأداء الكلي للمستشفى. إن تعزيز ممارسات التمكين يهدف لتزويد العاملين بالمعارف والقدرة للوصول للمعلومات المتعلقة بالمهام التي يؤدونها، وتغيير إجراءات العمل لضمان كفاءتها، وبالتالي زيادة مستويات الرضا لدى المستفيدين، وكذلك زيادة الثقة لدى العاملين، وتقليل الأخطاء لأدنى مستويات، وبالتالي التكاليف المصاحبة تؤثر في تحسين الأداء المؤسسي (Sultana et al., 2012).

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (أبو زر، 2018) قياس أثر التمكين الإداري وكذلك مستوى إدارة الجودة الشاملة لدى الموظفين في وزارة الصحة الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية، وتم توزيع الاستبانة على عينة عددها (305) من مجتمع الدراسة البالغ عدده (1479) من شاغلي الوظائف الإشرافية في وزارة الصحة الفلسطينية بالمحافظات

وجاءت دراسة (بدير وآخرون، 2015) للكشف عن العلاقة بين التمكين الإداري وفاعلية فرق العمل في المؤسسات الأهلية الدولية العاملة في قطاع غزة، وقام الباحثون باختيار عينة مكونة من (7) مؤسسات تم اختيارها بحيث تضم أكبر عدد من الموظفين، وقد تم توزيعها الاستبانة على (300) مبحوث، وتم استرجاع (236) بنسبة استجابة (78.6%). وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: مستوى التمكين الإداري في المؤسسات الأهلية كان بدرجة مرتفعة وبوزن نسبي (81.0%). بينما هدفت دراسة (بو سالم، 2017) التعرف إلى دور التمكين الإداري في التميز التنظيمي لشركة سوناطرك البترولية، وتم استخدام أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة أداة دراسة لجمع البيانات، حيث تكونت عينة الدراسة من العاملين بشركة سوناطرك النفطية الجزائرية والبالغ عددهم (340) شخصاً. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن هناك دوراً للتمكين الإداري بنسبة (64.34%) في التميز التنظيمي لشركة سوناطرك البترولية.

دراسة (Ozaralli، 2015) هدفت الدراسة الكشف عن تأثير تمكين القيادات في تشجيع الإبداع لدى الموظفين بالتطبيق على قطاع التكنولوجيا والخدمات في تركيا، تم توزيع (400) استبانة إلكترونية على موظفي قطاع الخدمات والتكنولوجيا في الشركات العاملة في مدينة إسطنبول، وكانت نسبة الاستجابة مكونة من (218) موظفاً. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مستوى تمكين القيادة كان بدرجة متوسطة وبوزن نسبي (71.5%) وفق آراء المبحوثين، وأيضاً وجود أثر إيجابي ذي دلالة مطلوبة لتمكين القيادات على إبداع العاملين، بينما لم يكن أكبر في حالة شعور العاملين بالتمكين النفسي على إبداع العاملين، والتأثير المعنوي لتمكين القيادات على مستوى إبداع العاملين يكون أكبر في حالة شعور العاملين بالتمكين النفسي بصورة أعلى عنه عندما يكون شعور العاملين بالتمكين النفسي بصورة أقل. وهدفت دراسة (Chua et al، 2014) التعرف إلى علاقة تمكين العاملين والعمل الجماعي على أداء الشركات، واستخدم الباحثون الاستبانة وسيلة لجمع المعلومات من خلال مسح (84) شركة تمثل مختلف الصناعات في المنطقة الشمالية في ماليزيا، وقد تكونت عينة الدراسة من (160) من العاملين في الصناعات التحويلية في بعض الشركات الماليزية، وكانوا من الإدارة العليا والمديرين والموظفين المهنيين، وتم إرسال (160) استبانة إلكترونية وكان الرد من خلال (87) بنسبة استجابة بلغت (54.4%). وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن مستوى تمكين الموظفين كان متوسطاً وبوزن نسبي (72.0%)، ووجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لتمكين الموظفين على الأداء من خلال تحسين الأداء المالي، وزيادة الحصة السوقية، ورضاء العملاء، ووجود تأثير إيجابي للعمل الجماعي على أداء الشركات الماليزية.

دراسة (المبيضين والطراونة، 2011) هدفت إلى اختيار تأثير أبعاد التمكين الإداري في السلوك الإبداعي، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية تناسبية وبنسبة (3%) من مجتمع الدراسة من جميع العاملين في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغ عدد أفراد العينة (391) موظفاً وموظفة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن البنوك التجارية الأردنية تمارس التمكين الإداري بمختلف مجالاته

المال العلائقي). وهدفت دراسة (الغنام، 2017) التعرف إلى أبعاد المنظمة الأخلاقية ودورها في تحسين جودة الأداء المؤسسي في المستشفيات الفلسطينية، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية لجميع المستويات الوظيفية في المستشفيات قيد الدراسة، حيث بلغ حجم العينة (284) مفردة، وتم استرداد (265) استبانة صالحة للتحليل بنسبة (93%)، وقد بينت نتائج الدراسة أن مستوى جودة الأداء المؤسسي في المستشفيات الفلسطينية في محافظات غزة مرتفع بوزن نسبي (76.67%)، وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الممارسات الأخلاقية والأداء المؤسسي. دراسة (إدغيش، 2016) والتي هدفت التعرف إلى مدى إمكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء شبكة الأقصى لاستطلاع آراء عينة الدراسة (شاغلي الوظائف الإشرافية) والتي بلغ عددها (65) موظفاً، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت النتائج: أنه وبصورة إجمالية تتوافر مقومات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن الخمسة: (البعد المالي، بعد العملاء، بعد العمليات الداخلية، بعد النمو والتعلم، البعد الاجتماعي) أداة لتقييم أداء شبكة الأقصى الإعلامية بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي (72.3%)، حيث بينت أن مقومات تطبيق البعد الاجتماعي تتوافر بنسبة (78.6%) بينما مقومات تطبيق بعد التعلم والنمو تتوافر بنسبة (66.9%). دراسة (الرواد وآخرون، 2017) والتي هدفت إلى اختبار العلاقات بين القيادة التحويلية والأداء التنظيمي والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وتمثلت عينة الدراسة باستبانة بلغ عددها (217) تم توزيعها على الموظفين في شركات صناعة الأدوية بالأردن، وتم تحليل البيانات باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية، وكان من أهم النتائج: أن القيادة التحويلية لا تؤثر في كل من الأداء التنظيمي والمسؤولية الاجتماعية للشركات. وجاءت دراسة (الملفوح، 2016) لمعرفة واقع تمكين العاملين في الجامعة الإسلامية، ودوره في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وكانت المقابلة والاستبانة الأداة الرئيسيتين لجمع البيانات، وتم إعداد استبانة وتوزيعها على عينة والبالغ عددها (320) من مجتمع الدراسة البالغ عدده (1069) موظفاً في الجامعة الإسلامية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: واقع تمكين العاملين في الجامعة الإسلامية كان بدرجة متوسطة وبوزن نسبي (64.87%) وفق آراء المبحوثين، وأيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لأبعاد التمكين موضع الدراسة مجتمعة في مستوى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعة الإسلامية. وركزت دراسة (أبو شمالة، 2016) في التعرف إلى أنماط القيادة الإدارية في تحسين مستوى التمكين الإداري لدى العاملين بجامعة الأقصى، وتم استخدام الاستبانة كأداة دراسة لجمع البيانات، من مجتمع الدراسة بجامعة الأقصى، والبالغ عددهم (206) موظفاً، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: مستوى التمكين الإداري في جامعة الأقصى من وجهة نظر العاملين جاء بدرجة متوسطة وبوزن نسبي (60.94%)، كذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة ممارسة أنماط القيادة الإدارية: (التحويلي، المشارك، الأوتوقراطي) ومستوى التمكين الإداري للعاملين في جامعة الأقصى.

بدرجة متوسطة وبوزن نسبي (65.4%).

التعليق على الدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، حيث معظم الدراسات السابقة تناولت المتغيرات سواء التمكين أو الأداء المؤسسي إما كمتغير تابع أو مستقل كل على حدة، ومنها تناول أثر التمكين للعاملين في متغيرات أخرى مثل: إدارة الجودة الشاملة، الأهداف الاستراتيجية، فاعلية فرق العمل، العمل الجماعي، الإبداع الإداري والتميز التنظيمي (أبو زر، 2018؛ الملفوح، 2017؛ بدير وآخرون، 2017؛ بوسالم، 2017؛ قوز، 2016؛ المبيضين والطراونة، 2011؛ 2014؛ Ozaralli، 2015)، وبعض الدراسات تناولت الأداء المؤسسي مع متغيرات مختلفة منها رأس المال الفكري، القيادة التحولية، أبعاد المنظمة الأخلاقية مثل دراسة (عبد الهادي، 2017؛ الرواد وآخرون، 2017؛ أبو سمرة، 2018؛ الغنام، 2017)، إلا أن أياً من هذه الدراسات وعلى حد معرفة الباحثين لم تتناول دراسة العلاقة بين المتغيرين معاً في دراسة واحدة، كما أن معظم الدراسات السابقة أجريت في بيئات مختلفة مثل: (الجامعات، المؤسسات غير الحكومية، شركات خاصة، المصارف) مثل دراسة (الملفوح، 2016؛ أبو شمالة، 2016؛ بدير وآخرون، 2016؛ سليمان وآخرون، 2017؛ المبيضين والطراونة، 2011) باستثناء دراستي (أبو زر، 2018؛ الغنام، 2017) والتي تناولت وزاره الصحة والمستشفيات ولكنها تمت على وزارة الصحة، في حين الدراسة الحالية على الخدمات الطبية العسكرية، كما أنها لم تربط بين المتغيرين كما في الدراسة الحالية.

الطريقة والإجراءات:

منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها. ويعرف الحمداني (100: 2006) المنهج الوصفي التحليلي بأنه: "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدراسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات". وقد استخدم الباحثان مصدرين أساسيين للمعلومات: أولاً: المصادر الثانوية: حيث تم الاعتماد في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة. وثانياً: المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة أداة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المؤسسات

الصحية العسكرية في الخدمات الطبية في المحافظات الجنوبية وعدددهم (11) مركزاً للخدمات الطبية العسكرية يضم (797) موظفاً، استناداً إلى بيانات غير منشورة من دوائر شؤون الموظفين بالخدمات الطبية العسكرية، 2018م. ونظراً لتعذر استخدام أسلوب الحصر الشامل في جمع البيانات الخاصة بالدراسة الحالية لاعتبارات الوقت والجهد والتكلفة؛ فقد قام الباحثان باستخدام طريقة العينة العشوائية التطبيقية حسب كل طبقة - نوع مركز عمل (عيادة أو مستشفى أو وحدة إدارية) وذلك لتجانس الخصائص بين أفراد كل مجموعة واختلافها بين الطبقات، والبالغ عددها (259) موظفاً على الأقل وذلك حسب معادلة (Moore, 2003)، وتم توزيع (280) استبانة على مجتمع الدراسة، وتم استرداد (259) استبانة بنسبة استجابة (92.5%). ويوضح جدول (1) توزيع مجتمع وعينة الدراسة والاستبانات الموزعة حسب مراكز العمل.

جدول (1):

توزيع مجتمع وعينة الدراسة والاستبانات الموزعة

مراكز العمل	عدد المراكز	العدد العاملين	العينة	الموزع فعلياً
وحدات إدارية	2	172	56	61
مستشفيات	2	422	137	148
عيادات	7	203	66	71
المجموع	11	797	259	280

جدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة

الخصائص الشخصية	المستوى	التكرارات	(%)
الجنس	ذكر	197	76.1
	أنثى	62	23.9
العمر	18 - 29	74	28.6
	30 - 39	124	47.9
	40 - 49	50	19.3
	50 فأكثر	11	4.2
المؤهل العلمي	دكتوراة وماجستير	42	16.2
	بكالوريوس	157	60.6
سنوات الخدمة	دبلوم فأقل	60	23.1
	أقل من 5 سنوات	65	25.1
	5 - 10	65	25.1
	10 - 15	101	39.0
	أكثر من 15 سنة	28	10.8

ويبين الجدول رقم (2) توزيع أفراد العينة الذين تم تحليل استجاباتهم حسب خصائصهم الشخصية. ويوضح الجدول أن عدد الذكور المشاركين بلغ ما نسبته (76.1%) وهي نسبة أعلى بكثير من الإناث والتي سجلت (23.9%)، وهذه النتيجة تعكس انخفاض مشاركة الإناث في القوى العاملة في فلسطين مقارنة بالذكور؛ فالثقافة التنظيمية لا تحبذ عمل الإناث إلا في أماكن محددة بعينها كالمدارس، وترفض العمل للإناث في القطاعات العسكرية، وهذا ينسجم مع خصائص عينة الدراسة، والتي تبين أن عدد الإناث أقل بكثير من الذكور. ومتوافق مع ما نشره مركز الإحصاء الفلسطيني

جدول (3) :

درجات مقياس ليكرت الخماسي والمعك المعتمد

الموافقة	غير موافق	الوزن النسبي	الاستجابة
قليلة جدًا	20% - 36%	1	غير موافق بشدة
قليلة	36% - 52%	2	غير موافق
متوسطة	52% - 68%	3	محايد
كبيرة	68% - 84%	4	موافق
كبيرة جدًا	84% - 100%	5	موافق بشدة

العينة الاستطلاعية:

تكوّنت عينة الدراسة الاستطلاعية من 30 استبانة، تم اختيارهم بطريقة عشوائية من العاملين في وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة بغرض تقنين أداة الدراسة، والتحقق من صلاحيتها للتطبيق على العينة الأصلية، وتم استبعادهم من عينة الدراسة التي تم التطبيق عليها؛ وذلك للتأكد من استقرار الإجابات ورغبة في الحصول على نتائج أكثر دقة.

الإطار العملي للدراسة:

صدق أداة الدراسة (الاستبانة) :

تم التأكد من صدق الاستبانة بثلاث طرق، أولاً: صدق آراء المحكمين «الصدق الظاهري» حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (12) متخصصاً في الإدارة بالجامعات الفلسطينية المختلفة، وقد استجاب الباحثان لآراء المحكمين، وتم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية ثانياً: تم إجراء الاتساق الداخلي Internal Validity، وقد قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة؛ وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه، والتي أوضحت أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات كل مجال والدرجة الكلية للمجال، دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) وبذلك يعتبر كل مجال صادقاً لما وضع لقياسه. ثالثاً: تم أيضاً إجراء الصدق البنائي Structure Validity، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة. ويبين جدول (4) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه، حيث تراوحت قيم معامل الارتباط بين (0.832 - 0.960)، والقيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من (0.05)، وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بمعامل صدق عال.

ثبات الاستبانة:

تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4).

بتقريره سنة 2018 من أن نسبة الذكور من القوى العاملة (81%) مقارنة بالإناث (19%) تقريباً. ويلاحظ أن غالبية الأعمار كانت من فئة الشباب، حيث إن نسبة من أعمارهم أقل من أربعين عاماً كانت (75.5%). وهذا ينسجم مع طبيعة التكوين المجتمعي للمجتمع الفلسطيني، حيث يُشكل الشباب فيه الغالبية العظمى، كما أن طبيعة العمل في المستشفيات العسكرية تعتمد عادة على عنصر الشباب بشكل أساسي في أداء مهامها الميدانية بالذات، فتنتقل طواقم العمل لمكان الحدث. وتُفسر النتيجة أن نسبة من هم فوق الخمسين عاماً كانت (2.4%) تقريباً بسبب فتح أبواب التقاعد المبكر والذي أدى إلى تقليص عدد العمالة وخاصة خلال الأيام الأخيرة. أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي فيلاحظ أن (60.6%) من أفراد العينة من حملة درجة البكالوريوس. ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن درجة البكالوريوس هي الحد الأدنى من متطلبات الحصول على وظيفة إشرافية أو وظيفة تخصصية طبقاً لقانون الخدمة الفلسطيني المعدل لعام 2005. كما أن ما نسبته (23%) من دبلوم فأقل كون هناك وظائف لا تحتاج مؤهلات كبيرة، كما أن نسبة حملة الدراسات العليا (16.2%) تشير لاهتمام العاملين بتطوير ذاتهم ورغبة في تحسين وتطوير أوضاعهم الوظيفية. يتضح من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة سنوات خدمتهم أقل من (15) وبنسبة (89.2%)، ويمكن تفسير النتيجة بالإشارة لأحداث الانقسام الفلسطيني والتي اندلعت منذ عام 2007م، وما نتج عنها من انقطاع عدد كبير من العاملين عن الدوام، وتوظيف عدد كبير من الموظفين الجدد، والتي تناسب مدد خدمتهم مع ما ورد في الجدول (2)، حيث مرّ على الانقسام الفلسطيني (12) عاماً. كما ويعزو الباحثان سبب ما نسبته (10.8%) سنوات خدمتهم تزيد عن 15 سنة إلى بقاء بعض العاملين القدامى على رأس عملهم، والذين تم تعيينهم منذ قدوم السلطة؛ ولذا من الطبيعي أن يمتلكوا هذا العدد من سنوات الخدمة.

أداة جمع البيانات

تمثلت أداة الدراسة بالاستبانة؛ وذلك لما تميزها من خصائص، منها: ترك الفرصة للمبحوثين للتفكير في الإجابة عنها، وإمكانية توضيح أي غموض، وتوفير الجهد والتكلفة وتحسين نسبة الاستجابة، حيث تتكون من ثلاثة أقسام رئيسية هي، القسم الأول: عبارة عن البيانات الشخصية للمستجيبين (الجنس، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة)، القسم الثاني: التمكين الإداري، ويتكون من 25 فقرة، موزعة على 5 مجالات، هي: (الاتصال الفعال، التفويض، بناء فرق العمل، تحفيز العاملين، المشاركة واتخاذ القرار)، القسم الثالث: يتكون من (15) عبارة لقياس الأداء المؤسسي، وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي بحيث كلما اقتربت الدرجة من 5 دلّ على الموافقة العالية.

جدول (4) :

معامل ألفا كرونباخ، ومعامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية والتوزيع الطبيعي

المجال	عدد الفقرات	الثبات معامل ألفا كرونباخ	الصدق البنائي		التوزيع الطبيعي	
			معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig)	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)
الاتصال الفعّال	5	0.827	0.891	0.000×	0.804	0.538
التفويض	5	0.716	0.788	0.000×	0.652	0.788
بناء فرق العمل	5	0.862	0.877	0.000×	0.656	0.783
تحفيز العاملين	5	0.899	0.888	0.000×	0.739	0.646
اتخاذ القرار	5	0.768	0.823	0.000×	0.894	0.400
أبعاد التمكين الإداري	25	0.946	0.977	0.000×	0.583	0.886
الأداء المؤسسي	15	0.900	0.928	0.000×	0.582	0.887
المجالات معًا	40	0.963			0.368	0.999

*الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

الحسابي لبعدي التفويض، وتحفيز العاملين هو (3.22) و (2.95) بالمركز الرابع والخامس على الترتيب.

جدول (5) :

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لجميع فقرات "التمكين الإداري"

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
الاتصال الفعّال	3.28	0.79	65.62	2	متوسطة	0.000
التفويض	3.22	0.74	64.31	4	متوسطة	0.000
بناء فرق العمل	3.39	0.82	67.80	1	متوسطة	0.000
تحفيز العاملين	2.95	0.88	58.92	5	متوسطة	0.161
اتخاذ القرار والمشاركة	3.27	0.81	65.52	3	متوسطة	0.000
أبعاد التمكين الإداري	3.22	0.68	64.45		متوسطة	0.000
الأداء المؤسسي	3.23	0.76	64.62		متوسطة	0.000

ويعزو الباحثان هذه النسبة المتوسطة من التوافر للتمكين الإداري بأن هناك نوعا من الوعي والقيادات التي تؤمن يقيناً بأهمية تمكين العاملين وتفويضهم للمنظمة التي يعملون بها، ومع ذلك فإن هذه النسبة لم ترتق للمستوى المطلوب، وخاصة أن البيئية

يتبين من النتائج الموضحة في جدول (4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال، حيث تتراوح بين (0.716 - 0.946)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.963)، وهذا يعني أن الثبات مرتفع ودال إحصائيًا. وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية، حيث تم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

اختبار التوزيع الطبيعي:

استخدام اختبار كولمغوروف - سمرنوف (Kol-S) (mogorov- Smirnov Test) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وأشارت نتائج الاختبار في الجدول (4) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع المجالات أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشتها

• أولاً: نتيجة السؤال الأول، ونصه «ما واقع تطبيق أبعاد التمكين الإداري في الخدمات الطبية العسكرية بالمحافظات الجنوبية؟». تمت الإجابة عن السؤال من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة العينة. يتضح من الجدول رقم (5) أن درجة ممارسة أبعاد التمكين الإداري جاءت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.22) بوزن نسبي (64.45%)، ويدل الانحراف المعياري على أن استجابة المبحوثين في المجال لم تكن متباينة بشكل كبير وكانت متقاربة حول متوسطها الحسابي، حيث إن قيمة الانحراف المعياري بلغت (0.68) وكانت أقل من (1) طبقاً لما اقترحه (Hair et al., 2010). وأظهر أفراد العينة أن أعلى متوسط حسابي كان لبعدها فرق العمل (3.39)، يليه بعد الاتصال الفعّال (3.28)، ثم المشاركة واتخاذ القرار (3.27) وكان المتوسط

والتي بينت أنها كبيرة (81%) واختلقت أيضاً مع دراسة (قوز، 2016) والتي أظهرت أن المصارف السودانية بمستوى قليل جداً من التمكين (33.5%).

● ثانياً: نتيجة السؤال الثاني، ونصه «ما مستوى الأداء المؤسسي في الخدمات الطبية العسكرية بالمحافظات الجنوبية؟»، يلاحظ من الجدول رقم (5) أن الدرجة الكلية للأداء المؤسسي جاءت بمستوى متوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.23)، بوزن نسبي (64.6%). وتدل الانحرافات المعيارية على أن استجابة الباحثين لم تكن متباينة بشكل كبير ومتقاربة حول متوسطها الحسابي، حيث إن قيم الانحرافات المعيارية كانت جميعها أقل من (1). ويُفسر الباحثان بأن هذا المستوى متوسط يؤكد على وجود حرص - نوعاً ما - على تلبية معايير الأداء الكلي للمنظمة ولكنها تظل في إطار يمكن تحسينه وتجويده للوصول للمستويات الأفضل. وتُفسر هذه النتيجة المتوقعة؛ لأن الأجر المدفوع من قبل المواطنين يعتبر رمزياً ولا يكاد يغطي المصاريف التي تتكبدها المستشفى، وخاصة في ظل محدودية الدعم الحكومي، وبالتالي عدم القدرة على الأداء المالي الجيد وتغطية المصاريف التشغيلية. كما وأن عدم قدرة المستشفى على مراجعة عملياتها وتبسيط إجراءاتها عامل آخر من العوامل التي تضعف الأداء المؤسسي. إن غياب التدريب وخاصة الابتعاث الخارجي الذي يكسب العاملين الخبرات والمهارات وعدم وجود خطة شاملة للتدريب للمستشفيات الفلسطينية سبب آخر إضافي لمحدودية الأداء المؤسسي.

واختلقت هذه النتيجة مع دراسة (أبو سمرة، 2018) والتي طبقت على المنظمات غير الحكومية في غزة كانت الأداء المؤسسي بوزن نسبي (74.15%) بموافقة كبيرة. وجاءت متوافقة مع نتائج دراسة (عبد الهادي، 2017) والتي بينت أن مستوى الأداء المؤسسي في دائرة التربية والتعليم بوكالة الغوث كبيرة حيث كان بوزن نسبي (75.4%) وكذلك مع دراسة كل من (الغنام، 2017) والتي أظهرت أن مستوى الأداء المؤسسي في المستشفيات الفلسطينية بمحافظة غزة كان بدرجة كبيرة (76.67%). واتفقت مع دراسة (إدغيش، 2017) والتي كشفت أن مستوى الأداء المؤسسي في شبكة الأقصى الإعلامية (72.30%).

● ثالثاً: اختبار الفرضية الأولى، والتي تنص «تؤثر أبعاد التمكين الإداري (الاتصال الفعال، التفويض، بناء فرق العمل، تحفيز العاملين، المشاركة واتخاذ القرار) تأثيراً ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الأداء المؤسسي في الخدمات الطبية بالمحافظات الجنوبية، تم استخدام معادلة الانحدار التدريجي لاختبار هذه الفرضية. ويتضح من نتائج إجراء اختبار الانحدار التدريجي في الجدول رقم (6) أن معامل الارتباط (R) تساوي (0.759)، بمعنى أن زيادة مستوى تمكين العاملين الإداري كلما زاد مستوى الأداء المؤسسي. وقوة العلاقة بين هذين المتغيرين كانت كبيرة طبقاً لمعايير (Cohen, 1992) حيث ($r > 0.50$) وتُشير قيمة معامل التحديد المعدل ($adj.R^2$) أن التمكين الإداري تُفسر ما يقارب (56.8%) من التباين في المتغير التابع (الأداء المؤسسي)، والنسبة المتبقية قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في الأداء المؤسسي. وتوضح قيمة F (68.707) والتي كانت دالة إحصائياً عند مستوى (0.00) أن العلاقة بين (التمكين الإداري) والمتغير التابع (الأداء

المبحوثة هي بيئة المؤسسات الصحية، والتي تتطلب الكثير من التفويض للصلاحيات كل في مجال اختصاصه؛ وذلك لأن معظم أعمالهم تتعلق بصحة وحياة المواطنين، وبالتالي لا يمكن الانتظار لحين أن يقرر المسؤول؛ فبعض الحالات لا تحتاج أي تأخير سواء في الأعمال الأنشطة الطبية أو الإدارية. وربما جاء بعد فرق العمل بالمركز الأول بين الأبعاد؛ لأنه وفي ظل الأزمات المتتالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني فإن ذلك يتطلب تضامناً الجهود والأفكار للخروج بحلول مثلى وإبداعية، على الرغم من أن هذه النسبة وإن كانت بالترتيب الأول إلا أنها تحتاج لتعزير، حيث يرجع الباحثان ذلك لعدم وجود اهتمام واضح بالعمل الجماعي، وتركيز نماذج تقييم الأداء المتبعة غالباً على الأداء الفردي. وكتفسير آخر إن عدم الأخذ بتوصيات هذه اللجان والفرق يجعل منها لجاناً غير جدية وإنما شكلية، وكذلك فاعضاء اللجان يكونون من مستويات مختلفة وتخصصات وإدارات متعددة قد تتضارب بينهم الآراء وتنشأ الصراعات؛ مما يعني عدم الاستفادة أو قد تجد سيطرة لبعض الأعضاء في الفريق الواحد بحكم المنصب والنفوذ على باقي أعضاء المجموعة مما يفقد المعنى الحقيقي لطبيعة عملها والفائدة المرجوة من الخبرات المختلفة بداخلها.

كما أن تحفيز العاملين جاء بالمرتبة الأخيرة؛ ربما لأن لقلّة الإمكانيات وظروف الحصار وضعف نظام الحوافز المادية خصوصاً في القطاعات الحكومية، حيث إن الموظفين لا يتمتعون بنظام مكافآت وحوافز تتلاءم مع طبيعة عملهم وقدراتهم ومهاراتهم والجهد الذي يبذلونه ولا مع أقرانهم في القطاعات الأخرى مثل القطاع الخاص، حيث إن رواتبهم لا تتلاءم مع طبيعة العمل الذي يقومون به في ظل غلاء المعيشة السائد في فلسطين. وقد يعود السبب لغياب ثقافة الجودة عند تقديم الخدمات في القطاع الحكومي والتي تتطلب وكجزء أساسي من العمل به وجود نظام قوي وفعال للحوافز. ومن جانب الحوافز المعنوية قد لا تمنح جهة العمل فرصة المشاركة الحقيقية في صنع القرارات، والخطط الاستراتيجية وغيره من الأنشطة التي تحفزهم على الاستمرار في العمل. أو أنها لا تدرّك قيمتها فهناك من يُعبر عن قلة أهميتها خصوصاً للعاملين الذين هم بحاجة للدعم المادي؛ فبالتالي لن تكون الحوافز المعنوية بأساليبها المختلفة هي الخيار الصحيح وستفقد تأثيرها وبريقها؛ الأمر الذي ينعكس بآثاره سلباً على العاملين كإنخفاض روحهم المعنوية وتمكينهم في العمل، ومن ثم شعورهم بالولاء للمستشفى التي يعملون فيها. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أبو زر، 2018) والتي بينت أن مستوى التمكين في وزارة الصحة كان بوزن نسبي (64.15%) وكذلك مع دراسة كل من (الملفوح، 2016) و (أبو شمالة، 2016) والتي أظهرت أن مستوى التمكين في الجامعة الإسلامية والأقصى كان متوسطاً (64.87%) و (60.94%) على التوالي. وانسجمت مع نتيجة (بو سالم، 2017) والتي أوضحت أن التمكين كان بشركة سوناطرك النفطية بالجزائر (64.34%) ومع دراسة (سليمان وآخرون، 2017) في عينة من المصارف بأربيل (74.57%). واتفقت مع دراسة (المبيضين والطراونة، 2011) والتي كشفت أن مستوى التمكين في البنوك الأردنية (65.4%) وجاءت النتائج مختلفة جزئياً مع دراسة (Ozaralli, 2015) والتي بينت أن مستوى التمكين في قطاع التكنولوجيا التركي كان بدرجة موافقة كبيرة بلغت (71.5%)، ومع دراسة (بدير وآخرون، 2015)

كل ذلك يؤدي لتحسن في أدائهم، ويؤدي لرقى في جودة الخدمات المقدمة من خلالهم سواء كانوا في الصفوف الأمامية أو يعملون بالإدارات الأخرى، ويعني رضا الزبائن والمراجعين وتوفير بيئة مرضية لهم أنفسهم بما يؤدي في النهاية لتحسين الأداء الكلي. ويفسر الباحثان النتيجة غير المتوقعة والمتعلقة بعدم وجود تأثير للتفويض في الأداء المؤسسي هو أن التفويض يحتاج إلى متابعة حثيثة للسلطات التي تم تفويضها، وبمعنى آخر قد يتدخل الرؤساء بشكل آخر في الموظفين ويسيطرون بأرائهم، أو أن التفويض وحده لا يكفي؛ لأنه يتحمل أعباء عمل جديدة ومسؤوليات قد تكون كبيرة ما لم تكن معه حوافز مغرية فقد يكون مصيره الفشل وعدم التأثير كما يتوقع له. واتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (Chua et al, 2014) التي بينت وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لتمكين الموظفين على الأداء من خلال تحسين الأداء المالي، وزيادة الحصة السوقية، ورضا العملاء، ووجود تأثير إيجابي للعمل الجماعي على أداء الشركات الماليزية. ولقلة الدراسات التي ربطت بين المتغيرين فسيتم توضيح نتائج الدراسات التي أوضحت تأثير التمكين في متغيرات عديدة مثل: دراسة (بو سالم، 2017) والتي بينت أثر التمكين في تحقيق التمييز التنظيمي في شركة سوناطراك البترولية. ودراسة (سليمان وآخرون، 2017) والتي وضحت أثر التمكين القوي في تعزيز الإبداع الإداري مثلها مثل دراسة (المبيضين والطراونة، 2011) والتي أكدت وجود أثر للتمكين في الإبداع في البنوك التجارية الأردنية. وتوافقت مع دراسة (Ozaralli, 2015) والتي دلت أن للتمكين أثراً في إبداع العاملين بقطاع التكنولوجيا والخدمات التركي.

● رابعاً: اختبار الفرضية الثانية، والتي تنص «توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول (التمكين الإداري، الأداء المؤسسي) تُعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة)، تم استخدام اختبار "T - لعينتين مستقلتين" فيما يخص الجنس، كذلك تم استخدام اختبار "التباين الأحادي" فيما يتعلق بالعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة.

المؤسسي) هي علاقة خطية تشير إلى صلاحية النموذج بالتنبؤ بالتباين في المتغير التابع. وعليه يمكن قبول الفرضية الأولى.

جدول (6) :

تحليل الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	0.558	3.502	0.001
الاتصال الفعّال	0.151	2.495	0.013
التفويض	0.023	0.341	0.734
بناء فرق العمل	0.187	3.190	0.002
تحفيز العاملين	0.182	3.248	0.001
اتخاذ القرار	0.285	5.420	0.000
معامل الارتباط = 0.759		معامل التحديد المعدّل = 0.568	
قيمة الاختبار F = 68.707		القيمة الاحتمالية = 0.000	

وتبين النتائج أن المتغيرات المؤثرة في «الأداء المؤسسي للعاملين في الخدمات الطبية طبقاً لقيمة اختبار "T هي: (المشاركة واتخاذ القرار، تحفيز العاملين، بناء فرق العمل، الاتصال الفعّال) ، بينما عدم تأثير متغير "التفويض" في الأداء المؤسسي.

وكتفسير محتمل لهذه النتيجة، حيث إن تمكين العاملين بالطرق والوسائل المختلفة يؤدي حتماً لعوائد شخصية وتنظيمية. فعندما يتوفر التواصل بين العاملين والإدارة ويستطيع أي منهم الوصول لأصحاب القرارات والمسؤولين وتقديم المقترحات وأخذ المشورة منهم، إلى جانب تشجيعهم على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص عملهم وسماع مقترحاتهم فيما يخص القرارات المتعلقة بالمنظمة والعمل ضمن فرق العمل، حيث يتكون مكان كبير للمعارف والخبرات وفي وجود إدارة قادرة على تنشيط هذا النوع المعرفي وضمان التنسيق الكامل، وبث روح المنافسة في حدود ومع ضبط الصراعات السلبية، وباستخدام أساليب التنشيط والتحفيز المتعددة وتحريك الدوافع بالوسائل المادية والمعنوية

جدول (7)

الفروق الإحصائية بين كل من (التمكين الإداري والأداء المؤسسي) والمتغيرات الديمغرافية

المتغيرات	التصنيف	التمكين الإداري		الأداء المؤسسي	
		الوسط الحسابي	قيمة ت-F	الوسط الحسابي	قيمة ت-F
الجنس	ذكر	3.21	-	3.20	-
	أنثى	3.62	0.509	3.33	1.144
	أقل من 30 سنة	3.32		3.27	
العمر	30 إلى 40 سنة	3.21	1.136	3.21	0.147
	40 سنة فأكثر	3.14		3.22	

الأداء المؤسسي			التمكين الإداري			التصنيف	المتغيرات
الدلالة الإحصائية	قيمة F-ت	الوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	قيمة F-ت	الوسط الحسابي		
		3.33			3.33	دبلوم متوسط فأقل	
0.081	0.351	3.24	0.031×	0.351	3.24	بكالوريوس	المؤهل العلمي
		2.99			2.99	دراسات عليا	
		3.36			3.36	5 سنوات فأقل	
0.305	1.216	3.17	0.305	1.216	3.17	من 5 لأقل 10 سنوات	سنوات الخدمة
		3.18			3.18	من 10 لأقل 15 سنة	
		3.16			3.16	أكثر من 15 سنة	

عينة الدراسة حول التمكين الإداري تُعزى إلى العمر. حيث إنَّ الأداء المؤسسي لا يتأثر مباشرة بأعمار العاملين فليس شرطاً أن يكون العاملون بأعمار معينة حتى يؤثروا في الأداء المؤسسي؛ فقد يكون الموظف بعمر صغير لكن مستوى قدراته كبيرة وخبراته متنوعة تؤدي إلى إيجاد الفرق والإسهام بتحقيق تميز في الأداء الكلي. وتتفق الدراسة في نتائجها مع (أبو سمرة، 2018)، وكذلك دراسة (إدغيش، 2016)، ودراسة (الغنام، 2017) التي ذكرت بأنه لا وجود للاختلافات بين العاملين من الأعمار المختلفة في نظرهم للأداء المؤسسي في المستشفيات الفلسطينية حول جودة الأداء المؤسسي.

وعلى النقيض لما سبق؛ فأوضحت النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول متغير إجمالي أبعاد التمكين الإداري تُعزى إلى المؤهل العلمي وذلك لصالح الذين مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط فأقل. ولعل ذلك بسبب أن بناء فرق العمل تحتاج لجهود ومهارة وخبرة حتى يقتنع الرؤساء بتفويض الصلاحيات لذوي المؤهلات الأقل ويثبت العاملون أنفسهم، أو أنهم بحاجة لمعرفة كيف يكون التواصل مع المسؤول وآليات الحوار والنقاش، وما هو الحد المسموح للمشاركة والمقترحات؛ مما يتطلب جهداً من أصحاب المؤهلات الأقل ويكونون هم أكثر احتياجاً لها. واختلفت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (أبو زر، 2018). كما اختلفت ودراسة (الملفوح، 2016) و(أبو شمالة، 2016)، ولم تنسجم مع دراسة (المبيضين والطراونة، 2011) والتي أشارت لعدم وجود اختلافات بين العاملين حسب المؤهل العلمي حول واقع التمكين الإداري. وجاءت نتائج الجدول السابق لتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول الأداء المؤسسي تُعزى إلى المؤهل العلمي. وتعتبر هذه النتيجة منطقية إذ إنَّ الأداء المؤسسي لا يتأثر باختلاف المؤهلات العلمية للعاملين حيث التركيز يكون على جوانب الأداء المالي، ورضا الزبون، وكفاءة العمليات الداخلية وليس على الأداء الوظيفي. وتطابقت النتائج الحالية مع دراسة (إدغيش، 2016)، ودراسة (عبد الهادي، 2017) والتي تمت في برنامج التربية والتعليم بوكالة الغوث، وأكدت نتائج الدراسة عدم وجود فروق بسبب متغير المؤهل العلمي. وعلى النقيض اختلفت مع ما توصلت إليه دراسة (أبو سمرة، 2018) والتي بينت وجود فروق إحصائية حول الأداء المؤسسي تبعاً للمؤهل العلمي

من النتائج الموضحة في جدول (7) يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول إجمالي أبعاد التمكين الإداري تُعزى إلى الجنس. ويرجع السبب في النتيجة حسب تفسير الباحثين إلى أن قدرة الطرفين من الذكور والإناث على تسخير الطاقات التي تلبى التمكين متوافرة دون فروقات كبيرة. كما أن الوزارة لا تتبع سياسات التمييز في التعامل مع الجنسين في قراراتهم وجهودهم وتبادل خبراتهم وتفويضهم ومنحهم المعلومات اللازمة والسماح لهم بالمشاركة والتواصل. واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (أبو زر، 2018) ودراسة (الملفوح، 2016) وكذلك دراسة (أبو شمالة، 2016)، وجاءت النتائج متفقة مع دراسة (المبيضين والطراونة، 2011) والتي أكدت عدم وجود فروق تبعاً للجنس. بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول الأداء المؤسسي تُعزى إلى الجنس. وتشير هذه النتيجة إلى ثبات التقييم والاتفاق في وجهات النظر بين الذكور والإناث حول الأداء المؤسسي، وقدرتهم على تقييم الأداء المؤسسي للمستشفيات والعيادات التي يعملون بها. إضافة لوحدة الظروف الداخلية والخارجية التي تؤثر على كلا الجنسين فيما يخص الأداء المؤسسي وبنفس القدر. وتطابقت النتيجة الحالية مع دراسة (إدغيش، 2016)، ودراسة (عبد الهادي، 2017)، ودراسة (الغنام، 2017)، واختلفت مع نتيجة دراسة (أبو سمرة، 2018) والتي بينت وجود فروق إحصائية حول الأداء المؤسسي تبعاً للجنس ولصالح الذكور.

ومن جهة أخرى أوضحت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول إجمالي أبعاد التمكين الإداري تُعزى إلى العمر. ويفسر الباحثان النتيجة إلى أن التمكين والفوائد المرجوة منه بممارسة التفويض، وبناء فرق العمل، والتحفيز، والاتصال الفعال والمشاركة في القرارات إنما تعتمد على المهارة والمعرفة وسلوكيات العاملين وخبراتهم وليس على العمر، فالتمكين عموماً والأداء لا يعتمد على السن صغيراً كان أم كبيراً. واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (أبو زر، 2018) والتي بينت عدم وجود فروق حول التمكين الإداري يُعزى للعمر. وفيما يخص الاختلافات حول الأداء المؤسسي، فقد أوضحت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات

المؤسسي مقدارها (0.552).

3. أظهرت نتائج الدراسة أن أبعاد التمكين تؤثر تأثيراً جوهرياً ودالاً إحصائياً في الأداء المؤسسي وتفسر ما نسبته (56.8%) من التباين في المتغير التابع (الأداء المؤسسي) وأن باقي التغير قد يعود لعوامل أخرى خارج نطاق الدراسة. وبيّنت نتائج الدراسة أن أهم العوامل تأثيراً في الأداء المؤسسي هو الاتصال الفعّال، ثم بناء فرق العمل، تلاه تحفيز العاملين، وأخيراً المشاركة واتخاذ القرارات بينما كان تأثير بُعد (التفويض) في الأداء المؤسسي ضعيفاً.

4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء الباحثين حول إجمالي أبعاد التمكين الإداري تُعزى لمتغير (الجنس، العمر، سنوات الخدمة). بينما توجد فروق معنوية بين استجابات الباحثين حول هذا المحور تُعزى للمؤهل العلمي وكانت الفروق لصالح حملة مؤهل دبلوم متوسط فأقل. وتبين أيضاً عدم وجود فروق معنوية بين استجابات العينة حول محور الأداء المؤسسي تُعزى لمتغير (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة).

التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات هي كالاتي:

1. العمل على تمكين العاملين والمؤسسين بشتى الوسائل بتزويدهم بالصلاحيات الكافية والتي تتناسب مع حجم المسؤوليات، وتفويض السلطات، واتخاذ القرارات وتعزيز التواصل بكل مستوياته، وتلقي التدريب الفعّال لبناء قيادة الصف الثاني يتحملون المسؤوليات الجسام مستقبلاً.

2. العمل على إيجاد معايير واضحة وأدلة منطقية محددة لعملية التفويض توضح فيها كل المعلومات وبشكل تفصيلي عن التفويض سواء بالمدة المحددة للتفويض، والعاملين المسموح لهم بذلك، ومستويات التفويض، وشروطه وغيرها من المعلومات والقواعد التي تضمن نجاحها.

3. إتاحة مساحة من الحرية والاستقلالية للعاملين ليُعبروا عن آرائهم ومقترحاتهم ويدرسوا مشاكل العمل التي تواجههم كل فيما يخص مجال عمله، ووضع الحلول المناسبة دون إجبارهم بالرجوع للإدارة في كل تفاصيل العمل، وبكلمات أخرى الانتقال من المركزية المفرطة إلى النظام المختلط الذي يجمع بين مزايا اللامركزية والمركزية ويستخدمها بالقدر المناسب.

4. ضرورة العمل على نشر ثقافة العمل الجماعي والمسؤولية المشتركة، والإنجاز بروح الفريق الواحد بين أعضاء المستشفى بتشجيع تضامر الجهود والابتعاد عن العمل الفردي، وذلك لتحسين الأداء المؤسسي وتقليل التكاليف والهدر في الموارد سواء مادياً أو وقتاً وسرعة وغيره.

5. ضرورة تشجيع العاملين على المشاركة في وضع الخطة الاستراتيجية للمستشفى أو العيادة التي يعملون بها في كل مراحلها، والاستناد في صياغة ووضع الأهداف العامة إلى تحليل البيئة الداخلية والخارجية وفي ضوء الإمكانيات والقدرات المتاحة للمستشفى، مع التركيز على خصائص الأهداف الذكية بحيث تكون

ولصالح حملة درجة ثانوية عامة فأقل في المنظمات الحكومية، ومع دراسة (الغنام، 2017) التي أفادت بوجود اختلافات حول جودة الأداء المؤسسي في المستشفيات الفلسطينية ولصالح حملة درجة الدكتوراة.

ومن النتائج الموضحة في الجدول (7) تبين عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول إجمالي أبعاد التمكين الإداري تُعزى إلى عدد سنوات الخدمة. ويمكن تحليل هذه النتيجة بأن معظم عينة الدراسة يمتلكون سنوات خدمة تفوق خمس سنوات شكل لديهم القدرة على الحكم على مستوى التمكين، كما أن إدارة المستشفى لا تفرق بين العاملين على أساس سنوات خدمتهم عند تمكينهم. ويمكن القول بوجود سبب آخر هو أن العاملين لديهم من القدرة ما يكفي للتعامل مع التمكين والظروف المختلفة بغض النظر عن سنوات خدمتهم. واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة كل من (أبو زر، 2018)، (الملفوح، 2016)، (أبو شمالة، 2016)، (المبيضين والطراونة، 2011)، والتي أظهرت عدم وجود فروق بين العاملين حسب سنوات الخدمة حول واقع التمكين الإداري. ومن ناحية أخرى يمكن استنتاج أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة حول الأداء المؤسسي تُعزى إلى عدد سنوات الخدمة. وهذا يدل على أن سنوات الخدمة ليس لها تأثير في الأداء المؤسسي، فجميع العاملين وباختلاف سنوات خدمتهم متوافقون في حكمهم على مستوى الأداء المؤسسي ولديهم نفس وجهة النظر. وانسجمت النتيجة الحالية مع دراسة (إدغيش، 2016)، و (عبد الهادي، 2017)، (الغنام، 2017)، ولكنها جاءت متناقضة مع ما توصلت إليه دراسة (أبو سمرة، 2018) والتي بيّنت وجود فروق حول الأداء المؤسسي تبعاً لسنوات الخدمة ولصالح من عدد سنوات خدمتهم من 5 إلى 10 سنوات.

نتائج الدراسة:

1. أظهرت النتائج أن مستوى التمكين بشكل عام كان بدرجة مرتفعة بنسبة (64.45%)، من وجهة نظر العاملين في الخدمات الطبية العسكرية بالمحافظات الجنوبية، وجاء ترتيب أبعاد التمكين كالتالي، حيث كان في المرتبة الأولى بُعد بناء فرق العمل بنسبة (67.80%)، تلاه بالمرتبة الثانية بُعد الاتصال الفعّال بنسبة (65.62%)، وكان بُعد المشاركة واتخاذ القرار (65.52%) بالمرتبة الثالثة، وجاء بالمرتبة الرابعة بُعد التفويض بنسبة (64.31%)، تلاه بالمرتبة الخامسة والأخيرة: بُعد تحفيز العاملين بنسبة (58.92%). وكشفت نتائج الدراسة أن إجمالي مستوى الأداء المؤسسي كانت متوسطة بوزن نسبي (64.62%).

2. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التمكين الإداري والأداء المؤسسي، وبلغ معامل الارتباط (0.747). كما أظهرت أن أكثر أبعاد التمكين الإداري ارتباطاً إحصائياً في الأداء المؤسسي هو بُعد التحفيز، حيث كانت قيمة الارتباط (0.658)، تلاه بُعد المشاركة في اتخاذ القرار حيث كان معامل الارتباط (0.656)، ثم بُعد بناء فرق العمل ارتباطاً بعلاقة موجبة تساوي (0.639)، ثم جاء الاتصال الفعّال بمعامل ارتباط (0.601)، وجاء في المرتبة الأخيرة بُعد التفويض حيث وجدت علاقة طردية بينه وبين الأداء

قابلة للتحقيق.

6. الاهتمام بشكاوى المرضى والاستماع لهم وعمل صناديق للشكاوى لتحسين العمل ومخرجاته والوقوف على الأخطاء وتصويبها؛ وذلك عبر فتح قنوات الاتصال وحلقات النقاش وسياسات الباب المفتوح وغيرها من الوسائل.
7. ضرورة أن تلتزم المستشفيات بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع والبيئة المحيطة التي تعمل فيها، ومراعاة أسعار الخدمة المقدمة لتكون مناسبة مع الظروف المعيشية وضمن قدرات المرضى، وعقد الأنشطة التوعوية المختلفة من ندوات ونشرات وغيرها للمساهمة في توعية أفراد المجتمع ومحاولة تجنيبه الأخطار الصحية دون تأخير.
- ### الدراسات والمقترحات
1. إعادة هذه الدراسة، وهي: أثر ممارسة أبعاد التمكين الإداري في تعزيز الأداء المؤسسي مع تطبيقها على الخدمات الصحية العسكرية في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية). وإجراء دراسة مقارنة بين مستشفيات التابعة للقطاع الحكومي والقطاع الخاص.
2. دراسة أثر عوامل ومتغيرات مستقلة أخرى مثل: القيادة الاستراتيجية، العدالة التنظيمية، المناخ التنظيمي، الاستغراق الوظيفي) في تعزيز الأداء المؤسسي، لعلها تفسر التباين في المتغير التابع بنسبة أفضل مما توصلت إليه الدراسة الحالية وهو (56.8%).
3. دراسة أثر متغيرات وسيطة أو متغيرات معدلة أخرى مثل: (الأداء الوظيفي، الرضا الوظيفي، الالتزام التنظيمي) في العلاقة بين أبعاد التمكين وتحسين مستوى الأداء المؤسسي، حيث من الممكن أن تزود بفهم أكبر وأوضح للعلاقة بين المتغيرين.
- ### المراجع العربية
1. أبو زر، فادي (2018)، التمكين الإداري ودوره في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في وزارة الصحة الفلسطينية المحافظات الجنوبية، رسالة ماجستير، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
2. أبو شمالة، سها (2016)، دور أنماط القيادة في تحسين مستوى التمكين الإداري لدى العاملين بجامعة الأقصى، رسالة ماجستير، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
3. أبو عيدة، فراس (2016)، واقع هندسة العمليات الإدارية وعلاقتها بجودة الخدمات الصحية بجمع الشفاء الطبي، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
4. أبو سمرة، عمر (2018)، الدور الوسيط لأخلاقيات العمل في العلاقة بين جودة الحياة الوظيفية والأداء المؤسسي «دراسة تطبيقية على المنظمات غير الحكومية، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
5. إدغيش، أحمد (2016)، مدى إمكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء شبكة الأقصى الإعلامية، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
6. أفندي، عطية (2003)، تمكين العاملين للتحسين والتطوير المستمر، المنظومة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
7. بدير، رامز، وفارس، محمد وعفانة، مروان (2015)، التمكين الإداري وعلاقته بفاعلية فرق العمل: في المؤسسات الأهلية الدولية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث والعشرين، العدد الأول، ص 305 - 336.
8. بو سالم، أبو بكر (2017)، التمكين الإداري كمدخل للتميز التنظيمي دراسة ميدانية على شركة سوناطراك النفطية الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمالية، المركز الجامعي ميله، الجزائر، المجلد الثالث، العدد الأول، ص 20، ص 33.
9. جبر، نجوى (2015)، التقييم الذاتي والتخطيط الاستراتيجي وعلاقته بتحسين الأداء المؤسسي وزارة الصحة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا - غزة.
10. حساني، حسين (2007)، تقييم الأداء في شركات التأمين، حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.
11. حسينة، قلوبو (2015)، دور إدارة المعرفة في تحسين الأداء المؤسسي: دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خضير، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
12. الحمداني، موفق (2006)، مناهج البحث العلمي، الأردن، عمان، مؤسسة الوراق للنشر.
13. الداود، علا عبد الفتاح (2013)، مستوى ممارسة التمكين الإداري وأثره على تطبيق إدارة الجودة الشاملة في ديوان الخدمة المدنية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيه، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
14. الدوري صالح، زكريا مطلق علي أحمد (2009)، إدارة التمكين واقتصاديات الثقة: في منظمات الأعمال الألفية الثالثة، ط 1، دار البيازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. ربابعة، علي محمد (2011)، المقارنة المرجعية مدخل لتحسين الأداء المؤسسي في المنظمات العامة، دراسة تطبيقية على المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
16. الرواد، علاء الدين، عبيدات، بدر، وطرهيني، علي، عقاد، نور (2017)، أثر القيادة التحولية على الأداء التنظيمي من منظور الدور الوسيط للمسؤولية الاجتماعية للشركات - نموذج المعادلة الهيكلية، مجلة بحوث الأعمال الدولية، المجلد العاشر، العدد الأول، ص 199 - 221.
17. سليمان، برزو همزة، محمد، جيمس باكر، محمود، محمد عبد الله (2017)، التمكين الإداري ودوره في تعزيز الإبداع الإداري: دراسة تحليلية لآراء المديرين في عينة مديري مصارف القطاع الخاص في مدينة أربيل، مجلة المجلد الحادي والعشرين، العدد الثالث، ص 272، ص 300.
18. الطراونة، حسين، (2008)، العلاقة بين التمكين وفعالية اتخاذ القرار لدى

المراجع الأجنبية:

1. Aburuman, N. (2016) . *The Impact of Administrative Empowerment on creativity Improvement among the workers of Jordanian Public Administration Institute, Research ,International Journal of Business and Social Science, ,Vol (7) , No (1) , pp 184- 185.*
2. Chua G. S. , Jusoh, M. S. , Amlus, M. H. , Abidin, R. and Ibrahim, A. (2014) . *The Relationship between Employee Empowerment, Team Work and Recognition on Company Performance: An Investigation In Malaysian Manufacturing Industry. Australian Journal of Basic and Applied Sciences, ISSN: 1991- 817.*
3. Eleanor Glor. (2001) . *Ideas For Enhancing Employee Empowerment in the Government of Canada. the Journal of Public sector Management, Vol. 30, No. 5. 3/4.*
4. Goetsch, H, and Stanley, D. (2001) . *Quality Management: Introduction to Total Quality Management for Processing, And Services, 13ed, Prentice Hall, New Jersey.*
5. Lee, H. R. (2012) . *An Empirical Study of Organizational Justice As a mediator of the Relationships Among Leader member Exchange And Job Satisfaction, Organizational Commitment and Turnover Intentions in the Lodging Industry. Un- Publishing Ph. D Dissertation, Virginia State University, USA.*
6. Lusthaus, C. , Adrien, M. H. , Anderson, G, Carden, F. & Montalván, G. P. (2002) . *Organizational Assess Ment: A Framework for Improving performance. washiagton. D. C. Inter- American Development Bank & Ottawa. Canada. International Development Research center.*
7. Moke, E. (2012) . *Relationships Between Organizational Climate and Empowerment of Nurses in Hong Kong, Nurses Review, 10 (3) , 1- 19.*
8. Moore, D. , McCabe, G. , Duckworth, W, Sclove, S. (2003) . *The Practice of Business Statistics: Using data for decisions”.*
9. Ozaralli, N. (2015) . *Linking empowering leader to creativity: the moderating role of psychological (felt) empowerment. Procedia- Social and Behavioral Sciences, 181: pp (2015) 366 – 376.*
10. Sultana, A. , Irum, S. , Ahmed, K. , & Mehmood, N. (2012) . *Impact of Training on Employee Performance: a Study of Telecommunication Sector in Pakistan. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, 4 (6) , 646- 661.*
11. Tayler, W. (2010) . *The Balanced Scorecard As A strategy Evaluation Tool: The Effects of Implementation Involvement and Causal- Chain Focus. The Accounting Review, (3) 85. 1095- 1117.*
12. WHO_Arabic_Access_Report (2014- 15) _Book_Final.
13. - Robbins, S. P & Coulter, M. (2007) . *Management, (9th ed.) , Prentice- Hall, London.*
14. Hair, J. F. , Black, W. C. , Babin, B. J. , & Anderson, R. E. (2010) . *Multivariate data analysis (7th ed.) , Upper Saddle River, N. J: Pearson Prentice Hall.*
15. Cohen, J. (1992) . *A power primer. Psychological bulletin. 112 (1) , 115- 159.*
- مديري المدارس الحكومية – إقليم جنوب الأردن، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.
19. عارف، عالية عبد الحميد (2004) ، تمكين العاملين ومتطلبات التطبيق في المنظمات المصرية، رسالة دكتوراة غير منشورة، القاهرة: جامعة عين شمس.
20. عبد الهادي، ميسون (2017) ، رأس المال الفكري ودوره في جودة الأداء المؤسسي: دراسة تطبيقية على برنامج التربية والتعليم بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين UNRWA في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
21. العتيبي، سعد (2005) ، جوهر تمكين العاملين – إطار مفاهيمي، الملتقى السنوي العاشر لإدارة الجودة الشاملة، 17-18 / 04 / 2005م، الرياض، السعودية.
22. علاقي، مدني عبدالقادر (2000) ، الإدارة: دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية، مكتبة دار جدة، جدة.
23. الغالبي، طاهر؛ ومحسن، إدريس، ووائل، محمد (2007) . الإدارة الاستراتيجية – منظور منهجي متكامل، (د. ط) ، الأردن، دار وائل للنشر.
24. الغنام، جهاد (2017) ، أبعاد المنظمة الأخلاقية ودورها في تحسين جودة الأداء المؤسسي في المستشفيات الفلسطينية، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
25. الفقهاء، سامي (2011) ، إدارة معلومات العملاء ودورها في الأداء المؤسسي والميزة التنافسية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) ، مجلد 25، عدد (1) .
26. قوز، عبد الله أحمد (2016) ، التمكين الإداري وأثره على الولاء التنظيمي: دراسة على عينة من المصارف التجارية السودانية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
27. كنعان، نواف سالم (2009) ، القيادة الإدارية، دار الثقافة، عمان.
28. المبيضين، محمد زيب والطراونة، محمد أحمد (2011) ، أثر التمكين الإداري في السلوك الإبداعي لدى البنوك التجارية الأردنية، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 2، ص 480 – ص 505.
29. المدهون، محمود (2014) ، عمليات إدارة المعرفة وعلاقتها بتميز الأداء المؤسسي «دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم العالي في محافظات غزة، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
30. المعاني، أيمن عودة، وعبد الحكيم إرشيدة (2009) ، التمكين الإداري وأثاره في إبداع العاملين في الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الخامس، العدد الثاني، ص 236 ص 240، الجامعة الأردنية.
31. الملفوح، فانتن (2016) ، تمكين العاملين ودوره في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
32. الوادي، محمود حسين (2011) ، التمكين الإداري في العصر الحديث، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن) .

أثر تطور الاقتصاد الصحي على النمو الاقتصادي لعدد من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا: خلال الفترة (2015-2000)

The Impact of the Health Economic Development on the Economic Growth For Selected Countries From Middle East and North Africa over the period 2000 - 2015.

Mr. Ziad Mohammad Safi

PhD. Student/ University of Jordan/ Jordan

Ziad. Alsafi@GBD. GOV. JO

Dr. Khawlah Abdullah Sabetan

Associate Professor/ University of Jordan/ Jordan

khawlahs200@yahoo. com

أ. زياد محمد صافي

طالب دكتوراه/ الجامعة الأردنية/ الأردن

د. خولة عبد الله سبيتان

أستاذ مشارك/ الجامعة الأردنية/ الأردن

Received: 26/ 11/ 2018, Accepted: 3/ 2/ 2019

DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.3339128>

<http://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia>

تاريخ الاستلام: 26 / 11 / 2018م، تاريخ القبول: 3 / 2 / 2019م.

E - ISSN: 2410 - 3349

P - ISSN: 2313 - 7592

مقدمة:

يعد علم اقتصاديات الصحة فرع مستحدث من علم الاقتصاد، يبحث في كيفية تطبيق أدوات علم الاقتصاد على قضايا الرعاية الصحية، ودراسة أداء أنظمة الرعاية الصحية وأثرها على صحة السكان، وتخصيص الموارد المتاحة لإنتاج الخدمات الصحية من خلال القطاعين العام والخاص بهدف تقديم الخدمات الصحية (McPake, and Kumaranayake, 2003). وتكمن أهمية هذا الحقل من علم الاقتصاد في إمكانية استخدام نتائج البحوث المتعلقة بالاقتصاد الصحي بشكل مكثف من قبل القطاع الطبي وواضعي السياسات العامة لغايات تقييم أداء القطاع الصحي والتخطيط للمستقبل (Clark, and Erreygers, 2018).

ويعد العمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي محل اهتمام الباحثين والمنظرين الاقتصاديين الذين اتفقوا على أن رأس المال البشري من أهم محددات النمو الاقتصادي، وأن الإنفاق على قطاع الصحة يعتبر من أهم أوجه الاستثمار في رأس المال البشري، إذ إن العديد من الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الصحي أكدت وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق على قطاع الصحة والنمو الاقتصادي، وأن رأس المال البشري الذي يتمتع بصحة جيدة قادرٌ على إحداث زيادة في النمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال زيادة الإنتاجية.

وقد أشار Solow عام (1956) أن إنتاجية الفرد مؤثر مهم على التطور الاقتصادي وحسن استخدام الموارد الاقتصادية، وكذلك فإن معدل دخل الفرد يستخدم كمؤشر رئيسي للدلالة على مستوى المعيشة أو الأداء الاقتصادي. كما أن الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية يساهم في تعزيز قدرات الإنسان الوظيفية وتمكنه من الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة في المجتمع، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي. وقد أظهر Preston عام (1975) في دراسة له عن العلاقة ما بين معدل الوفيات والتطور الاقتصادي وجود علاقة إيجابية بين مستويات الدخل القومي ومتوسط العمر المتوقع، حيث إن الأفراد الأصحاء يكون لديهم قدرة على التعلم والإنتاج أعلى مقارنة مع قدرات نظرائهم غير الأصحاء (المرضى). في حين أكد Aboubacar و Deyi Xu عام (2017) أن نفقات الرعاية الصحية عامل مهم يفسر الاختلافات في مستوى النمو الاقتصادي، وأن التنمية الاقتصادية يمكن أن تُعزى إلى النتائج الصحية الإيجابية الناتجة عن زيادة الإنفاق الصحي.

مشكلة الدراسة:

يعتبر متوسط الإنفاق الصحي لعدد من دول الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا عينة الدراسة المتمثلة في كل من (الأردن، لبنان، عُمان، إيران، مصر، وتونس) منخفض بشكل كبير مقارنة مع الدول الأوروبية. فقد بلغ متوسط الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة ما نسبته 6% مقارنة مع ما نسبته 8.4% في الدول الأوروبية لعام 2015، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي للدول محل الدراسة 387 دولاراً أمريكياً مقارنة مع 2688 دولاراً أمريكياً في الدول الأوروبية لنفس

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطور الاقتصاد الصحي على النمو الاقتصادي لعدد من دول الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لـ 6 دول خلال الفترة (2000 - 2015) باستخدام طريقة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) (Auto Regressive Distributed lag).

وأظهرت النتائج أن جميع المتغيرات تتوافق مع النظرية الاقتصادية وذات دلالة إحصائية معنوية في الأجل الطويل، إذ إن هناك أثراً إيجابياً لكل من (الإنفاق على الرعاية الصحية، والانفتاح الاقتصادي، والأزمة المالية العالمية، والإعالة العمرية) على النمو الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى كان هناك أثر سلبي ومعنوي إحصائي لكل من (معدل وفيات الرضع، وظروف الربيع العربي) على النمو الاقتصادي. ولأهمية الصحة في تحفيز النمو الاقتصادي توصي الدراسة صانع السياسة الاقتصادية في الدول محل الدراسة بالعمل على زيادة الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية، والاهتمام في صحة رأس المال البشري الذي له دور كبير في زيادة الإنتاجية وبالتالي النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاديات الصحة والنمو الاقتصادي، (ARDL)، الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا.

Abstract:

This study inspects the impact of the health economic development on the economic growth for selected countries in Middle East and North Africa over the period 2000- 2015 within a multivariate framework. The cross-sectional time series cointegration test implies a long-run equilibrium relationship among per capita RGDP, expenditure on health care, economic openness, global financial crisis and age dependency. The outcomes of the auto regressive distributed lag model (ARDL) reveals that all coefficients are statistically significant and match the economic theory which implies a positive impact on all variables with the exception of infant mortality rate on the economic growth, due to the importance of health in stimulating economic growth. This study advise the economic policy makers in the countries under study to spend more on the health care sector, and to take care of human capital health, which has a significant role in increasing productivity and thus economic growth.

Keywords: Health Economic and Economic Growth, (ARDL), Middle East and North Africa.

العام حسب بيانات منظمة الصحة العالمية. والجدول التالي يبين الاختلاف الكبير في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي بين الدول الأوروبية والدول محل الدراسة.

جدول رقم (1)

نصيب الفرد من النفقات الصحية بالدولار الأمريكي

	2015	2010	2005	2000
الدول الأوروبية	2,688	2,844	2,154	1,135
الدول محل الدراسة	387	382	222	209

المصدر: منظمة الصحة العالمية

الرضع) والنمو الإقتصادي للدول محل الدراسة.
4. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين ظروف الربيع العربي والنمو الإقتصادي للدول محل الدراسة.
5. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين الأزمة المالية العالمية والنمو الإقتصادي للدول محل الدراسة.

ولاختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام التحليل القياسي الذي تضمن اختبار أثر متغيرات الاقتصاد الصحي على النمو الإقتصادي بالاعتماد على البيانات المقطعية الزمنية (Panel data) خلال الفترة (2000 - 2015) لعدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي (الأردن، لبنان، عُمان، مصر، تونس، إيران).

4. الإطار النظري والدراسات السابقة:

4.1 الإطار النظري:

مع حلول أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات، بدأ الاقتصاد يتناول قضايا اقتصاديات الصحة، حيث ترتبط ولادة علم إقتصاديات الصحة بمقالة لـ Arrow الخبير الإقتصادي والتي نشرت عام 1963 في The Economic American Review بعنوان (Uncertainty and the welfare economics of medical care) ، وكان Arrow أثبت أن الرعاية الصحية ليست موضوعاً هامشياً كما يظن البعض وأن آليات السوق يمكن أن تؤدي دوراً فعالاً في صناعة الرعاية الصحية بالطريقة نفسها التي تؤديها في الأنشطة الإقتصادية الأخرى، وقد أحدثت مقالة Arrow ثورة في التقدم التكنولوجي والطبي وفتحت باباً جديداً للأبحاث في اقتصاديات الرعاية الصحية وليس في اقتصاديات الصحة، حيث تُعنى الرعاية الصحية بدراسة العرض والطلب على موارد الرعاية الصحية وتأثير الخدمات الصحية التي يتم تقديمها للسكان من خلال المراكز الصحية الأولية، والعيادات الطبية العامة والخاصة، وخدمات المستشفيات، وكذلك دراسة وفهم محددات الأسعار والكميات والنفقات في هذه الأسواق، فيما تُعنى اقتصاديات الصحة بدراسة الصحة كمنتج نهائي مثل (الإنفاق على العلاج أو الدواء، أو عدد المستشفيات أو عدد الأسرة في بلد ما). كما أدى النمو الإقتصادي إلى تحفيز الإنفاق على الخدمات الصحية بشكل كبير في جميع الدول ذات الدخل العالي والمتوسط في العالم.

ومع ذلك كان Grossman عام (1972) هو من قدم نموذجاً للطلب على الصحة، مبيناً أن الاهتمام الاجتماعي كان في صحة رأس المال البشري، وليس في الرعاية الصحية التي تُعنى بدراسة العرض والطلب على موارد الرعاية الصحية، وذلك من خلال ورقته المنشورة بعنوان (On the Concept of Health Capital and the Demand for Health) ، حيث افترض أن الصحة مخزون دائم من رأس المال، والوقت الذي يكون فيه الفرد بصحة جيدة هو ناتج ذلك المخزون، وأن الأفراد يملكون مخزوناً مبدئياً من الصحة ينخفض بمرور الوقت. ومنذ الستينيات أصبحت الأدبيات المتعلقة بالقضايا الصحية بالتحديد، منتظمة في المنشورات العلمية والإقتصادية، إذ عززت العديد من المؤسسات الأبحاث في مجال اقتصاديات

وبالتالي تتمثل مشكلة الدراسة في البحث في حجم وتأثير معدل الإنفاق الصحي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المختارة على النمو الإقتصادي، إضافة إلى قلة الدراسات التطبيقية المتعلقة بإقتصاديات الصحة، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة في محاولة تفسير سلوك النمو الإقتصادي من خلال الاهتمام بجانب الإنفاق الصحي، وبيان أثر متغيرات الاقتصاد الصحي المتمثلة في (إجمالي الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية، والانفتاح التجاري، والإعالة العمرية، ومعدل وفيات الرضع) على النمو الإقتصادي لعدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA).

هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطور الاقتصاد الصحي على النمو الإقتصادي لعدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة (2000 - 2015) من خلال دراسة ما يلي:-

1. أثر الإنفاق الصحي على النمو الإقتصادي.
2. أثر المتغيرات الصحية المتمثلة في كل من (مستوى الإعالة العمرية، ومعدل وفيات الرضع) على النمو الإقتصادي.
3. أثر الانفتاح التجاري على النمو الإقتصادي.
4. التعرف على أثر ظروف الربيع العربي واللجوء السوري على النمو الإقتصادي، وذلك من خلال استخدام متغير وهمي يقيس هذا الأثر.
5. التعرف على أثر الأزمة المالية العالمية على النمو الإقتصادي من خلال استخدام متغير وهمي يقيس هذا الأثر.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات الآتية في ظل النموذج القياسي الذي تم بناؤه:-

1. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين الإنفاق الصحي والنمو الإقتصادي للدول محل الدراسة.
2. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين الإنفاق التجاري والنمو الإقتصادي للدول محل الدراسة.
3. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغيرات الصحية المتمثلة في كل من (مستوى الإعالة العمرية، ومعدل وفيات

4.2 الدراسات السابقة:

العديد من الدراسات التطبيقية تناولت محددات النمو الإقتصادي، وتركزت هذه الدراسات على قياس أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الإقتصادي، ولم ينل قطاع الصحة الاهتمام الكافي حتى وقت متأخر، ففي عام 2000 قامت منظمة الصحة العالمية بإنشاء اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة لتقييم مكانة الصحة في التنمية الإقتصادية، والتي أوصت بأن تغطية الخدمات الصحية الأساسية تحد من الفقر وتحفز التنمية الإقتصادية، وتعزز الأمن العالمي.

فقد تناولت دراسة (Bedir 2016) العلاقة بين الإنفاق على الرعاية الصحية والنمو الإقتصادي في الدول النامية باستخدام اختبار Granger للسببية خلال الفترة (1995 - 2013)، وتم استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الإقتصادي ونصيب الفرد من النفقات الصحية كمؤشر على نفقات الرعاية الصحية، وتم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لكلا المتغيرين. وأشارت النتائج إلى أن الدخل عامل مهم في تفسير الاختلاف في نفقات الرعاية الصحية بين الدول، إذ إن مستوى الدخل هو العامل الرئيسي في تحديد مستوى الإنفاق على الرعاية الصحية. كذلك فإن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة في نفقات الرعاية الصحية، ويؤدي الإنفاق على الرعاية الصحية إلى زيادة في النمو الإقتصادي.

وقد قام كل من (Piabuo and Tieguhong) في عام 2017 بدراسة الإنفاق الصحي والنمو الإقتصادي لدول وسط أفريقيا (CEMAC)⁽¹⁾ وبعض البلدان الأفريقية خلال الفترة (1995 - 2015) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وطريقة المربعات الصغرى المعدلة (FMOLS) وطريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) وتم إجراء اختبار Granger للسببية. وأظهر النموذج النظري الذي تم تطويره في هذه الدراسة وجود علاقة وظيفية بين النمو الإقتصادي والإنفاق الصحي الذي يُعد أحد مكونات رأس المال البشري، وتم تقسيم الدول إلى مجموعتين بناءً على نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الصحي ومستوى تحقيق أهداف (اعلان أبوجا)⁽²⁾. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تكاملاً بين النفقات الصحية والنمو الإقتصادي، وهناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة لكل من دول CEMAC والدول الخمسة الأخرى التي حققت إعلان أبوجا، ولوحظت العلاقة السببية باتجاهين بين النمو الإقتصادي والنفقات الصحية في دول CEMAC، في حين الدول التي حققت إعلان أبوجا كانت السببية من جانب واحد تنطلق من النمو الإقتصادي إلى الإنفاق الصحي، وهذا يعني أن

الصحة وأسواق الرعاية الصحية التي ازدهرت نهاية القرن العشرين (Cardoso, 2008).

وقد كان Preston عام 1975 من الأوائل الذين أجروا دراسات تطبيقية لتقدير مدى المساهمة النسبية للعوامل الإقتصادية في زيادة العمر المتوقع، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين معدل الوفيات ومستوى التنمية الإقتصادية لمتوسط العمر المتوقع ونصيب الفرد من الدخل القومي لثلاثة عقود مختلفة من القرن العشرين، وتم الاعتراف بتأثير الظروف الإقتصادية على الوفيات منذ العصور القديمة. كما أظهر Preston عام 1976 من خلال دراسة تأثير النمو الإقتصادي على الصحة، أن التنمية الإقتصادية تؤدي إلى تحسين التغذية والخدمات الصحية، مما يؤدي إلى زيادة العمر المتوقع، وانخفاض معدل وفيات الرضع.

بينما أكد Fogel عام 1994 أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين التطور الصحي والنمو الإقتصادي، إذ إن التطور في رأس المال البشري ورأس المال المادي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك بين Fogel عام 2002 أهمية الغذاء في تعزيز الصحة لدى الأطفال في سن مبكرة، إذ إنه يؤدي إلى ارتفاع مستوى التعلم، وزيادة الإنتاجية وتحقق منافع طويلة الأجل لرأس المال البشري والإنتاجية. وأشار Grantham عام 2007 إلى أن الأدلة العلمية والتجريبية في الدول النامية تبين أن الفقر، والمؤشرات الصحية السلبية، وسوء تغذية الأطفال، تؤدي إلى عدم القدرة على التعلم بشكل جيد، وبالتالي انخفاض الإنتاجية والدخل في سن العمل. وبين Pritchett و Sum-mers عام 1996 أن السكان في الدول الغنية (مرتفعة الدخل) يتمتعون بصحة جيدة ومتوسط العمر المتوقع أفضل مقارنة مع الدول الفقيرة (منخفضة الدخل)، وأن اتجاه العلاقة السببية تتجه من الدخل إلى الصحة. وقد أيد ذلك Sachs و Gallup عام 2001 من خلال ملاحظة أن الدول التي تتمتع بمستوى صحي جيد من المتوقع أن تكون دولا غنية (مرتفعة الدخل)، وأن هناك علاقة قوية بين نمو الدخل والمستوى الصحي في الدول، كذلك فإن أي دولة يمكنها زيادة مستوى الدخل من خلال العمل على تحسين صحة المواطنين.

كما بين Barro عام 1996 في مقالته (Economic Growth in a Cross Section of Countries) أن أحد المجالات التي لم تحظ باهتمام كبير في الكتابات الأخيرة حول نظرية النمو هو التفاعل المتبادل بين الصحة والنمو الإقتصادي. وأن الحالة الصحية التي يقاس بها متوسط العمر المتوقع لها مساهمة مهمة في النمو الإقتصادي لاحقاً، وأن الصحة الأولية تعتبر مؤشراً أفضل للنمو الإقتصادي. وقام كل من Bloom و Canning عام 2000 بتسليط الضوء على أن العمال الذين يتمتعون بصحة جيدة يكون لديهم حافز لاكتساب مهارات ومعارف جديدة لأنهم يتوقعون الحصول على مكتسبات ومزايا طويلة الأجل.

(1) هي منظمة دولية أسست بهدف التنمية الاجتماعية والثقافية في وسط أفريقيا.

(2) هو الاعلان الذي التزم فيه رؤساء دول أفريقية عام 2001 بتخصيص ما لا يقل عن 15% من موازنة دولهم لقطاع الصحة بهدف تعزيز تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية ومكافحة الأمراض.

تكلفة الرعاية الصحية فقد تسبب ذلك في خسارة العديد من الأرواح. ولهذه الغاية أوصت هذه الورقة بضرورة المشاركة الفعالة للدولة في توفير خدمات الرعاية الصحية من خلال تحديد ووضع سياسات الرعاية الصحية المناسبة.

أما دراسة (Wang) في عام 2015 فهدفت إلى تقدير نفقات الرعاية الصحية المثلى في الاقتصاد المتنامي لعدد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) خلال الفترة (1990 - 2009) باستخدام أسلوب تحليل (GMM) لعدد من المتغيرات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (الإنفاق الصحي)، الإنفاق العسكري، نفقات التعليم، الإنفاق الاستهلاكي الحكومي)، معدل الضريبة، ومعدل نمو الالتحاق بالجامعات، ومعدل التضخم، ومتغيرات أخرى، وتم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لجميع المتغيرات. وأشارت الأدلة التجريبية إلى أنه عندما تكون نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من المستوى الأمثل البالغ 7.55%، فإن الزيادات في الإنفاق الصحي تؤدي بشكل فعال إلى أداء اقتصادي أفضل. وفوق هذا المستوى فإن المزيد من الإنفاق لا يؤدي إلى رعاية صحية أفضل. وأن المستوى الحقيقي للإنفاق الصحي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو 5.48% من الناتج المحلي الإجمالي، مع معدل نمو اقتصادي 1.87%. وقد دفعت الانكماشات الاقتصادية الأخيرة العديد من البلدان إلى خفض الإنفاق الصحي بشكل كبير، حيث أثارت منظمة الصحة العالمية مخاوف بشأن آثار ذلك خصوصاً بين الفقراء والضعفاء، ومع توفير الرعاية الصحية المناسبة يمكن أن يتمتع سكان أي دولة بصحة أفضل، وبالتالي تعزيز رأس المال البشري الذي يمكن أن يسهم في النمو الاقتصادي من خلال تحسين الإنتاجية.

وجاءت دراسة (Tosetti and Moscone 2017) لتتناول العلاقة الاقتصادية طويلة المدى بين نفقات الرعاية الصحية والدخل على مستوى الولايات المتحدة، باستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية لـ 49 ولاية أمريكية على مدار 25 عاماً خلال الفترة (1980 - 2004)، وتم دراسة عدم الاستقرار والتكامل المشترك لنفقات الرعاية الصحية والدخل، وكذلك قياس مرونة الدخل للرعاية الصحية، ومعرفة فيما إذا كانت الرعاية الصحية ترفاً أم ضرورة. وأشارت النتائج إلى أن الرعاية الصحية هي ضرورة وليست ترفاً، مع مرونة أقل بكثير من تلك المقدرة في دراسات أمريكية أخرى، كما أن الاعتماد على البيانات المقطعية هي سمة مهمة من سمات الإنفاق على الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تناولت دراسة (Sghari and Hammami 2016) اختبار دور التكنولوجيا الطبية في نمو نفقات الرعاية الصحية خلال الفترة (1980 - 2012) باستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المقطعية لـ 14 دولة متقدمة، من خلال تطبيق نموذج نيوهاوس (1977) نموذج المتغيرين (نفقات العلاج الصحي كمتغير داخلي، والتقنية الطبية كمتغير خارجي يقاس بعدد الأسرّة والتقنيات

الدخل عنصر مهم في تفسير نفقات الرعاية الصحية، وبالتالي فإن الزيادة في المستوى العام للدخل يمكن أن تحفز الزيادة في النفقات الصحية، وهذا يسلط الضوء على إمكانية تأثير قوة العمل التي تتمتع بصحة جيدة على النمو الاقتصادي في منطقة CEMAC.

وتناولت دراسة (Aboubacar and Deyi Xu 2017) اختبار العلاقة بين نفقات الرعاية الصحية والنمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (1995 - 2014) باستخدام الأسلوب العام (General Method of Moments) لتقدير النتائج باستخدام عدد من المتغيرات المتمثلة في (متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي، والنمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، كما تم استخدام عدد من المتغيرات التي حدتها الأدبيات بأن لها دوراً رئيساً في تحديد النمو الاقتصادي مثل: صافي المساعدات الإنمائية الرسمية، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإجمالي المدخرات المحلية، وجميع المتغيرات تم أخذها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والقوى العاملة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات، كما أن الإنفاق الصحي كان له تأثير كبير على النمو الاقتصادي في المنطقة. وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة فقد كان تأثير المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي غير معنوي احصائي، كما تشير الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر والسكان النشطين والمدخرات المحلية الإجمالية محددات رئيسية للنمو الاقتصادي في المنطقة. كذلك فإن الرعاية الصحية هي ضرورة وليست ترفاً في أفريقيا جنوب الصحراء.

وهدفنا دراسة (Oluwanisola and Kefelib 2016) إلى إبراز أثر نمو الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية في المدى الطويل، واتجاه السياسات العامة للمنظمات الحكومية نحو نظام الرعاية الصحية، واعتبرت الدراسة أن رأس المال البشري أحد العوامل المؤثرة على التنمية البشرية، وله ميزتان أساسيتان هما التعليم والصحة. إلا أن العديد من الدراسات التي أجريت في الماضي والتي تتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية ركزت على التعليم ولم ينل القطاع الصحي نفس الاهتمام، ومع ذلك أظهرت الدراسات الحديثة أن الصحة هي عنصر هام في تحديد رأس المال البشري، ويؤدي تحسين نظام الرعاية الصحية في أية دولة إلى نمو رأس المال البشري. وعادة ما يتمثل هذا النمو في تراكم الثروة الرأسمالية وتعزيز الصحة من خلال زيادة العمر المتوقع، وزيادة إنتاجية العمالة وبالتالي التنمية البشرية. كما أوضحت الدراسة أن الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والموارد البشرية، ستؤدي إلى تحسين جودة رأس المال البشري وزيادة العمر المتوقع. كذلك فإن الزيادة في تمويل الرعاية الصحية سيجلب النمو الاقتصادي المرغوب فيه. لذا يجب على الحكومة أن لا تترك الرعاية الصحية في يد القطاع الخاص، بل يجب أن تكون الحكومة قادرة على توفير الرعاية الصحية المدعومة بتكلفة معقولة، حيث أنه وبسبب ارتفاع

الصحية والنمو الإقتصادي، وأكدت أن توفير الرعاية الصحية المناسبة لها دور كبير في تحسين صحة السكان، وبالتالي تعزيز رأس المال البشري الذي يمكن أن يسهم في النمو الإقتصادي من خلال تحسين الإنتاجية، كما أن مستوى الدخل في الدول النامية يعتبر عاملاً مهماً في نمو الإنفاق الصحي على المدى الطويل. وهذا ما يتوافق مع نتائج هذه الدراسة التي تم التوصل إليها عند توظيف البيانات الخاصة بمتغيرات النموذج باستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المقطعية، والتي أكدت وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية معنوية بين النمو الإقتصادي وباقي المتغيرات في الأجل الطويل. إلا أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة كونها قامت بتوظيف عدد من المتغيرات الصحية لم يتم توظيفها في الدراسات السابقة مثل (الإعالة العمرية، ومعدل وفيات الرضع) وقياس أثرها على النمو الإقتصادي، كذلك تم اختيار دول مختلفة وفترة زمنية مختلفة لتشكيل مجتمع وعينة هذه الدراسة، كما قامت هذه الدراسة بتوظيف متغيرات وهمية تقيس أثر الأزمة المالية العالمية وظروف الربيع العربي واللجوء السوري على النمو الإقتصادي بشكل مباشر، ومحاولة اكتشاف هذا الأثر على القطاع الصحي بشكل غير مباشر.

النموذج القياسي

العديد من الدراسات الإقتصادية اعتمدت نموذج (Solow, 1956) الذي يستخدمه الإقتصاديون لدراسة النمو الإقتصادي وتحديد فيما إذا كان هناك إمكانية لدفع معدلات النمو أو جعل مستويات المعيشة في البلدان الفقيرة قريبة من مستوياتها في الدول المتقدمة، ويعتبر نموذج Solow نقطة البداية لتحليل النمو، وتفسير لماذا يختلف النمو في دولة ما قياساً بدولة أخرى، ولماذا يكون النمو في فترة ما مرتفعاً مقارنة بفترة أخرى. وقد ناقش Solow مصادر النمو في الاقتصاد مستخدماً دالة كوب دوجلاس (Cobb- Douglas)، إذ أرجع النمو الإقتصادي إلى المتغيرات المتعلقة برأس المال، والعمل، والتكنولوجيا. وقد أكد (Romer) عام 1990 و (Barro) عام 1991 أن رأس المال البشري هو العامل الأهم في تحديد النمو الإقتصادي.

ولقياس أثر متغيرات الاقتصاد الصحي على النمو الإقتصادي للدول محل الدراسة خلال الفترة (2000 - 2015)، ستعتمد الدراسة نموذج دالة انتاج كوب دوجلاس، وعلى النحو التالي:

$$Y=AK^{\alpha}L^{\beta}$$

وبعد التحويل اللوغاريتمي، فإن النموذج يصبح بشكله النهائي على النحو التالي، وكما جاء في دراسة (Akram and 2008) :- (et al

$$\text{PRGDPit} = f(\text{HLTHit}, \text{OPENNESSit}, \text{AGEDit}, \text{INFMit}, \text{DUM1it}, \text{DUM2it})$$

المستخدمة. وقد نمت نفقات الرعاية الصحية بتسارع كبير في الدول المتقدمة منذ العام 1970، لتسجل ما نسبته 16% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 مقارنة مع 7.2% عام 1970. وتوصلت الدراسة إلى أن تطورات التكنولوجيا الطبية تميل إلى زيادة نفقات الرعاية الصحية، كما أنه من المهم تقييم فيما إذا كانت الاستثمارات في التكنولوجيا الطبية تؤدي إلى تحسين خدمات الرعاية الصحية بشكل أفضل. لذا ينبغي أن تؤدي التكنولوجيا الطبية إلى زيادة الكفاءة في تقديم الرعاية، وتحسين نوعية الحياة مثل (انخفاض مدة الإقامة في المستشفيات، وتحويل الرعاية من المرضى الداخليين إلى العيادات الخارجية)، وتعزيز القدرة على العمل أو العودة إلى العمل.

وهدفنا دراسة (Djafar and Husaini 2010) إلى تحليل وتصنيف العلاقة بين النمو الإقتصادي والصحة ودراسة السببية على المدى القصير وال المدى الطويل لعدد من الدول الآسيوية التي تتوفر لديها بيانات سنوية لمدة لا تقل عن 24 عاماً، وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك واختبار Granger للسببية، وتم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لجميع المتغيرات المتمثلة في (متوسط العمر المتوقع، والنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي). وأشارت نتائج اختبار Granger للسببية إلى أنه من المرجح أن تحدث العلاقة السببية بين النمو الإقتصادي والصحة على المدى الطويل. ويختلف اتجاه العلاقة السببية بين النمو الإقتصادي والصحة بين الدول، حيث تميل الدول الآسيوية للتركيز في المدى الطويل على السببية من النمو الإقتصادي إلى الصحة بدلاً من الصحة إلى النمو الإقتصادي.

أما دراسة (Elmi and Sadeghi 2012)، فتناولت اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين النمو الإقتصادي ونفقات الرعاية الصحية في 20 دولة نامية خلال الفترة (1990 - 2009) ، باستخدام أسلوب تحليل (VECM)، و Causality. وأظهرت النتائج أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الصحي في المدى القصير، ولا يلاحظ أية علاقة سببية تتجه من الإنفاق الصحي إلى النمو الإقتصادي في المدى القصير، بينما في المدى الطويل هناك علاقة سببية ثنائية باتجاهين بين النمو الإقتصادي والإنفاق الصحي. كما أشارت النتائج إلى أن مستوى الدخل في الدول النامية عامل مهم في نمو الإنفاق الصحي على المدى الطويل. كذلك تم تأكيد فرضية النمو التي تقودها الصحة في البلدان النامية. وبالتالي فإن الأثر الكبير للإنفاق الصحي على النمو الإقتصادي يبرر ضرورة تدخل الحكومات بهدف تنفيذ سياسات لتشجيع الإنفاق الصحي اللازم؛ لبناء مجتمع أكثر صحة وإنتاجية لدعم النمو الإقتصادي والتنمية في الدول النامية.

وعليه فإن معظم الدراسات السابقة التي تم التطرق لها في هذا البحث قامت باستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المقطعية، وقد أكدت وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق على الرعاية

حيث:-

- مؤشرات الخدمات الصحية والمتعلقة بالرعاية الصحية، فقد كان معدل العمر المتوقع عند الولادة للدول محل الدراسة متقارباً بشكل كبير حيث تراوح بين 70 عام إلى 77 عام.
- المؤشرات التعليمية والمتعلقة بمعدلات الالتحاق بالدراسة، فقد بلغ معدل إجمالي الطلاب الملحقين بالتعليم العالي معبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي السكان متقارباً إلى حد ما بين الدول محل الدراسة حيث تراوح بين 30% إلى 44%.
- ارتفاع في مؤشر عدم المساواة.
- إن الأردن ولبنان كانتا أكثر الدول تأثراً في تداعيات الأزمة السورية، وكذلك تأثر تونس ومصر بشكل مباشر في ظروف الربيع العربي.

5-2 مصادر البيانات

تم الحصول على البيانات اللازمة للمتغيرات المتمثلة في (الإعالة العمرية، معدل وفيات الرضع، الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والإنفاق التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) من خلال منظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي. علماً بأنه تم اعتماد هذه الفترة الزمنية بناءً على توافر البيانات المتعلقة بإجمالي الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية بعد العام 2000.

5-3 منهجية الدراسة

لغايات تحليل البيانات وتفسيرها تم إجراء اختبار جذر الوحدة، حيث من المعلوم أنه في حال كانت السلاسل غير مستقرة فإنها ستعطي نتائج زائفة، وغير دقيقة، وتشير إلى وجود مشاكل في الاستدلال القياسي، لذا يجب تحليل استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، وبناءً على نتائج هذا الاختبار تم استخدام طريقة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) Auto Regressive Distributed lag ، وقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لجميع المتغيرات.

نتائج التحليل القياسي

اختبار جذر الوحدة

تحتوي المتغيرات الاقتصادية في الغالب على اتجاه زمني قوي؛ مما يجعل منها سلاسل زمنية غير مستقرة، ونتيجة لذلك فإن تحليل هذه السلاسل بدون تحديد الأسلوب المناسب يعطي نتائج مضللة (Spurious Regression) ، لذلك يجب فحص استقرارية السلاسل الزمنية قبل الشروع بعملية التحليل لتحديد أسلوب التحليل الملائم، وللتأكد من اختيار أداة التحليل القياسي المناسبة تم استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller الخاص بتحليل جذر الوحدة للبيانات المقطعية وكانت النتائج على النحو المدون في الجدول رقم (2) :

i: الدولة. t: الزمن.

- PRGDP (Per Capita Real GDP) : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويمثل النمو الاقتصادي.
- HLTH (Current Health Expenditure as % of (GDP) : متغير مستقل يشير إلى الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- OPENNESS (Trade % of RGDP) : متغير مستقل يُشير إلى الإنفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- AGED (Age Dependency) : متغير مستقل يُشير إلى نسبة إجمالي المعالين من السكان صغار السن (دون 15 عاماً) وكبار السن (فوق 65 عاماً) إلى مجموع السكان النشطين اقتصادياً والذين هم في سن العمل من (15 - 64) عاماً.
- INFM (Infant Mortality Rate) : متغير مستقل يُشير إلى معدل وفيات الرضع سنوياً خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الأولى من العمر لكل ألف طفل يولدون أحياء.
- DUM1 : متغير وهمي يمثل أثر الأزمة المالية العالمية على النمو الاقتصادي وسيتم إعطاء قيمة (1) للأعوام (2008-2011) وقيمة صفر لبقية السنوات.

- DUM2 : متغير وهمي يقيس أثر ظروف الربيع العربي على النمو الاقتصادي وخصوصاً أزمة اللاجئين السوريين، وسيتم إعطاء قيمة (1) لسائر السنوات من بداية عام 2011 ولغاية عام 2015، وقيمة صفر لبقية السنوات.

1-5 مجتمع الدراسة

تم اختيار عدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشكّل مجتمع الدراسة والتي تمثل كل من (الأردن، لبنان، عُمان، إيران، مصر، وتونس) ، إذ تشترك هذه الدول في عدد من الخصائص أبرزها:

- انخفاض مستويات المعيشة، تشير البيانات الصادرة عن البنك الدولي فيما يتعلق بتصنيف الدول وفقاً لمستويات الدخل (مستوى المعيشة) إلى أن الأردن ولبنان وإيران تصنف ضمن فئات الدخل أعلى المتوسط، وأما بخصوص تونس فقد شهدت تذبذباً في فئة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي حيث كانت ضمن فئة الدخل أدنى المتوسط خلال السنوات 2000 - 2009، لترتفع إلى فئة أعلى المتوسط خلال السنوات 2010 - 2014، ولتراجع في عام 2015 إلى فئة الدخل أدنى المتوسط. وفيما يتعلق بسلطنة عُمان فتشير البيانات إلى أن عُمان كانت خلال السنوات 2000 - 2007 ضمن شريحة الدخل أعلى المتوسط، وابتداءً من عام 2008 لغاية 2015 أصبحت تصنف ضمن شريحة الدول ذات الدخل المرتفع.

للدول محل الدراسة ضمن الأبعاد وبين الأبعاد (within- dimension and between- dimension tests) وأربع نتائج ذات دلالة احصائية معنوية، فيما كان هناك اثنان ذات دلالة احصائية معنوية من لوزن الاحصائي (weighted statistics) والتي داخل البعد (with- in- dimension) والذي يظهر في الجدول رقم (3)، ويمكننا أن نستنتج من هذا الاختبار الاحصائي بأن هناك تكاملاً مشتركاً بين المتغيرات محل الدراسة، وعلينا استخدام انحدار التكامل المشترك.

الجدول رقم (3) :

Pedroni Residual Co integration Test (Within- dimension (panel))		
	Statistic	Weighted Statistic
Panel v- Statistic	- 0.684227	- 2.001831
Panel rho- Statistic	2.321579	2.425440
Panel PP- Statistic	- 4.561236*	- 4.022966*
Panel ADF- Statistic	- 2.061 942*	- 5.115875*
Between- dimension (group)		
Group rho- Statistic		3.450596
Group PP- Statistic		- 5.278157*
Group ADF- Statistic		- 3.617421*

نتائج تحليل النموذج باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة (ARDL)

عند توظيف البيانات الخاصة بمتغيرات النموذج باستخدام طريقة نموذج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة ARDL (Auto Regressive Distributed lag)، أشارت نتائج التحليل وكما يظهر في الجدول رقم (4) إلى أن نتيجة اختبار الحدود تدل على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وباقي متغيرات النموذج، فقد تم تقدير النموذج عند فترات الابطاء المناسبة حسب معيار AIC: Akaike information criterion، كذلك أظهرت إشارات معاملات المتغيرات كما هو مدون في الجدول رقم (4) توافقاً مع الافتراضات النظرية والتطبيقية للنموذج. فقد كان الهدف الأساسي لتقدير هذا النموذج بيان تأثير متغيرات الاقتصاد الصحي على النمو الاقتصادي لعدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث بينت معاملات هذه المتغيرات دلالة احصائية معنوية في الأجل الطويل، وعلى النحو التالي:-

- هناك علاقة طردية مقبولة إحصائياً بين الإنفاق على الرعاية الصحية (HLTH) والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية بنسبة 1% سوف تؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.13% تقريباً، الأمر الذي يوافق النظرية الاقتصادية، إذ إن زيادة الإنفاق على

الجدول رقم (2) :

نتائج اختبار جذر الوحدة

Augmented Dickey Fuller Unit Root Test

Variable	Level		First Difference		Conclusion
	None	Prob.	None	Prob.	
	ADF- Fisher Chi- square				
LnPRGDP	5.209	0.951	*28.469	0.005	I (1)
LnOPENNESS	14.064	0.297	*51.303	0.000	I (1)
LnINFM	*26.888	0.008	*31.145	0.002	I (0)
LnHLTH	7.589	0.816	*53.104	0.000	I (1)
LnAGED	*30.016	0.003	*38.280	0.000	I (0)

* Significant at 1 percent.

** Significant at 5 percent.

*** Significant at 10 percent.

بناءً على النتائج في الجدول رقم (2) نجد أنه لا يوجد أي من المتغيرات مستقرًا عند الفرق الثاني (I (2))، حيث كانت متغيرات النموذج (INFM، AGED) مستقرة على المستوى، في حين كانت متغيرات (HLTH، PRGDP، OPENNESS) مستقرة عند الفرق الأول. وبناءً على هذه النتائج فإن هناك العديد من أساليب التحليل القياسي الملائمة في هذه الحالة إلا أن أسلوب التحليل الذي تم اعتماده لتحليل نموذج الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة (ARDL) Auto Regressive Distributed lag والذي يستخدم عند وجود درجة تكامل مختلفة للمتغيرات (I (0)) و (I (1))، وبما أن متغيرات الدراسة قد أعطت درجات سكون مختلفة فإن نموذج (ARDL) هو النموذج المناسب لمثل هذه الحالة، حيث إن النتائج المستخرجة من هذه الطريقة كانت الأكثر ملاءمة من ناحية إحصائية، وبالمقابل أساليب التحليل الأخرى لم تكن ملائمة من حيث النتائج. كما أن نموذج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة (ARDL) يتميز بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبارات التكامل المشترك، كذلك تعطي نتائج أفضل للمعلمات في الأجل الطويل، كما يساعد هذا النموذج في فصل التأثيرات في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، وبالتالي يقيس العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين الطويل والقصير في الوقت نفسه، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

نتائج اختبار التكامل المشترك

(Panel co- integration test results)

وباستخدام الاختبار الذي طوره (Pedroni, 1999) للتحقق من وجود تكامل مشترك، أظهرت نتائج التكامل المشترك المقطعية

كان له دور كبير في تراجع معدل عجز الموازنة للدول محل الدراسة. وكذلك السياسات الاحترازية التي طبقتها البنوك المركزية في هذه الدول خففت من آثار الأزمة المالية العالمية.

- أشار المتغير الوهمي (DUM2) إلى أثر ظروف الربيع العربي، وأظهرت نتائج التحليل إلى أن ظروف الربيع العربي كان لها آثار سلبية ذات معنوية إحصائية على النمو الاقتصادي، حيث أدت زيادة أعداد اللاجئين السوريين إلى إحداث ضغوطات كبيرة على الحكومات المستضيفة وبشكل خاص الأردن ولبنان، إذ أدى ذلك إلى تدهور مؤشرات الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم وضغوطات كبيرة على البنية التحتية وارتفاع معدلات البطالة وتفاقم حدة الفقر في الدول محل الدراسة.

أما في الأجل القصير فقد أظهرت المتغيرات دلالة إحصائية غير معنوية مع النمو الاقتصادي، وكانت جميع إشارات معاملات المتغيرات سالبة باستثناء معامل متغير الانفتاح الاقتصادي الذي كان موجبا، ويعود ذلك إلى الآثار السلبية وغير المواتية التي شهدتها المنطقة والمتمثلة في الأزمة المالية العالمية، والذي ضاعف من آثارها السلبية ظروف الربيع العربي، إذ كان لها آثار سلبية على مؤشرات خدمات الرعاية الصحية كما هو مبين في الجدول رقم (4) والتي تؤكد وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الصحي والنمو الاقتصادي، حيث تم توجيه جزء كبير من الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية لمواجهة أعباء اللجوء السوري مثل (الأردن ولبنان). كذلك تغير أنظمة الحكم في بعض الدول التي شملتها الدراسة مثل (مصر وتونس)، أدى إلى وجود هدر كبير في توزيع الموارد وتوجيهها نحو الإنفاق الأمني والعسكري، الأمر الذي أدى إلى وجود آثار سلبية على النمو الاقتصادي.

كما أشارت النتائج إلى أن حد تصحيح الخطأ له دلالة إحصائية معنوية عند مستوى يقل عن 1% وذو إشارة سالبة بمرونة بلغت -0.26%، ويعني ذلك أن العودة للتوازن طويل الأجل تحتاج إلى أربع سنوات تقريبا.

6. النتائج والتوصيات

الجدول رقم (4) :

نتائج التحليل باستخدام نموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Probability
Long Run Equation				
LNHLTH	0.138585	0.067237	2.061147	0.0455
LNOPENNESS	0.396767	0.045661	8.689462	0.0000
LNINFM	0.676228 -	0.108786	6.21612 -	0.0000
LNAGED	0.408026	0.224021	1.821372	0.0757

قطاع الرعاية الصحية يؤدي إلى تحسين جودة ونوعية الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وبالتالي زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي وهذا يتوافق مع ما جاء في دراسة (Bedir 2016).

- هناك علاقة طردية مقبولة إحصائياً بين درجة الانفتاح الاقتصادي (OPENNESS) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي بنسبة 1% سوف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.39% تقريبا، الأمر الذي يوافق النظرية الاقتصادية، إذ إن زيادة الانفتاح الاقتصادي يمكن أن يوفر مساحة مالية إضافية لقطاع الصحة، ويحسن التكامل الدولي الذي يجلب فوائد على شكل منح ومساعدات للقطاع الصحي وهذا يتوافق مع ما جاء في دراسة (Akram, and et al(2008

- هناك علاقة عكسية مقبولة إحصائياً بين معدل وفيات الرضع (INFM) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن انخفاض معدل وفيات الرضع بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 0.68% تقريبا، الأمر الذي يوافق النظرية الاقتصادية. حيث إن انخفاض هذه النسبة يعتبر مؤشرا على جودة الخدمات الصحية والنمو الاقتصادي.

- هناك علاقة طردية مقبولة إحصائياً بين إجمالي المعالين (AGED) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن زيادة إجمالي المعالين بنسبة 1% سوف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.41% تقريبا، الأمر الذي يوافق النظرية الاقتصادية، (ففي حال زيادة عدد المعالين قد يضطر الفرد أن يزيد من إنتاجيته من خلال زيادة عدد ساعات العمل الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي).

- أشار المتغير الوهمي (DUM1) إلى أثر الأزمة المالية العالمية، وأظهرت نتائج التحليل إلى أن الأزمة المالية العالمية كان لها أثر إيجابي ومعنوي إحصائي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك نتيجة ركود الاقتصاد العالمي الذي أدى إلى انخفاض أسعار المشتقات النفطية والسلع الغذائية الأساسية وبالتالي انخفاض معدل التضخم إلى مستويات مقبولة، الأمر الذي

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Probability
DUM1	0.023016	0.009023	2.550919	0.0145
DUM2	0.116685 -	0.012005	9.71946 -	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	0.264996 -	0.148526	1.78417 -	0.0816
D (LNHLTH)	0.154893 -	0.093513	1.65637 -	0.1051
D (LNOOPENNESS)	0.008549	0.049653	0.172165	0.8641
D (LNINFM)	0.680174 -	0.519767	1.30861 -	0.1978
D (LNAGED)	0.916292 -	0.650779	1.40799 -	0.1665
D (DUM1)	0.00533 -	0.012338	0.43201 -	0.6679
D (DUM2)	0.009354 -	0.025719	0.36369 -	0.7179
C	2.875711	1.647256	1.745758	0.0882

أعباء مالية مرتفعة.

2. القيام بمزيد من الأبحاث والدراسات التطبيقية حول موضوع اقتصاديات الصحة والرعاية الصحية، وإجراء الدراسات الاقتصادية الخاصة بكلفة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

3. تشجيع الاستثمار في القطاع الصحي والاهتمام بالكوادر البشرية العاملة في هذا القطاع لما له من أهمية بالغة في تشجيع السياحة العلاجية التي تعتبر رافداً اقتصادياً مهماً.

4. ضرورة تدخل الحكومات بهدف تنفيذ سياسات لزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية لبناء مجتمع أكثر صحة وإنتاجية لدعم النمو الاقتصادي والتنمية في الدول محل الدراسة، من خلال الكفاءة في توزيع الموارد المالية داخل القطاع الصحي العام ودعم برامج الرعاية الصحية الأولية وترشيد نفقات المعالجة في المستشفيات.

5. تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمراجعين من خلال القيام بحملات توعوية وتدريبية لمقدمي الخدمات الصحية، وكذلك تحفيز الأطباء والعاملين في القطاع الصحي ورفع القدرات المهنية والمؤسسية لهم بما يتواءم مع التطورات العلمية والتكنولوجية، والعمل على المحافظة على هذه الكفاءات.

7- المصادر والمراجع:

7-1 المراجع العربية:

1. تقرير اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة، منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الخامسة والخمسون، البند 13/1 من جدول الأعمال المؤقت، ج 5/55، 23 نيسان 2002.
2. منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق أوسط، مترجم الاقتصاد

بحثت هذه الورقة موضوع أثر تطور الاقتصاد الصحي على النمو الاقتصادي لعدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ لوحظ وجود تباين بالإنفاق على قطاع الرعاية الصحية لهذه الدول مقارنة مع الدول الأوروبية، كما أن متوسط نصيب الفرد في الدول محل الدراسة أقل منه في الدول الأوروبية بشكل كبير، فقد تم قياس أثر تطور الاقتصاد الصحي على النمو الاقتصادي لعدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لـ 6 دول خلال الفترة (2000 - 2015) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ((ARDL) Auto Regressive Distributed lag). وأظهرت النتائج أن جميع المتغيرات تتوافق مع النظرية الاقتصادية في الأجل الطويل، إذ إن هناك تأثيراً إيجابياً لكل من (الإنفاق على الرعاية الصحية، والانفتاح الاقتصادي، والأزمة المالية العالمية، والإعالة العمرية) وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من جهة، ومن جهة أخرى هناك تأثير سلبي بين معدل وفيات الرضع ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وأشارت نتائج التحليل إلى أن ظروف الربيع العربي كان لها أثر سلبي ومعنوي إحصائي على النمو الاقتصادي، أما في الأجل القصير فقد أظهرت المتغيرات دلالة إحصائية غير معنوية مع النمو الاقتصادي.

وفي ضوء النتائج التي تم الحصول عليها، توصي الدراسة

بما يلي:-

1. العمل على زيادة الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية في الدول محل الدراسة، وذلك لأهمية الصحة في زيادة إنتاجية الفرد وتحفيز النمو الاقتصادي، من خلال زيادة نسبة المواطنين المشمولين بالتأمين الصحي وتوفير التغطية الصحية الشاملة التي تضمن حصول جميع المواطنين على الخدمات الصحية بدون تحمل

14. Granger, C. W. J, and Newbold, P. (1974) , *spurious regressions in econometrics*, *Journal of Econometrics*, Vol. 2, 111- 120.
15. Grantham- McGregor, Margaret, Yin Bun Cheung, Santiago Cueto, Paul Glewwe, Linda Richter, and Barbara Strupp (2007) , *Development Potential in the First Five Years for Children in Developing Countries*, *Lancet*, 369 (9555) : 60–70.
16. Grossman, M (1972) , *On the concept of health capital and the demand for health*, *Journal of Political Economy*, 80 (2) : 223- 255.
17. McPake B, and Kumaranayake L (2003) , *introduction*, Normand C, *Health economics: An international perspective*, London, Routledge T&A group.
18. Novignon Jacob, and Yaw Atakorah (2016) , *how does the health sector benefit from trade openness? Evidence form panel data across sub- Saharan Africa countries*, *Munich Personal RePEc Archive (MPRA)* , MPRA Paper No. 72258, posted 28 June 2016 21: 32 UTC.
19. Oluwanisola, Abdul Azeez Abdul Wahaba, and Zurina Kefelib (2016) , *Projecting a Long Term Expenditure Growth in Healthcare Service: A Literature Review*, *Procedia Economics and Finance*, 37, 152 – 157.
20. Pedroni P. *Critical Values for Cointegration Test in Heterogeneous Panels,with Multiple Regressors*. *Oxf Bull Econ Stat*. 1999;61: 653–70.
21. Philip Clark, Erreygers (2018), *Contribution to the history of health economics*, *OECONOMIA*.
22. Piabuo, Serge Mandiefe, and Tieguhong, Julius Chupezi (2017) , *Health expenditure and economic growth review of the literature and an analysis between the conomic community forcentral African states (CEMAC) and selected African countries*, *Health Economics Review* 7: 23.
23. Preston, S (1975) , *the Changing Relation between Mortality and Level of Economic Development*, *Population Studies*, 29: 231–48.
24. Pritchett, Lant, and Lawrence H. Summers (1996) , *Wealthier Is healthier*, *Journal of Human Resources*, 31 (4) : 841–68.
25. Romer, P. M (1990) , *Endogenous Technical Change*, *Journal of Political Economy*, 71–102.
26. Tosetti, Elisa, and Moscone, Francesco (2007) , *Health Expenditure and Income in theUnited States*, *University of Leicester*, Working Paper No. 07/ 14, October.
27. Savedoff, William. D (2004) , *Kenneth Arrow and the birth of health economics*, *Article in Bulletin of the World Health Organisation*.
28. Sghari, Minar Ben Ammar, and Sami Hammami (2016) , الكلي والصحة، الاستثمار والصحة من أجل التنمية الاقتصادية، تقرير اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة.
- 7- 2 المراجع الاجنبية:
1. Aboubacar, Badamassi, and Deyi Xu (2017) , *the Impact of Health Expenditure on the Economic Growth in Sub-Saharan Africa*, *Scientific Research Publishing, Theoretical Economics Letters*, 7, 615- 22.
2. Arrow KJ. *Uncertainty and the welfare economics of medical care*. *The American Economic Review*, 1963, 53: 941- 73.
3. Akram Naeem, Ihtsham Padda, and Mohammad Khan (2008) , *the Long Term Impact of Health on Economic Growth in Pakistan*, *the Pakistan Development Review*, 47: 4 Part II (Winter 2008) pp. 487–500.
4. Barro, R (1991) *Economic Growth in a Cross- section of Countries*, *Quarterly Journal of Economics*, 106: 2, 403–443.
5. Bedir, Serap (2016) , *Healthcare Expenditure and Economic Growth in Developing Countries*, *Advances in Economics and Business*, 4 (2) : 76- 86.
6. Bloom, DE, and D. PiaMalaney Canning (2000) , *Demographic Change and Economic Growth in Asia*, *Suppl Popul Dev Rev*, 26: 257–90.
7. Cardoso, Cláudia (2008) , *Health economics or Health Care economics*, *Polytechnical Studies Review*, Vol VI, n° 10, 189-198.
8. Djafar, Fariastuti, and Dzul Hadzwan Husaini (2011) , *the Nexus between Health AND Economic Growth in Selected Asian Countries*, *International Journal of Business and Society*, Vol. 12 No. 2, 109 – 126.
9. Elmi, Zahra Mila, and Somaye Sadeghi (2012) , *Health Care Expenditures and Economic Growth in Developing Countries: Panel Co- Integration and Causality*, *Middle- East Journal of Scientific Research*, 12 (1) : 88- 91.
10. Fogel, Robert. W (1994) , *Economic Growth, Population Theory, and Physiology: The Bearing of Long- Term Processes on the Making of Economic Policy*, *American Economic Review*, 84 (June) : 369–95.
11. Fogel, Robert. W (2002) , *Nutrition, Physiological Capital and Economic Growth Lecture*, *Pan American Health Organization and the Inter- American Development Bank*, Washington, DC.
12. Gallup, John Luke, and Sachs Jeffrey (2001) , *the Economic Burden of Malaria*, *American Journal of Tropical Medical Hygiene*, 64 (1- 2) : S1–S11.
13. Granger, C. W. J (1969) , *investigates causal relations by econometric models and cross- spectral methods*, *Econometrica*, Vol. 37, 424- 438.

Health Care Expenditure Growth in Developed Countries: Assessing the Impact of Medical Technology, IMPACT: International Journal of Research in Applied, Natural and Social Sciences (IMPACT: IJRANSS) , www.impactjournals.us.

29. Wang Fuhmei (2015) , *More Health Expenditure, Better Economic Performance? Empirical Evidence from OECD Countries, INQUIRY: The Journal of Health Care Organization.*
30. Weil, David. N (2013) , *Health and Economic Growth, Prepared for the Handbook of Economic Growth, Volume 2, June 24.*
31. World Health Organisation, *Make every mother and child count, The World Health Report, 2005.*

